



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

المنهج في التصريف

بمطالعته تخرج من أصول التصريف المقتضية أصولاً جديدة
المؤلف: محمد باقر حلي
(1291 - 1369)

تتميمه
المؤلف: محمد باقر حلي و محمد باقر حلي

دار أحياء التراث العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الممتع فى التصريف

كاتب:

على بن مؤمن ابن عصفور

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	الممتع فى التصريف
١١	اشاره
١١	اشاره
١٥	مقدمه المحقق
١٩	ترجمه ابن عصفور
٢٤	المقدمه
٢٤	اشاره
٢٤	ذكر شرف علم التصريف وبيان مرتبته فى علم العربيه
٢٤	[تقسيم التصريف]
٢٧	باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله
٢٨	ذكر القسم الأول من التصريف
٢٨	اشاره
٣٠	باب تبين الحروف الزوائد
٤٣	باب أبنيه الأسماء
٤٣	اشاره
٤٣	[الثلاثى المجرد]
٤٥	[الرباعى المجرد]
٤٨	[الخماسى المجرد]
٥٠	[الثلاثى المزيد]
٥٠	[المزيد فيه حرف واحد]
٤٨	[المزيد فيه حرفان]
٩٥	[المزيد فيه ثلاثه أحرف]
١١٠	[المزيد فيه أربعة أحرف]

١١٢	الرباعى المزيد
١١٢	المزید فيه حرف واحد
١١٩	المزید فيه حرفان
١٢٤	المزید فيه ثلاثه أحرف
١٢٤	الخماسى المزید
١٢٩	باب أبنیه الأفعال
١٢٩	اشاره
١٢٩	الماضى الثلاثى
١٣٥	المضارع الثلاثى
١٣٧	الرباعى
١٣٨	ذكر معانى أبنیه الأفعال
١٥٠	حروف الزیاده
١٥٠	اشاره
١٥٢	حروف الزیاده
١٥٧	ذكر الأماكن التى تزد فيها هذه الحروف
١٥٧	باب اللّام
١٥٩	باب الهاء
١٦٢	باب السين
١٦٥	باب الهمزه
١٧١	باب الميم
١٨٠	باب النون
١٨٩	باب التاء
١٩٤	باب الألف
١٩٨	باب الباء
٢٠١	باب الواو
٢٠٣	باب ما یزد من الحروف فى التضعیف

٢١٠	باب التمثيل
٢١٤	ذكر القسم الثاني من التصريف : الإبدال
٢١٤	اشاره
٢١٤	[حروف الإبدال]
٢١٤	اشاره
٢١٤	[إبدال الهمزه]
٢١٤	اشاره
٢١٧	[باب إبدال الهمزه من الألف]
٢٢٧	باب إبدال الهمزه من الواو
٢٣٢	باب إبدال الهمزه من الياء
٢٣٥	باب إبدال الهمزه من الهاء
٢٣٩	باب إبدال الهمزه من العين
٢٤٠	باب الجيم
٢٤٢	باب الدال
٢٤٤	باب الطاء
٢٤٥	باب الواو
٢٤٨	باب الياء
٢٤٠	باب التاء
٢٤٤	باب الميم
٢٤٤	باب النون
٢٤٧	باب الهاء
٢٧٢	باب اللّام
٢٧٣	باب الألف
٢٧٧	[أما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال]
٢٨١	باب القلب والحذف والنقل
٢٨١	اشاره

٢٨١	المعتل الفاء
٢٨٧	المعتل العين
٣٢١	المعتل اللام
٣٤١	ما اعتل منه أكثر من أصل واحد
٣٤١	ما اعتلت جميع أصوله
٣٤٢	المعتل الفاء واللام
٣٤٢	المعتل الفاء والعين
٣٤٤	المعتل العين واللام
٣٥٥	الرباعي المعتل
٣٥٩	باب أحكام حروف العلة الزوائد
٣٥٩	اشاره
٣٥٩	باب الياء
٣٤٢	باب الواو
٣٤٤	باب الألف
٣٤٤	باب القلب والحذف على غير قياس
٣٤٤	اشاره
٣٤٤	القلب على غير قياس
٣٤٨	الحذف على غير قياس
٣٤٨	اشاره
٣٤٨	حذف الهمزة
٣٧٠	حذف الألف
٣٧٢	حذف الواو
٣٧٢	حذف الياء
٣٧٣	حذف الهاء
٣٧٣	حذف النون
٣٧٣	حذف الباء

- ٣٧٣ حذف الحاء
- ٣٧٤ حذف الخاء
- ٣٧٤ حذف الفاء
- ٣٧٤ حذف الغاء
- ٣٧٥ باب الإدغام
- ٣٧٥ اشاره
- ٣٧٦ ذكر إدغام المثليين
- ٣٨٨ ذكر إدغام المتقاربين
- ٣٩٠ تبیین مخارج حروف العربية الأصول
- ٣٩٠ اشاره
- ٣٩٢ ذكر تقسيمها بالنظر إلى صفاتها
- ٣٩٦ ذكر أحكام حروف الحلق في الإدغام
- ٣٩٩ ذكر حكم حروف الفم في الإدغام
- ٤١٣ باب [ما أدغمته القراء على غير قياس]
- ٤١٧ باب ما قيس من الصحيح على صحيح معتل
- ٤١٧ اشاره
- ٤٢٠ مسائل من الصحيح
- ٤٢١ مسائل من المعتلّ اللام
- ٤٢٤ مسائل من المعتلّ العين
- ٤٢٦ مسائل من المعتلّ الفاء
- ٤٢٧ مسائل من المعتلّ العين مع اللام
- ٤٣١ مسائل من المعتلّ الفاء بالواو واللام بالياء
- ٤٣٢ مسائل من المعتلّ الفاء بالياء والعين بالواو
- ٤٣٣ مسائل من المهموز
- ٤٣٥ مسائل من المضعف
- ٤٣٦ ذكر المسائل المبنية مما لا يجوز التصرف فيه

٤٣٨ ----- فهرس المحتويات

٤٤٤ ----- تعريف مركز

سرشناسه: ابن عصفور، علی بن مؤمن، ۵۹۷ - ۶۷۰ ق.

عنوان و نام پدیدآور: الممتع فی التصریف / علی بن مؤمن النحوی الحضرمی الاشییلی المعروف بابن عصفور (۵۹۷ - ۶۶۹ ق.)؛ تحقیق احمد عزو عنایه، علی محمد مصطفی.

مشخصات نشر: بیروت: دار إحياء التراث العربی؛ ۱۴۳۲هـ = ۲۰۱۱م = ۱۳۸۹

مشخصات ظاهری: ۳۸۰ صفحه

یادداشت: عربی.

موضوع: زبان عربی -- صرف

شناسه افزوده: عنایه، احمد عزو

شناسه افزوده: مصطفی، علی محمد

توضیح: «المتع فی التصریف»، اثر علی بن مؤمن نحوی حضرمی اشیلی، معروف به ابن عصفور (۵۹۷ - ۶۶۹ ق.)، با تحقیق شیخ احمد عزو عنایه و علی محمد مصطفی، اثری است در تصریف که در آن به بحث درباره حروف زاید، ساختمان افعال و اسماء، ابدال، قلب و ادغام، به روش استدلالی پرداخته شده است. نویسنده در ابتدا، به نحوه تشخیص و تمیز حروف زاید از اصلی پرداخته و سپس، حروف ابدال را مطرح و بعد از آن، به سایر مباحث صرفی می پردازد.

در باب اول از قسم اول، به تبیین و تمیز حروف زاید از حروف اصلی و ادله ای که می توان با آن ها به شناخت حروف اصلی و زاید نایل آمد، پرداخته شده است. بررسی و بحث پیرامون ابنیه اسماء و افعال و معانی مختلف آن ها و ذکر مواردی که در آن ها حروف زاید بیشتر به چشم می خورد، از جمله مباحث مطرح شده در این باب می باشد.

قسم دوم، به ذکر حروف ابدال اختصاص یافته است. حروف ابدال، حروفی هستند که در موارد خاصی، بدون آنکه ادغام شوند، به حرف دیگری تبدیل شوند که نویسنده آن ها را در عبارت «اجد طویت منهلا» خلاصه نموده است.

ص: ۱

مقدمه المحقق

الحمد لله الذى علم القرآن ، وخلق الإنسان ، وعلمه البيان.

وأصلى وأسلم على أفصح الخلق لسانا ، وأبلغهم بيانا ، وعلى آله وصحبه الطيبين ، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

وبعد :

فإن من خصائص اللغة العربية التى عدها العلماء لها ما تمتاز به من اتساع الأبنية ، وكثرة الصيغ التى تستوعب المعانى التى يمكن أن تجيش بها نفس إنسان فى وقت من الأوقات ، ولما كان التصريف هو سبيل الوصول إلى تلك الصيغ فقد قالوا : «أما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم» (١).

ويعلل ابن فارس لتلك المقولة بأمثله كثيره تكشف عن فائده التصريف فى التمييز بين المعانى التى تتحول بتصريف صيغها من الضد إلى الضد : «يقال : القاسط للجائر ، والمقسط للعادل ، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل ...» (٢).

وثمه قصه وقعت لعمر بن عبيد المعتزلى مع أبى عمرو بن العلاء تكشف عن التفات علماء اللغة القدامى لخطوره أمر الصيغ ، والخلط بين بعضها ، وعدم التفريق الدقيق بين دلالاتها ، فقد أشارت المصادر إلى وفود أبى عثمان عمرو بن عبيد المعتزلى على أبى عمرو بن العلاء يسأله قائلا : يا أبا عمرو ؛ أيخلف الله وعده؟ قال أبو عمرو : لا ، قال عمرو : أفرأيت من وعده الله على عمل عقابا ، أيخلف الله وعده؟ فقال أبو عمرو : من

ص: ٥

١- انظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى ١ / ٢٩٧ ، والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ٤ / ٤٧٧.

٢- انظر المزهر فى علوم اللغة والأدب للسيوطى ١ / ٢٦٠.

العجمه أتيت أبا عثمان ، إن الوعد غير الوعيد ... (١).

فعمرو بن عبيد هنا - إن صحت الرواية - قد أخطأ في التفريق بين الصيغتين ، فالوعد مصدر (وعد) ، أما الوعيد فهو مصدر (أوعد) ، فالصيغه الأولى صيغه مصدر ثلاثي ، والثانية صيغه مصدر رباعي ، والخلط بين الصيغتين ومصدريهما قد أدى إلى الانتقال من الضد إلى الضد ، وهذا المعنى الضدى هو ما يستفاد من المعنى الصيغى للكلمه.

وفى اللغة نظائر كثيره تنقل الصيغه فيها الكلمه من الضد إلى الضد ، كما فى «قسط» و «أقسط» ، و «حنت» و «تحنت» ، و «أثم» و «تأثم» ... إلخ ، مع اختلاف أنواع الصيغ الممثل بها.

ويذكر السيوطى كذلك كلاما عن أبى حيان يدلنا على مدى الدور الذى تلعبه تلك الصيغ فى التعبير عن المعانى التى لا تكاد تتناهى ، والتى لو لا الصيغ لضاقت اللغة عنها.

يقول أبو حيان : «أنواع المعانى المتفاهمه لا- تكاد تتناهى ، فخصوا كل تركيب بنوع منها ؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيآت أنواعا كثيره ، ولو اقتصروا على تغاير المواد ، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب ، لمنافاتها لهما ، لضاق الأمر جدا ، ولا حتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها ، بل فرقوا بين «معتق» و «معتق» بحركه واحده حصل بها تمييز بين ضدين» (٢).

وهذا كله يدلنا على خطوره أمر الصياغه والتصريف ؛ إذ إن الخطأ فيها يحول المعنى من الضد إلى الضد.

إن التصريف يثرى اللغة بما يتيح لموادها من المعانى الوظيفيه الكثيره ، التى تعبر عن المعنى محمولاً- على هيئه اللفظ دون إرهاق المنشئ بالبحث عن مواد جديده لأداء تلك المعانى ، ومن ثم فهى تحقق فى الوقت نفسه غايه عزيزه من أهم غايات البلاغه ، وهى الإيجاز.

فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى قوله تعالى : (أَوْلَم يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك : ١٩] نجد أن لفظتى : (صَافَاتٍ) - و (يَقْبِضْنَ) يمكن أن يعبر عن الحدث فيهما ، وهو أصل

ص: ٦

١- انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢ / ١٧٤ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٦٧ / ١١٢ ، والمنتظم لابن الجوزى ٨ / ٦١ ، والمصباح المنير للفيومي ، ماده (وعد).

٢- انظر المزهر فى علوم اللغة والأدب للسيوطى ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦.

المعنى بأكثر من طريقه ، ولذا اختير التعبير باسم الفاعل فى اللفظه الثانيه ، وكان يمكن التعبير عنها بغير اسم الفاعل كالفعل المضارع (يصفقن) ، وفى اللفظه الثانيه كان يمكن التعبير عنها بغير الفعل المضارع ، كأن يعبر عنها باسم الفاعل كسابقتها مثلا.

ولكن الآيه قد اختارت اسم الفاعل للتعبير عن الحدث فى اللفظه الأولى ، واختارت الفعل المضارع للتعبير عن الحدث فى اللفظه الثانيه ، وما ذلك إلا رعايه للمعنى الفنى الدقيق الذى أرادت الآيه أن ترمز إليه وتدل عليه.

قال الزمخشري : «فإن قلت : لم قيل : (ويقبضن) ، ولم يقل : (قابضات)؟».

قلت : لأن الأصل فى الطيران هو صف الأجنحه ؛ لأن الطيران فى الهواء كالسباحه فى الماء ، والأصل فى السباحه مد الأطراف وبسطها ، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك ، فجئ بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهم صافات ، ويكن منهن القبض تاره بعد تاره كما يكون من السابح» (١).

فكأن الآيه قد رمزت بذلك - فضلا عن إثبات حدثى الصف والقبض - إلى أن الصف هو غالب فعل الطير فى جو السماء ، وأن القبض يكون عارضا ، وهذا المعنى وإن لم يكن مقصودا بالأصالة من الكلام ، فإن اختيار الآيه لهاتين الصيغتين قد شمل هاتين الداليتين دون أن يزيد فى لفظ الكلام ، بل عبر عن المعنى بهيئه اللفظ نفسه وليس بلفظ آخر ، ولو خولفت تلك الصياغه وأريد التعبير عن تلك المعانى ، ل قيل : (يصففن غالبا وأحيانا قابضات) ، وفيه من الركاهه والتطويل ما فيه ، فضلا عن أن المعنى المراد إضافته ليس مقصودا من الكلام بالأصالة ، وإنما هو متمم لبيان القدره وتمام الحكمه ، فكان تضمينه فى هيئه الكلمه وبنيتها أولى من الإتيان بلفظ جديد يخصه.

والمقصد هنا بيان قيمه الصياغه والتصريف فى التعبير عن المعانى الفنيه الدقيقه فى أوجز عباره ، عن طريق الإفاده من المعانى الوظيفيه التى يمكن الحصول عليها من تصاريف ماده الواحده.

لذا كانت عنايه اللغويين بهذا العلم الشريف الذى لا تقف قيمته عند صون اللسان عن الخطأ فى المفردات ، ومراعاه قانون اللغه فى الكتابه كما ذكروا ، وإنما تتخطى ذلك

ص: ٧

إلى تحقيق أعلى مراتب الفصاحة والبلاغه ، والإعانه على فهم الخطاب المعجز الذى لا يتأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد.

ولهذا كله كان العمل فى هذا المجال من خلال التأليف أو التحقيق أمرا لا بد منه ولا محيد عنه ، ومن الكتب المعول عليها فى الصرف كتاب «الممتع فى التصريف» لابن عصفور الذى أكرمنى الله عز وجل بخدمته ، وتجديد إظهاره للمكتبه العربيه بعد نفاذ نسخه منها.

ولا يسعنى فى نهايه العمل إلا أن أتضرع إلى البارى جلّ وعلا أن يجعل عملى هذا وسائر أعمالى خالصه لوجهه الكريم ، وأن يجعلها فى ميزان حسناتى وحسنات والديّ ، وكل من كان له فضل علىّ كبير أم صغر.

والحمد لله رب العالمين ، والصلاه والسلام على خير خلقه فى البدء والختام.

وكتبه : الشيخ أحمد عزو عنايه وعلى محمد مصطفى

دمشق / كفر بطنا

٢٤ / شعبان / ١٤٣١ هـ

٥ / آب / ٢٠١٠ م

ص: ٨

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

ترجمه ابن عصفور

هو على بن مؤمن بن محمد بن على العلامة ابن عصفور النحوى الحضرمى الإشبيلى ، حامل لواء العربيه بالأندلس فى عصره
(١).

ولد سنه (٥٩٧ هـ ١٢٠٠ م).

أخذ عن الأستاذ أبى الحسن الدباج ، ثم عن الأستاذ أبى على الشلوبين ، وتصدى للاشتغال مده ، ولازم الشلوبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه ، وكان أصبر الناس على المطالعه لا يمل ذلك ، وأقرأ بإشبيليه ، وشريش ، ومالقه ، ولورقه ، ومرسيه.

قال ابن الزبير : لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى العربيه ، ولا تأهل لغير ذلك.

قال : وكان يخدم الأمير أبا عبد الله محمد بن أبى بكر الهنتاتى.

توفى سنه (٦٦٩ هـ ١٢٧١ م).

من تصانيفه :

١ - الممتع فى التصريف.

٢ - المفتاح.

٣ - الهلال.

٤ - الأزهار.

٥ - إناره الدياجى.

ص : ٩

١- انظر ترجمته فى فوات الوفيات للكتبى ٢ / ١٥٨ (٣٦٥) ، والبلغه فى تراجم أئمه النحو واللغه للفيروزآبادى ص ١٦٠ (٢٥١) ، وبغيه الوعاة للسيوطى ٢ / ٢١٠ (١٨١٠) ، وكشف الظنون لحاجى خليفه فى عدّه مواضع من كتابه ، وأسماء الكتب لعبد اللطيف زاده ص ٢٨٩ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٣٣٠ ، وديوان الإسلام للغزى ص ٦٧ ، وأبجد العلوم للقنوجى ٣ / ٣٥.

- ٦ - مختصر الغره.
- ٧ - مختصر المحتسب لابن باشاذ النحوى.
- ٨ - السالف والعدار.
- ٩ - شرح الجمل للزجاجى.
- ١٠ - المقرب فى النحو.
- ١١ - البديع فى شرح المقدمه الجزوليه.
- ١٢ - شرح ديوان المتنبى.
- ١٣ - سرقات الشعراء.
- ١٤ - شرح الأشعار الستة ، وهو شرح دوواين الشعراء الستة.
- ١٥ - شرح المقرب.
- ١٧ - شرح الحماسه.
- ١٨ - إيضاح المشكل.
- ١٩ - السلوك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقبان.
- ٢٠ - شرح الإيضاح لأبى على الفارسى.
- ٢١ - شرح كتاب سيبويه.
- ٢٢ - الضرائر.
- ٢٣ - المقنع.
- ٢٤ - منظومه فى النحو.

من شعره :

لما تدنست بالتخليط فى كبرى

وصرت مغرى برشف الراح واللعس

رأيت أن خضاب الشيب أستر لى

إن البياض قليل الحمل للدنس

رثاه القاضى ناصر الدين بن المنير بقوله :

أسند النحو إينا الدؤلى

عن أمير المؤمنين البطل

بدأ النحو على وكذا

قل بحق ختم النحو على

ص: ١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستنجح بأجمل من صنعه مرام ، جاعل الحمد مفتاح قرآنه ، وآخر دعوى أهل جنانه. أحمده سبحانه ، على أن جعلنا خير أمه ، وأنطقنا بلسان أهل الجنه ؛ حمدا يؤنس وحشى النعم من الزوال ، ويحرسها من التغيير والانتقال. والصلاه على خير من افتتحت بذكره الدعوات ، واستنجحت بالصلاه عليه الطلبات ، محمد نبي الله وخيرته من خلقه ، وحبته في أرضه ، الصادع بالرساله ، والمبالغ في الدلاله ، وعلى آله الطيبين الأخيار ، الطاهرين الأبرار ، الذين أذهب عنهم الأرجاس ، وطهرهم من الأدناس ، وجعل مودتهم أجرا له على الناس.

وبعد :

فإنى لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه ، علم التصريف. فتركوا التأليف فيه والتصنيف ، إلا القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلا ، ولا يحصل لطالبه مأمولا ، لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه ، وضعت في ذلك كتابا رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، وملكته عاصيه وطائعه ، وذلكه للفهم بحسن الترتيب ، وكثره التهذيب لألفاظه والتقريب ، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع. فلما أتيت به على القدر ، ممتعا عن القدر ، مشبها للروض في وشى ألوانه ، وتعمم أفنانه ، وإشراق أنواره ، وابتهاج أنجاده وأغواره ، والعقد في الثمام وصوله ، وانتظام فصوله ، سميت به ب- : «المتع» ، ليكون اسمه وفق معناه ، ومترجما عن فحواه ، ووسمته باسم من إن ذكرت العلوم فهو مالک عنانها ، وفارس ميدانها ، أو ذكرت السباحه فهو تاريخها وعنوانها ، وحدقتها وإنسانها ، أو عدّ المجد الموروث والمكتسب فناهيك به شرفا سابقا ، وبأوائله فخرا في فلك المجد سامقا ، الذي بذل جده في نصر هذه الدعوه النبويه ، ولم يأل جهده في عضد هذه الدوله المتوكليه ، أدام الله للمسلمين بركتها ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، أبو بكر بن الشيخ الأكرم ، العالم العلم ، بى الأصبغ بن صاحب الرد ، أدام الله علاءهم ، وأنار بنجوم السعد سماءهم.

ص: ١١

المقدمه

إشاره

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

ذكر شرف علم التصريف وبيان مرتبته في علم العربية

التصريف أشرف شطرى العربية ، وأغمضهما :

فالذى يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية ، من نحوى ولغوى ، إليه أيما حاجه ؛ لأنه ميزان العرييه ؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف ، نحو قولهم «كلّ اسم فى أوله ميم زائده مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول ، نحو : مطرقه ومروحه ، إلّا ما استثنى من ذلك» ، فهذا لا يعرفه إلّا من يعلم أنّ الميم زائده ، ولا يعلم ذلك إلّا من جهه التصريف ، ونحو قولهم «إنّ المصدر من الماضى ، إذا كان على وزن «أفعل» ، يكون «مفعلاً» بضمّ الميم وفتح العين ، نحو : «أدخلته مدخلا» ، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من الماضى ، إذا كان على وزن «أفعل» ، يكون «مفعلاً» بضمّ الميم وتحتج فيه إلى السّماع ، إذا علمت أنّ «أكرم» : «أفعل» ، ألا ترى أنّ ذلك كلّه لا يعرف إلّا بالتصريف ، وأشبه ذلك كثير.

ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصل إلى معرفه الاشتقاق إلّا به ؛ ألا ترى أنّ جماعه من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه بـ «حْتَان» ؛ لأنه من الحنين ، و «الحنّه» (1) من صفات البشر الخاصّه بهم ، تعالى الله عن ذلك ، وكذلك امتنعوا أيضا من وصفه بـ «سخى» ؛ لأنّ أصله من الأرض «السّخاويّه» وهى الرّخوه ، بل وصفوه بـ «جواد» ؛ لأنه أوسع فى معنى العطاء ، وأدخل فى صفه العلاء ، وامتنعوا أيضا من وصفه بـ «الدّارى» - وإن كان من العلم - لأنّ أصله من «الدّريّه» ، وهى شىء يضعه الصائد لضرب من الحيله والخديعه ، فكأنّ ما

ص: ١٣

١- الحنه : رقه القلب. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حنن).

يقدمه الذى يريد أن يتوضّل إلى علم شىء ، من الأدلّه ، بمنزله الدريّه التى يتوضّل بها إلى ختل الصيد وخدمه ، فأما قول بعضهم :

لا همّ ، لا أدري ، وأنت الدارى (١)

فغير معرّج عليه ، ولا مأخوذ به ، ووجهه أنه أجراه مجرى «عالم» ، ولم يلتفت إلى أصله. ومن لا بصر له بالاشتقاق يجوز استعمال هذه الصفات فى حقّ الله تعالى.

والذى يدلّ على غموضه كثره ما يوجد من السّقطات فيه لجّه العلماء ؛ ألا- ترى ما يحكى عن أبى عبيد ، من أنه قال فى «مندوحه» من قولك : «مالى عنه مندوحه» أى متّسع : إنها مشتقه من «انداح» ، وذلك فاسد لأنّ «انداح» : «انفعل» ونونه زائده ، و «مندوحه» : «مفعوله» ونونه أصلية ؛ إذ لو كانت زائده لكانت «منفعله» ، وهو بناء لم يثبت فى كلامهم ، فهو على هذا ، مشتق من «الندح» ، وهو جانب الجبل وطرفه ، وهو إلى السّعه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن أبى العباس ثعلب ، من أنه جعل «أسكّفه الباب» (٢) من «استكفّ» أى : اجتمع ، وذلك فاسد ؛ لأنّ «استكفّ» : «استفعل» وسينه زائده ، و «أسكّفه» : «أفعلّه» وسينه أصلية ؛ إذ لو كانت زائده لكان وزنه «أسفعله» ، وذلك بناء غير موجود فى أبنية كلامهم.

وكذلك أيضا حكى عنه أنه قال فى «تنور» : إنّ وزنه «تفعول» من التّار. وذلك باطل ؛ إذ لو كان كذلك لكان تنورا ، والصواب أنه «فَعول» من تركيب تاء ونون وراء ، نحو تنر ، وإن لم ينطق به.

وقد حكى عن غيرهما ، من رؤساء النحويين واللغويين ، من السّقطات نحو ممّا ذكرنا ، إلّا أنى قصدت إلى الاختصار ، وفى هذا القدر الذى أوردناه كفايه.

وقد كان ينبغى أن يقدم علم التصريف على غيره ، من علوم العربيه ، إذ هو معرفه ذوات الكلم ، فى أنفسها ، من غير تركيب ، ومعرفه الشىء فى نفسه ، قبل أن يتركّب ، ينبغى أن تكون مقدّمه على معرفه أحواله التى تكون له بعد التركيب ، إلّا أنه أخّر ، لطفه ودقّته ، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئه له ، حتى لا يصل إليه الطالب ، إلّا وهو قد تدرب ، وارتاض للقياس.

ص: ١٤

١- الرجز للعجاج فى لسان العرب ، لابن منظور ماده (لهم) ، والفرق للعسكري ص ٩٩.

٢- أسكّفه الباب : هى خشبته التى يوطأ عليها. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (سكف).

والتصريف ينقسم قسمين : أحدهما جعل الكلمه على صيغ مختلفه ، لضروب من المعانى ، نحو : ضرب ، وضرب ، وتضرب ، وتضارب ، واضطرب ، فالكلمه التى هى مركبه من ضاد وراء وباء ، نحو «ضرب» ، قد بنيت منها هذه الأبنيه المختلفه ، لمعان مختلفه ، ومن هذا النحو اختلاف صيغه الاسم ، للمعاني التى تعتوره ، من التصغير ، والتكسير ، نحو «زييد» ، و «زيود» ، وهذا النحو من التصريف جرت عاده النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب ، إلا أن أكثره مبنى على معرفه الزائد من الأصلي ، فينبغى أن تبين حروف الزيادة ، والأشياء التى يتوصل بها إلى معرفه زيادتها من أصلاتها.

والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمه عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى ، طارئ على الكلمه ، نحو تغييرهم «قول» إلى «قال» ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ، ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الذى كان يعطيه «قول» ، الذى هو الأصل ، لو استعمل ، وهذا التغيير منحصر فى : النقص ك- «عده» ونحوه ، والقلب ك- «قال» و «باع» ونحوهما ، والإبدال ك- : «أتعد» و «أترن» ونحوهما ، والنقل كنقل عين «شاك» و «لاث» إلى محلّ اللام ، وكنقل حركه العين إلى الفاء فى نحو : «قلت» و «بعت» ، على ما بيّن بعد.

والفرق بين الإبدال والقلب أنّ القلب تصيير الشئ على نقيض ما كان عليه ، من غير إزاله ولا تنحيه ، والبديل وضع الشئ مكان غيره ، على تقدير إزاله الأوّل وتنحيته ، فلذلك جعلنا مثل «قال» و «باع» قلبا ؛ لأنّ حروف العله يقارب بعضها بعضا ؛ لأنها من جنس واحد ، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض ؛ وجعلنا مثل «أتعد» ونحوه إبدالا ، لتباين حروف الصّحّه من حروف العله ، وكذلك جعلنا قولهم «أمواه» فى «أمواه» من قبيل البديل ، لتباين حروف الصّحّه بعضها من بعض. فنقول على هذا فى «أتعد» وأمثاله : إنه كان فى الأصل «او تعد» فحذفت الواو وأبدل منها التاء ، لا إنّ الواو انقلبت تاء ، وأمّا «قام» وأمثاله فيقدّر أنه كان فى الأصل «قوم» ، ثم استحالت الواو ألفا ، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف.

وينبغى أن نبين فى هذا القسم الآخر حروف البديل والقلب ، والأماكن التى تبدل فيها وتقلب ، والحروف التى تحذف ، وأين يجوز نقل الحركه إلى الحرف ، وأين لا- يجوز ذلك. فإذا بيّنا جميع ما ذكرناه ، فى هذين القسمين ، فقد أتينا على جملة التصريف.

باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله

اعلم أنّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء ، وهى : الأسماء الأعجمية التى عجمتها شخصيته ، كـ «إسماعيل» ونحوه ؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة ، والأصوات كـ «غاق» ونحوه ؛ لأنها حكاية ما يصوت به ، وليس لها أصل معلوم ، والحروف ، وما شَبَّه بها من الأسماء المتوَعَّله فى البناء ، نحو «من» و «ما» ؛ لأنها - لافتقارها - بمنزلة جزء من الكلمة التى تدخل عليها ، فكما أنّ جزء الكلمة ، الذى هو حرف الهجاء ، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلة.

وقد جاء بعض الكلمات المبتية مشتقًا ، نحو «قطّ» ؛ لأنها من «قططت» أى : قطعت ، لأنّ قولك «ما فعلته قطّ» معناه : فيما انقطع من عمري ، وكذلك «ذا» و «ذى» و «الذى» ونحو ذلك ، مما يدخله التحقير ، ويستعمل استعمال المتصرّف ، وليس ذلك بالكثير ، وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد.

ومما يدلّك على أنّ الحرف لا يدخله تصريف ، وجود «ما» و «لا» ونحوهما من الحروف ؛ ألا ترى أنّ الألف لا تكون فيهما منقلبه ، كالألف التى فى «عصا» و «رحى» ؛ لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا لسكونهما ، كما ظهرتا فى نحو «كى» و «أى» و «لو» ، فلو كان أصل ألف «ما» واوا لقلت «مو» كـ «لو» ، ولو كان ياء لقلت «مى» كـ «كى» ؛ لأنّ حرف العلة إنما كان يقبل لو كان متحرّكا ، وقبله مفتوح.

فإن قيل : فهلّا قدرت الألف فى «ما» وأشباهاها ، منقلبه من حرف عله متحرّك؟

فالجواب : أنّ ذلك لا يمكن تقديره ؛ لأنّ «ما» حرف مبنى ، والحروف لا تبنى إلّا على السكون ، ولا يحرك آخرها إلّا عند التقاء الساكنين نحو «ثمّ» ، أو إذا كان على حرف واحد نحو واو العطف وفائه ، وليس شىء من ذلك فى «ما» ، ولا يمكن أن تكون الألف فى «ما» وأمثالها زائده ؛ لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها ، بالاشتقاق والتصريف وسائر الأدلّة التى تذكر بعد ، إن شاء الله ، ولا يوجد شىء من ذلك فى الحرف.

وما عدا ما ذكر ، من الأسماء العربية ، والأفعال ، يدخله التصريف.

ذكر القسم الأول من التصريف

أشاره

ص: ١٧

والأدله التي يتوصل بها إلى معرفه زيادتها من أصلتها

وإنما بدأنا بهذا القسم ؛ لأنه يبنى عليه معرفه التصغير والتكسير اللذين جرت عادته النحويين بذكرهما ، قبل الخوض في علم التصريف - ومعرفه كثير من الأسماء ، التي لا تنصرف أيضا ، نحو الأسماء التي امتنع صرفها ؛ لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص ، أو لزياده الألف والنون في آخرها ؛ إذ لا يوصل إلى معرفه زياده والوزن إلّا من علم التصريف.

أمّا الأدله ، التي يعرف بها الزائد من الأصلي ، فهي الاشتقاق ، والتصريف ، والكثرة واللزوم ، ولزوم حرف زياده البناء ، وكون زياده لمعنى ، والنظير ، والخروج عن النظير ، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير.

أمّا الاشتقاق منها فينقسم إلى قسمين : اشتقاق أصغر ، واشتقاق أكبر.

فالاشتقاق الأكبر هو عقد تقاليب الكلمه كلّها على معنى واحد ، نحو ما ذهب إليه أبو الفتح بن جنّي من عقد تقاليب «القول» السّيّئه على معنى الخفّه ، ولم يقل به أحد من النحويين إلّا أبا الفتح ، وحكى هو عن أبي عليّ ، أنه كان يأنس به في بعض الأماكن ، والصحيح أنّ هذا النحو ، من الاشتقاق ، غير مأخوذ به ، لعدم أطراد هذا القسم ، من الاشتقاق ، فقال «على أنّ هذا ، وإن لم يطرد ، ويُنقد في كل أصل ، فالعذر فيه على كل حال ، أبين منه في الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد ، من أنّ تنظمه قضيه الاشتقاق ، كان فيما تقلبت أصوله - عينه وفاؤه ولامه - أسهل ، والمعذر فيه أوضح». انتهى.

بل قد كان أبو بكر وغيره ، ممن هو في طبقتهم ، قد استسرفوا أبا إسحاق ، رحمه الله ، فيما تجشّمه من قوه حشده ، وضّمّه ما انتشر من المثل المتباينه إلى أصله ، وإن كان جميع ذلك راجعا إلى تركيب واحد ، ورأوا أنه لا ينبغي أن يضمّ ، من ذلك ، إلا ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحا جدّا ، فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بيّنا - بل التكلّف فيه باد - وجب أن يدعى أنهما أصلا ، وليس أحدهما مأخوذا من الآخر ، نحو الجمع بين «حمار» و «حمره» ، بأن يدعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشيه منها ، وأكثرها حمر ، ثم شبّهت الأهلّيه بها ، فوقع عليها الاسم ، فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرت لك ، مع اتّفاق اللفظين في تركيب واحد ، فما ظنّك بهما ، إذا تغيرا في التركيب؟

والاشتقاق الأصغر حدّه أكثر النحويّين بأنه «إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه» ، نحو «أحمر» فإنه منشأ من «الحمره» ، وهى أصل له وفيه دلالة عليها ، وهذا الحدّ ليس بعام للاشتقاق الأصغر ؛ لأنه قد يقال «هذا اللفظ مشتقّ من هذا» من غير أن يكون أحدهما منشأ من الآخر ، وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحدا ، ومعنيهما متقاربتين ، وذلك لأدنى «الأولق» : الجنون ، وهى مما يوصف بالسرعه ، فلما فى أحد الوجهين ، من أنه مأخوذ من : ولق يلق ، إذا أسرع ، وذلك لأدنى «الأولق» : الجنون ، وهى مما يوصف بالسرعه ، فلما كانت حروف «أولق» ، إذا جعلته «أفعل» ، و «ولق» واحده ، ومعنيهما متقاربتين ؛ لأدنى الجنون ليست السرعه فى الحقيقه ، بل يقرب معناها من معنى السرعه ، جعل «الأولق» مشتقا من «ولق» ، لا بمعنى أنّ «الأولق» مأخوذ من «ولق» ، بل يريد أنّ «الأولق» حروفه الأ-صول الواو واللّام والقاف ، كما أنّ «ولق» كذلك ، ويستدلّ على ذلك بأنّ العرب جعلت هذه الأحرف دالّه على السرعه ، و «الأولق» قريب فى المعنى من السرعه ، فحروفه الأ-صول الواو واللّام والقاف ، وهمزته زائده ، فيجعل سبب اتّفاق «الأولق» و «ولق» فى اللفظ تقاربهما فى المعنى ؛ لأدنى هذا الاتّفاق بين اللفظين وقع بالعرض ، كاتّفاق «الأسود» و «الأبيض» فى لفظ «الجون» ، إذ لا جامع ، من طريق المعنى ، بين «الجون» الذى يراد به الأبيض و «الجون» الذى يراد به الأسود.

فإن قيل : فكيف يجوز أن تقول «هذا اللفظ مشتقّ من هذا اللفظ» ، وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر ، وقولك «مشتق» يعطى أخذ أحدهما من صاحبه؟

فالجواب : أنّ هذا على طريق المجاز ، كأنهما - لاّتحاد لفظيهما وتقارب معنيهما - قد أخذ أحدهما من الآخر ، كما تقول فى الشّخصين المتشابهين : هذا أخو هذا ، تشبيها لهما بالأخوين.

ولمّا خفى هذا الوجه ، من الاشتقاق ، على بعضهم ردّ قول من زعم أنّ اسم «الله» تعالى مشتقّ من «الوله» أو من غير ذلك ؛ لأنّ «الله» هذا اللفظ قديم - لأنّ أسماء الله تعالى قديمه - و «الوله» لفظ محدث ، والمشتقّ منه قبل المشتقّ ، فيلزم على هذا أن يكون المحدث قبل القديم ، وذلك خلف (1) ، ولو علم أنه قد يقال «هذا اللفظ مشتقّ من هذا» وإن لم يكن مأخوذاً منه - كما قدّمنا - لم ينكر ذلك.

والحدّ الجامع لهذا الضرب ، من الاشتقاق - أعنى الأصغر - هو «عقد تصاريف تركيب ، من تراكيب الكلمه ، على معنى واحد ، أو معنيين متقاربين». وذلك نحو ردّك «ضاربا» و «ضربا» و «ضروبا» و «مضربا» وأمثال ذلك إلى معنى واحد ، وهو : الضرب ، إلّا أنّ أكثر الاشتقاق ، ومعظمه ، داخل تحت ما حدّه النحويّون به ، من أنه «إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه».

وأما «المشتقّ» فيقال للفرع ، الذى صيغ من الأصل ؛ لأنك تطلب معنى الأصل ، فى الفرع ، فكأنّك تشتقّ الفرع ، لتخرج منه الأصل ، وكأنّ الأصل مدفون فيه ، و «المشتقّ منه» هو الأصل.

فإن قيل : فكيف يصحّ أن يقال فى الفرع إنه مشتقّ من الأصل - أى مأخوذ منه - والأصل لا ينفصل منه الفرع؟

فالجواب : أنّ ذاك يصحّ ، على جهه الاستعاره والمجاز ، وذلك أنه لمّا كان لفظ الفرع مبنيّاً من حروف الأصل ، وكان معنى الأصل موجوداً فيه ، صار لذلك كأنه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم ينقص منه شيء.

فإن قيل : إذا كانت البنيتان متحدّتين فى الأصول والمعنى ، فبأى شيء يعلم الأصل من الفرع؟

فالجواب : أنّ الأصل يستخرج بشيئين : باعتبار دوره فى اللفظ والمعنى ، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى ، والوجه التى يكون بسببها أولى تسعه :

أولها : أن يطرد معنيان ، أحدهما أمكن من الآخر ، لكثرة ما يشتقّ منه ، كالمصدر ، وذلك كالسفاء ، فإنه مأخوذ من السفى.

ص: ٢١

١- الخلف : الردىء الفاسد. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (خلف).

والثاني : بأن يكون أحد المطردين أشرف من الآخر ، فإن الاشتقاق من الأشرف أولى ، عند بعضهم ، كـ «مالك» قيل : إنه من معنى القدره ، وقيل : إنه من معنى الشّدّ والرّبط ، والثاني قول ابن السّيراج ، والأول قول أبي بكر أحمد بن عليّ ، ابن الإخشيد . فسئل : لم جعلته من معنى القدره ، دون معنى الشّدّ والرّبط ؟ فقال : لأنّ الله تعالى اشتقّ اسمه منه ، في صفات ، فقيل : مالك وملك ومليك .

والثالث : كون أحد المطردين أبين وأظهر ، فيكون الأخذ منه لذلك أولى ، لأنّ الأظهر طريق إلى الأغمض ، والأبين طريق إلى الأخصى ، كـ «الإقبال» و «القبل» .

والرابع : كون أحدهما أخصّ من الآخر ، فالأخصّ أولى من الأعمّ ، الذي هو له ولغيره ، كـ «الفضل» و «الفضيله» ، لو قال قائل : أصله «الزيادة» ، وقال آخر : أصله «المدحه» ، كان قول صاحب الزيادة أولى : لأنّ معنى المدحه ، في أشياء كثيرة ، هي أعمّ من الزيادة ؛ ألا ترى أنّ معنى المدحه ، في العلم والقدره والنعمة والنّصفه ، وفيما لا يحصى كثره من الأفعال الحسنه .

والخامس : أن يكون أحدهما أحسن تصرّفاً ، فتجد رده إليه سهلاً قريباً ، وبيننا واضحاً ، كباب «المعارضه» و «الاعتراض» و «التعريض» و «العارض» و «العرض» ، ورده كلّه إلى معنى «العرض» ، وهو الظهور ، من قولك «عرض عرضاً» إذا ظهر ، أولى من رده إلى العرض : الناحيه من نواحي الشئ ، وإن كان أبو إسحاق قد رده إلى الناحيه ، لما رآها تطرّد في الباب كلّه ، ولم يراع باب الأحسن في المطردين .

والسادس : كون أحدهما أقرب من الآخر ، فيكون الأقرب أولى من الأبعد ، وذلك أنّ الأبعد يرجع الفرع إليه ، بكثره وسائط ، والأقرب ، يرجع إليه ، بقلة وسائط ، وكذلك ردّك إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفه ، أحدها أقرب من الآخر ، فيكون الردّ بالطريق الأقرب أولى ، كردّك «العقار» إلى «العقر» ، من جهه أنها تعقر الفهم ، فإنه أحسن من ردها إليه ، من جهه أنّ الشارب لها يسكر ، فيفسد ويعقر ، فالأول أقرب .

والسابع : أن يكون أحدهما أليق ، وأشدّ ملاءمه ، وذلك كـ : «الهدايه» هي أليق بـ «الدّلاله» ، منها بمعنى «التقدّم» ، من قولك «هوادي الوحش» لمتقدّماتها .

والثامن : أن يكون أحدهما مطلقاً والآخر مضمّناً ، وذلك كـ : «القرب» و «المقاربه» . فالقرب أولى من المقاربه ؛ لأنّ مضمّنه ، والقرب مطلق .

والتاسع : أن يكون أحدهما جوهراً والآخر عرضاً ، فيكون الردّ إلى الجوهر أولى من

الردّ إلى العرض ، إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم ، كقولهم : «استحجر الطين» مأخوذ من الحجر ، و «استنوق الجمّل» و «استتست الشاه» و «ترجّلت المرأه».

فهذه جمله الوجوه التي يكون بسببها أولى.

وينبغي أن تعلم أنّ قولنا : «هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلا من هذا الآخر» في جميع ما تقدم إنما نغنى بذلك إذا استويا ، في كلّ شيء ، إلّا في تلك الرتبة التي فضّل بها ، فأما إذا عرضت عوارض ، توجب تغليب غيره عليه. فالحكم للأغلب.

واعلم أنّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء ، وهي الأربعة التي ذكرنا لا يدخلها تصريف ، وثلاثة من غيرها ، وهي : الأسماء النادرة ك- : «طوباله» (1) ، فإنها لندورها لا- يحفظ لها ما ترجع إليه ، واللغات المتداخلة ، نحو «الجون» للأسود والأبيض ، للتناقض الذي بينهما ، لا يمكن ردّ أحدهما إلى الآخر ، والأسماء الخماسية ، لامتناع تصريف الأفعال منها ، فليس لها من أجل ذلك مصادر.

وأصل الاشتقاق وجلّه [٥ أ] إنما يكون من المصادر ، وأصدق ما يكون : في الأفعال المزيدة ؛ لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة ، وفي الصفات كلّها ؛ لأنها جارية على الأفعال ، أو في حكم الجارية ، وفي أسماء الزمان والمكان ، المأخوذة من لفظ الفعل ، فإنها جارية عليه أيضا ، وفي الأسماء الأعلام ؛ لأنها منقولة في الأكثر ، وقد تكون مشتقّة قبل النقل ، فتبقى على ذلك بعد النقل.

وأصعب الاشتقاق وأدقّه في أسماء الأجناس ؛ لأنها أسماء أول أوقعت على مسمياتها ، من غير أن تكون منقولة من شيء ، فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتقّ ، إلّا أنّ ذلك قليل فيها جدّا ، بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقّة ، نحو : «تراب» و «حجر» و «ماء» ، وغير ذلك من أسماء الأجناس.

فمما يمكن أن يكون منها مشتقّا «غراب» ، فإنه يمكن أن يكون مأخوذا من الاغتراب ؛ فإنّ العرب تتشاءم به ، وتزعم أنه دالّ على الفراق ، وكذلك «جراده» ، يمكن أن تكون مشتقّة من الجرد ؛ لأنّ الجرد واقع منها كثيرا ، وقد روى أنّ النابغه نظر ، فإذا على ثوبه جواده ، فقال «جراده تجرد ، وذات ألوان» ، فتطير ورجع عن حاجته.

ص: ٢٣

١- الطوباله : النعجه ، ولا يقال : للكبش : طوبال ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (طبل).

فأما قول أبي حيّه التّميرى :

وقالوا : حمام ، قلت حمّ لقاؤها

وعاد لنا حلو الشّباب ، ربيع (١)

وقول جران العود :

فأما العقاب فهى ، منها ، عقوبه

وأما الغراب فالغريب ، المطوّح (٢)

وقول سوّار بن المضرب :

فكان البان أن بانّت سليمانى

وفى الغرب اغتراب ، غير دانى (٣)

وقول الشّنفري :

فقال : غراب لاغتراب من النوى

وبالبان بين ، من حبيب ، تعاشره (٤)

وقول الآخر :

دعا صرد يوما ، على غصن شوحط

فطار ، بذات البين ، منى غرابها

فقلت أتصريد ، وشحط ، وغربه

فهذا ، لعمرى ، نأيتها ، واغترابها (٥)

فليس باشتقاق صحيح ، بل أخذ «حمّ» من «الحمام» على جهه التفاضل ، و «البيّنونه» من «البان» و «اللاغتراب» من «الغرب» و «التّصريد» و «الشّحط» من «الصّرد» و «الشّوحط» ، و «العقوبه» من «العقاب» ، على جهه التطيّر ، وإلا فهذه المعانى ليست بموجوده فى هذه الأشياء ، كما أنّ «اللاغتراب» موجود فى «غراب» ، و «الحرد» فى «جراده».

ومما بيّن لك أنّ العرب قد توقع على الشىء لفظ غيره ، إذا كان بينهما مناسبه ، من

- ١- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه ، فى منتهى الطلب فى أشعار العرب لابن ميمون ، ص ٤٠ ، وخدامه الأدب للبغدادى ١ / ٢١ .
- ٢- البيت من البحر الوافر ، وهو بلا- نسبه فى الأصمعيات ص ٢٤٣ . والعقد الفريد لابن عبد ربه ، ٥ / ٣٧٦ ، والآمالى فى لغه العرب للقالى ١ / ٢٨٥ ، ومجمع الأمثال للميدانى ١ / ٣٨٤ . وينتهى الطلب فى أشعار العرب لابن ميمون ص ١١٢ . والتذكره الحمدونيه ٨ / ١٥ ، والحماسه البصريه ٢ / ٩٨ .
- ٣- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه فى الحيوان للجاحظ ، ٣ / ٤٤٣٠ ، والمستصرف للأبشيه ٢ / ٣٦٦ .
- ٤- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الحيوان ٣ / ٤٣٧ ، والمعانى الكبير لابن قتيبه ص ٦٣ .
- ٥- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه فى تاج العروس للزيدى ١٠ / ٥١٢ ، ماده وحر ، وفى المعانى الكبير لابن قتيبه ص ٧١ ، وأخبار القضاة ٣ / ١١٦ ، ومحاضرات الأدباء ١ / ٧١٦ ، ومجمع الأمثال للميدانى ١ / ٣٦٢ .

طريق ما وإن لم يتحد المعنى ، كما ذكرنا فى مسأله «أولق» قول بعض الفصحاء :

شهدت بأن التمر بالزبد طيب

وأن الجبارى خاله الكروان (١)

فجعل الجبارى خاله الكروان ، لَمَّا كان اللون ، وعمود الصورة ، فيهما واحدا ، - ورأى ذلك قرابه ، وإن كان الجبارى أعظم بدنا من الكروان ، ومنه قول عمرو بن معد يكرب :

وكل أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك ، إلا الفرقدان (٢)

فجعل الفرقدين أخوين ، تشبيها لهما بالأخوين ، لتلازمهما ، ومنه قول أبى النجم :

فضل يوفى الأكم ابن خالها (٣)

فجعل الوحشئى ابن خال الأكم ، لملازمته لها ، وقال عليه السَّلام ، «نعم العمه لكم النَّخله» (٤) ، فجعلها عمه للناس ، حين كان بينها وبينهم تشابه ، من وجوه.

وإنما بسطت القول فى الاشتقاق ، لغموضه ، وكثره المنفعه به فى علمه ، لما فيه من الاختصار ، والتقريب ، والفهم ، والحفظ ، أما الاختصار فلأنه يجتزأ فيه بجزء من الكلمه ، ولو لا مكانها لاحتيج إلى كلام كثير ؛ ألا ترى كيف تدلّ بالتاء من «تفعل» على معنى المخاطبه والاستقبال ، وبالياء فى «يفعل» على الغيبه والاستقبال ، ولو جعل لكل معنى لفظ يبين به لانتشر الكلام ، ولما فيه من الاختصار عدّ من أكبر آلات البيان ، وأما الفهم فلما فيه من المناسبه ، والاقتضاء بالمشاكله ، وأما الحفظ فسببه ما ذكرناه من الاختصار ، قال أبو بكر : من الفائده فى الاشتقاق أنه ربما سمع العالم الكلمه ، لا يعرفها من جهه صيغتها ، فيطلب لها مخرجا منه ، فكثيرا ما يظفر ، وعلى هذا أكثر العلماء فى تفسير الأشعار ، وكلام العرب ، فى الأمثال والأخبار.

وأما التصريف فتغيير صيغه الكلمه ، إلى صيغه أخرى ، نحو بنائك من «ضرب» مثل «جعفر» فتقول : «ضرب» ، ومثل «قمطر» فتقول «ضرب» ، ومثل «درهم» فتقول «ضرب» ، ونحو

ص: ٢٥

١- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه فى المعانى الكبير لابن قتيبه ، ص ٦٤ ، ومجمع الأمثال للسيدانى ١ / ٣٨٤ .
٢- البيت من البحر الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٧٨ ، وجمهره أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص ١٣ ، وكتاب سيبويه ٢ / ٣٣٤ ، والأمثال لابن سلام س ٣٠ ، والبيان والتبيان للجاحظ ص ١٢٨ ، والمقتضب للمبرد ٤ / ٤٠٩ ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٣ / ٥٥ .

٣- الرجز ، وهو بلا نسبه فى المخصص لابن سيد ١٣٥ / ٢٠١ ، والبيان والتبين للجاحظ ص ١٢٨ .

٤- أخرجه أبو يعلى فى مسنده ١ / ٣٥٣ «٤٥٥» ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٥ / ٣٩ : رواه أبو يعلى وفيه مسرور بن سعيد ، وهو ضعيف .

تغيير التصغير والتكسير ، وأشباه ذلك ، مما تصرف فيه الكلمه على وجوه كثيره ، وهو شبه الاشتقاق ، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك ، والتصريف عام لما فعلته العرب ، ولما نحدثه نحن بالقياس ، فكل اشتقاق تصريف وليس كل تصريف اشتقاقاً ، ومما يدل ، على أن الاشتقاق تصريف ، قول رؤبه ، يصف امرأه بكثرة الخصومه :

تشتق ، في الباطل ، منها ، الممتدق (١)

فإن قيل : ما نحدثه لا دليل فيه على معرفه زائد من أصلي ، وإنما الدليل فيما فعلت العرب من ذلك ، والذي فعلته العرب من ذلك قد زعمت أنه يسمي اشتقاقاً ، فلائى شىء عدت ، فيما يعرف به الزائد من الأصلي ، الاشتقاق والتصريف ، وهما اكتفيت بأحدهما عن الآخر؟

فالجواب : أنه إذا كان الاستدلال ، على الزيادة أو الأصل ، برد الفرع إلى أصله ، سمي ذلك اشتقاقاً ، وإذا كان الاستدلال ، عليهما بالفرع ، سمي ذلك تصريفاً ، فمثال الاستدلال ، برد الفرع إلى الأصل ، استدلالنا على زياده همزه «أحمر» مثلاً ، بأنه مأخوذ من «الحمرة» ، فالحمرة هي الأصل الذى أخذ منه أحمر ، فهذا وأمثاله يسمي اشتقاقاً ؛ لأنّ المستدل على زياده همزته ، وهو «أحمر» ، مأخوذ من «الحمرة» ، ومثال الاستدلال ، على الزيادة بالفرع ، استدلالنا على زياده ياء «أبصر» (٢) ، بقولهم فى جمعه «إصار» ، بحذف الياء وإثبات الهمزه ، ف- : «إصار» فرع عن «أبصر» ؛ لأنه جمعه ، فهذا وأمثاله يسمي تصريفاً ؛ لأنّ المستدل على زياده يائه ، وهو «أبصر» ، ليس بمشتق من «إصار» ، بل «إصار» تصريف من تصاريفه ، الدالّه على زياده يائه.

واعلم أنه لا يدخل التصريف ، ولا الاشتقاق ، فى الأصول المختلفه ، نحو «الأل» (٣) و «لؤلؤ» ، لا ينبغى أن يقال إنّ أحدهما من الآخر ، لأنّ «الأل» من تركيب «لءل» ؛ و «لؤلؤ» من تركيب «لءلء» ، ف- : «الأل» ثلاثى الأصول ، و «لؤلؤ» رباعى.

وأما الكثره فأن يكون الحرف ، فى موضع ما ، قد كثر وجوده زائداً ، فيما عرف له

ص: ٢٦

١- الرجز للرؤبه وهو بلا نسب فى أساس البلاغه للزمخشري ماده (شق). والممتدق : المخلوط ، فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (مزق).

٢- الأمصار : والأبصر ، جبل قصير يشد به فى أسفل الخباء إلى الوتد ، الصحاح فى اللغه للجوهري ، ماده (أصر).

٣- الألآل : بائع اللؤلؤ ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (الأل).

اشتقاق أو تصريف ، ويقل وجوده أصلياً فيه ، فينبغي أن يجعل زائداً ، فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملاً على الأكثر ، وذلك نحو الهمزة ، إذا وقعت أولاً-وبعدها ثلاثه أحرف ، فإنها زائده فيما عرف اشتقاقه ، نحو «أصفر» و «أحمر» ، إلّا ألفاظاً يسيره فإن الهمزة فيها أصليته ، وهي : «أرطى» (١) في لغة من يقول «أديم مأروط» ، و «أبطل» (٢) ؛ لأنهم يقولون في معناه «إطل» ، و «أبصر» و «أولق» و «إمعه» على ما نبين بعد ، فإذا جاءت الهمزة ، فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو «أفكل» (٣) ، وجب حملها على الزيادة ، وألّا يلتفت إلى «أرطى» وأخواته ، لقلتها ، وكثرة مثل «أحمر».

وأما للزوم فإن يكون الحرف ، في موضع ما ، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع - فيما لا- يعرف له اشتقاق ولا- تصريف - جعل زائداً ، حملاً على ما ثبتت زيادته ، بالتصريف أو الاشتقاق ، وذلك نحو النون ، إذا وقعت ثالثة ساكنه وبعدها حرفان - ولم تكن مدغمه فيما بعدها نحو «عجنس» (٤) - فإنها أبداً زائده ، فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، نحو «جحنفل» (٥) فإنه من «الجحنفله» ، و «حبنطى» (٦) ؛ لأنك تقول «حبط بطنه» ، و «دلنطى» وهو الشديد الدفع تقول «دلظه بمنكبه» إذا دفعه. وكذلك وجدت في كل ما عرف اشتقاقه ، فإذا جاءت في مثل «عبنقس» (٧) ، مما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه ، فجعلت نونه زائده.

وأما لزوم حرف الزيادة البناء فنحو «حنطأو» (٨) ، و «كنشأو» (٩) ، و «سندأو» (١٠) ، وزنها «فنعلو» ، والنون زائده ؛ إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتل الزيادة ، نحو : «سردأو» مثلاً ، فعدم مثل ذلك من كلامهم ، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة دليل على أن ذلك الحرف زائد.

ص: ٢٧

- ١- الأرطى : ضرب من الشجر يدبغ به ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (أرط).
- ٢- الأبطال : الخاصره ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (أطل).
- ٣- الأفكل : الرعدة ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (أفكل).
- ٤- عجنس : العجنس : الحعل الضخم ، لسان العرب ، ماده (عجنس).
- ٥- الجحنفل : الغليظ الشفه ، لسان العرب ، ماده (جحنفل).
- ٦- الحبنطى : الممتلى غيظاً ، لسان العرب ، ماده (حبط).
- ٧- العبنقس : السبيء الخلق ، لسان العرب ، ماده (عبنقس).
- ٨- الحنطأو : الوافر اللحيه ، لسان العرب ، ماده (حنطأ).
- ٩- الكنشأو : الوافر اللحيه ، انظر تاج العروس للزبيدي ماده (كرفأ).
- ١٠- السندأو : الحديد الشديد ، لسان العرب ، ماده (سندأ).

وأما كون الزيادة لمعنى فنحو حروف المضارعه ، وياء التصغير ، وأمثلة ذلك ، فإنه بمجرد وجود الحرف ، يعطى معنى ، ينبغى أن يجعل زائدا ؛ لأنه لم يوجد قطّ حرف أصليّ ، فى الكلمة ، يعطى معنى ، على أنّ هذا الدليل قد يمكن أن يستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف ؛ إذ ما من كلمة ، فيها حرف معنى إلّا ولها اشتقاق أو تصريف ، يعلم به حروفها الأصول من غيرها. لكن مع ذلك قد يعلم كون الحرف زائدا بكونه لمعنى ، من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه ، فلذلك أوردناه فى الأدله الموصلة إلى معرفه الزيادة من غيرها.

وأما النظر فأن يكون فى اللفظ حرف ، لا يمكن حمله إلّا على أنه زائد ، ثم يسمع فى ذلك اللفظ لغه أخرى ، يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة ، وعلى الزيادة ، فيقضى عليه بالزيادة ، لثبوت زيادته فى اللغه الأخرى ، التى هى نظيره هذه ، وذلك نحو «تتفل» (١) ، فإنّ فيه لغتين : فتح التاء الأولى وضّمّ الفاء ، وضّمّها مع الفاء ، فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلّا زائده ؛ إذ لو كانت أصليّه لكان وزن الكلمه «فعللا» ، بضم اللام الأولى ، ولم يرد مثل ذلك فى كلامهم ، ومن ضمّ التاء أمكن أن تكون عنده أصليّه ؛ لأنه قد وجد فى كلامهم مثل «فعلل» ، بضمّ الفاء واللام ، نحو «برثن» ، إلّا أنه لا يقضى عليها إلّا بالزيادة ، لثبوت زيادتها فى لغه من فتح التاء.

وأما الخروج عن النظر فأن يكون الحرف إن قدّر زائدا كان للكلمه التى يكون فيها نظير ، وإن قدّر أصلا لم يكن لها نظير ، أو بالعكس ، فإنه إذ ذاك ، ينبغى أن يحمل على ما لا يؤدى إلى خروجها عن النظر ، وذلك نحو «غزويت» (٢) ، فإنّا إن جعلنا تاءه أصليّه كان وزنه «فعويلا» ، وليس فى كلام العرب «فعويل» ، فيكون «غزويت» مثله. وإن جعلناها زائده كان وزنه «فعليتا» ، وهو موجود فى كلامهم ، نحو «عفريت». فقضينا ، من أجل ذلك ، على زياده التاء.

وأما الدخول فى أوسع البابين ، عند لزوم الخروج عن النظر ، فأن يكون فى اللفظ حرف واحد ، من حروف الزيادة ، إن جعلته زائدا أو أصليا خرجت إلى بناء ، لم يثبت فى كلامهم فينبغى أن يحمل ما جاء من هذا على أنّ ذلك الحرف فيه زائد ؛ لأنّ أبنيه الأصول قليلة ، وأبنيه المزيد كثيره منتشره ، فحمله على الباب الأوسع أولى ، وذلك نحو «كنهيل» (٣) ؛ ألا ترى أنك إن جعلت نونه أصليّه كان وزنه «فعللا» ، وليس ذلك من أبنيه

ص: ٢٨

١- التتفل : ولد الثعلب ، لسان العرب ، ماده (تفل).

٢- الغزويت : بالعين والغين ، القصير ، والداهيه ، (لسان العرب) ماده (عزا).

٣- الكنهيل : شجر عظام وقال ابن دريد : هو القصير. تاج العروس للزبيدي ، ماده (كنهيل).

كلامهم. وإن جعلتها زائده كان وزنه «فنعلا»، ولم يتقرر أيضا ذلك في أبنيه كلامهم ، بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف ، لكن حمله على أنه «فنعلا» أولى ، لما ذكرنا.

فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ، ولما كان النظير ، والخروج عنه ، لا يعلمان إلا بعد معرفة أبنيه الأسماء والأفعال ، وضعت من أجل ذلك باين ، حصرت في أحدهما أبنيه الأسماء ، وفي الآخر أبنيه الأفعال.

* * *

ص: ٢٩

أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة ، ولا يوجد اسم متمكن ، على أقل من ثلاثة أحرف ، إلا أن يكون منقوصا ، نحو «يد» و «دم» وبأبهما.

[الثلاثي المجرد]

فأما الثلاثي من الأصول ، فيتصور فيه اثنا عشر بناء ، وذلك أنه يتصور في الفاء أن تكون مفتوحة ، ومضمومة ، ومكسورة ، ويتصور ، مع تحريكها بالفتح ، في العين أربعة أوجه : أن تكون مفتوحة ، ومضمومة ، ومكسورة ، وساكنة ، وكذلك مع تحريكها بالضمة ، والكسر ، إلا أنه أهمل منها بناءان ، وهما «فعل» و «فعل» لكراهية الخروج من ضم إلى كسر ، أو من كسر إلى ضم ، فأما «دئل» ، و «رئم» ، فلا حجة فيهما ، لاحتمال أن يكونا منقولين من «دئل» و «رئم» ، اللذين هما فعلا مبيتان للمفعول ، إلى الأسماء ؛ لأنه يقال : دأل ، ورئم ، فإذا بنيا للمفعول قيل دئل ورئم ، وقد ينقل الفعل إلى الاسم ، في حال التنكير ؛ ألا ترى أنهم قالوا «الينجلب» للخرز الذي يجلب الإنسان به إلى أمر ، فيكون «دئل» و «رئم» من هذا القبيل ، فلم يبق للثلاثي ، من الأصول ، إلا عشرة أبنية.

فعل : ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : صقر وفهد ، والصفة نحو : ضخم وصعب.

وفعل ويكون فيهما ، فالاسم نحو برد وقرط ، والصفة نحو : مرّ وحلو وعبر.

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : عكم وجذع ، والصفة نحو : نقض ونضو.

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : جمل وجبل ، والصفة نحو : حدث وبطل.

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : كتف وكبد ، والصفة نحو : حذر ووجع.

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : رجل وسبع ، والصفة نحو : حدث (١) و خلط (٢).

١- الحدث : الحسن الحديث ، لسان العرب ، مادة (حدث).

٢- الخلط : المخالط للأمور والعارف بها ، لسان العرب ، مادة (خلط).

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : صرد (١) ونغر (٢) ، والصفه نحو : حطم ولبد (٣).

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : طنب وعنق ، والصفه نحو : جنب وأحد.

وفعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : ضلع وعوض ، والصفه عدى وزيم ، ولم يجيء غيرهما ، قال الشاعر :

إذا كنت في قوم ، عدى ، لست منهم

فكل ما علفت ، من خبيث ، وطيب (٤)

وقالوا : منزل زيم. قال :

باتت ثلاث ليال ، ثم واحده

بذى المجاز ، تراعى منزلا ، زима (٥)

أى : متفرق الأهل.

فأما «سوى» ، من قوله تعالى : (مَكَانًا سُوًى) [طه : ٥٨] ، فهو اسم فى الأصل للشىء المستوى ، وصف به ، بدليل أنه لو كان صفه أصليته لتمكّن فى الوصفية ، فكان يذكّر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، إذ حقّ الصفه أن تطابق الموصوف ، ومما يدلّك على أنها إذا لم تطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء جمعهم «ربعه» : «ربعات» بفتح العين ، كجففات. والصفه المحضه لا يكون فيها إلّا إسكان العين ، وأنت لا تقول إلّا : «بقعه سوى» ، فدلّ ذلك على أنه ليس بصفه فى الأصل.

وكذلك قوله عزّ وجل : (دِينًا قِيمًا) [الأنعام : ١٦١] لا حجّه فيه ؛ لأنه مصدر فى الأصل ، مقصور من «قيام» ، ولو لا ذلك لكان «قوما» ؛ لأنه من ذوات الواو ، ولا تقلب الواو ياء ، إذا كانت متحرّكه عينا فى مفرد لانكسار ما قبلها ، إلّا بشرط أن يكون بعدها ألف ، وتكون فى مصدر لفعل اعتلت عينه ، نحو «قام قياما» و «عاذ عيادا» ، فدلّ انقلاب الواو ياء ، فى «قيم» ،

ص : ٣١

١- الصرد : ضرب من الغربان. لسان العرب لابن منظور ، ماده (صرد).

٢- النغر : البلبل. لسان العرب لابن منظور ، ماده (نغر).

٣- اللبد : المقيم لا يرح منزله ، والكثير. المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ٢ / ٨١٢.

٤- البيت من البحر الطويل وهو لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان فى الزاهر فى معانى كلمات الناس للأببارى ١ / ٢١٦ ، ولخالد بن فضله ، فى البيان والتبيين للجاحظ ص ٥٠٦ ، وتهذيب اللغه للأزهري ٣ / ٧١ ، بلا نسيه ، ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٦٠ ، وديوان المتنبي ٢ / ٣٥ ، وبلا نسيه فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (عدا).

٥- البيت من البسيط وهو للنابغه فى ديوانه ص ٧٧ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (زيم) ، وأدب الكاتب ص ٤٧٥.

على أنه مصدر فى الأصل وصف به ، كما وصف بـ «عدل» و «زور» ، وهما مصدران فى الأصل.

وكذلك قولهم «سبى طيبه» (١) ، و «ماء روى» ، و «ماء صرى» (٢). لا حجه فى شىء من ذلك على إثبات «فعل» فى الصفات ؛ لأنّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه : أما «طيبه» فإنه مؤنث اللفظ ، وهو تابع لمذكّر ، وأما «روى ، وصرى» فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورته واحده ، فيقال : مياه صرى ، ومياه روى ، وقد تقدّم أنّ الصفه إذا كانت كذلك كانت محكوما لها بحكم الأسماء.

وفعل : ولم يجىء منه إلّا «إبل» خاصّه ، فيما زعم سيبويه وحكى غيره «أتان إبد» للوحشيه ، فأما «إطل» فلا حجه فيه ؛ لأنّ المشهور فيه «إطل» بسكون الطاء ، فـ «إطل» يمكن أن يكون مما أتبع الطاء فيه الهمزه للضرورة ؛ لأنه لا يحفظ إلّا فى الشعر ، نحو قوله :

له إطلا ظبى وساقا نعامه

... البيت (٣)

فى روايه من رواه كذلك وكذلك «حبره» (٤) ، الأوضح والمشهور فيها إنما هو «حبره» ، و «حبره» ضعيف ، وكذلك «بلزه» لا حجه فيه ؛ لأنّ الأشهر فيه «بلز» (٥) بالتشديد ، فيمكن أن يكون «بلز» مخففاً منه.

[الرباعى المجرّد]

وأما الرّباعى ، من الأصول ، فله ستّة أبنيه :

فعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «جعفر» و «عنبر» ، والصفه نحو «شجعم» (٦) و «سلهب» (٧).

ص : ٣٢

١- الطيبه : الحل ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (طيب).

٢- الصرى : الذى طال استنقاعه فتغير ، لسان العرب لابن منظور (صرى).

٣- صدر بيت ، عجزه : وإرخاء سرحان وتقريب تتفل البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس فى الكنز اللغوى لابن السكيت ص ١٤ ، والفرق للعسكرى ص ٧٩ ، وبلا نسبه فى جمهره أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص ٨٦ ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ٨٤.

٤- الحبره : صفرة الأسنان ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (حبر).

٥- البلز : الضخمه أو الخفيفه ، القاموس المحيط للفيروزالآبادى ١ / ٦٤٧.

٦- الشجعم : الضخم الطويل ، المحيط فى اللغه ٣ / ٢٩٨.

٧- السلهب : الطويل ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سلهب).

وفعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «زبرج» و «زئبر» ، والصفه نحو «زهلق» (١) و «عنفص» (٢).

وفعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «فلفل» و «برثن» ، والصفه نحو «جرشع» (٣) و «كندر» (٤).

وفعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «درهم» و «قلعم» (٥) ، والصفه نحو «هجرع» (٦) و «هبلع» (٧).

وفعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «فطحل» (٨) ، والصفه نحو «هزبر».

وعلى فعلل : ولم يجيء منه إلا «طحربه» (٩).

أما «جخذب» (١٠) ، و «برقع» ، و «جؤذر» ، فلا حجه فيها ؛ لأنه يقال «جخذب» و «برقع» و «جؤذر» بالضم ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا فإنما يكون ثبت «فعلل» بأن يوجد ، لا يجوز معه «فعلل» بالضم ، فإن لم يوجد الفتح ، إلا مع الضم ، دليل على أنه ليس ببناء أصلي ، وأيضا فإن «جؤذرا» أعجمي ، فلا حجه فيه.

وأما الفتكرين بضم الفاء - على ما حكاه يعقوب - فلا حجه فيه على إثبات «فعلل» ، نحو «جعفر» ، «فتكر» ، ثم جمع ، إلا أن يحفظ بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والجر ، فيقال : الفتكرون والفتكرين. والمسموع من هذا إنما هو بالياء ، فيمكن أن يكون «فتكرين» اسما مفردا ، ك- «قذعمل» (١١).

ص: ٣٣

١- الزهلق : السريع الخفيف ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (زهلق).

٢- العنفص : السيئ الخلق ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عفص).

٣- الجرشع : العظيم من الإبل والخيول ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (جرشع).

٤- الكندر : الغليظ القصير الشديد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (كندر).

٥- قلعم : اسم علم ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ماده (قلعم).

٦- الهجرع : الأحمق ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (هجرع).

٧- الهبلع : الواسع الحنجور ، العظيم الفم ، الصحاح للجوهري ، ماده (هبلع).

٨- الفطحل : اسم زمن قديم ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (فطحل).

٩- الطحربه : القطعه من خرقة ، وفيها لغات كثيره ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (طحرب).

١٠- الجخذب : الضخم الغليظ ، لسان العرب (بان منظور ، ماده (جخذب).

١١- القذعمل : الشيخ الكبير ، لسان العرب ، ماده (قذعمل).

وكذلك «علبط» (١) ، و«هدبد» (٢) ، و«عكمس» (٣) ، و«عجلط» (٤) ، و«عكلط» (٥) ، و«دودم» (٦) ، ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات «فعلل» في الرباعي. يدلّ على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك ، إلّا والألف قد جاء فيه ، نحو «علابط» و«هدابد» و«عكامس» و«دوادم» و«عجالط» و«عكالط» ، فدلّ ذلك على أنها مخفّفة بحذف الألف ، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتّه.

وكذلك «عرتن» (٧) ، ليس فيه دليل على إثبات «فعلل» في الرباعي ؛ لأنه لم يجيء منه إلّا هذا ، وقد قالوا في معناه «عرتن» ، فيمكن أن يكون هذا مخفّفاً منه ، كما خفّفوا الألف في «علابط» ونحوه ؛ لأنّ النون لزمت زيادتها ، في مثل هذا الموضع - أعني : ثالثة ساكنه - كما لزمت زياده الألف ، فأجروها مجراها لذلك.

وكذلك «جندل» ، و«ذلذل» (٨) ، ليس فيه دليل على إثبات «فعلل» في أبنية الرباعي ؛ لأنهم قد قالوا «جنادل» و«ذلاذل» في معناهما ، فهما مخفّفتان منهما ، ومما يؤيّد ذلك أنه لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك ، ولذلك سکن آخر الفعل في «ضربت» ؛ لأنّ ضمير الفاعل تنزّل من الفعل منزله جزء من الكلمه ، فكرهوا لذلك توالى أربعة أحرف بالتحريك ، فإذا كان ممتنعاً ، فيما هو كالكلمه الواحده ، فامتناعه فيما هو كلمه واحدّه أحرى .

وأما «فعلل» فحكى منه «زئبر» و«ضئبل» (٩) ، وذلك شاذّ لا يلتفت إليه ، لقلة استعماله.

والسبب ، في أن كانت أبنية الثلاثي أكثر من أبنية الرباعي ، أنّ الثلاثي أخفّ ، لكونه أقلّ أصول الأسماء المتمكّنه ، فتصرّفوا فيه ، لخفّفته ، أكثر من تصرّفهم في الرباعي ، ولذلك

ص: ٣٤

- ١- العلبط : الغليظ في اللبّ ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (علبط).
- ٢- الهدبد : اللبّ الخاثر جدا ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (هدبد).
- ٣- العكمس : الإبل الكثيره ، الصحاح للجوهري ، ماده (عكمس).
- ٤- العجلط : اللبّ الخاثر الطيب الثخين ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عجلط).
- ٥- العكلط : اللبّ الخاثر الثخين ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عكلط).
- ٦- الدودم : شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر ، لسان العرب ، ماده (ددم).
- ٧- العرتن : الشجر يدبغ به ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عرتن).
- ٨- الذلذل : أسافل القميص الطويل إذا خلق وناس ، الصحاح للجوهري ماده (ذلذل).
- ٩- الضئبل : الداهيه تاج العروس للزبيدي ، ماده (ضأبل).

أيضا كانت أبنية الرباعي أكثر من أبنية الخماسي ؛ لأن الرباعي ، على كل حال ، أقل حروفا من الخماسي ، فكان أخف منه ، فتصرفوا فيه ، لذلك ، أكثر من تصرفهم في الخماسي .

[الخماسي المجرد]

وأما الخماسي فله أربعة أبنية ، متفق عليها :

فعلل : ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو «سفرجل» و «فرزدق» ، والصفة «شمردل» (١) و «همرجل» (٢).

وفعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «خزعبله» (٣) ، والصفة نحو «قذعمله» (٤).

وفعللل : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «جحمرش» (٥) و «قهيلس» (٦).

وفعللل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قرطعب» (٧) ، والصفة نحو «جردحل» (٨).

وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي «فعلل» نحو «صنبر» ، والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلا في الشعر ، نحو قوله :

بجفان ، تعترى نادينا

من سديف ، حين هاج الصنبر (٩)

وهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر ، لالتقاء الساكنين ، نحو قولهم : «ضربته» و «قتلته».

وزاد بعضهم أيضا «فعلللا» نحو «هندلع» (١٠) ، ولم يحفظ منه غيره ، وهذا عندي إنما

ص: ٣٥

١- الشمردل : الطويل ، الصحاح للجوهري ، مادة (شمردل).

٢- الهمرجل : الجواد السريع ، لسان العرب ، مادة (همرجل).

٣- الخزعبل : الفكاهة والمزاح والخزعبييل : الباطل ، لسان العرب : مادة (خزعبل).

٤- القذعمل : الناقه الشديده ، الصحاح للجوهري ، مادة (قذعمل).

٥- الجحمرش : العجوز الكبير ، الصحاح للجوهري ، مادة (جحمرش).

٦- القهيلس : الأبيض الذي تعلوه كدره ، لسان العرب (لابن منظور ، مادة (قهيلس)).

٧- القرطعب : القطعة من الخرقه ، الصحاح للجوهري ، مادة (قرطعب).

٨- الجردحل : الضخم من الإبل ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (جردحل).

٩- البيت من بحر الرمل ، لطفه بن العبد في ديوان ص ٢٩ ، والعين. للفراهيدي ، مادة (صنبر) ، وبلا نسبه في خزانه الأدب

١٠- الھندلع : بقله ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (ھدلع).

ينبغي أن يحمل على أنه «فعلل»، والنون زائده، ويحكم عليها بالزيادة - وإن لم تكن في موضع زيادتها - لأنه لم يتقرّر «فعلل» في أبنية الخماسيّ، فيحكم، من أجل ذلك، على النون بالزيادة.

فإن قيل: ولم يثبت أيضا في مزيد الرباعي «فعلل»؟

قيل له: هو على كلّ حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى، وهو المزيد؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر، من أبنية المجزّد من الزيادة.

[الثلاثي المزيد]

وأما الثلاثي المزيد فقد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع فيصير على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

[المزيد فيه حرف واحد]

فأما الذي تلحقه زيادة واحدة فلا يخلو من أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام، فإذا لحقته قبل الفاء يكون:

على أفعل: ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو «أفكل» (١) و «أيدع» (٢)، والصفة نحو «أبيض» و «أسود».

وعلى إفعال: ولم يجيء إلّا اسما نحو «إثمد» (٣) و «إصبع».

وعلى أفعل: ولم يجيء أيضا إلّا اسما، وهو قليل، نحو «أبلم» (٤).

فأما قولهم «شحم أمهيج» أي: رقيق، فيمكن أن يكون محذوفا من «أمهوج» ك- «أسكوب»؛ لأنه قد سمع ذلك فيه؛ ووجد بخط أبي عليّ، عن الفراء: «لبن أمهوج»، فيكون «أمهيج» مقصورا منه للضرورة، إذ لم يسمع إلّا في الشعر؛ أنشد أبو زيد:

ص: ٣٦

١- الأفكل: الرعوه، الصحاح للجوهري، ماده (فكل).

٢- الأيدع: الزعفران، الصحاح في اللغة للجوهري، ماده (أيدع).

٣- الإثمد: حجر يكتحل به، لسان العرب لابن منظور، ماده (ثمد).

٤- الأبلم: خوص المقل، لسان العرب لابن منظور، ماده (بلم).

* يطعمها اللحم ، وشحما أمهجا (١) *

وأیضا فإنَّ «الأمهج» اسم لدم القلب ، فيمكن أن يكون قولهم «شحم أمهج» مما وصف فيه بالاسم الجامد ، لما فيه من معنى الصفاء والرقة ، كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف. ونحو من ذلك ما أنشده أبو عثمان من قول الراجز :

* مثبره العرقوب إشفى المرفق (٢) *

فوصف ب- «إشفى» وهو اسم ، لما فيه من معنى الحدّه. وقول الآخر :

فلو لا الله ، والمهر المفدى ،

لأبت ، وأنت غربال الإهاب (٣)

كأنه قال : مخزق الإهاب.

وعلى إفعال : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «إصبع» و «إبرم» (٤). فأما قوله :

إن تك ذا بزّ (٥) فإنّ بزّي

سابغه (٦) ، فوق وأى (٧) ،

إوزّ (٨)

فيمكن أن يكون «فعلاً» ، والهمزه فيه أصليته ، وذلك قليل ، ويمكن أن يكون «إوزّ» اسما وصف به ، لما فيه من معنى الشدّه.

وعلى أفعال : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «أصبع».

وعلى أفعال : ولا يكون فى الأسماء والصفات ، إلّا أن يكسّر عليه الواحد للجمع ، فالاسم نحو «أكلب» ، والصفه نحو «أعبد».

ص: ٣٧

١- الرجز بلا نسبه فى الخصائص لابن جنى ، ٣ / ١٩٤ ، والأصول فى النحو ٣ / ٣٨.

٢- الرجز ، بلا نسبه فى الخصائص لابن جنى ٢ / ٢٢١ ، والمخصص لابن سيده ١ / ٨٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (طفم) ، والمحكم المحيط الأعظم لابن سيده ، ماده (طفم).

٣- البيت من البحر الوافر ، وهو المنذر بن حسان فى المقاصد النحويه للعيني ٣ / ١٤٠ ، ولفتره الكلبى فى محاضرات الأدباء للأصبهاني ٢ / ٢٠١ ، وبلا نسبه فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (قيد) وتاج العروس للزبيدي ، ماده (قيد) ، والمخصص لابن سيده ٤ / ٤٢٤.

٤- إبرم : اسم موضع.

٥- البز : السلاح.

٦- السابغه : الدرع الطويله ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سبغ).

٧- الوأى : الفرس السريع ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (وأى).

٨- الرجز : بلا- نسبه فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (أوز) والأوز : القصير الغليظ ، القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (الأوز).

فأما «أذرح» (١) و «أسنمه» (٢) فعلمان ، فلا- يثبت بهما بناء ؛ لأنّ العلم أكثر ما يجيء منقولاً ، بل من الناس من أنكر أن يجيء مرتجلاً ، فإذا كان العلم كما وصف احتمالاً- أن يكونا منقولين من الفعل ، فيكون «أذرح» فعلاً- ، في الأصل ، ثم سُمي به ، وكذلك «أسنمه» ، كأنه «أسنم» في الأصل ثم سُمي به.

فإن قلت : لو كان منقولاً من الفعل لما دخلت عليه تاء التانيث ؛ لأنّ التاء لا تدخل على الفعل المضارع؟

فالجواب : أنه لما انتقل من الفعلية إلى الاسميه ساغ دخول تاء التانيث عليه ، والدليل على ذلك قولهم «الينجلبه» في اسم الخرزه ؛ لأنها يجلب بها الغائب ، وهي فعل في الأصل ؛ لأنها على وزن الفعل المختصّ ، لكن لما انتقلت إلى الاسميه ساغ دخول التاء عليها.

وحكى الزبيدي «أصبع» و «أنمله» ، فإن ثبت النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه ؛ لأنه قد حكى فيه «أصبع» و «أنمله» ، بضم الهمزه ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، كما قالوا في «برقع» : «برقع» بالتخفيف.

وزعم الزبيدي أنّ أبا بكر بن الأنباري حكى «إصبعاً» ، بكسر الهمزه وضمّ الباء ، على وزن «إفعل» ، لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء ، قال الفراء : لا يلتفت إلى ما رواه البصريون ، من قولهم «إصبع» ، فإننا بحثنا عنها ، فلم نجد لها.

وعلى تفعل : ويكون فيهما قليلاً ، فالاسم «تتفل» (٣) و «تقدمه» (٤) . والصفة «تحلبه» (٥).

وعلى تفعل : ولم يجيء إلّا اسماً - وهو قليل ، قالوا «تحلىء» - إلّا أن تلحقه التاء ، فلا يكون إلّا صفةً ، وهو قليل ، نحو «تحلبه».

وعلى تفعله : ولم يجيء أيضاً إلّا اسماً ، وهو قليل ، قالوا «تتفله» (٦).

ص : ٣٨

١- أذرح : اسم موضع.

٢- أسنمه : اسم موضع.

٣- التتفل : ولد الثعلب ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (تفل).

٤- تقدمه : أول تقدمه الخيل ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (قدم).

٥- التحلبه : الناقه تحلب قبل أن تحمل ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (حلب).

٦- التتفله : الأنثى الصغيره عن الثعالب ، المخصص لابن سيده ، مادة (تفل).

وعلى تفعله : ولم يجيء أيضا إلا صفة ، نحو «تحلبه» ، وحكى الكسائي أن «تتفلا» لغه في «التتفل» ، ولا يحفظ غيره اسما.

وعلى تفعله : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «ترديه» (١) و «تهنئه».

وعلى تفاعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «تدرأ» (٢) و «ترتب» ، والصفة نحو «تحلبه» و «ترتب» (٣) ، قال بعضهم : «أمر ترتب» (٤) ، فجعله وصفا.

وعلى تفاعل : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «تنضب» (٥) و «تتفل».

وعلى مفاعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «محلّب» و «مقتل» ، والصفة نحو «مثنى» و «مولى» و «مقنع».

وعلى مفاعل : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «منخر». وقد يجوز أن يكون منخر مما أتبع ، والأصل فيه «منخر» بفتح الميم ، وقد أجاز الوجهين سيويوه.

فأما «متن» و «مغيره» فكسرت الميم منهما ، إتباعا لما بعدها. والأصل «متن» و «مغيره» ؛ لأنهما اسما فاعل من أنتن وأغار.

وعلى مفاعل ، ولم يجيء أيضا إلا اسما ، نحو «منخل» و «مسعط».

وعلى مفاعل : صفة ، نحو «مكرم» و «معط» ، ولم يجيء اسما إلا قولهم «مؤق» ، بخلاف في ذلك ، سييّن بعد ، إن شاء الله.

وعلى مفاعل : ويكون في الأسماء ، نحو «مسجد» و «مجلس» ، وهو في الصفة قليل ، نحو «رجل منكب».

وعلى مفاعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «منبر» و «مرفق» ، والصفة نحو «مدعس» و «مطعن».

وعلى مفاعل : ولم يجيء إلا اسما ، والهاء لازمه له ، نحو «مزرعه» و «مشرقه» و «مقبره» ، ولا يستعمل بغير هاء إلا أن يجمع ، بحذف الهاء ، نحو قوله :

ص: ٣٩

١- التردية : إلباس الثياب ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (ردى).

٢- التدرأ : الدرء : الدفع ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (درأ).

٣- الترتب : الأبد : لثباته وطول بقائه : لسان العرب ، ماده (رتب).

٤- الترتب : الثابت الصحاح في اللغة للجوهري ، ماده (رتب).

٥- التنضب : ضرب من الشجر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (نضب).

بشين ، الزمى «لا» إن «لا» إن لزمته

على كثره الواشين ، أى معون (١)

فجمع «معونه» بحذف التاء. وقول الآخر :

ليوم روع ، أو فعال مكرم (٢)

فجمع «مكرمه» بحذف التاء ، وكذلك «مألك» ، من قول الشاعر :

أبلغ النعمان ، عنى ، مألكا

أنه قد طال حبسى ، وانتظارى (٣)

هو جمع «مألكه» أيضا ، وزعم السيرافى أن ذلك مما رخم ضروره ، وأنه يريد «معونه» و «مكرمه» ، والوجه ما ذكرناه أولا ؛ لأنه إذا أمكن ألا يحمل على الضروره كان أولى.

وعلى مفعول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «مصحف» و «مخدع» (٤) و «موسى» ، ولم يكثر هذا فى كلامهم اسما ، وهو فى الوصف كثير نحو : «مكرم» و «مدخل».

وعلى يفعل : ولم يجىء إلا اسما ، نحو : «اليرمع» (٥) و «اليلمق» (٦).

فأما قولهم «جمل يعمل» (٧) ، و «ناقه يعمله» ، و «رجل يلمع» (٨) ، فمن قبيل ما وصف فيه بالاسم ، ولذلك لم يمتنع الصرف ، ولو كان صفه فى الأصل لوجب منع صرفه ، لوزن الفعل ، والوصف.

ص : ٤٠

١- البيت من البحر الطويل : وهو لجميل بشينه فى ديوانه ص ٢٠٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (ألك) ، وتاج العروس للزبيدي ، ماده (ألك) ، والخصائص لابن جنى ٣ / ٢١٢ ، والمخصص لابن سيده ماده (ألك).

٢- الرجز ، لأبى الأخرز فى شرح شواهد الشافيه ص ٦٨ ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب لابن قتيبه ص ٤٧٦ ، وجمهره اللغه ، لابن دريد ، ماده (موى) ، والخصائص لابن جنى ٣ / ٢١٢ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (كرم).

٣- البيت من بحر الرمل ، لعدى بن زيد بن حماد فى ديوانه ص ٩٣ ، والشعر والشعراء لابن قتيبه ص ٤١ ، وأنساب الأشراف للندارى ٤ / ١٩٨ ، وجمهره اللغه ، ماده (كلم) ، والأغانى للأصبهاني ٢ / ١٠٤ ، ومقاييس اللغه ١ / ١٣٣.

٤- المخدع : بيت يكون داخل البيت الكبير ، يحرز فيه الشىء ، الصحاح فى اللغه للجوهري ، ماده (خدع).

٥- اليرمع : الخذرذف ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (رمع).

٦- اليلمق : القباء المحشو : الصحاح فى اللغه للجوهري ، ماده (يلمق).

٧- اليعمل : النجيب ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عمل).

٨- اليلمع : الكذاب ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (لمع).

وعلى نفعل : نحو «نرجس» ، ولا يحفظ غيره ، وهو أعجمي ، فيما نظن .

فأما «نفرج» (١) ف- : «فعلل» وليست النون زائده ، وسيقام الدليل على ذلك بعد ، إن شاء الله .

وإذا لحقته بعد الفاء يكون :

على فاعل : ويكون في الاسم والصفه ، فالاسم نحو «كاهل» و «غارب» ، والصفه نحو : «ضارب» و «قاتل» .

وعلى فاعل : ولم يجيء إلّا اسما نحو «خاتم» و «طابق» (٢) ، فأما «كابل» (٣) فأعجمي .

وعلى فيعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «غيلم» (٤) وزينب ، والصفه نحو «ضيعم» و «صيرف» ، ولم يجيء منه في المعتل إلّا لفظ واحد شاذ ، وهو «العين» ، قال :

* ما بال عينك كالشعيب العين (٥) *

وعلى فيعمل : ولا يكون إلّا في المعتل ، نحو «سيد» ، وفيه خلاف ، وسيبين بعد ، إن شاء الله ، ولم يجيء منه في الصحيح إلّا «بيس» (٦) ، وكان الذي سهل ذلك فيه شبه الهمزه بحروف العله .

وعلى فوعل : ويكون أيضا فيهما . فالاسم نحو «عوسج» (٧) و «كوكب» ، والصفه نحو :

«حومل» (٨) و «هوزب» (٩) .

وعلى فاعل : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو : «شامل» (١٠) .

ص : ٤١

١- النفرج : الجبان ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ماده (ن ف- ر ج) .

٢- الطابق : ظرف من حديد أو نحاس ، يطبخ به ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (طبق) .

٣- كابل : اسم موضع في أفغانستان .

٤- الفيلم : الضفدع . لسان العرب لابن منظور ، ماده (غلم) .

٥- الرجز ، للدؤبه في لسان العرب لابن منظور ، ماده (عين) ، وبلا نسبة في جمهره اللغة لابن دريد ، ماده (بشع) .

٦- البيس : الشديد ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (بأس) .

٧- العوسج : شجر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عسج) .

٨- الحومل : السيل الصافي ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (حمل) .

٩- الهوزب : البعير القوى ، الصحاح في اللغة للجوهري ، ماده (هزب) .

١٠- الشامل : ريح الشمال ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (شمل) .

وعلى فاعل : ولم يجيء أيضا إلا اسما ، وهو قليل ، نحو : «جندب».

وأما قولهم : «لحيه كئناه» (١) فيمكن أن تكون نونه أصلية ، إذا ليست في موضع زيادتها. وتكون من معنى «كئآت (٢) لحيته» ، وإن كانت أصولهما مختلفه ، فتكون «كئناه» من «كئآت» ك- «سبط» من «سبطر» ، والذي حمل على ذلك أنه لا يحفظ «فعل» صفة.

وعلى فاعل : ولم يجيء إلا صفة ، نحو : «عنبس» (٣) و «عنسل» (٤).

وعلى فاعل : ولم يجيء إلا اسما ، نحو : «قنبر» (٥) و «عنظ» (٦) و «عنصل» (٧).

وعلى فاعل : ولم يجيء إلا صفة ، نحو : «حيفس» (٨) و «صيهم» (٩).

وعلى فاعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : «سلم» ، والصفة نحو «زمل» (١٠).

وعلى فاعل : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «قعب» ، والصفة نحو : «دتم» (١١).

وعلى «فعل» : ويكون فيهما ، فالصفة «حلزه» (١٢) ، ولم يجيء غيره ، والاسم نحو : «حمص» و «جلق» (١٣).

وعلى فاعل : ولم يجيء أيضا إلا اسما ، وهو قليل ، نحو : «تبع» (١٤).

وإذا لحقته بعد العين كان :

ص : ٤٢

١- الكئناه : الطويله ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (كئأ).

٢- كئآت : طالت ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (كئأ).

٣- العنبس : من صفات الأسد ، وهو العبوس ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عنبس).

٤- العنسل : الناقه السريعه ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عنسل).

٥- القنبر : طائر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (قنبر).

٦- العنظب : ذكر الجراد ، لسان العرب ، ماده (عنظب).

٧- العنصل : البصل البرى ، لسان العرب ، ماده (عنصل).

٨- الحيفس : الغليظ الضخم ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (حفس).

٩- الصيهم : القصير ، الصحاح فى اللغة للجوهري ، ماده (صهم).

١٠- الزمل : الضعيف الرذل ، لسان العرب ، ماده (زمل).

١١- الدنم : القصير : الصحاح فى اللغة للجوهري ، ماده (دنم).

١٢- الحلزه : البخيل والسيئ الخلق ، لسان العرب ، ماده (حلز).

١٣- جلق : دمشق ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (جلق).

١٤- التبّع : الظل ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (تبّع).

على فعال : ويكون فى الأسماء والصفات ، فالاسم نحو : «قذال» و «غزال» ، والصفة نحو : «جماد» و «جبان».

وعلى فعال : ويكون فىهما ، فالاسم نحو «حمار» ، والصفة نحو : «كناز» (١) و «ضناك» (٢).

وعلى فعال : ويكون فىهما ، فالاسم نحو : «غلام» و «غراب» ، والصفة نحو «شجاع» و «طوال».

وعلى فعيل : ويكون فىهما ، فالاسم نحو : «بعير» و «قضب» ، والصفة نحو : «سعيد» و «شديد» و «شهيد».

وعلى فعيل : ويكون فىهما ، فالاسم نحو «عثير» (٣) ، والصفة نحو : «طريم» (٤).

وعلى فعيل : ولم يجرىء إلا اسما ، نحو : «عليب» (٥).

فأما «ضهيد» (٦) و «عتيد» (٧) فهما - فيما زعم أبو الفتح - مصنوعان ، فلا يلتفت إليهما ، فيجعلان دليلا على إثبات فعيل.

وعلى فعول : ويكون فىهما ، فالاسم نحو «جرول» و «جدول» (٨) ، والصفة نحو «جهور» و «حشور».

وعلى فعول : ولم يجرىء إلا اسما ، نحو : «خروع» و «عتود» (٩).

وعلى فعول : ويكون فىهما ، فالاسم نحو «عمود» ، والصفة نحو : «صدوق».

وعلى فعول ولم يجرىء إلا اسما ، نحو : «أتى» و «سدوس» (١٠). وهو قليل فى

ص: ٤٣

١- الكناز : الضخمة المكتنزه اللحم ، لسان العرب ، مادة (كنز).

٢- الضناك : المكتنزه اللحم ، لسان العرب ، مادة (ضناك).

٣- العثير : التراب ، لسان العرب ، مادة (عثر).

٤- الطريم : الطويل من الناس ، لسان العرب ، مادة (طرم).

٥- عليب : اسم موضع.

٦- الضهيد : الطب الشديد ، لسان العرب ، مادة (ضهد).

٧- عتيد : اسم موضع.

٨- الجدول : الحجارة ، لسان العرب ، مادة (جدول).

٩- عتود : اسم موضع.

١٠- الأتى : السيل ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (أتى).

الكلام ، إلّا أن يكون مصدرا ، أو يكسّر عليه الاسم للجمع ، فيكثر ، نحو : «العود» و «الفلوس».

وعلى فعال : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو : «شمال» (١).

فأما «ضناك» (٢) ف- «فعل» ك- «عنظ» (٣) وليس ب- : «فعل» ، وإن كان في معنى «ضناك» ؛ لأنّ «فعالا» لم يثبت في الأسماء ، وقد يكون اللفظان في معنى واحد ، والأصول مختلفه ، نحو «سبط» و «سبطر» ، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم.

وعلى فعّل : ولم يجيء إلّا صفة ، نحو : «عرند» (٤).

وعلى فعّله : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو : «جرنبه».

وعلى فعّله : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، قالوا : «تثفه» (٥).

وعلى فعّله : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو : «تلنه» (٦).

وعلى فعّله : وهو قليل ، نحو : «درجه» (٧).

وعلى فعّل : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو : «شربه» (٨) و «معدّ» ، والصفة نحو : «هبي» (٩).

وعلى فعّل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : «جبن» (١٠) ، والصفة نحو : «قمد» (١١) و «عتل».

ص: ٤٤

١- الشمال : ريح الشمال ، لسان العرب ، ماده (شمال).

٢- الضناك : الناقه العظيمه ، لسان العرب ، ماده (ضناك).

٣- العنظ : ذكر الجراد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عنظ).

٤- العرند : الصلب الشديد ، لسان العرب ، ماده (عرند).

٥- التثفه : الحين والأوان ، لسان العرب ، ماده (تأف).

٦- التلنه : الحاجه ، لسان العرب ، ماده (تلن).

٧- الدرجه : المرقاه التي يتوصل منها إلى سطح البيت ، لسان العرب ، (درج).

٨- شربه : اسم موضع.

٩- الهبي : الصبي الصغير ، لسان العرب ، ماده (هبا).

١٠- الجبن : الجبن الذي يؤكل ، تاج العروس ، ماد (جبن).

١١- القمد : الشديد الغليظ ، لسان العرب ، ماده (قمد).

وعلى فعلٍ : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «فلزّ» (١) و «حبرّ» (٢) ، والصفة نحو «طمرّ».

وعلى فعلٍ : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : «جذبّ» (٣) و «مجنّ» ، والصفة نحو : «خذبّ» (٤) و «هجعفّ» (٥).

فأما قولهم : «قدر وئيه» (٦) ف- : «فعله» ، وليس ب- : «فعله» ؛ لأنّ ذلك بناء غير موجود.

وعلى فعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو : «شرب» (٧) ، والصفة نحو : «قعدد» (٨) و «دخلل» (٩).

وعلى فعلل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو : «قردد» (١٠) و «مهدد» (١١).

وعلى فعلل : ولم يجيء إلّا صفة ، وهو قليل ، قالوا : «رماد رمدد» (١٢).

وعلى فعلل : ويكون فيهما. فالاسم «عندد» (١٣) ، والصفة «قعدد» و «دخلل».

فأما قولهم «رماد رمدد» فينبغي أن يكون مما فتح تخفيفا ؛ لأنهم قالوا «رمدد» فيكون ك- «برقع» ؛ لأنّ الأصل «برقع» بضمّ القاف ، لكنه فتح تخفيفا ، وقد تقدّم ذلك. وإنما لم يثبت بهذا «فعلل» ؛ لأنه لا يحفظ إلّا فيما سمع فيه «فعلل» بالكسر ، ولو كان بناء أصل لجاء حيث لم يجيء معه «فعلل» ، وهو مع ذلك قليل.

وإذا لحقت بعد اللام يكون :

ص: ٤٥

- ١- الفلز : النحاس الأبيض ، لسان العرب ، ماده (فلز).
- ٢- الحبر : صفرة الأسنان ، لسان العرب ، ماده (حبر).
- ٣- الجذب : القحط ، لسان العرب ، ماده (جذب).
- ٤- الخذب : الضخم الطويل ، لسان العرب ، ماده (خذب).
- ٥- الهجعف : الجافى الثقيل ، لسان العرب ، ماده (هجعف).
- ٦- الوئيه : الواسعه ، لسان العرب ، ماده (وأي).
- ٧- شرب : اسم واد.
- ٨- القعدد : الجبان اللثيم ، لسان العرب ، ماده (قعد).
- ٩- دخلل : دخلل الشيء : داخله ، لسان العرب ، ماده (دخل).
- ١٠- القردد : الوجه ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (قرد).
- ١١- مهدد : من أسماء النساء.
- ١٢- الرمدد : الكثير الدقيق جدا ، لسان العرب ، ماده (رمد).
- ١٣- العندد : الحيله ، الصحاح فى اللغة للجوهري ، ماده (عند).

على فعلى : نحو «علقى» (١) ولم يجيء صفة إلّا بالهاء ، نحو «ناقه حلباه ركبا».

وعلى فعلى : نحو «معزى». ولم يجيء صفة إلّا بالهاء ، نحو «امرأه سعلاه» (٢) و «رجل عزها» (٣).

فأما قولهم «رجل كيصى» (٤) فهو اسم وصف به ، وليس بجار على فعله ، ولا يلزمه أن يستعمل تابعا ، فيكون ذلك دليلا على أنه ليس بصفة ، فى الأصل ، ومما يدلّ ، على أنه ليس بصفة فى الأصل ، استعمالهم له جاريا على المؤنث بغير هاء ، فيقولون «امرأه كيصى» ، وقد تقدّم أنّ الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء.

وعلى فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «سلمى» و «علقى» (٥) ، والصفة نحو «سكرى» و «عطشى».

وعلى فعلى : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «بهمى» (٦) ، والصفة نحو «حبلى».

وعلى فعلى : ولم يجيء إلّا اسما ، وتلزمه التاء نحو «بهما».

وعلى فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «دقرى» (٧) ، والصفة نحو «جمزى» (٨) و «بشكى» (٩) ، وبعض العرب يقول «قلهى» (١٠) بالياء ، وكأنه وافق من قال «أفعى» فى الوقف.

وعلى فعلى : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «أربى» (١١) و «أدمى» (١٢).

وعلى فعلى : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «ذفرى» (١٣) و «ذكرى».

ص: ٤٤

١- العلقى : ضرب من الشجر ، لسان العرب ، مادة (علق).

٢- السعلاه : أنثى الغيلان ، لسان العرب ، مادة (سعل).

٣- العزهاه : العازف عن اللهو والنساء ، لسان العرب ، مادة (عزه).

٤- الكيصى : الذى ينزل وحده ويأكل وحده ولا يهيمه غير نفسه ، لسان العرب ، مادة (كيص).

٥- العلقى : ضرب من الشجر ، لسان العرب ، مادة (علق).

٦- البهمى : ضرب من النبات ، لسان العرب ، مادة (بهم).

٧- دقرى : اسم روضه.

٨- الجمزى : السريع من الحمير ، لسان العرب ، مادة (جمزى).

٩- البشكى : السريعه ، لسان العرب ، مادة (بشكى).

١٠- قلهى : اسم موضع.

١١- أربى : اسم للداهيه ، لسان العرب ، مادة (أربى).

١٢- أدمى : اسم موضع.

١٣- الذفرى : عظم ناتئ خلف الأذن ، لسان العرب ، ماده (ذفر).

وعلى فعلن : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، وذلك نحو «فرسن» (١).

وعلى فعلن : ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «رعشن» (٢) و «ضيفن» (٣).

وعلى فعلن : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو «عرضنه» (٤) ، والصفة نحو قولهم «رجل خلفنه» (٥).

وعلى فعلم : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «زرقم» (٦). والصفة نحو «ستهم» (٧).

وعلى فعلم : ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «دلقم» (٨) و «دقعم» (٩).

وعلى فعلم : نحو «شدم» (١٠) و «جدعم» ، ولم يجيء إلّا صفة.

وعلى فعلاً : ولم يجيء منه إلّا «ضهياً» (١١). وهو اسم وصفه.

وعلى فعلية : والهاء لازمه له ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو هبريه (١٢). والصفة نحو «زبنيه» (١٣).

وعلى فعلته : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «سنبته» (١٤).

وعلى فعلوه : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، نحو «ترقوه» و «عرقوه» (١٥).

ص: ٤٧

١- الفرسن : مقدم خف البعير ، لسان العرب ، مادة (فرسن).

٢- الرعشن : المرتعش ، لسان العرب ، مادة (رعش).

٣- الضيفن : الذى يجيء مع الضيف متطفلا ، لسان العرب ، مادة (ضيف).

٤- العرضنه : الاعتراض فى السير من النشاط ، لسان العرب مادة (عرض).

٥- الخلفنه : الذى فى خلقه خلاف ، لسان العرب ، مادة (خلف).

٦- الزرقم : الحيه ، الصحاح فى اللغة للجوهري ، مادة (زرقم).

٧- الستهم : الكبير العجوز ، لسان العرب ، مادة (ستهم).

٨- الدلقم : الناقه التى تكسرت أسنانها من الكبير ، لسان العرب ، مادة (دلقم).

٩- الدقعم : الدقعاء ، وهى الأرض التى لا نبات بها ، لسان العرب ، مادة (دقعم).

١٠- الشدقم : الواسع الشوق ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (شدم).

١١- الضهياً : شجر ، والمرأه التى لا لبن لها ، لسان العرب ، مادة (ضهياً).

١٢- الهبريه : ما طار من الريش ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، مادة (هبر).

١٣- الزبنيه : المتمرد ، لسان العرب ، مادة (زبن).

١٤- السنبته : الدهر والحقبه ، جمهره اللغة لابن دريد ، ٤ / ١٩٤ ، مادة (السنبته).

١٥- العرقوه : الخشبه المعروفه على الدلو ، لسان العرب ، ماده (عرق).

وعلى فعلوه : ولم يجيء أيضا إلاّ اسما ، نحو «عنصوه» (١) و «جندوه» (٢).

وعلى فعلوه : ولم يجيء أيضا إلاّ اسما ، وهو قليل لا تفارقه الهاء ، نحو «جندوه».

فأما «ترقوه» فظاهرها أنها «فعلوه» ، إذا قد ثبت في «ترقوه» أنّ الأصول إنما هي التاء والراء والقاف ، لكن قد يتخرّج على أن يكون أصله «ترقوه» (٣) بالواو ، فقدّرت ضمّه القاف على الواو ؛ لأنّ الحركة في التقدير بعد الحرف ، فهزمت الواو ، كما تهمز إذا انضمت ، ونظير ذلك قوله :

أحبّ المؤقدين إلىّ موسى

وجعده ، إذ أضاءهما الوقود (٤)

فهزم واو «موقد» ؛ لأنه قدّر ضمّه الميم على الواو.

وأما «مؤق» فظاهره أنه «فعل» ، إلاّ أنّ ذلك بناء غير موجود في أبنيه كلامهم ، فإنّ أمكن صرفه إلى ما وجد من كلامهم كان أولى ، فأما أبو الفتح فزعم أنه «فعلّ» في الأصل ، ثم خفف ، كما قالوا : «تسمع (٥) بالمعدى خير من أن تراه» فخففوا ، والأصل «المعديّ» ، وتكون الياءان للنسب على حدّهما في «كرسيّ». ويكون هذا مما رفض أصله ؛ لأنه لم يسمع مثقلا قطّ.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيف ، عندي ؛ لأنّ «كرسيّا» و «بختيا» (٦) بنيا على ياء النسب ، ولم يستعملوا دونهما ، فلا يقال «كرس» ولا «بخت» ، فلذلك كسّر الاسم عليهما ، فقالوا «كراسيّ» و «بختيّ» ، وأما «مؤق» فإنه يستعمل دون ياء ، وكل ما تلحقه ياء النسب ، ولا تزمانه ، ولا يكسّر عليهما ؛ ألا تراهما يقولون «أخمريّ» و «حمر» و «فارسيّ» و «فرس» ، فلو كان «مؤق» على ما زعم أبو الفتح لم يقل في تكسيره «مآق» ، بل «أمآق» ، ك- «قفل» و «أقفال» ، فإذا بطل هذا فينبغي أن يكون وزنه «مفعلا» ، فيلحق بفصل ما لحقته زياده واحده من أوّله من الثلاثيّ ، وقد تقدّم ذكره هنالك.

ص: ٤٨

١- العنصوه : القطعه من الإبل ، لسان العرب ، ماده (عنص).

٢- الجندوه : الشعبة من الجبل ، وتكون بالخاء والحاء ، لسان العرب ، ماده (خند).

٣- الترقوه : مقدم الحلق حيث يترقى النفس ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (ترق).

٤- البيت من البحر الوافر ، وهو لجريير في ديوانه ص ٢٨٨ ، والخصائص لابن جني ٢ / ١٧٥ ، وشرح شواهد الشافيه لابن الحاجب ص ٤٢٩ ، والمحتسب ١ / ٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٦٢.

٥- من أمثال العرب.

٦- البختي : واحد البخاتى ، وهى الإبل الخراسانية ، لسان العرب ، ماده (بخت).

فإن قلت : فقد ثبتت أصاله الميم ، بدليل قولهم «مأق» فى معناه؟.

فالجواب : أنه يكون مما اتفق معناه ، وتقارب لفظه ، كـ «سبط» و «سبطر».

وكذلك «مأق» عند أبى الفتح هو «مأقى» فى الأصل ، ثم خفف ، والياء ان للنسب ، وهو عندى باطل ، بدليل قولهم «مأق» ، فكثير الاسم على الياء ، فالذى يجب أن يحمل عليه عندى ما ذهب إليه الفراء ، من أنه «مفعل» مما لامه ياء ، وشذوا فيه ، لأن «المفعل» من المعتل اللام مفتوح العين ، ونظيره فى الشذوذ «مأوى الإبل» والفصيح «مأوى» ، قال الله تعالى (فإن الجنة هي المأوى) (٤١) [النازعات : ٤١] ، وتكون الميم زائده ، كما تكون فى «مؤق» ، ويكون «مأق» و «مأق» من باب «سبط وسبطر» كما قدّمنا.

[المزيد فيه حرفان]

وأما الذى تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه ، أو تفترقا ، فإن اختلفتا فلا بدّ من أن تفصل بينهما الفاء ، أو العين ، أو اللام ، أو الفاء والعين ، أو العين واللام ، أو الفاء والعين واللام.

فإذا فصلت بينهما الفاء كان :

على أفعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «أداب» و «أحامر» (١) ، وهو فى الصفه قليل ، قالوا : «رجل أباتر» (٢) ، ولا يعلم صفه إلّا هذا.

وأما «نخورش» (٣) فـ «فعللل» كـ «جحمرش» ، والواو أصلية فى بنات الخمسه. وهذا أولى من ادعاء بناء لم يستقرّ فى كلامهم.

وعلى أفعال : ولا يكون فى الكلام إلّا إذا كسر عليه الواحد للجمع ، نحو «أجادل» (٤) و «أفاكل» (٥).

وعلى أفعل : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو «ألنجج» (٦) ، والصفه نحو «ألندد» (٧).

ص : ٤٩

١- أحامر : اسم موضع.

٢- الأباتر : الذى يقطع رحمه : لسان العرب ، ماده (بتر).

٣- النخورش : الجرو إذا كبر خرس ، لسان العرب ، ماده (خرش).

٤- الأجادل : جمع أجدل ، وهو الصقر ، لسان العرب ، ماده (خوت).

٥- الأفاكل : جمع أفكل ، وهو الرعوه ، لسان العرب ، ماده (فكل).

٦- الألنجج : عود البخور ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ٢ / ٨١٦.

٧- الأندد : الألد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (لدد).

وعلى يفْعَل : وهو اسم نحو «يرنأ» (١).

وعلى يفْعَل بفتح الياء : وهو اسم ، قالوا : «يرنأ».

وعلى يفنعل : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو «يلنجج» (٢) ، والصفة نحو «يلندد» (٣).

وعلى مفاعل : ولا يكون فى الكلام إلّا إذا كسّر عليه الواحد للجمع ، فالاسم «منابر» ، والصفة نحو «مداعس».

وعلى يفاعل : ولم يجىء إلّا اسما ، نحو «اليرامع» (٤) و «اليحامد».

فأما «جمل يعمل» (٥) و «جمال يعامل» فإنه من قبيل الوصف بالاسم ، بدليل انصرافه كما تقدّم ، وبدليل ولايته العوامل ، كما تقدم كثيرا ، قال الشاعر :

يا زيد زيد اليعملات الذبّل

نطاول الليل عليك ، فانزل (٦)

وعلى تفاعل : ولم يجىء إلّا اسما ، نحو «التناضب» (٧) و «التتافل» ، وقد يجىء صفة بالقياس ؛ لأنهم قد قالوا «تحلبه» (٨) ، فإذا كسّرتة على القياس قلت «تحالب».

فأما قولهم «ترامز» (٩) فإنه «فعالل» كـ «علابط» (١٠) ، ولا ينبغى أن يجعل «تفاعلا» من الرمز ؛ لأن ذلك بناء لم يثبت ، ولا له اشتقاق يشهد بذلك.

وأما «تماضر» فهو اسم علم ، فيمكن أن يكون منقولا- من الفعل المضارع ، ويمكن أن تكون التاء فيه أصليّه ، فيكون وزنه «فعاللا» ، ويكون امتناعه من الصرف ، فى قوله :

ص : ٥٠

١- اليرنأ : الحثاء ، لسان العرب ، ماده (يرنأ).

٢- اليلنجج : عود البخور ، لسان العرب ، ماده (لجج).

٣- اليلندد : الألد ، لسان العرب ، ماده (لدد).

٤- اليرامع : جمع يرمع وهو الخذروف ، لسان العرب ، ماده (رمع).

٥- اليعمل : النجيب المطبوع على العمل ، لسان العرب ، ماده (عمل).

٦- الرجز لعبد الله بن رواحه فى أمالى ابن سمعون ، ٢ / ٢٥٧ ، وفرحه الأديب ص ٢٩ ، ولجريير فى أساس البلاغه للزمخشري ص ٤٣٦ ، ولبغيض بن جريير فى القرط الكامل.

٧- التناضب : جمع تنضب ، وهو شجر ، لسان العرب ، ماده (نضب).

٨- التحليه : الشاه علب قبل أن تحمل ، لسان العرب ، ماده (حلب).

٩- الترامز : القوى الشديد ، لسان العرب ، ماده (ترمز).

١٠- العلابط : الضخم ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (علبط).

حيّوا تماضر ، واربعوا ، صحبي

وقفوا ، فإنّ وقوفكم حسبي (١)

للتأنيث والتعريف.

وعلى تفعّل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «تنوّط» (٢) ، ويكثر في المصادر.

وعلى تفعّل : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «تبشّر» (٣).

وعلى تفعّل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «تهبط» (٤).

فأما «تنوّط» في اسم الطائر فيمكن أن يكون منقولاً من الفعل ، وكأنه في الأصل «تنوّط» فعل مبنى للمفعول.

وإذا فصلت بينهما العين كان :

على فاعول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «ناموس» ، والصفة نحو «حاطوم» و «جاروف».

وعلى فيعول : ويكون فيهما أيضا ، فالاسم نحو «قيصوم» (٥) و «خيثوم» ، والصفة نحو «عيثوم» (٦) و «قيثوم».

وعلى فوعال : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «طومار» (٧) و «سولاف» (٨).

وعلى فاعال : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، نحو «ساباط» (٩) ، وهو قليل.

وعلى فوعال : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «توراب» (١٠).

ص: ٥١

١- البيت من البحر الكامل ، لدريد بن الصمه ، في الأملالي في لغة العرب ٢ / ١٦٣ ، والأغانى للأصبهاني ١٥ / ٧٢ ، والخصائص

لابن جنى ٣ / ١٩٧ ، وديوان الحماسة ٢ / ٢٧٨ ، وفي ديوانه ص ٣٤.

٢- التنوط : اسم طائر.

٣- التبشّر : اسم طائر.

٤- التهبط : اسم طائر.

٥- القيصوم : نبات ، لسان العرب ، مادة (قصم).

٦- العيثوم : الضخم الشديد ، لسان العرب ، مادة (عثم).

٧- الطومار : الصحيفه ، لسان العرب ، مادة (طمر).

٨- سولاف : اسم قريه.

٩- ساباط : سقيفه بين حائطين ، لسان العرب ، ماده (سبط).

١٠- التوراب : التراب ، لسان العرب ، ماده (ترب).

وعلى فيعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «شيطان» ، والصفة نحو «بيطار» و «غيداق» (١).

وعلى فيعال : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «ديماس» (٢).

وعلى ففعال : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «قنعاس» (٣).

وعلى فوعلل ، ولم يجيء إلا صفة نحو «كوألل» (٤) ، وهو قليل.

وعلى ففعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «كلاء» (٥) و «قذاف» (٦) ، والصفة نحو «شرب» و «لباس».

وعلى ففعال : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «خطاف» و «كلاب» ، والصفة نحو «حسان» و «عوار».

وعلى ففعال : ولم يجيء أيضا إلا اسما ، نحو «حناء» و «قثاء» ، فأما قولهم «رجل دنابه» (٧) فهو من الوصف بالاسم ، إذ لم يطابق موصوفه.

وعلى ففعل : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «سبوح» ، و «قدوس».

وعلى ففعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «سفود» و «كلوب» (٨) ، والصفة نحو «سبوح» و «قدوس».

وعلى ففعل : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «عجول» (٩) و «سنور» (١٠) ، والصفة نحو «خنوص» (١١) و «سروط» (١٢).

ص: ٥٢

١- الغيداق : الكريم الجواد ، لسان العرب ، مادة (غدق).

٢- ديماس : بلده قريبه من دمشق ، والديماس الحمام والسرب ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (دمس).

٣- القنعاس : الناقه الطويله العظيمه ، لسان العرب ، مادة (قنعس).

٤- الكوألل : القصير مع غلظ ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (كأل).

٥- الكلاء : مرفأ السفن ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (كلأ).

٦- القذاف : المنجنيق ، لسان العرب ، مادة (قذف).

٧- الدنابه : القصير الغليظ ، لسان العرب ، مادة (دنب).

٨- الكلوب : المهماز ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (كلب).

٩- العجول : قعر يعجن بسويق ، فيتعجل أكله ، لسان العرب ، مادة (عجل).

١٠- السنور : الهر ، لسان العرب ، مادة (سنر).

١١- الخنوص : ولد الخنزير ، لسان العرب ، مادة (خنص).

١٢- السروط : الذى يتلع كل شىء ، لسان العرب ، مادة (سرط).

وعلى فَعِيل : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «سَكِين» و «بَطِيخ» ، والصفه نحو «شَرِيب» و «فَسِيق».

وعلى فَعِيل : ولم يجيء إلّا صفه ، وهو قليل ، نحو «مَرِيق» (١) و «كوكب درّىء» (٢).

وعلى فَعِيل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «عَلِيق» (٣) و «قَبِيط» (٤) ، والصفه نحو «زَمِيل» (٥) و «سَكِيت».

فأما قولهم «حندوره» للحدقه فهو من باب «قرطعب» ، والواو أصل فى بنات الأربعة ، من غير المضاعف ، وإن كان ذلك قليلا ، وهذا أولى من جعلها زائده ، من معنى قولهم «حدده» ، فيكون وزن الكلمه «فنعوله» ، فإنّ ذلك بناء ، لم يستقرّ فى كلامهم ، وكذلك «جنديره» : «فعليل» كـ - «قنديل» ، وليست بـ - «فنعيله» من لفظ «حدره» ، لما فى ذلك من إثبات بناء ، لم يوجد.

وأما قولهم «عنظوب» (٦) فيمكن أن يكون «فنعولا» ، غير بناء أصلى ، بل الواو إشباع ، لأنّ سيبويه حكى «عنظبا» ، فيمكن أن يكون «عنظوب» إشباعا منه.

وأما قولهم «رجل ويّمه» و «يلّمه» فخارج على الحكايه ، أى : يقال له من دهائه : ويّمه ، ثم ألحقوا الهاء للمبالغه كـ - : «داهيه».

وإذا فصلت بينهما اللام كان :

على فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قرنى» (٧) و «علندى» (٨) ، والصفه نحو «حبنطى» (٩) و «سبندى» (١٠).

ص : ٥٣

١- المريق : المصبوغ بالعصفر ، لسان العرب ، ماده (مرق).

٢- الدرّىء : المتوقد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (درأ).

٣- العليق : نبات ، لسان العرب ، ماده (علق).

٤- القبيط : الناطف وهو نوع من الحلواء ، تاج العروس ، ماده (نطف).

٥- الزميل : الرذل الضعيف الجبان ، لسان العرب ، ماده (زمل).

٦- العنظوب : ذكر الجراد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عنظب).

٧- القرنى : دويبه شبه الخنفساء ، لسان العرب ، ماده (قرب).

٨- العلندى : شجر ، لسان العرب ، ماده (علند).

٩- الحبنطى : القصير الغليظ ، لسان العرب ، ماده (حبطأ).

١٠- السبندى : الطويل ، لسان العرب ، ماده (سبد).

وعلى فعلى : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «بلنصي» (١).

وعلى فعلى : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «جلندی» (٢).

وعلى فعلى : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «قصیری» (٣).

وعلى فعلاً : نحو «حفيساً» (٤).

وعلى فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «جباری» (٥) و «سمانی» (٦) ، ولا يكون صفة إلا أن يكثر عليه الاسم للجمع ، نحو «عجالی» و «سكاری».

فأما قولهم «جمل علادی» (٧) فيمكن أن يكون جمع «عندی» على غير قياس ، ووصف به المفرد - وإن كان جمعا - تعظيما ، كما قالوا للضيع «حضاجر» (٨).

وعلى فعلى : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «عشوری».

وعلى فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «صحاری» و «ذفاری» (٩) ، والصفة نحو «حبالی» و «كسالی» ، وقد يجوز أن تجيء على أصلها ، فتقول : «ذفار» و «صحار» ، فى الاسم دون الصفة.

وعلى فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «فراسن» (١٠) ، والصفة نحو «رعاشن» (١١) و «علاجن» (١٢).

فأما «عدولى» اسم واد بالبحرين فليس ب- «فعلى» ، وكذلك «القهوباه» (١٣) ، حكاهما

ص: ٥٤

١- البلنصي : طائر.

٢- الجلندی : اسم ملك عمان على زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

٣- القصیری : ضرب من الأفاعى ، لسان العرب ، مادة (قصر).

٤- الحفيساً : الضخم ، لسان العرب ، مادة (حفس).

٥- الجباری : طائر.

٦- السمانی : طائر.

٧- العلادى : الشديد من الإبل ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (علد).

٨- الجضاجر : وهو العظيم البطن ، لسان العرب ، مادة (حضجر).

٩- الذفاری : جمع ذفرى ، عظم ناتئ خلف الأذن ، لسان العرب ، مادة (ذفر).

١٠- الفراسن : طرف خف البصير ، لسان العرب ، مادة (فرسن).

١١- الرعاشن : جمع رعشن ، وهو الجبان ، لسان العرب ، مادة (رعشى).

١٢- العالجن : جمع علجن ، الناقة الكناز اللحم ، العين للفراهىى ١ / ٣٣٩.

١٣- القهوباه : نصل له شعب ثلاث ، لسان العرب ، مائه (قهب).

أبو عبيده ، إنما هما «فعولل» ك- «فدوكس» (١) ، وحرف العله أصل في بنات الأربعة ، نحو «ورنتل» (٢) ؛ لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائده ، أدى إلى بناء غير موجود ، ويكون منع صرفه ، للتأنيث ، والتعريف .

فأما «جبوى» في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة ، من فعل وفاعل في الأصل ، فسُمي بها .

وأما «تنوفى» (٣) من قول الشاعر :

كأنّ دثارا حلّقت ، بلبونه

عقاب تنوفى ، لا عقاب القواعل (٤)

فالمحفوظ «تنوف» بغير ألف ، فيمكن أن تكون الألف إشباعا . وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمه ، لأنه لم يثبت من كلامهم «فعولى» .

وكذلك قولهم : «رجل حبنطأ» (٥) ، ليس فيه دليل على إثبات «فعنلاً» لاحتمال أن تكون الهمزة بدلا من ألف «حبنطى» ، كما قالوا في «أفعى» وبابه «أفعا» في الوقف ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف .

وعلى فعلى : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «عرضى» (٦) .

وعلى فعلى : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «دفعى» (٧) .

وعلى فعلى : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «زمكى» (٨) و «عبدى» (٩) ، والوصف نحو «كمرى» (١٠) .

ص : ٥٥

١- الفدوكس : الأسد ، لسان العرب ، ماده (فدكس) .

٢- الورنتل : الداهيه ، القاموس للفيروز آبادى ، ماده (ورنتل) .

٣- تنوفى : اسم موضع .

٤- البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس ، فى أنساب الأشراف للبدرى ، ٣ / ٥٠٠ ، وجمهره اللغه لابن دريد ، ماده (علم) ، والخصائص لابن جنى ٣ / ١٩١ ، والمخصص لابن سيده ٢ / ٣٣٦ .

٥- الحبنطأ : القصير الغليظ ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (حبطأ) .

٦- العرضى : من الأعراض ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عرض) .

٧- الدفقى : مشيه فيها تدفق وإسراع ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (دقق) .

٨- الزمكى : منبت ذنب الطائر ، لسان العرب ، ماده (زمك) .

٩- العبدى : العبيد وهو اسم جمع ، لسان العرب ، ماده (عبد) .

١٠- الكمرى : القصير ، لسان العرب ، ماده (كمر) .

وعلى فعلى : ولم يجيء إلا اسما ، نحو ، «حذرى» (١) و «بذرى» (٢).

وعلى فعالیه ، والتاء لازمه له : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «الهباريه» (٣) و «الصيراحيه» (٤) ، والصفه نحو «العفاريه» (٥) و «القراسيه» (٦).

وعلى فعالیه ، والتاء لازمه له أيضا : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «كراهيه» و «رفاهيه» ، والصفه نحو «عباقيه» (٧) و «حزاييه» (٨).
فأما قولهم : «حزاب» فيمكن أن يكون جمع «حزاييه» ، ويكون من الجمع الذى بينه وبين واحده حذف الهاء ، نحو «شجره وشجر» ، ووصف به المفرد تعظيما له ، كما قالوا : «ضبع حضاجر» ، وإنما تلزم الهاء المفرد.

وعلى فعنلوه : ولم يجيء إلا اسما ، والهاء لازمه له ، نحو «قلنسوه».

وعلى فعنليه ، والهاء لازمه له أيضا : وهو قليل ، ولم يجيء إلا اسما ، نحو «قلنسيه».

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين يكون :

على إفعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «إعطاء» و «إعصار» ، والصفه «إسكاف» ولم يجيء غيره.

وعلى أفعال : ولا يكون فيهما ، إلا إذا كسر عليه الواحد للجمع ، فالاسم نحو «أجمال» ، والصفه نحو «أبطال».

وعلى أفعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «أسلوب» و «أخدود» ، والصفه نحو «أملود» (٩) و «أسكوب» (١٠).

ص: ٥٦

١- الحذرى : الباطل ، لسان العرب ، ماده (حذر).

٢- البذرى : الباطل ، لسان العرب ، ماده (بذر).

٣- الهباريه : ما طار من الريش ، لسان العرب ، ماده (هبر).

٤- الصراحيه : الخمر الخالصة ، لسان العرب ، ماده (صرح).

٥- العفاريه : الشديد ، لسان العرب ، ماده (عفر).

٦- القراسيه : الضخم الشديد ، لسان العرب ، ماده (قرس).

٧- العباقيه : المكان الداھيه ، لسان العرب ، ماده (عبق).

٨- الحزاييه : الغليظ أو الجلد ، لسان العرب ، ماده (حزب).

٩- الأملود : الأملد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (ملد).

١٠- الأسكوب : المسكوب ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سكب).

وعلى إفعال : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «إخريط» (١) و «إكليل» ، والصفة نحو «إصليت» (٢) و «إخليج» (٣).

وعلى إفعول : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «إدرون» (٤) ، والصفة نحو «الإسحوف» (٥) و «الإزمول» (٦).

وعلى مفعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «منقار» و «مصباح» ، والصفة نحو «مفساد» و «مصالح».

وعلى مفعيل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «منديل» و «مشريق» (٧) ، والصفة نحو «مسكين» و «محضير» (٨).

وأما «منديل» و «مسكين» بفتح الميم ف- «مفعيل» ، إلّا أنه إنما رواهما اللّحيانيّ في نوادره ، قال أبو الفتح : وكان إذا ذكرته لأبى على قال : كناسه ، وكان أبو بكر بن دريد يزعم أنّ كتاب اللّحيانيّ لا تصله به روايه.

وعلى مفعول : نحو «مضروب» ، ولم يجيء إلّا صفة.

وعلى مفعول : وهو غريب شاذّ ، نحو «مغرود» (٩) و «معلوق» (١٠).

وعلى تفعيل : ولم يجيء إلّا اسما نحو «تثيت» و «تمتين».

وعلى تفعول : ولم يجيء إلّا اسما نحو «تذنوب» (١١) و «تعوض» (١٢).

ص: ٥٧

- ١- الإخريط : السريع من الجياد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (خرط).
- ٢- الإصليت : الشجاع الماضى فى الحوائج ، لسان العرب ، ماده (صلت).
- ٣- الإخليج : السريع من الجياد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (خلج).
- ٤- الإدرون : المعلق ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه الدال ، ١ / ٢٨٢.
- ٥- الإسحوف : يقال ناقه إسحوف الأقاليد وهى كثيره اللبن يسمع لصوت شخبها سحفه ، لسان العرب ، ماده (سحف).
- ٦- الإزمول : المصوت من الوعل وغيرها ، لسان العرب ، ماده (زمل).
- ٧- المشريق : موضع القعود فى الشمس شتاء ، لسان العرب ، ماده (شرق).
- ٨- المحضير : الشديد الرخص ، لسان العرب ، ماده (حضر).
- ٩- المغرود : ضرب من الكمأه ، لسان العرب ، ماده (غرد).
- ١٠- المعلوق : المعلق ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (علق).
- ١١- التذنوب : البسر بدأ فيه الإرتاب من قبل ذنبه ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (ذنب).
- ١٢- التعوض : تمر أسود شديد الحلاوه ، لسان العرب ، ماده (عضض).

وعلى تفعول : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «تؤثور» (١).

وعلى تفعال : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، نحو «تمثال» و «تجفاف». وقد حكى صفه بالهاء ، حكى الكسائي «رجل تلقامه» و «تلعابه» و «تقواله» ، وحكى أبو زيد : «رجل تذاره» (٢) و «ترعايه» (٣) ، وذلك قليل ، وقد يمكن أن يكون من قبيل ما وصف به ، وهو اسم فى الأصل ، نحو قولهم «نسوه أربع». وهما يبين ذلك جريانه على المذكر ، وفيه تاء التأنيث ، إذ حقّ الصّيفه أن تكون مطابقه للموصوف. وكذلك أيضا حكى الكسائي «ناقه تضراب» (٤) وينبغى أن يحمل على أنه اسم وصف به ، لعدم مطابقته للموصوف ، إذ لفظه لفظ المذكر ، وهو صفه لمؤنث ، وقد تقدّم الدليل على أنّ الصفه إذا لم تطابق موصوفها كان محكوما لها بحكم الأسماء.

وعلى تفعال ولم يجيء إلّا مصدرا ، نحو «التّسال» و «التّرداد».

وأما «نفراج» (٥) ف- : «فعال» ك- «سرداح» (٦) ، وليس ب- «نفعال» ، وسيبين بعد.

وعلى يفعول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «يربوع» و «يعقوب» ، والصفه نحو «يحموم» (٧) و «يخضور» (٨).

وعلى يفعيل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «يقطين» (٩) و «يعضيد» (١٠).

فأما قولهم «يسروع» (١١) فضّم الياء إتباع لضّمه الراء.

وعلى تفعّله ، وتلزمه الهاء : وهو قليل فى الكلام. قالوا «ترعيه» (١٢) وقد كسر بعضهم التاء ، فقال «ترعيه» إتباعا.

ص: ٥٨

- ١- التّؤثور : حديده يسعى بها باطن خف البعير ، تاج العروس للزبيدي ماده (أثر).
- ٢- التذاره : الذى يبذر ماله ويفسده ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (بذر).
- ٣- الترعايه : الذى يجيد رعايه الإبل ، معجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (رعى).
- ٤- التضراب : التى ضربها الفحل ، لسان العرب ، ماده (ضرب).
- ٥- النفراج : الجبان ، تاج العروس ، ماده (نفرج).
- ٦- السرداح : الناقه الطويله ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سردح).
- ٧- اليحموم : الأسود ، لسان العرب ، ماده (حمم).
- ٨- اليخضور : الأخضر ، لسان العرب ، ماده (خضر).
- ٩- اليقطين : القرع المستدير ، لسان العرب ، ماده (قطن).
- ١٠- اليعضيد : بقله تشبه الهندباء ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (عضد).
- ١١- اليسروع : دود حمر الرّؤوس بيض الأجساد ، لسان العرب ، ماده (سرع).
- ١٢- الترعيه : الذى يجيد رعايه الإبل ، معجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (رعى).

وعلى أفعَلْ : ولم يجيء إلَّا اسما ، نحو «أترجَّ» (١).

وعلى إفعَلْ : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «إزفله» (٢) ، والصفة نحو «إرزب» (٣).

وعلى مفعَلْ : وهو قليل ، قالوا : «مرعز» (٤).

وعلى مفعَلْ : ولم يجيء منه إلَّا «مكور» (٥).

وأما قولهم : «حجر يهير» فيمكن أن يكون أصله «يهير» (٦) خفيفا ، وعلى وزن يفعل كـ - «يرمع» ، ثم شدد ، على حدّ قولهم في «جعفر» جعفر ، وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو «يفعل».

وكذلك قولهم «هو إكبره قومه» (٧) ، ليس فيه دليل على إثبات «إفعله» ؛ لأنّ الناس قد حكوا «هو إكبره قومه» بالتخفيف ، فيمكن أن يكون مشددا منه ، نحو قوله :

ببازل ، وجناء ، أو عيهل (٨)

يريد : أو عيهل ، خفيفا ، فشدّد وأجرى الوصل مجرى الوقف ، وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فى الكلام ... وبابه الشعر ، ومنه قوله تعالى : (كِتَابِيَهٗ (١٩) إِنِّي) [الحاقه : ١٩ - ٢٠] بإثبات هاء السكت فى الوصل ، لا سيما والأشهر «إكبره».

وإذا فصلت بينهما العين واللام كان :

على فيعلَى : وهو قليل ، ولم يجيء إلَّا اسما ، نحو «خيزلى» (٩).

ص : ٥٩

١- الأترج : ثمر يشبه الليمون ، لسان العرب ، مادة (ترج).

٢- الإزفله : الخفه ، لسان العرب ، مادة (زفل).

٣- الإرزب : القصير ، لسان العرب ، مادة (رزب).

٤- المرعز : الزغب الذى تحت شعر العنز ، لسان العرب ، مادة (رعز).

٥- المكور : العظيم روثه الأنف ، لسان العرب ، مادة (كور).

٦- اليهير : الصلب ، لسان العرب ، مادة (يرر).

٧- إكبره قومه : أكبرهم وأقعدهم فى النسب ، لسان العرب ، مادة (كبر).

٨- الرجز ، لمنظور بن مرقد ، فى خزانه الأدب للبغدادى ٦ / ١٣٥ ، وبلا نسبه فى كتاب سيبويه ٤ / ١٧٠ ، وسر صناعه الأعراب لابن جنى ١ / ١٦١ ، والخصائص لابن جنى ٢٠ / ٣٥٩ ، ومقاييس اللغة لابن فارس مادة (عهل). والبازل : المسنه الغليظه ، والوجناء : الغليظه ، والعهل : السريعه.

٩- الخيزلى : مشيه فيها ثققل ، لسان العرب ، مادة (خزل).

وعلى فوعلى : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، نحو «خوزلى» (١).

وعلى فنعلو : ولم يجيء أيضا إلّا صفة ، نحو «حنطأو» (٢) و «سندأو» (٣) ، وكذلك ما حكى من قولهم : «عنزوه» (٤) ، فهو «فنعلو» ، فهو كـ - «حنطأو».

وعلى فغلى : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو «سمهى» (٥).

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين واللام كان :

على أفغلى : نحو «أجغلى» (٦) ، ولا يحفظ غيره.

وعلى إفغلى : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «إيجلى» (٧).

وإذا اجتمعت فيه الزائدتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء ، أو بعد الفاء ، أو بعد العين ، أو بعد اللام :

فإن اجتمعتا فيه قبل الفاء كان :

على إنفعل : ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «إنقحل» (٨).

وإن اجتمعتا فيه بعد الفاء كان :

على فواعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حوائط» و «جوائز» ، والصفة نحو «حواسر» و «ضوارب».

وعلى فواعل ويكون فيهما ، فالاسم نحو «صواعق» (٩) و «عوارض» (١٠) ، والصفة نحو «دواسر» (١١).

ص: ٦٠

١- الخوزلى : مشيه فيها تثاقل ، معجم الوسيط لزيات ورفاقه ، ماده (خزل).

٢- الحنطأو : العظيم البطن ، لسان العرب ، ماده (حنطأ).

٣- السندأو : الخفيف ، لسان العرب ، ماده (سندأ).

٤- العنزوه : العازف عن اللهو والنساء ، تهذيب اللغة للأزهري ، ماده (عزه).

٥- السمهى : الجرى إلى غير أمر معروف ، لسان العرب ، ماده (سمه).

٦- الأجغلى : الدعوه العامه إلى الطعام ، لسان العرب ، ماده (جغل).

٧- إيجلى : اسم موضع.

٨- الإنقحل : المخلوق من الكبر والهرم ، لسان العرب ، ماده (قحل).

٩- صواعق : اسم موضع.

١٠- عوارض : اسم موضع.

١١- الدواسر : الشديد الضخم ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (دسر).

وعلى فياعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «غيالم» (١) و «غياطل» (٢). والصفة نحو «عيالم» (٣) و «صياقل».

وعلى فناعل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «جنادب» و «خنافس» ، والصفة نحو «عنابس» (٤) و «عناسل» (٥).

وأما «كنادر» (٦) ف- «فعالل» ك- «عذافر» ، فيكون موافقا ل- «كدر» في المعنى ، مخالفا له في الأ-صول ، ك- «سبطل» و «سبطلر». وهذا أولى من إثبات «فناعل» ؛ لأنه لم يستقرّ في كلامهم.

وعلى فوعول ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «عثوثل» (٧) و «غدودن» (٨).

وعلى فعيعل : ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «خفيفد» (٩).

وعلى فنععل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «عقنقل» (١٠) و «عصنصر» (١١).

وعلى فعاعل نحو «ساللم» و «فارج» (١٢) ، ولا يستنكر أن يكون هذا في الصفة ؛ لأنّ فيها مثل «زرق» (١٣) و «حول» (١٤).

وعلى فعلعل : ولم يجيء إلّا اسما نحو «ذرحرح» (١٥) و «جلعلع» (١٦).

ص: ٦١

- ١- الغيالم : جمع غيلم ، وهو الضفدع ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (علم).
- ٢- الغياطل : جمع غيطل ، وهو السنور ، لسان العرب ، ماده (غطل).
- ٣- العيالم : جمع عيلم ، وهو التارّ الناعم ، لسان العرب ، ماده (علم).
- ٤- العنابس : جمع عنبس ، صفة الأسد ، عن العبوس ، لسان العرب ، ماده (عبس).
- ٥- العناسل : جمع عنسل ، وهى الناقه الصلبه السريعه ، لسان العرب ، ماده (عنسل).
- ٦- الكنادر : الغليظ القصير مع شده ، لسان العرب ، ماده (كندر).
- ٧- العثوثل : القدم المسترخى ، لسان العرب ، ماده (عثل).
- ٨- الغدودن : الناعم ، لسان العرب ، ماده (غدن).
- ٩- الخفيفد : الخفيف من الظلمان ، لسان العرب ، ماده (خفر).
- ١٠- العقنقل : السيف ، لسان العرب ، ماده (عقل).
- ١١- عصنصر : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (عصر).
- ١٢- الفارج : جمع فروج ، لسان العرب ، ماده (فرج).
- ١٣- الزرق : الحديد النظر ، لسان العرب ، ماده (زرق).
- ١٤- الحول : شديد الاحتيال للأمور ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (حول).
- ١٥- الذرحرح : السم ، لسان العرب ، ماده (ذرح).
- ١٦- الجلعلع : الضب ، لسان العرب ، ماده (جلع).

وعلى فعلعل : ويكون فيهما. فالاسم نحو «حبربر» (١) و «حورور» (٢) ، والصفه نحو «صمحمح» (٣) و «دممكك» (٤).

وعلى فعلعل : نحو «كذبذب» (٥) ، ولا يعرف غيره.

وعلى فعلعل : قالوا عند الزلزاله : «إزلزل» ، وهو «فعلعل» من لفظ «الأزل» (٦) ، ولا يجعل «إفعلل» من لفظ «الزلزاله» ؛ لأنّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها ، إلّا الأسماء الجارية على أفعالها.

فأما «عياهم» (٧) فحكايه صاحب العين ، فلا يلتفت إليه.

وإذا اجتمعتا فيه بعد العين كان :

على فعوال : وهو قليل ، ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «عصواد» (٨).

وعلى فعوال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «عصواد» ، و «قرواش» (٩) ، والصفه «جلواخ» (١٠) و «درواس» (١١).

فأما «سراوع» اسم المكان ، قال الشاعر :

عفا سرف من أهله ، فسراوع

فوادى قديد ، فالتلال الدّوافع (١٢)

فظاهره أنه «فعال» ، وذلك شيء ، لا يحفظ في أبنيه كلامهم فينبغي أن يكون عندي

ص : ٦٢

- ١- الحبربر : فرخ الحبارى ، لسان العرب ، ماده (حبر).
- ٢- الحورور : الحور الرجوع عن الشيء وإلى الشيء ، حار إلى الشيء ، لسان العرب ، ماده (حور).
- ٣- الصمحمح : الشديد المجتمع الألواح ، لسان العرب ، ماده (صمح).
- ٤- الدممكك : الشديد القويّ ، لسان العرب ، ماده (دمك).
- ٥- الكذبذب : كثير الكذب ، لسان العرب ، ماده (كذب).
- ٦- الأزل : الشده ، لسان العرب ، ماده (أزل).
- ٧- العياهم : الجمل السريع ، لسان العرب ، ماده (عهم).
- ٨- العصواد : الجلبه والاختلاط ، لسان العرب ، ماده (عصد).
- ٩- القرواش : اسم علم ، لسان العرب ، ماده (قرش).
- ١٠- الجلواخ : الوادى الواسع الضخم الممتلى العميق ، الصحاح فى اللغة للجوهري ، ماده (جلخ).
- ١١- الدرواس : الجمل الذلول غليظ العنق ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (درس).

١٢- البيت من البحر الطويل ، لابن ذريح ، في تاج العروس للزبيدي ، ماده (سرع) ، ومجالس ثعلب ص ٥١ ، ومعجم البلدان ٣ /

.٢٠٤

«فعاللا»، وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة، فيكون نظير «ورنتل» (١)، ولا تجعل الواو زائده؛ لأن ذلك يؤدي إلى إثبات بناء، لا نظير له.

وعلى فعائه: نحو «الزّعاره» (٢) و«الحماره» (٣) ولم يجيء صفه.

وعلى فعياال: ولم يجيء إلّا اسماً، نحو «جربال» (٤) و«كرياس» (٥).

وعلى فعيول: وهو قليل فيهما، فالاسم نحو «كديون» (٦) و«ذهيوط» (٧)، والصفه نحو «عديوط» (٨).

وعلى فعئال، ولم يجيء منه إلّا صفه، نحو «فرناس» (٩).

وعلى فعائل: ولم يجيء إلّا «فرانس» (١٠).

وأما «فرنوس» (١١) ف- «فعلول»، وهو اسم، ولا يكون مشتقاً من «الفرس»؛ لأنّ «فغنولا» ليس من أبنيه كلامهم.

وعلى فعاول: ويكون فيهما، فالاسم نحو «جداول»، والصفه نحو «قساور» (١٢) و«حشاور» (١٣).

وعلى فعائل، غير مهموز: ولا يجيء إلّا اسماً، نحو «عثاير» (١٤) و«حثايل» (١٥)، إلّا

ص: ٦٣

١- الورنتل: الداهيه، القاموس المحيط للفيروز آبادي، ماده (ورنتل).

٢- الزعاره: شراسه الخلق، الصحاح في اللغة للجوهري، ماده (زعر).

٣- الحماره: شده الحمر، لسان العرب لابن منظور، ماده (حمر).

٤- الجربال: صبغ أحمر، لسان العرب لابن منظور، ماده (جرل).

٥- الكرياس: الكنيف المشرف المعلق بقناه من الأرض، الصحاح للجوهري، ماده (كرس).

٦- الكديون: دقاق التراب عليه درديّ الزيت، تجلى به الدروع، الصحاح للجوهري ماده (كدن).

٧- ذهيوط: اسم موضع، العين للفراهيدي، ماده (ذهط).

٨- العديوط: الذي يحدث عند الجماع، الصحاح في اللغة للجوهري، ماده (عذط).

٩- الفرناس: الشديد الشجاع، العباب الزاخر للصاغاني، ماده (فرس).

١٠- وكذلك الفرانس: الأسد.

١١- الفرنوس: من أسماء الأسد.

١٢- القساوره: جمع قسوره، وهو الشجاع وقسوره: الأسد، لسان العرب، ماده (قسر).

١٣- الحشاوره: جمع حثوره، وهي المرأه البطينه، تاج العروس للزبيدي، ماده (حشر).

١٤- العثاير: جمع عثير، وهو التراب، لسان العرب لابن منظور، ماده (عثر).

١٥- الحثايل : جمع حثيل ، وهو شجر جبلي ، لسان العرب ، ماده (حثل).

أنه قد يجيء صفة بالقياس ؛ لأنّ «طريما» (١) صفة ، وقياس جمعه «طرايم».

وعلى فعائل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «غرائز» (٢) و«رسائل» ، والصفة نحو «طرائف» و«صحائح».

فأما «ذرنوح» (٣) ف- : «فعلول» ، وليست النون زائده ، فيكون في معنى «ذروح» ومخالفا له في الأصول ، ك- «سبط» و«سبتر». وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد ، وهو «فعلول».

وعلى فعائل : وهو قليل ، فالاسم نحو «جرائض» (٤) ، والصفة نحو «حطائط» (٥).

وعلى فعليل : ولم يحك منه إلّا «الحبيل» (٦) ، ولا أتحقّق ثباته من كلامهم.

وعلى فعامل : وهو قليل ، ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «دلامص» (٧).

فأما «قشيب» ف- : «فعليل» مثل «طريم» و«حذيم» (٨) ، ثم شدّد على حدّ «جعفر» (٩) ، وهذا أولى من إثبات «فعليل» ، وهو بناء غير موجود. وكذلك «قسين» و«عظيم» ، وقد يشدّد الآخر في الوصل ، وبابه الشعر نحو قوله :

محض النّجار طيب العنصر (١٠)

وعلى فعنل : ولم يجيء إلّا صفة ، نحو «ضفندد» (١١) و«عفننج» (١٢).

ص: ٦٤

١- الطريم : الطويل من الناس ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (طرم).

٢- غرائز : جمع غرازه ، وهى الحوالت.

٣- الذرنوح : دويبه ، القاموس المحيط للفيروز آبادى ، فصل الذال ، ١ / ٢٧٨.

٤- الجرائض : الأسد ، ومن الإبل الشديد العظيم ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ١ / ١١٤.

٥- الحطائط : والحطاطه : الجارية الصغيره ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (حطط).

٦- الحبيل : دويبه القاموس المحيط للفيروزى آبادى ، ١ / ١٢٦٩.

٧- الدلامص : البراق ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (دلص).

٨- حذيم : موضع بنجد.

٩- القسين : الشيخ القديم ، لسان العرب ، مادة (قس).

١٠- الرجز ، بلا نسبه ، فى الفائق للزمخشري ، مادة (مذقر) والخصائص لابن جنى ٣ / ٢١١ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٢ / ٨٣.

١١- الضفندد : الأحمق مع ثقل وكثره لحم ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (ضفد).

١٢- العفننج : الجافى الخلق ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (عفج).

وعلى فعالل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قرادد» (١) ، والصفة نحو «رعاب» (٢) و «قعاقد» (٣).

وعلى فعيلل : وهو قليل ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حفيلل» (٤) ، والصفة نحو «خفيدد» (٥).

وعلى ففولل وففولل ، نحو «حبونن» (٦) و «حبونن» ، وهما اسمان قليلان.

وعلى ففول : فالصفة نحو «عثول» (٧) و «علود» (٨) ، وقد جاء اسما نحو «عسود» (٩) ، وهو قليل.

وعلى فعالل : ولم يجيء إلا اسما ، وقليل ، نحو «قرطاط» (١٠) و «فسطاط».

وعلى فعالل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «جلباب» و «قرطاط» (١١) ، والصفة نحو «شمالل» (١٢) و «طملال» (١٣).

وعلى فعيلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حلتيت» (١٤) و «خنديذ» (١٥) ، والصفة نحو «صهميم» (١٦) و «صنديد».

ص: ٦٥

١- القرادد : جمع قردد ، وهو الوجه ، لسان العرب ، مادة (قرد).

٢- الرعاب : جمع رعب ، وهو الفروق من كل شيء ، فى اللسان والمعجم : الترعابه : الفروقه من كل شيء.

٣- القعاقد : جمع قعدد ، وهو الخامل القاعد عن المكارم ، لسان العرب ، مادة (قعد).

٤- الحفيلل : شجر ، لسان العرب ، مادة (حفل).

٥- الخفيدد : السريع ، لسان العرب ، مادة (خفد).

٦- حنونن : اسم علم.

٧- العثول : القدم المسترخى ، لسان العرب ، مادة (عثل).

٨- العلود : غليظ الرقبه ، المخصص لابن سيده ، ١ / ١٩٠.

٩- العسود : الحيه ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (عسد).

١٠- القرطاط : البرذعه ، لسان العرب ، مادة (قراطط).

١١- القرطاط : البرذعه ، لسان العرب ، مادة (قراطط).

١٢- الشمالل : السريع الخفيف من الإبل ، لسان العرب ، مادة (شمل).

١٣- الطملال : الذئب الأطلسى الخفى ، المخصص لابن سيده ٥ / ١١.

١٤- الحلتيت : نبات ، لسان العرب ، مادة (حلت).

١٥- الخنديذ : رأس الجبل المشرف ، لسان العرب ، مادة (خند).

١٦- الصهميم : السيد الشريف من الناس ، لسان العرب ، مادة (صهم).

وعلى فعلول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «طخور» (١) و «هذلول» (٢) ، والصفه نحو «بهلول» (٣) و «حلكوك» (٤).

وعلى فعلول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «بلصوص» (٥) و «بعكوك» (٦) ، والصفه نحو «حلكوك».

وعلى فعليل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حمصيص» (٧) ، والصفه نحو «صمكيك» (٨).

وعلى فعئل : ولم يجيء إلا صفه ، نحو «هبيخ» (٩) و «هبيخ» (١٠).

وعلى فعول : ولم يجيء أيضا إلا صفه ، نحو «عطود» (١١) ، و «كروس» (١٢).

فأما «زونك» (١٣) ف- «فعلل» ك- «عدبس» (١٤) ، والواو أصل في بنات الأربعة ، مثلها في «ورنتل» ، وهذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم ، وهو «فعلل».

وإذا اجتمعتا فيه بعد اللام كان :

على فعلاء : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «طرفاء» (١٥) و «حلفاء» (١٦) ، والصفه نحو «خضراء» و «سوداء».

ص : ٦٦

١- الطخور : اللطخ من السحاب القليل ، لسان العرب ، ماده (طخر).

٢- هذلول : اسم علم ، لسان العرب ، ماده (هذل).

٣- البهلول : السيد الجامع لكل خير ، لسان العرب ، ماده (بهل).

٤- الحلكوك : الشديد السواد ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (حلك).

٥- البلصوص : طائر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (بلص).

٦- البعكوك : شدة الحر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (بعك).

٧- الحمصيص : بقله رملية ، لسان العرب ، ماده (حمص).

٨- الصمكيك : الغليظ الجافي ، الصحاح في اللغة للجوهري ، ماده (صمك).

٩- الهبيخ : المرأة الفاجره لا ترد يد لامس ، المعجم الوسيط للزيات ، ٢ / ٩٧٠.

١٠- الهبيخ : الأحمق المسترخى ، لسان العرب ، ماده (هبيخ).

١١- العطود : الشديد الشاق من كل شيء ، لسان العرب ، ماده (عطد).

١٢- الكروس : الضخم من كل شيء ، لسان العرب ، ماده (كرس).

١٣- الزونك : اللحيم القصير ، الحياك في مشيه ، لسان العرب ، ماده (زونك).

١٤- العدبس : الشديد الموثق الخلق ، لسان العرب ماده (عدبس).

١٥- الطرفاء : شجر ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، فصل الطاء ١ / ١٠٧٤.

١٦- الحلفاء : نبت يكثر في المغرب والأندلس ، لسان العرب ، ماده (حلف).

وعلى فعلاء : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «قوباء» (١).

وعلى فعلاء : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، نحو «علباء» (٢) و «خرشاء» (٣).

وعلى فعلاء : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قوباء» و «رحضاء» (٤). والصفة نحو «عشراء» و «نفساء» ، وهو كثير ، إذا كثّر عليه الواحد للجمع.

وعلى فعلاء : ولم يجيء إلّا اسما نحو «قرماء» (٥) و «جنفاء» (٦).

وعلى فعلاء : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «سیراء» (٧) و «خيلاء».

وعلى فعلاء : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «سعدان» (٨) و «ضمران» (٩) ، والصفة نحو «ريّان» و «عطشان» و «شبعان».

وعلى فعلاء : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «دكّان» و «عثمان» ، وهو كثير ، إذا كثّر عليه الواحد للجمع ، نحو «جربان» (١٠) ، والصفة نحو «عريان» و «خصمان».

وعلى فعلاء : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «ضبعان» (١١) و «سرحان» ، وهو كثير ، إذا كثّر عليه الواحد للجمع ، نحو «غلمان».

فأما قولهم : «رجل عليان» (١٢) فمن الوصف بالأسماء ؛ لأنها ليست بصفة مطابقيه للموصوف ؛ لأنهم قد قالوا : «ناقه عليان» ، فوصفوا به الناقه ، ولم يدخلوا التاء ، ومذهبنا أنّ الصّفه إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء.

ص: ٦٧

١- القوباء : داء معروف بالخزاز.

٢- العلباء : عصب عنق البعير ، لسان العرب لابن منظور. ماده (علب).

٣- الخرشاء : سلخ جلد الحيه ، لسان العرب ، ماده (خرش).

٤- الرحضاء : عرق الجمى ، لسان العرب ، ماده (رحض).

٥- قرماء : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (قرم).

٦- جنفاء : موضع فى ديار بنى فزاره ، لسان العرب ، ماده (جنف).

٧- السیراء : نبت ، لسان العرب ، ماده (سير).

٨- السعدان : نبت له ثمر مستدير مشوك الوجه ، لسان العرب ، ماده (سعد).

٩- الضمران : نبت ، لسان العرب ، ماده (ضم).

١٠- الجربان : جمع جريب ، وهو مقدار معلوم من الأرض والطعام ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (جرب).

١١- الضبعان : ذكر الضبع ، الاشتقاق لابن دريد ، ماده (ضبع).

١٢- العليان : الطويل من الجسم الضخم ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (علا).

وعلى فعلان ويكون فيهما ، فالاسم نحو «كروان» و «ورشان» (١) ، والصفة نحو «فطوان» (٢) و «زفيان» (٣).

وعلى فعلان : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «ظربان» (٤) و «قطران».

وعلى فعلان : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «سبعان» (٥).

وعلى فعلان : ولم يجيء أيضا إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «سلطان».

وعلى فعلنى : ولم يجيء إلا صفة ، وهو قليل ، نحو «عفرنى» (٦).

وعلى فعلنى : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل نحو ، «عرضنى» (٧).

فأما «الهرنوى» اسم نبت فإنه «فعللى» ك- : «القهقرى» ، والواو أصل فى بنات الأربعة ، مثلها فى «ورنتل» شذوذا ، وهو أولى من جعلها زائده ، فتكون الكلمة «فعلوى» ؛ لأن ذلك بناء لم يثبت فى كلامهم ، وأصالة الواو فى بنات الأربعة قد وجدت فى المضعف باطراد ، وفى غير المضعف قليلا ، فجعل الواو أصلا أولى ، لذلك.

وأما «زيتون» ف- «فيعول» ك- «قيصوم» (٨) ، وليست النون زائده ، بدليل قولهم «الزيت» ؛ لأنهم قد قالوا «أرض زتنه» أى : فيها زيتون ، فنون «زيتون» على هذا أصله ، وأيضا فإنه لو جعلت النون زائده لكان وزن الكلمة «فعلونا» ، وذلك بناء لم يستقر فى كلامهم.

وعلى فعلوت : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «رغبوت» (٩) و «رهبوت» (١٠) ، والصفة نحو «رجل خلبوت» (١١) و «ناقه تربوت» (١٢).

ص: ٦٨

- ١- الورشان : طائر شبه الحمام ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (ورش).
- ٢- القطوان : الذى يقارب فى خطوه مع النشاط ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (قطا).
- ٣- الزفيان : الناقه السريعه ، لسان العرب ، مادة (زفى).
- ٤- الظربان : دويته شبه الكلب ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (ظرب).
- ٥- سبعان : اسم موضع معروف فى ديار قيس ، لسان العرب ، مادة (سبع).
- ٦- العفرنى : الخبيث المنكر الداهى ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (عفر).
- ٧- العرضنى : المشى فيه بقى من نشاطه ، الصحاح للجوهري ، مادة (عرضن).
- ٨- القيصوم : نبت من نبات الباديه ، لسان العرب ، مادة (قصم).
- ٩- الرغبوت : الرغبه : الضراعه والمسأله ، لسان العرب ، مادة (رغب).
- ١٠- الرهبوت : الرهبه ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (رهب).

١١- الخلبوت : الخداع الكذاب ، الصحاح فى اللغة للجوهرى ، ماده (خلب).

١٢- التربوت : الذلول ، مقاييس اللغة لابن فارس ، ماده (ترب).

وعلى فعلوت : نحو «خلبوت» و «حيوت» (١).

وعلى فعليت : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «عفريت» و «غزويت» (٢).

وعلى فعلين : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «غسلين» (٣).

وأما «حوريت» (٤) و «صوليت» فيمكن أن يكون الأصل فيهما «حوريت» و «صوليت» ، على وزن «فعليت» ك- : «عفريت» ، ثم فتحت الفاء تخفيفا ، كما قالوا في «برقع» : «برقع» ، على أن أبا علي أقل الحفل ب- : «حوريت» ، إذ كان ليس من لغة ابني نزار.

وعلى فعلنيه ، والهاء لازمه له : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «بلهنيه» (٥).

وعلى فعلوه : ولم يجيء منه إلا «جبروه» (٦).

وكذلك قولهم «سمعته نظرنه» و «سمعته نظرنه» (٧) ، النون زائده في آخرهما ، على حد زيادتها في قول الراجز :

قطنته ، من أكبر القطنن (٨)

وكذلك «خلفناه» (٩) : «فعلناه» ، إلا أنه ليس ببناء أصلي ؛ لأنهم قد قالوا : «خلفنه» فيمكن أن يكون هذا مشبعا منه ، وهو أولى من إثبات بناء ، لم يستقر.

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وأما الذي تلحقه ثلاث زوائد فلا يخلو أن تجتمع فيه ، أو تفترق ، أو تجتمع منها اثنتان خاصة :

ص : ٦٩

١- الحيات : ذكر الحيات ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، مادة (حيي).

٢- الغزويت : القصير.

٣- الغسلين : ما يسيل من جلود أهل النار ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (غسل).

٤- حوريت : اسم موضع ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (حور).

٥- البلهنيه : الرخاء وسعه العيش ، لسان العرب ، مادة (بله).

٦- الجبروه : التجبر والتكبر ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (جبر).

٧- السمعته النظرنه : جيده السمع والنظر ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (سمع) (نظر).

٨- الرجز ، لجندل في لسان العرب لابن منظور ، مادة (جدب) ، والمخصص لابن سيده ١ / ٣٨٤ ، وبلا نسبه في لسان العرب

مادة (قطن). والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، مادة (فدح).

٩- الخلفناه : الذي في خلقه خلاف ، لسان العرب ، مادة (خلف).

فإن افرقت كان على :

إفعيلي : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «إهجيرى» (١) و «إجريا» (٢). ولا يحفظ غيرهما.

وعلى تفاعيل : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «التماثيل» و «تجافيف» (٣).

وعلى يفاعيل : ولا يكون فيهما إلا إذا كسر الواحد عليه للجمع. فالاسم نحو «يرابيع» و «يعاقيب» ، والصفة نحو «يخاضير» (٤).

وعلى مفاعيل : ولا يكون فيهما إلا إذا كثر عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو «مفاتيح» و «مخاريق» ، والصفة نحو «مكاسيب» و «مكاريم».

وعلى أفاعيل : ولا يكون أيضا إلا إذا كسر عليه الواحد للجمع. نحو «أساليب».

فأما «ألنجوج» و «يلنجوج» (٥) فلا دليل فيهما على إثبات «أفنعول» ولا «يفنعول» ، لأنه قد نقل أنهما أعجميان.

وعلى فاعولى : ولم يجيء منه إلا «بادولى» (٦).

وأما قولهم «مهوأن» (٧) فزعم السيرافى أنه على وزن «مطمأن» ، وهذا باطل ؛ لأنه ليس بجار على فعل ، إذ لا يحفظ «اهوأن» ، لكنه إن ثبت كان على وزن «مفوعل» ، وما ردّ به ابن جنى مذهب السيرافى ، من كون الواو لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة غير المضعّف ، لا يلزم ، إذ قد جاءت أصلا فى «ورنتل» وليس بمضعّف.

فإن قيل : إن أصلتها فى غير المضعّف لا ترتكب إلا لموجب.

قيل : الموجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم «مفوعل».

لكنّ الذى منع من ذلك ما ذكرناه وهو بناء قليل ، لم يحفظ منه إلا هذا.

ص: ٧٠

١- الإهجيرى : الدأب والعادة ، الصحاح فى اللغة للجوهرى ، ماده (هجر).

٢- الإجريا : الخلق والطبيعه.

٣- التجافيف : جمع تجفاف ، وهو آله الحرب يتقى بها ، القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (جفف).

٤- اليخاضير : جمع يخضور ، وهو الأخضر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (خضر).

٥- الألنجوج واليلنجوج : عود الطيب ، لسان العرب ، ماده (لجج).

٦- بادولى : اسم موضع.

٧- المهوأن : ما أطمأن من الأرض ، تاج العروس للزبيدى ، ماده (هأن).

وعلى فعيلى : ولم يجىء إلّا اسما فى المصادر ، نحو «هَجِيرى» (١) و «قَتَيْتى» (٢) ، فأما «الفَخِيراء» (٣) و «الْخَصِيصاء» (٤) فهما بناءان ممدودان منه ، وإن كان مَدَّ المقصور شاذًا عندنا ، لا ينقاس فى الضرائر ولا غيرها.

وعلى فعّالى ، ولم يجىء إلّا اسما ، نحو «شَقَّارى» (٥) و «حَوَّارى» (٦) و «خَضَّارى» (٧).

وعلى فعيلى : ولم يجىء أيضا إلّا اسما ، نحو «خَلَيْطى» (٨) و «بَقَيْرى» (٩).

وعلى مفعلى : ولم يجىء إلّا صفة ، نحو «مرعزى» (١٠).

وعلى مفعلى : وهو قليل ، ولم يجىء إلّا صفة ، نحو «مكورى» (١١).

وعلى مفعلى : ولم يجىء إلّا اسما ، نحو «مرعزى». فأما قولهم «رجل مرقدى» (١٢) فمن قبيل الوصف بالأسماء ، لأنها غير مطابقيه لموصوفها ؛ ألا ترى أنها جارية على مذكر ، وهى مؤنثة بالألف. وقد تقدّم الدليل على أنّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء ، فلا يثبت بها «مفعلى» فى الصفات.

وعلى يفعلى : ولم يجىء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «يهيرى» (١٣).

وعلى تفعّال : نحو «تحمّال». ولم يجىء إلّا اسما. فأما قولهم : «رجل تلقّاه» (١٤)

ص : ٧١

١- الهجيرى : الدأب والعادة ، الصحاح فى اللغة للجوهرى ، ماده (هجر).

٢- القتيت : النعيمه ، لسان العرب ، ماده (قتت).

٣- الفخيرا : ، الفخر ، لسان العرب ، ماده (فخر).

٤- الخصيصاء : الخصوصيه ، لسان العرب ، ماده (خصص).

٥- الشقارى : نبات.

٦- الحوارى : لباب الدقيق ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (حور).

٧- الخضارى : نبات ، لسان العرب ، ماده (خضر).

٨- الخليطى : الاختلاط ، لسان العرب ، ماده (خلط).

٩- البقيرى : لعبه ، تكون كومه تراب حولها خطوط ، الصحاح للجوهرى ، ماده (بقر).

١٠- المرعزى : اللين من الصوف ، لسان العرب ، ماده (رعز).

١١- المكورى : الفاحش المكثار ، لسان العرب ، ماده (كور).

١٢- الموقدى : الذاهب على وجهه ، لسان العرب ، ماده (رقد).

١٣- اليهيرى : الباطل ، لسان العرب ، ماده (هير).

١٤- التلقامه : عظيم اللقم ، المحكم لابن سيده ، ماده (لقم).

وتلغابه» (١) فمن قبيل الوصف بالمصدر ، لأنّ «تلقّاما» و «تلغّابا» مصدران فوصف بهما ، ودخلت التاء للمبالغة. وكذلك «رجل تلقّاعه» (٢) و «تكلامه» (٣).

وإن اجتمعت فلا يخلو أن تجتمع فيه بعد العين ، أو بعد الفاء. أو بعد اللام :

فإن اجتمعت فيه بعد الفاء كان :

على فتعلل : نحو «كذبذب» (٤).

وإن اجتمعت فيه بعد العين كان :

على فعاويل : ولا يكون إلّا صفة نحو «قراويح» و «جلاويح» (٥). وقد يجيء اسما بالقياس ، لأنّ «عصوادا» (٦) اسم ، وقياس تكسيره «عصاويد».

وعلى فعاييل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «كراييس» (٧).

وعلى فعاليل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «الظنائب» و «الفساطيط» ، والصفة نحو «الشماليل» (٨) و «البهاليل» (٩).

وعلى فعنلال : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو فرنداد (١٠).

وإن اجتمعت فيه بعد اللام كان :

ص: ٧٢

- ١- التلغابه : كثير المزاح والمداعبه ، الصحاح للجوهري ، ماده (لعب).
- ٢- التلقاعه : كثير الكلام ، لسان العرب ، ماده (لقع).
- ٣- التكلامه : فصيح الكلام جيده ، القاموس للفيروز آبادي ، (كلم).
- ٤- الكذبذب : كثير الكذب جدا.
- ٥- الجلاويح : جمع جلوخ ، وهو الوادى الواسع الضخم الممتلى العميق ، المحيط فى اللغه لابن عباد ، ماده (جلخ).
- ٦- العصواد : الجلبه والاختلاط ، القاموس للفيروز آبادي ، ماده (عصد).
- ٧- الكراييس : جمع كريات ، وهو الكنيف المشوف على سطح بقناه إلى الأرض ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (كرس).
- ٨- الشماليل : جمع شمليل ، وهو السريعه الخفيفه ، تهذيب اللغه للأزهري ، ماده (شمل).

- ٩- البهاليل : جمع بهلول : وهو السيد الجامع لكل خير ، المعجم الوسيط للزيات ، ماده (بهل).
١٠- الفرنداد : شجر لسان العرب ، ماده (فرند).

على فعلوان : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «عنفوان» و «عنظوان» (١).

وعلى فعللان : نحو «ترجمان» ، فأما «ترجمان» ففتحت التاء تخفيفا ؛ لأنه ليس فى كلامهم «فعللان».

وعلى فعليان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «صلّيان» (٢) و «بليان» (٣). والصفه نحو «عنظيان» (٤) و «خزيان» (٥).

وعلى فعلايا : نحو «برحايا» (٦). ولم يجيء غيره.

وعلى فعلتيا : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «مرحيا» (٧) و «بردتيا». وهو قليل.

وعلى فعليا : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو «كبرياء» و «سيمياء» ، والصفه نحو «جربياء» (٨).

وعلى فعلوتى : نحو «رهبوتى» (٩) و «رغبوتى» (١٠). ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل.

وإن اجتمع منها ثنتان كان :

على إفعلان ، ويكون فيهما قليلا ، فالاسم نحو «إسحمان» (١١).

والصفه نحو : «ليله إضحياه» (١٢).

وعلى أفعلان ، ويكون فيهما ، فالاسم نحو : «أفعوان» و «أرجوان» ، والصفه نحو «أسحلان» (١٣) و «ألعبان» (١٤).

ص : ٧٣

- ١- العنظوان : نبت من الحوض ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (عنظ).
- ٢- الصليان : شجر من الطريفه ينبت صعدا ، لسان العرب ، ماده (صلل).
- ٣- البليان : البعد ، لسان العرب ، ماده (بلا).
- ٤- العنظيان : الفاحش الجافى ، لسان العرب ، ماده (عنظ).
- ٥- الخريان : الجبان ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (خز).
- ٦- برحايا : اسم موضع.
- ٧- المرحيا : كلمه تقال للرامى إذا أصاب ، جمهره اللغه لابن دريد ، ماده (مرح).
- ٨- الجربياء : الرجل الضعيف ، القاموس للفيروز آبادى ، ماده (جرب).
- ٩- الرهبوتى : الرهبه ، لسان العرب ، عاده (رهب).
- ١٠- الرغبوتى : الرغبه ، تاج العروس للزبيدي ، ماده (رغب).
- ١١- إسحمان : جبل ، لسان العرب ، ماده (سحم).
- ١٢- الإضحياه : التى لا غيم فيها ، والمعتمره ، المحكم لابن سيده ، ماده (ضحى).

١٣- الأسلان : الطويل ، لسان العرب ، ماده (سحل).

١٤- الألبان : كثير اللعب ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (لعب).

وعلى أفعلان ، ولم ولم يجيء إلّا صفه ، وهو قليل ، قالوا «عجين (١) أنبخان» ، وقالوا «أرونان» (٢).

وعلى تفعلاء ، قالوا «هو يمشى التركضاء» (٣) ، ولم يسمع غيره.

وعلى أفعلاء وأفعلاء : نحو «أربعاء» و «أربعاء» ، ولم يعلم غيرهما ، إلّا أن يكتير عليه الواحد للجمع ، فإنه قد يجيء على «أفعلاء» كثيرا ، نحو «أصدقاء» و «أرمداء» جمع «رماد» ، وحكى أبو زيد «أرمداء كثيرة».

وعلى إفعلاء نحو : «إرمداء».

فأما «أربعاء» فظاهر أنه «أفعلاء» ، وقد يمكن عندى أن يكون «فعللاء» ك- «عقرباء» (٤). ولا تجعل الهمزة زائده ، وإن كانت في موضع ، تكثر فيه زيادتها ، لئلا يكون في ذلك إثبات بناء لم يوجد ، وكذلك «أربعاء» ك- «قرفصاء» (٥).

وعلى ففعلاء وففعلاء : نحو «خنفساء» و «خنفساء».

وأما «جلنداء» (٦) من قول الشاعر :

وجلنداء ، في عمان ، مقيما

ثم قيسا في حضر موت المنيف (٧)

فلا يثبت به «ففعلاء» ، لأنه قد حكى مقصورا ، فيمكن أن يكون مده ضروره ، ويكون من الضرائر التي لا تنقاس.

وعلى فاعلاء : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «قاصعاء» (٨) و «ناقفاء» (٩).

ص : ٧٤

١- الأنبخان : العجين المسترخى أو الفاسد ، العباب للصاغانى ، (رخف).

٢- الأرونان : اليوم الصعب الشديد ، لسان العرب ، ماده (رون).

٣- التركضاء : مشيه فيها ترفل وتبختر ، لسان العرب ، ماده (ركض).

٤- العقرباء : أنثى العقارب ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، (عقرب).

٥- القرفصاء : جلسه الأعراب ، لسان العرب ، ماده (قرفص).

٦- جلنداء : اسم علم : وهو جلنداء بن السبكيير الأزل ، لسان العرب ، ماده (جلند).

٧- البيت من البحر الخفيف ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٦ ، في جمهره اللغه (ابن دريد ، ماده (ب ض غ) والمستقضى في أمثال العرب للزمخشري.

٨- القاصعاء : فم جحر الضب ، لسان العرب ، ماده (قضع).

٩- النافقاء : إحدى جحره الضب ، يكتمها ويظهر غيرها ، لسان العرب (نفق).

وعلى فعلاء : نحو «ثلاثاء» و «براكاء» (١) ، وقد جاء وصفا قالوا : «رجل عيياء (٢) طباقاء» (٣).

وعلى فعلاء : نحو «قصاصاء» (٤) ، حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره.

وعلى فعلولي : نحو «فوضوضى» (٥) ولم يجىء غير ه.

وعلى فوعلاء : ولم يجىء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «حوصلاء» (٦).

وعلى مفعلاء : وهو قليل ، نحو «مرعزاء» (٧).

وعلى فعولاء : نحو «عشوراء» (٨).

وعلى فعولاء : ولم يجىء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «دبوقاء» (٩) و «بروكاء» (١٠).

وعلى فيعلاء : وهو قليل ، ولم يجىء إلا اسما ، نحو «عجيساء» (١١) و «قريثاء» (١٢).

وأما «الديكساء» (١٣) و «الديكساء» ف- «فعللاء» و «فعللاء» ، ك- «طرمساء» (١٤) و «حرملاء» (١٥) ، والياء أصل فى بنات الأربعة ، كما هى فى «يستعور» (١٦) أصلا ، وهو خماسى ، ولم تجعل الياء فيهما زائده ، فيكون وزنهما «فيعلاء» و «فيعلاء» ؛ لأنهما بناءان لم يستقرّا فى كلامهم.

ص: ٧٥

١- البراكاء : ساحه الحرب ، لسان العرب ، ماده (برك).

٢- العيياء : العينين تعييه مباحه النساء ، لسان العرب ، ماده (عيا).

٣- الطباقاء : الثقيل يطبق على المرأه بصدرة ، أو الذى لا ينكح ، لسان العرب ، (طبق).

٤- القصاصاء : القصاص ، لسان العرب ، ماده (قصص).

٥- فوضوضى : إذا كانوا مختلطين بتصرف كل منهما فيما للآخر ، لسان العرب ، ماده (فضض).

٦- الحوصلاء : حوصله الطير ، لسان العرب ، ماده (حصل).

٧- المرعزاء : الزغب الذى تحت شعر العنز ، مختار الصحاح للرازى ، (رعز).

٨- عشوراء : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (عشر).

٩- الدبوقاء : الدابوق ، وهو حمل شجر فى جوف كالفراء ، لسان العرب ، ماده (دبق).

١٠- البروكاء : ساحه الحرب ، لسان العرب ، ماده (برك).

١١- العجيساء : اسم مشيه بطيئه ، لسان العرب ، ماده (عجس).

١٢- القريثاء : ضرب من النخل ، لسان العرب ، ماده (قرث).

١٣- الديكساء : القطعه العظيمه من النعم ، لسان العرب ، ماده (دكس).

١٤- الطرمساء : الظلمه ، لسان العرب ، ماده (طرمس).

١٥- حرملاء : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (حرمل).

١٦- اليستعور : شجر ، لسان العرب ، ماده (يستعر).

وكذلك «نفرجاء» (١): «فعللاء»، وليس ب- «نفعلاء» على ما بيّن بعد ، إن شاء الله.

وعلى فعّلان : وهو قليل ، فالاسم نحو «قمّحان» (٢) ، والصفة «قمّدان» ، ولا يعرف في الصفه غيره.

وعلى فعّلان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حومّان». والصفة «غمّدان» و «جلّبان» (٣).

فأما قولهم : «هم في كوفان» (٤) فليس فيه دليل على إثبات «فعّلان» ، لاحتمال أن يكون «فوعلان» ك- «حوفزان» (٥).

وعلى فعّلان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «عرفان» (٦) و «فركان» (٧) ، والصفة نحو «رجل كلماني» (٨).

وعلى فعّلان : ولم يجيء أيضا إلاّ اسما ، نحو «تثّفان».

وعلى فعلعال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حلباب» ، والصفة نحو «سرطراط» (٩).

فأما «عفّرين» (١٠) فهو جمع في الأصل ، ل- : «عفّر» على وزن «طمّر» ، وسُمّي بالجمع ، وجعل الإعراب في النون وهذا أولى من أن يكون اسما مفردا في الأصل على وزن «فعلّين» ؛ لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات ، وكذلك «كفّرين» (١١).

وأما «زيفون» من قوله أمّيه بن عائذ :

ص: ٧٦

١- النفرجاء : الجبان الضعيف ، المحيط لابن عباد ، ماده (فرج).

٢- القمّحان : الذريده تعلقو الخمره ، لسان العرب ، ماده (قمح).

٣- الجلبان : الصخاب ذو الجلبه ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (جلب).

٤- الكوفان : الفر والمنعه ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (كوف).

٥- الحوفزان : لقب الحارث بن شريك ، لسان العرب ، ماده (حفر).

٦- العرفان : جندب ضخم كالجراده له عرق ، لسان العرب ، ماده (عرق).

٧- فركان : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (فرك).

٨- الكلماني : فصيح الكلام ، الصحاح للجوهري ، ماده (كلم).

٩- السرطراط : سريع البلع ، لسان العرب ، ماده (سرط).

١٠- عفّرين : اسم موضع ، الخصائص ٣ / ١٩٩ ، والمزهر ٢ / ٢٧.

١١- الكفّرين : الداھي ، لسان العرب ، ماده (كفر).

فظاهره أنه «يفعول» من «الزّفن» (٢). وعلى ذلك حملة أبو سعيد الشيرازي ، والصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح ، من أنه «فيعلول» على وزن «خيسفوج» (٣). فيكون قريبا من لفظ «الزّفن» ، وليست أصوله كأصوله ، فيكون كـ «سبط» و «سبطر» ، وهذا أولى ، لأنه قد ثبت من كلامهم «فيعلول» ، ولم يثبت فيه «يفعول» ويكون من باب «ددن» وإن كان قليلا ، ومثله «ديديون» (٤).

وعلى إفعال : نحو «إسحار» (٥). ولا يحفظ غيره.

وعلى أفعال : نحو «أسحار».

وعلى فعاعيل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «سلايم» و «بلاليط» (٦) ، والصفة «عواوير» (٧) و «جبابير».

وعلى فعاعيل : ولم يجيء إلّا صفة ، قالوا : «ماء سخاخين». ولا يعلم غيره.

وعلى ففعيل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «مرمريس» (٨). وقد قالوا فيه «مرمريت».

وعلى فعالين : ولم يجيء إلّا اسما ، «سراحين» (٩) و «فرازين» (١٠) ، ولا يكون إلّا جمعا.

فأما قولهم : «أتيتك كراهين أن تغضب» فيمكن أن يكون جمع «كراهان» كـ «غفران» ،

ص : ٧٧

١- البيت من البحر المتقارب ، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهدليين ص ٥١٩ ، والخصائص لابن جني ٣ / ٢١٥ ، ولسان العرب ، مادة (حثر). والمحكم المحيط الأعظم لابن سيده ، مادة (حشر).

٢- الزفن : الدفع ، لسان العرب ، مادة (زفن).

٣- الخيسفوج : نبت ، لسان العرب ، مادة (خسفج).

٤- الديدبون : اللهو واللعب ، لسان العرب ، مادة (دبن).

٥- الإسحار : بقله حاره.

٦- البلاليط : الأرضون المستويه ، لسان العرب ، مادة (بلط).

٧- العواوير : جمع عوار ، وهو الضعيف الجبان السريع الفرار ، لسان العرب مادة (عور).

٨- المرمريس : الداهية الشديد ، المحيط لابن عباد ، مادة (مرسي).

٩- السراحين : جمع سرحان ، وهو الذئب ، لسان العرب ، مادة (سرح).

١٠- الفرازين : جمع فرزان ، وهي الملكة في لعبة الشطرنج.

وإن لم ينطق به. ونظيره من الجموع التي لم ينطق لها بواحد «عباديد» (١) و «شمايط» (٢).

وعلى فعالان : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «سلامان» (٣) و «حماطان» (٤) وهو قليل.

وعلى فيعلان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «ضميران» (٥) و «أيهقان» (٦) والصفة نحو «كيدبان» و «هينمان» (٧).

وعلى فيعلان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قيقبان» (٨) و «سيسبان» (٩) ، والصفة نحو «هيبان» (١٠) و «تيحان» (١١).

وأما «طيلسان» فقد أنكره الأصمعيّ ، وعمل الأخفش والمازنيّ عليه المسائل ، بالرواية الضعيفه.

وعلى فوعلان : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «حوتنان» (١٢) و «حوفزان» (١٣).

وعلى مفعلان : ولم يجيء إلّا صفة نحو «مكرمان» و «ملأمان».

وأما «مسحلان» (١٤) ف- «فعلان» ك- «عقربان» ، وليست الميم زائده ، وإن كانت في محلّ زيادتها ؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة «مفعلان» ، وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم. فالأولى ما ذكرنا.

ص: ٧٨

١- العباديد : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم ، لسان العرب ، مادة (عبد).

٢- شمايط : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم ، لسان العرب ، مادة (شمط).

٣- سلامان : اسم علم.

٤- حماطان : اسم موضع ، لسان العرب ، مادة (حمت).

٥- الضميران : ضرب من الشجر.

٦- الأيهقان : نبت ، هو الجرجير البري ، لسان العرب ، مادة (أهق).

٧- الهينمان : الكلام الخفي ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، مادة (هنم).

٨- القيقبان : خشب تصنع منه السروج ، الأصول في النحو ٣ / ١٤.

٩- السيسبان : شجر ، لسان العرب ، مادة (سيسب).

١٠- الهيبان : الجبان كثير الفرق ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، مادة (هيب).

١١- التيحان : المتعرض لكل مكرمه ، أو أمر شديد ، تاج العروس ، مادة (تيح).

١٢- حوتنان : اسم موضع ، لسان العرب ، مادة (حتن).

١٣- الحوفزان : لقب الحارث بن شريك ، لسان العرب ، مادة (حفز).

١٤- مسحلان : اسم موضع ، المزهر ٢ / ٢٥.

وأما قولهم : «حمامه ذات صوقير» (١) ف- «فعليل» ك- «عرطليل» (٢) ، والواو أصل فى بنات الأربعة ، وهذا أولى من جعلها زائده ، فتكون الكلمه على وزن «فوعليل» ؛ لأن فى ذلك إثبات بناء لم يوجد فى كلامهم .

وعلى تفعלות : ولم يجىء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «ترنموت» (٣) .

وعلى فواعيل : ولم يجىء إلّا اسما كواحد ، نحو «خواتيم» (٤) و «سواييط» (٥) .

وعلى فياعيل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «دياميس» (٦) و «دياميم» (٧) . والصفه نحو «صياريف» (٨) و «بياطير» (٩) .

وعلى فعاليث : ولم يجىء إلّا صفه ، وهو قليل ، نحو : «عفاريت» ، وقد يجىء اسما بالقياس ، نحو «ملاكيث» فى جمع «ملكوت» .

وعلى فعاليّ : ويكون فيهما فالاسم نحو «بخاتيّ» (١٠) و «قماريّ» (١١) و «دباسيّ» (١٢) ، والصفه نحو «دراريّ» (١٣) و «حواليّ» (١٤) .

وعلى فنعليل : ولم يجىء إلّا صفه ، وهو قليل ، نحو «خنفيقي» (١٥) .

فأما قولهم «رجل مقتوين» (١٦) فإنه جمع «مقتويّ» على حذف ياءى النسب ، والأصل

ص : ٧٩

١- الصوقير : صوت الطائر ، لسان العرب ، ماده (صقر) .

٢- العرطليل : الطويل ، لسان العرب ، ماده (عرطل) .

٣- الترنموت : الترفع ، لسان العرب ، ماده (رنم) .

٤- الخواتيم : جمع خاتام ، وهو الخاتم ، لسان العرب ، ماده (ختم) .

٥- السواييط : جمع ساباط : وهو سقيفه بين حائطين أو دارين ، لسان العرب ، ماده (سبط) .

٦- الدياميس : جمع ديماس ، وهو القبر ، لسان العرب ، ماده (دمس) .

٧- الدياميم : جمع ديموم ، وهى الفلاه الواسعه ، يدوم السير فيها لبعدها ، لسان العرب ، ماده (دمم) .

٨- الصياريف : جمع صيرف ، الصراف ، الصحاح للجوهري ، ماده (صرف) .

٩- البياطير : جمع بيطار ، المعجم الوسيط ، للزيات ورفاقه ، ماده (بيطر) .

١٠- البخاتيّ : الإبل الخراسانيه ، لسان العرب ، ماده (بخت) .

١١- القمارى : جمع قمرى ، وهو ضرب من الحمام ، لسان العرب ، ماده (قمر) .

١٢- الدباسى : جمع دبسى ، وهو طائر ، لسان العرب ، ماده (هدل) .

١٣- الدراري : جمع درى ، وهو الكوكب المضىء ، لسان العرب ، ماده (درأ) .

١٤- الحوالى : المحتال الشديد الاحتيال ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (حول) .

١٥- الخنفيقي : السريعه الجريئه من النساء ، لسان العرب ، ماده (خفق) .

١٦- المقتوين : الذى يخدم الناس بطعام بطنه ، لسان العرب ، ماده (قتا).

«مقتويون»، فحذفت ياء النسب كما حذفتا من «الأعجمين» (١) و «الأشعرين» (٢) و «الأشقرين» (٣)، ووصف المفرد بالجمع تعظيماً، كما قالوا «ضع حضاجر» (٤) و «ثوب أكياش» (٥)، وجعل الإعراب فى النون، على حد قولهم «عفرين» (٦)، وقد تفعل العرب ذلك بالجمع من غير أن تسمى به، وعلى ذلك قوله:

ولقد ولدت بنين صدق، ساده

ولأنت، بعد الله، كنت السيدا (٧)

فجعل الإعراب فى نون «بنين»، وحذف التنوين من النون للإضافه.

[المزيد فيه أربعة أحرف]

وأما الذى تلحقه أربع زوائد فإنه يكون:

على افعيلاء: ولم يجرىء إلّا مصدرًا، نحو «أشهباب» و «أحميرار».

وعلى فاعولاء: ولم يجرىء إلّا اسما، وهو قليل، نحو «عاشوراء».

وعلى فاعلعلان: ولم يجرىء منه إلّا «كذبذبان»، حكاهما الثقات.

وعلى مفعولاء: ويكون فيهما، فالاسم نحو «معيوراء» (٨)، والصفه نحو «معلوجاء» (٩) و «مشيوخاء» (١٠).

وعلى أفعلاوى: نحو «أربعاوى» (١١).

ص: ٨٠

١- الأعجمون: جمع أعجمى.

٢- الأشعرون: جمع أشعرى.

٣- الأشقرون: جمع أشقرى.

٤- الحضاجر: جمع حضجر، وهو العظيم البطن، لسان العرب، ماده (حضجر).

٥- الثوب الأكياش، الردىء، أو الذى أعيد غزله، القاموس المحيط للفيروز آبادى ماده (كأش).

٦- عفرن: اسم موضع، لسان العرب، ماد (عفرن).

٧- البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق، فى خزانه الأدب للبغدادى ٨ / ٦٠، وأنساب الأشراف للبلورى ٤ / ٢٢٩.

٨- المعيوراء: اسم جمع للغير.

٩- المعلوجاء: اسم جمع للعلاج.

١٠- المشيوخاء: اسم جمع للشيخ.

١١- الأربعاوى : ضرب من الجلوس ، أى متربعا ، لسان العرب ، ماده (ربع).

وعلى فَعِيلاء : نحو «دَخِيلائك» (١) ، ولم يجيء غيره .

وأما قولهم «هم» فى «معكوكاء وبعكوكاء» ف- «مفعولاء» لا «فعلولاء» ، والباء فى «بعكوكاء» بدل من الميم ، على لغة بنى مازن . فإنهم يبدلون من الميم باء ، وإذا كانت أولاً .

وأما «ينابعات» (٢) فإنما «يفاعل» ك- «يرامع» (٣) ، ثم جمع بالألف والتاء وسمّى به ، وليس ببناء مفرد على وزن «يفاعلات» ، فإن ذلك بناء لم يثبت من كلامهم .

[الرباعى المزيد]

وأما الرباعى المزيد فقد تلحقه زياده ، وقد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث ، فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهى إليه المزيد .

[المزيد فيه حرف واحد]

فأما الزيادة الواحدة فلا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أولها ، إلا أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها .

فإذا لحقت الزيادة اسم الفاعل ، من الفعل الرباعى ، كان على مفعول : نحو «مدحرج» .

وإذا لحقت اسم المفعول منه كان على مفعول : نحو «مدحرج» .

وتلحق الزيادة ، فيما عدا ذلك من الرباعى ، بعد الفاء ، وبعد العين ، وبعد اللام الأولى ، وبعد اللام الأخيره .

فإذا لحقت الزيادة بعد الفاء يكون :

على فنعل : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو «خنبعته» ، والصفه نحو «قنفخر» (٤) .

وعلى فنعلل : وهو قليل ، ولم يجيء إلا اسماً ، نحو «كنهبل» (٥) .

وعلى فوعلل : نحو «دودمس» (٦) .

ص : ٨١

١- الدخيلاء : النيه والمذاهب ، لسان العرب ، ماده (دخيل) .

٢- ينابعات : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (نبيع) .

٣- اليرامع : جمع يرمع : وهى حجاره رخوه ، الصحاح للجوهري ، ماده (رمع) .

٤- القنفخر : الضخم الفارغ ، لسان العرب ، ماده (قنفخر) .

٥- الكنهبل : شجر عظام ، لسان العرب ، ماده (كهبل) .

٦- الدودمس : حيث خبيثه ، لسان العرب ، ماده (دودمس).

فأما «هيدكر» (١) فهو مقصور من «هيدكور» ، وليس ببناء أصلي ، فوزنه على هذا «فيعلول» ك- «خيسفوج» (٢).

وكذلك «خضرف» (٣) هو مثل «جحمرش» (٤) ، وليس «فنعلا» ؛ لأن ذلك بناء غير موجود ، فيكون من معنى «خضرف» ، وليس موافقا له في الأصول.

وكذلك «عجوز شنهبره» هو ك- «سفرجله» ، وليس ب- «فنعله» ؛ لأن ذلك بناء غير موجود ، فيكون أيضا من معنى «شهبه» (٥) ، ولا تكون الأصول متفقه ، بل هما في ذلك ك- «سبط» و «سبطر».

وعلى فَعَلْ : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «شمخر» (٦).

وعلى فَعَلَ : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «علكد» (٧).

وإذا لحقته بعد العين كان :

على فعالل : ويكون فيهما ، فالاسم «جخادب» (٨) والصفة نحو «عذافر» (٩).

وعلى فعالل : ويكون أيضا فيهما ، فالاسم نحو «جبارج» (١٠) والصفة نحو «قراشب» (١١).

وعلى فعيلل : ولم يجيء إلا صفة ، نحو «سميدع» (١٢).

ص: ٨٢

-
- ١- الهيدكر : المرأه العظيمة اللحم ، المحكم لابن سيده ، ماده (هدكر).
 - ٢- الخيسفوج : نبت ، لسان العرب ، ماده (خسفج).
 - ٣- الخضرف : المرأه الضخمه اللحيه كبيره الثدين ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ماده (خضف).
 - ٤- الجحمرش : العجوز الكبيره ، المزهر للسيوطي ٢ / ٢٩.
 - ٥- الشهبه : العجوز الكبيره ، المزهر للسيوطي ، ٢ / ٢٩.
 - ٦- الشمخر : الطامح النظر المتكبر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (شمخر).
 - ٧- العلكد : الغليظ الشديد العتق والظهر ، لسان العرب ، ماده (علكد).
 - ٨- الجخادب : ضرب من الجنادب ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (جخادب).
 - ٩- العذافر : الشديد الصلب من الإبل ، لسان العرب ، ماده (عذفر).
 - ١٠- الجبارج : جمع جبرج ، وهو ذكر الجباري ، لسان العرب ، ماده (جبرج).
 - ١١- القراشب : جمع قرشب : وهو الضخم الطويل من الرجال ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ماده (قرشب).
 - ١٢- السميدع : السيد الموطأ الأكناف ، لسان العرب ، ماده (سمدع).

وعلى فعولل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «فدوكس» (١). والصفة نحو «سرومط» (٢).

وعلى فعنلل : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل نحو «قرنفل».

وعلى فعنلل : وهو قليل فى الاسم نحو «جحنفل» (٣) ، كثير فى الصفة نحو «حزنبل» (٤).

وعلى فعّلل : ويكون فيهما ، فالاسم «شفلح» (٥) ، والصفة «عدبس» (٦).

وعلى فعّلل : وهو قليل نحو «الصعزر» (٧) ، ولم يجيء إلا اسما.

وأما «دحنح» (٨) فصوتان مركبان ، وأصلهما «دح دح» (٩) ، وليس بـ «فعنلل» ؛ لأن ذلك لم يثبت فى أيبينه كلامهم.

وإذا لحقته بعد اللام الأولى يكون :

على فعليل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قنديل» ، والصفة نحو «شنظير» (١٠).

وعلى فعليل : وهو قليل ، ولم يجيء إلا صفة ، نحو «غرنيق» (١١).

وعلى فعلول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «زنبور» ، والصفة نحو «شنحوط» (١٢).

ص: ٨٣

١- الفدوكس : الأسد ، وفدوكس : حى من تغلب ، لسان العرب ، مادة (فدكس).

٢- السرومط : الطويل الجميل ، لسان العرب ، مادة (سرومط).

٣- الجحنفل : الضخم الشفه ، لسان العرب ، مادة (جحنفل).

٤- الحزنبل : القصير الموثق الخلق ، لسان العرب ، مادة (حزبل).

٥- الشفلح : شجر ، لسان العرب ، مادة (شفلح).

٦- العدبس : الشديد الموثق الخلق من الإبل ، لسان العرب ، مادة (عدبس).

٧- الصعزر : الصمغ الطويل ، لسان العرب ، مادة (صعر).

٨- الدحنح : لعبه الصبيان ، الخصائص لابن جنى ٣ / ١٩٨ ، والمزهر ٢ / ٣٠.

٩- دح دح : تقال للمقر إذا تكلم بمعنى السكت فقد أقررت ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، مادة (دح).

١٠- الشنظير : السيئ الخلق الفحاش ، لسان العرب ، مادة (تنظر).

١١- الغرنيق : الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل ، وهو طائر معروف لسان العرب ، مادة (غرتق).

١٢- الشنحوط : الطويل ، كتاب سيبويه ١ / ٤٠٥.

وأما «زرنوق» (١) و «برعوم» (٢) و «برشوم» (٣) و «صندوق» و «صفوق» (٤) ، فإنها مخففة من الضم ؛ لأنه قد سمع في جميعها ضمّ الأول ، إلا «صعوقا» فإنه لم يسمع فيه ضمّ ، وقد قيل : إنه أعجمي .

وعلى فعلول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «فردوس» و «برذون» (٥) ، والصفة نحو «علطوس» (٦).

وعلى فعلول : نحو «فلطوس» (٧) ، ولم يجيء غيره .

وعلى فعلول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قربوس» ، والصفة نحو «قرقوس» (٨) و «حلوك» (٩).

وعلى فعلول : ولم يجيء إلا صفة ، وهو قليل ، نحو «كنهور» (١٠).

وعلى فعلال : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «قرطاس» (١١).

وعلى فعلال : ولا يكون إلا في المضعف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأولين ، فالاسم نحو «زلزال» ، والصفة نحو

«صلصال» (١٢) ، إلا حرف واحد شدّ من غير المضاعف ، حكاة الفراء وهو «ناقه بها خزعال» (١٣).

فأما قول أوس :

ص : ٨٤

١- الزرنوق : النهر الطويل ، في اللسان ، الصغير ، لسان العرب ، مادة (زرنق).

٢- البرعوم : كم ثمر الشجر ، لسان العرب ، مادة (برعم).

٣- البرشوم : ضرب من التمر ، لسان العرب ، مادة (برشم).

٤- صعقوق : قوم في اليمن ، المزهر للسيوطي ٣١ / ٢.

٥- البرذون : واحد البراذين ، وهي غير العراب من الخيل ، لسان العرب ، مادة (البرذن).

٦- العلطوس : المرأة الحسنة ، لسان العرب ، مادة (علطس).

٧- الفلطوس : الكمره العريضة ، لسان العرب ، مادة (فلطس).

٨- القرقوس : القاع الصلب الأملس الواسع ، لسان العرب ، مادة (قرقس).

٩- الحلوك : الشديد السواد ، لسان العرب ، مادة (حلوك).

١٠- الكنهور : السحاب المتراكم الثخين ، لسان العرب ، مادة (كنهر).

١١- القرطاس : الصحيفة ، لسان العرب ، مادة (قرطس).

١٢- الصلصال : الطين اليابس ، لسان العرب ، مادة (صلل).

١٣- الخزعال : داء ، والخزعال : يقال ناقه بها خزعال ظلع ، هكذا في المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، مادة (خزعل) وكذلك

في اللسان .

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا

والخيل خارجه ، من القسطال (١)

فإنما أراد «القسطل» ، فاحتاج ، فأشبع الفتحة.

وعلى فعلال : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «قنطار» ، والصفه نحو «سرداح» (٢) ، ولم يجيء مضعفاً إلا مصدرا ، كـ «الززال» و «القلقال».

فأما «الدِّداء» (٣) فـ «فعلاء» كـ : «علباء» (٤) ، فيكون في معنى «الدِّداء» ، ومخالفاً له في الأصول ؛ لأنَّ «الدِّداء» : «فعالل» ، فيكون نحو «سبط» و «سبطر» ، وهذا أولى من إثبات «فعالل» مضعفاً غير مصدر. لأنه لم يستقرّ من كلامهم.

وعلى فعّلل : ولم يجيء إلا صفه ، نحو «سبهلل» (٥).

وعلى فعّلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «عربد» (٦) ، والصفه نحو «قرشب» (٧).

وعلى فعّلل : ولم يجيء إلا صفه ، نحو «طرطب» (٨).

وعلى فعّلل : ولم يجيء منه إلا صفه نحو «عربد».

وإذا لحقته بعد اللام الأخيره يكون :

على فعّلى : ولم يجيء إلا صفه ، نحو «حبركى» (٩).

وعلى فعّلى : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «سببرى» (١٠).

ص: ٨٥

١- البيت من البحر الكامل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٦٤ ، واللسان لابن منظور ، ماده (قسطل) ، وديوان المتنبي ١ / ١٢٦.

٢- السرداح : الناقه الطويله ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سردح).

٣- الدِّداء : الليله الشديده الظلمه ، لاختفاء القمر ، لسان العرب ، ماده (دأدأ).

٤- العلباء : عصب عنق البعير ، لسان العرب ، ماده (علب).

٥- السبهلل : الفارغ ، يقال جاء فلان سبهللاً أى : بلا شيء ، لا سلاح ولا عصا ، لسان العرب ، ماده (سبهل).

٦- العربد : ذكر الأفاعى ، لسان العرب ، ماده (عربد).

٧- القرشب : الضخم الطويل من الرجال ، لسان العرب ، ماده (قرشب).

٨- الطرطب : الثوب الضخم المسترخى الطويل ، لسان العرب ، ماده (طرطب).

٩- الحبركى : الرجل الغليظ ، طويل الظهر لسان العرب (حبرك).

١٠- السبىرى : مشيه التبختر ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سبىرى).

وعلى فعللى : ولم يجىء إلّا اسما ، نحو «جججى» (١).

وعلى فعللى : ولم يجىء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «هربذى» (٢).

وعلى فعللى : ولم يجىء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «هندي» (٣).

وعلى فعلّيه : ولم يجىء إلّا اسما ، وتلزمه الهاء ، نحو «سلحفاه».

وأما «سلحفاه» فليس فيه دليل على إثبات «فعلّاه» ، بل هو «فعلّيه» فى الأصل ، ثم قلبوا الكسره فتحه ، والياء ألفا ، وهى لغه فاشيه فى طيّء ، يقولون فى رضى : «رضى» ، وفى بقى : «بقى».

وعلى فعلّوه : ولم يجىء إلّا اسما ، والهاء لازمه له ، نحو «قمحوده» (٤).

المزید فيه حرفان

وأما الزیادتان فقد تكونان مفترقتين ، أو معجمتين ، فإذا كانتا مفترقتين يكون :

على فعوللى : ولم يجىء إلّا اسما نحو «حبوكرى» (٥).

وعلى فيعلول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «خيتعور» ، والصفه نحو «عيطموس».

وعلى فنعليل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «منجنيق» ، والصفه نحو «عنتريس».

وعلى فعائليل : ولا يكون فيهما ، إلّا إذا كسر عليه الواحد للجمع فالاسم نحو «قناديل» ، والصفه نحو «غرانيق» (٦).

وعلى فعائليل : وهو قليل ، ولم يجىء إلّا اسما ، نحو «كنابيل» (٧).

ص: ٨٦

١- الجججى : حى من الأنصار ، لسان العرب ، ماده (ججج).

٢- الهربذى : مشيه فيها اختيال ، لسان العرب ، ماده (هربذ).

٣- الهندي : بقله من أحرار البقول ، المحيط فى اللغه لابن عباد باب الهاء والبدال.

٤- القمحوده : الهنه الناشزه فوق القفا بين الذؤابه والقفا ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (قمحد).

٥- الحبوكرى : المعركه بعد انقضاء الحرب ، لسان العرب ، ماده (حبكر).

٦- الغرانيق : جمع غرنيق ، وهو الشاب الأبيض الناعم حسن الشعر الجميل ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (غرنق).

٧- كئابيل : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (كنبل).

وعلى فعاللى : وهو قليل ، ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «جخادبى» (١).

وعلى فعنلال ولم يجيء إلّا صفة ، وهو قليل ، نحو «جعنبار» (٢).

وعلى فعّال : ويكون فيهما. فالاسم نحو «الجبّار» (٣) ، والصفة نحو «الطّرمّاح» (٤).

وعلى فعنليل : نحو «شمّنصير» (٥) ، ولم يجيء غيره ، ولا أتحقّق أنّه عربى.

فأما «شفنترى» اسم رجل ف- : «فعلى» ك- : «قبعثرى» (٦) ، وليست النون زائده ، وإن كانت فى محلّ زيادتها ؛ لأنّ جعلها زائده يؤدّى إلى إثبات بناء لم يوجد ، لأنه يكون وزنها إذ ذاك «فعنلى» ، وهو بناء لم يثبت فى كلامهم ، ويحتمل أن يكون وزنه «فعنلى» وإن كان بناء لم يستقرّ فى غير هذا الموضع ؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عمّا استقرّ فيها ؛ ألا ترى أنّ النون إذا كانت ساكنة ثالثة ، وبعدها حرفان ولم تك مدغمه ، لم تلف إلّا زائده ، فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه ، فلذلك كان القولان فيها سائغين عندى.

وأما «قرنفول» فإنه لم يجيء إلّا فى الشعر ، نحو قوله :

خود ، أناه ، كالمهاه ، عطبول

كأنّ فى أنيابها قرنفول (٧)

فيمكن أن تكون الواو إشباعا ، مثلها فى قوله :

وأنتى حيشما يشنى الهوى بصرى

من حيشما سلكوا أدنو فأنظور (٨)

يريد «فأنظر».

ص: ٨٧

١- أبو جخادب : ضرب من الجنادب ، لسان العرب ، مادة (جخذب).

٢- الجعنبار : القصير الغليظ ، تاج العروس للزبيدي ، مادة (جعبر).

٣- الجنبار : فرخ الحبارى ، لسان العرب ، مادة (جنبر).

٤- الطرمّاح : المرتفع العالى ، لسان العرب ، مادة (طرمح).

٥- شمّنصير : اسم جبل ، لسان العرب ، مادة (شمصر).

٦- القبعثرى : الجمل الضخم العظيم ، لسان العرب ، مادة (قبعثر).

- ٧- الرجز ، بلا نسيبه ، فى لسان العرب ، ماده (قرنفل) ، وتاج العروس ، ماده (قرنفل). وتهذيب اللغة البغدادى ٩ / ٣١٠ ، والعين للفراهيدى ، ماده (قرنفل) ، والخود : الفتاه الحسنه الخلق والعطبول : الحسنه القامه .
- ٨- البيت من البحر البسيط ، وهو لابن هرمه فى ملحق ديوانه ص ٢٣٩ ، وبلا- نسيبه فى أسرار العرييه ص ٤٥ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ٢٠٤ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٢٦ ، والخصائص لابن جنى ، ٢ / ٣١٦ ، وسر الفصاحه ١ / ٨١ .

وأما «الماطرون» (١) فزعم أبو الحسن أنّ نونه أصليّه ، وأنّ وزن الكلمه عنده «فاعلول» ، واستدلّ على ذلك بجزّ النون ، قال الشاعر :

طال همّي (٢) ، وبّت

كالمحزون

واعترتني الهموم ، بالماطرون

ووجه استدلاله بكسر النون ، على أنها أصل ، هو أنها لو جعلت زائده لكانت الكلمه جمعا في الأصل سمّي به ؛ لأنّ المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدين . والجمع إذا سمّي به فله في التسميه طريقان : أحدهما أن تحكى فيه طريقته وقت أن كان جمعا ، فيكون في الرفع بالواو ، وفي النصب والخفض بالياء ، والطريقه الأخرى أن تجعل الإعراب في النون ، وتقلب الواو ياء على كل حال ، فتقول : هذا زيدين ، ورأيت زيدينا ، ومررت بزيدين ، فلمّا لم يجيء «الماطرون» على وجه من هذين الوجهين قضى عليه بأنه مفرد ، فوجب عليه جعل النون أصليّه.

وهذا لا دليل له فيه ، لأنّ أبا سعيد وغيره من النحويّين حكوا في التسميه وجهين ، غير هذين : أحدهما جعل الإعراب في النون ، وإبقاء الواو على كل حال . فيقولون : هذا ياسمون ، ورأيت ياسمونا ، ومررت بياسمون ، فيكون «الماطرون» جمعا سمّي به ، على هذا الوجه . والوجه ، الآخر أن تكون النون مفتوحه في كلّ حال ، وقبلها الواو ، فيقال هذا ياسمون البرّ ، ورأيت ياسمون البرّ ، ومررت بياسمون البرّ ، وقد جاء ذلك في «الماطرون». وعليه قوله :

ولها بالماطرون ، إذا

أكل النمل الذي جمعا (٣)

وهذا مما يدلّ على أنه جمع ، محكيه فيه حاله الرفع ، إذ لو كان مفردا لأثر فيه العامل ، إذ لا موجب لبنائه ، على أنّ أبا سعيد السيرافيّ قال : أظنّها فارسيّه ، فإذا كانت كذلك فلا حجّه فيها.

ص: ٨٨

١- الماطرون : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (مطر).

٢- البيت من البحر الخفيف ، وهو لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣١٤ / ٧ ، ولسان العرب ماده (خصر). ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك ١ / ٥٣.

٣- البيت من المديد ، وهو لأبي وهيد الجمحي ، وينسب ليزيد بن معاويه ، في أنساب الأشراف للبلاذرى ١٧٧ / ٢ ، وجمهره اللغة ، ماده (خلف) ، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٣٢ / ١٣ وأمالى ابن سمعون ١ / ١٦٣ ، والخصائص لابن جنى ٢١٦ / ٣.

والقول في «الماجشون» (١) كالقول في «الماطرون» ، وكذلك «سقلاطون» (٢) و «أطربون» (٣) وما كان نحو ذلك.

وأما «خرنباش» (٤) من قول الشاعر :

أتتنا رياح الغور من نحو أرضها

بريح خرنباش الصرائم والحقل (٥)

فيمكن أن يكون في الأصل «خرنبشا» ، ثم أشبعت فتحته.

وإذا كانتا مجتمعتين يكون :

على فعلويل : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «قندويل» (٦) و «هندويل» (٧).

وعلى فعلليل : ولم يجيء إلّا صفه ، نحو «عرطليل» (٨).

وعلى فعللوت : ولم يجيء إلّا اسما ، نحو «عنكبوت».

وعلى فعللول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «منجنون» (٩) ، والصفه نحو «حندقوق» (١٠).

وعلى فعالان : وهو قليل فيهما ، فالاسم نحو «زعفران» ، والصفه نحو «شعشان» (١١).

ص : ٨٩

-
- ١- الماجشون : ثياب مصبغه ، الخصائص لابن جني ٣ / ٢١٧.
 - ٢- السقلاطون : ضرب من الثياب ، لسان العرب ، ماده (سقلطن).
 - ٣- الأطربون : السيد الرئيس عند الروم ، لسان العرب ، ماده (أطربن).
 - ٤- الخرنباش : نبات من رياحين البرطيب الرائحة ، لسان العرب ، ماده (خربش).
 - ٥- البيت من الطويل ، وهو بلا نسه في الخصائص لابن جني ٣ / ٢١٧ ، وتاج العروس للزبيدي ، ماده (خربش).
 - ٦- القندويل : العظيم الهامه ، لسان العرب ، ماده (قندل).
 - ٧- الهندويل : الضخم ، لسان العرب ، ماده (هندل).
 - ٨- العرطليل : الطويل ، لسان العرب ، ماده (عرطل).
 - ٩- المنجنون : الدولاب التي يستقى عليها ، لسان العرب ، ماده (منجنون).
 - ١٠- الحندقوق : الرجل الطويل المضطرب ، لسان العرب ، ماده (حندق).
 - ١١- الشعشان : الطويل الحسن الطول ، لسان العرب ، ماده (شعع).

وعلى فعلاان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «عقربان» (١). والصفه نحو «عردمان» (٢).

وعلى فعلاان : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «حندمان» (٣) ، والصفه نحو «حدرجان» (٤).

وعلى فعلااء : ولم يجيء إلا اسما نحو «برنساء» (٥).

وعلى فعلااء : ولم يجيء إلا اسما ، وهو قليل ، نحو «قرفصاء» (٦).

وعلى فعلااء : ولم يجيء إلا صفه ، وهو قليل ، نحو «طرمساء» (٧).

وعلى فعلااء : ولم يجيء إلا اسما نحو «هندباء» (٨).

وأما «شفصلى» فإن ثبت كان فيه دليل على إثبات «فعللى» من كلامهم.

وعلى فعلايل : نحو : «القشعريه» و «السمهجيح» (٩). ولم يجيء غيرهما.

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وإذا لحقته ثلاث زوائد كان :

على فعلاان : نحو «عريقصان» (١٠) ، ولم يجيء إلا اسما.

وأما «هزنبان» (١١) و «عقزّان» (١٢) فإنهما تثنيه «هزنب» كـ «جحنفل» (١٣) ، و «عقزّر»

ص : ٩٠

- ١- العقربان : دويبه تدخل الأذن ، لسان العرب ، ماده (عقرب).
- ٢- العردمان : الغليظ الشديد الرقبه ، لسان العرب ، ماده (عردم).
- ٣- الحندمان : الجماعه أو القبيله ، لسان العرب ، ماده (حندم).
- ٤- الحدرجان : القصير ، لسان العرب ، ماده (حدرج).
- ٥- البرنساء : ابن آدم ، والناس ، لسان العرب ، ماده (برنس).
- ٦- القرفصاء : ضرب من الجلوس ، لسان العرب ، ماده (قرفص).
- ٧- ليله طرمساء : الشديده الظلمه ، لسان العرب ، ماده (طرمس).
- ٨- الهندباء : بقله من أحرار البقول ، لسان العرب ، ماده (هندب).
- ٩- السمهجيح : ما حقن من ألبان الإبل فى سقاء غير ضار ، لسان العرب لابن منظور ، ماده (سمهج).
- ١٠- العريقصان : نبات ، لسان العرب ، ماده (عرقص).
- ١١- الهزنبان : الرجل الحديد السىء الخلق ، لسان العرب ، ماده (هزبر).

١٢- عفزان : اسم رجل ، لسان العرب ، ماده (عفزر).

١٣- الجحفل : الغليظ الشفتين ، لسان العرب ، ماده (جحفل).

ك «عدبس» (١). ثم سمي بهما ، وهذا أولى من إثبات بناء على وزن «فعلان» أو «فعللان» ، ولم يثبت من كلامهم.

وعلى فعوللان : وهو قليل ، نحو «عبوثران» (٢).

وعلى فعلالاء : ولم يجيء إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «برناساء» (٣).

وعلى فعاللاء : ولم يجيء أيضا إلّا اسما ، وهو قليل ، نحو «جخادباء» (٤).

وأما «مفيثن» (٥) ف- «مفعلل» والياء أصل في بنات الأربعة ، ولا يكون «مفيعلا» ، لأنه ليس من أبنية كلامهم.

وأما «السلنطيط» (٦) فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر ، والمتوهم أنه ليس من كلامهم ، فإذا كذلك فلا يثبت به «فعلنيل».

وأما «عقربان» (٧) فيمكن أن يكون أصله «عقربان» خفيفا ك- «ثعلبان» (٨) ، ثم ضعفت الباء ، كما تضعف أواخر الأسماء ؛ لأنها آخر ؛ لأنّ الألف والنون تجريان مجرى تاء التانيث ، ولذلك إنما يصغر من الاسم ، الذي يكونان فيه ، الصدر كما أنه لا يصغر من الاسم الذي فيه تاء التانيث إلّا صدره.

فإن قيل : إنما تفعل ذلك العرب في الوقف؟.

قيل : يكون هذا من إجراء الوصل مجرى الوقف.

[الخماسى المزيد]

وأما الخماسى فلا تلحقه إلّا زياده واحده ، فيصير على سته أحرف ، ويكون :

ص : ٩١

١- العدبس : الشديد الموثق الخلق من الإبل ، لسان العرب ، ماده (عدبس).

٢- العبوثران : نبات طيب الريح ، المحيط فى اللغة لابن عباد ، باب العين والتاء ١ / ١٤٨.

٣- البرناساء : الناس ، لسان العرب ، ماده (برنس).

٤- الجخادباء : ضرب من الجنادب ، لسان العرب ، ماده (جخدب).

٥- المفيثن : المنتصب ، الخصائص لابن جنى ٣ / ١٩٦.

٦- السلنطيط : القاهر ، من السلاطه ، المحيط فى اللغة لابن عباد (سلط).

٧- العقربان : دويبه تدخل الأذن ، لسان العرب ، ماده (عقرب).

٨- الثعلبان : ذكر الثعالب ، لسان العرب ، ماده (ثعلب).

على فعلليل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «خندريس» (١) ، والصفة نحو «درديس» (٢).

وعلى فعللول : ولم يجيء إلا اسما ، نحو «يستعور» (٣).

وعلى فعللول : ولم يجيء إلا صفة ، وهو قليل ، نحو «قرطوس» (٤).

وعلى فعللى : ولم يجيء أيضا إلا صفة ، وهو قليل ، نحو «قبعثرى» (٥).

وعلى فعليل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو «خزعبيل» . والصفة نحو «قذعميل» (٦).

وأما «سمرطول» (٧) من قوله :

على سمرطول ، نياف ، شعشع (٨)

فلا يثبت به «فعلول» ، لأنه لم يسمع قط في نثر ، وإنما سمع في الشعر ، وهم مما يحرفون في الشعر ، إذا اضطروا إلى ذلك. قال :

بسبحل الدفين ، عيسجور (٩)

وإنما هو «سبحل» بمنزله «قمطر» ، فكذلك «سمرطول» يمكن أن يكون محرفا من «سمرطول» ، ك- «عضرفوط» (١٠).

ص: ٩٢

١- الخندريس : الخمر ، لسان العرب ، مادة (خندرس).

٢- الدرديس : الشيخ الهرم ، الصحاح في اللغة للجوهري ، مادة (درديس).

٣- اليستعور : شجر ، لسان العرب ، مادة (يستعور).

٤- القرطوس : الناقه العظيمة الشديده ، لسان العرب ، مادة (قرطوس).

٥- القبعثرى : الجمل الضخم العظيم ، لسان العرب ، مادة (قبعثرى).

٦- القذعميل : الشيخ الكبير ، لسان العرب ، مادة (قذعمل).

٧- السمرطول : الطويل المضطرب ، لسان العرب ، مادة (سمرطل).

٨- الرجز ، بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٠٧ ، ولسان العرب ، مادة (سمرطل). وتاج العروس ، مادة (سمرطل) ، والمحكم المحيط

الأعظم لابن سيده ، مادة (س م ا ط ل) والنياق : الطويل في ارتفاع ، والشعشع : طويل العنق ، يصف جملا.

٩- الرجز ، للزبيان في ديوانه ص ٩٤ ، وللعجاج في الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٣٩ ، والمحكم والمحيط الأعظم ، مادة (ضخم) ،

وتاج العروس مادة (س ب - ح ل).

١٠- العضرفوط : ذكر العطاء وهي دويبه بيضاء ناعمه ، لسان العرب (عضرفط).

فأما «درداقس» (١) فلا يتحقق كونها من كلام العرب ، قال الأصمعيّ : أظنّها روميّه ، فلا ينبغي أن يثبت بها «فعالل». وكذلك «خزرائق» (٢) أصله فارسيّ فلا حجّه فيه.

وأما «قرعبلانه» (٣) فلم تسمع إلّا من كتاب العين ، فلا ينبغي أن يلتفت إليها.

ص: ٩٣

١- الدرداقس : عظم القفا ، لسان العرب ، ماده (دردقس).

٢- الخزرائق : ضرب من ثياب الديباج ، لسان العرب ، ماده (خزرائق).

٣- القرعبلانه : دويبه عريضه ، لسان العرب ، ماده (قرعبل).

الأفعال تنقسم قسمين : ثلاثي ، ورباعي . وكلاهما ينقسم قسمين : مزيد ، وغير مزيد .

[الماضي الثلاثي]

فأما الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية :

فعل : ك- «ضرب» .

وفعل : ك- «علم» .

وفعل : ك- «ظرف» .

وأما الثلاثي المزيد فينقسم ثلاثة أقسام : قسم جاء على وزن الرباعي وهو ملحق به ، وقسم جاء على وزن الرباعي وليس بملحق به ، وقسم لم يجيء على وزنه .

فالملحق ما جاء :

على فيعل : نحو «بيطر» (١) .

وعلى فععل : نحو «جلبب» (٢) و «شملل» (٣) .

وعلى فوعل : نحو «حوقل» (٤) .

وعلى فعول : نحو «جهور» (٥) .

ص : ٩٤

١- ييطر : عالج الدواب ، لسان العرب ، ماده (بطر) .

٢- جلبب : ألبس الجلباب : الصحاح في اللغة ، ماده (جلبب) .

٣- شملل النخل : أخذ شماليلها ، لسان العرب ، ماده (شمل) .

٤- حوقل : كبر وعجز عن الجماع ، الصحاح في اللغة للجوهري ، ماده (حوقل) .

٥- جهور : رفع صوته ، الصحاح للجوهري ، ماده (جهر) .

وعلى فعنل : نحو «قلنس» (١) ، وهو قليل .

وعلى يفعل : نحو «يرناً لحيته» (٢) .

وعلى فعلى : نحو «قلسى» (٣) .

وهذه الأمثلة ملحقة ب- «فعلل» من الرباعي ، نحو «قرطس» (٤) . ويجيء :

على تفعلى : نحو «تقلسى» (٥) و «تجعبى» (٦) .

وعلى تفعتل : نحو «تعفرت» .

وعلى تفعنل : نحو «تقلنس» .

وعلى تفعلل : نحو «نجلبب» .

وعلى تفيعل : نحو «تشيطن» .

وعلى تفوعل : نحو «تجورب» .

وعلى تفعول : نحو «ترهوك» (٧) .

وعلى تفاعل : نحو «تغافل» .

وعلى تفعل : نحو «تكرّم» .

وعلى تمفعل : نحو «تمسكن» .

وهذه الأمثلة ملحقة ب- «تفعلل» من الرباعي ، نحو «تدحرج» .

وعلى افعنلل : نحو «اقعنسس» (٨) .

ص : ٩٥

١- قلنس : قلنس الشيء غطاءه وستره ، لسان العرب ، مادة (قلنس) .

٢- يرناً لحيته : صبغها باليرناء ، وهى الحناء ، لسان العرب ، مادة (رناً) .

٣- قلسى : ألبس القلنسه ، لسان العرب ، مادة (قلس) .

٤- قرطس : أصاب القرطاس ، الصحاح للجوهري ، مادة (قرطس) .

- ٥- تقلسى : لبس القلنسوه ، لسان العرب ، ماده (قلس).
- ٦- تجعبى الجيش : ازدحم ، لسان العرب ، ماده (جعب).
- ٧- ترهوك فى المشى : كان كأنه يموج فيه ، لسان العرب ، ماده (رهك).
- ٨- اقنسس : رجع وتأخر ، الصحاح فى اللغة للجوهري ، ماده (قعس).

وعلى افعلى : نحو «اسلنقى» (١).

وهذان المثالان ملحقان ببناء «افعللل» من الرباعى ، نحو «اخرنجم» (٢).

والذى يعلم به أنّ هذه الأمثله ملحقه ، ببناء ما ذكرناه ، مجيء مصادرها على حسب مصادر ما ألحقت به ، فتقول : «جليبه» و «شمالله» و «بيطره» و «جهوره» و «قلنسه» و «قلساه» ، كما تقول : «قرطسه».

وتقول : «تجلبيا» و «تشسطنا» و «تجوربا» و «تزهوكا» و «تمسكنا» و «تغافلا» و «تكرّما» ، كما تقول : «تدحرجا».

وتقول : «اسلنقاء» و «اقعنساسا» ، كما تقول : «اخرنجاما».

وغير الملحق ما جاء :

على أفعال : نحو «أكرم».

وعلى فاعل : نحو «ضارب».

وعلى فَعَل : نحو «ضرب».

فهذه الأمثله على وزن «دحرج» ، وليست ملحقه به ، بدليل أنك لا تقول «ضاربه» ولا «ضربه» ولا «أكرمه» ، كما تقول «دحرجه».

والذى لم يجيء على وزن الفعل ما كان :

على انفعال : نحو «انطلق».

أو افتعل : نحو «اقتدر».

أو استفعل : نحو «استخرج».

أو افعلّ : نحو «احمرّ».

أو افعالّ : نحو «احمازّ».

أو افعولّ : نحو «اعلوّط» (٣).

ص: ٩٦

٢- أحرّج القوم : ازدحموا ، لسان العرب ، مادة (حرجم).

٣- اعلوّط البعير : تعلقت بعنقه وعلوقه ، المحيط لابن عباد ، مادة (علط).

فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي ، وليس لها نظير في الرباعي .

فأما «هرقت» و «هرحت» فأصلهما «أرقت» و «أرحت» ، والهاء بدل من الهمزة . وأصله : أرقت وأرحت . وكذلك «أهرقت» أصله «أرقت» والهاء زائده . وكذلك «أهرحت» . وكذلك «أسطاع» فأصله «أطاع» والسين زائده . فلا يثبت بشيء من ذلك وزن للفعل ، على خلاف ما ذكر ، لأن هذه أشياء شذت ، ولم تطرد في بابها .

وأما «افعولل» نحو «اعثوجج (٢) البعير» ، و «افونعل» نحو «احونصل (٣) الطائر» ، و «افعيل» نحو «اهبيخ (٤) الرّجل» ، فلم يذكرها أحد إلا صاحب العين ، فلا يلتفت إليها .

وأما ما حكاه بعض اللغويين ، من قولهم «سنبل الزّرع (٥) وأسبل» ، و «دنقع الرّجل» إذا افتقر فكأنه لصق بالدّعاء ، وما حكاه أبو عبيد من قولهم «كنتأت لحيته (٦) وكثأت» ، فلا حجة في شيء من ذلك ، على إثبات «فعلل» ، بل تكون النون أصلية ، وهي على وزن «فعلل» كـ «دحرج» ، ويكون «سنبل» من «أسبل» كـ «سبط» من «سبطر» ، وكذلك «دنقع» من الدّعاء ، و «كنتأ» من «كنتأ» .

وكذلك قولهم «طشياً رأيه» و «رهياً» إذا خلط ، لا حجة فيه على إثبات «فعليل» ، بل يحتمل أمرين : أحدهما أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة ، كما كانت ذى «يستعور» (٧) لئلا يؤدي إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم ، وهو «فعليل» ، والآخر أن يكون أصله «رهياً» و «طشياً» ، على وزن «فعللي» كـ «قلسى» ، ثم أبدلت الهمزة من الألف .

وأما «اكوهد (٨) الفرخ» و «اكوأل الرّجل» (٩) فوزنهما «افعلل» نحو «اقشعر» ، والواو

١- اغدودن النبت : إذا اخضر ، واغدودن الشعر : إذا طال ، لسان العرب ، مادة (غدن).

٢- اعثوجج : أسرع ، تاج العروس للزبيدي ، مادة (عئج).

٣- احونصل : ثنى عنقه وأخرج حوصلته ، لسان العرب ، (حصل).

٤- اهبيخ : مشى مشيه فيها تبختر وتهاد ، لسان العرب ، مادة (هبيخ).

٥- سنبل وأسبل : أخرج سنبله ، لسان العرب ، مادة (سنبل).

٦- كنتأت وكثأت : طالت وغرز شعرها ، لسان العرب ، مادة (كنتأ).

٧- اليستعور : شجر ، لسان العرب ، مادة (يستع).

٨- اكوهد الفرخ : ارتعد إلى أمه لترقه ، لسان العرب ، مادة (كهده).

٩- اكوأل : كان قصيراً في غلظ وشده ، لسان العرب ، مادة (كأل).

أصل في بنات الأربعة ، كما كانت أصلا في «ورنتل» (1) ؛ لأن «افوعل» بناء لم يستقرّ في كلامهم.

المضارع الثلاثي

وأما المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارع «فعل» أبدا على «يفعل» بضمّ العين كالماضي ، نحو «ظرف يظرف» و «شرف تشرف» ، ومضارع «فعل» على «يفعل» بفتح العين ، نحو : «شرب يشرب» و «حذر يحذر».

و «فعل» لا- يخلو أن يكون للمغالبة ، أو لا- يكون ، فإن كان للمغالبة فإنّ مضارعه أبدا على «يفعل» بضمّ العين. نحو «ضاربنى فضربته أضربه» ، و «كابرنى فكبرته أكبره» ، و «فاضلنى ففضلته أفضله» ، هذا ما لم يكن معتلّ العين أو اللام بالياء ، أو معتلّ الفاء بالواو ، فإن كان كذلك لزم المضارع «يفعل» بكسر العين ، نحو قولك «رامانى فرميته أرميه» ، و «سايرنى فسيرته أسيره» أى : غلبته فى السّير ، و «واعدننى فوعدته أعهده» ، وزعم الكسائى أنه يجيء على «أفعل» بفتح العين ، إذا كان عينه حرف حلق ، نحو «فاخرنى ففخرته أفخره».

فإن لم يكن للمغالبة فلا يخلو أن يكون معتلّ الفاء بالواو ، أو معتلّ العين أو اللّام بالياء أو بالواو ، أو مضعّفا ، أو غير ذلك.

فإن كان معتلّ الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبدا على «يفعل» بكسر العين ، نحو «وعد يعد» و «وزن يزن» ، وتحذف الواو ، لوقوعها بين ياء وكسره فى «يعد» ، ثم تحمل فى «أعد» و «نمد» و «تعد» عليه ، لما بيّن فى التصريف ، إن شاء الله.

فإن كان معتلّ العين أو اللّام بالواو كان المضارع أبدا على «يفعل» بضمّ العين ، نحو «غزا يغزو» «وقال يقول».

وإن كان معتلّ العين أو اللّام بالياء ، فإنّ المضارع منه أبدا على «يفعل» بكسر العين ، نحو «رمى يرمى» و «باع يبيع».

وإن كان مضعّفا فلا يخلو أن يكون متعدّيا أو غير متعدّ ، فإن كان غير متعدّ فإنّ مضارعه أبدا يجيء على «يفعل» بكسر العين ، نحو «فرّ يفرّ» و «شدّ الشىء يشدّ» ، وإن كان متعدّيا فإنّ مضارعه أبدا يجيء على «يفعل» ، بضمّ العين ، نحو «ردّه يردّه» و «شدّه يشدّه».

ص : ٩٨

فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق ، أو لا يكون ، فإن كان كذلك فإنّ مضارعه أبدا على «يفعل» بفتح العين ، نحو قرع يقرع و «فغر يفرغ» و «زأر يزأر» ، وإن لم يكن كذلك فإنّ مضارعه أبدا يجيء على «يفعل» و «يفعل» ، بكسر العين وضمها ، نحو «ضرب يضرب» و «قتل يقتل» و «جلس يجلس» و «قعد يقعد» ، وقد يجتمعان في الفعل الواحد ، نحو «عكف يعكف ويعكف» ، وهما جائزان ، سمعا للكلمة ، أو لم يسمع إلّا أحدهما.

وأما المزيد على ذلك فإنك إذا أردت المضارع فلا يخلو أن تكون في أوله همزة وصل ، أو تاء زائدة ، أو لا يكون كذلك.

فإن كان كذلك فإنّ المضارع منه بمنزلة الماضي ، إلّا أنك تزيد حرف المضارعه مفتوحا ، وتكسر ما قبل الآخر ، فيما أوله همزة وصل ، وتزيد حرف المضارعه مفتوحا لا غير ، فيما أوله التاء ، فتقول «انطلق ينطلق» و «استخرج يستخرج» و «تغافل يتغافل» و «تشجع يتشجع».

وإن كان غير ذلك فعلت فيه ما فعلت فيما في أوله همزة وصل ، إلّا أنك تضمّ حرف المضارعه ، فتقول «سلقى يسلقى» و «جلبب يجلبب» و «أكرم يكرم» و «ضرب يضرب» و «ضارب يضارب».

وشدّ من «فعل» شيء ، فجاء مضارعه على «يفعل» بكسر العين ، نحو «نعم ينعم» و «حسب يحسب» و «ومق يمق» و «ورث يرث» و «ولى يلى» و «ورع يرع» و «وعم (١) يعم» و «وغم (٢) يغم» و «وحر يحر» (٣) و «وغر (٤) صدره يغر» و «وثق يثق» و «وفق يقق» و «ورى الزّند يرى» و «وطى يطى» و «وسع يسع».

والدليل على أنّ «يطأ ويسع» ، فى الأصل ، إنما هو «يوطىء ويوسع» - ثم فتحت العين ، لكون اللّام حرف حلق - حذف الواو منهما ، ولم يعتدّ بالفتحة ، لكونها عارضة ، ولو كان أصليّه لم تحذف الواو ، كما لم تحذف من «يوجل» (٥) و «يوحل».

ص: ٩٩

١- وعم : قال الجوهري : وعم الدار : قال لها عمى صباحا : لسان العرب ، ماده (وعم).

٢- وغم : حقد ، لسان العرب ، ماده (وغم).

٣- وحر صدره : لسان العرب ، ماده (وحر) والصحاح للجوهري (وحر).

٤- وغر صدره : امتلا غيظا ، لسان العرب ، ماده (وغر).

٥- يوحل : يقع فى الوحل ، لسان العرب ، ماده (وحل).

وشدّ منه أيضا شيء ، فجاء على «يفعل» بضّم العين ، وهو «نعم ينعم» و «فضل يفضل» و «حضر يحضر» و «متّ تموت» فى لغه من يكسر الميم و «دمت تدوم».

وشدّ أيضا ، من «فعل» الذى فاؤه واو ، لفظه واحده ، فجاء مضارعها على «يفعل» بضّم العين ، وهى «وجد يجد» ، وأصله «يوجد» ، فحذفت الواو لكون الضّم هنا شاذًا ، والأصل الكسر ، فحذفت الواو كما حذفت مع الكسره ، وعلى ذلك قوله :

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه

تدع الصّوادى لا يجدن غليلا (١)

وشدّ أيضا شيء من «فعل» المعتلّ اللّام ، فجاء مضارعه على «يفعل» بفتح العين ، وهو «قلّى يقلّى» (٢) و «عسى يعسى» و «جبنى يجبنى» (٣) و «أبى يأبى».

وشدّ أيضا من «فعل» الصحيح اللّام شيء ، فجاء مضارعه على «يفعل» بفتح العين ، وهو «قنط يقنط» و «ركن يركن».

وشدّ أيضا من «فعل» المضاعف المعتدّى شيء ، فجاء مضارعه على «يفعل» بكسر العين ، وهو «هزّ الكأس يهزّها» (٤) و «علّه يعلّه» (٥) و «حبّ الشىء يحبّه».

[الرباعى]

وأما الرباعىّ غير المزيد منه يجىء على فعلل : نحو «قرطس» ، والمزيد يجىء على افعلئل : نحو «احرنجم» (٦) ، وعلى افعللّ : نحو «اطمأنّ» ، وعلى تفعلل : نحو «تدحرج».

ومضارع «فعلل» : يفعلل ، بضّم حرف المضارعه ، وكسر ما قبل الآخر ، ومضارع «افعلئل» : يفعنلل ، بفتح حرف المضارعه ، وكسر ما قبل الآخر ، وكذلك «افعللّ» مضارعه : يفعللّ ، بفتح حرف المضارعه ؛ وكسر ما قبل الآخر ، و «تفعلل» مضارعه : يتفعلل ، بفتح حرف المضارعه وما قبل الآخر.

ص: ١٠٠

١- البيت من البحر الكامل ، وهو لجريز فى المحكم والمحيط الأعظم ، ماده (نقع) ، ومن قول لبيد فى لسان العرب ، ماده (وجد) ، ولجريز فى لسان العرب ، ماده (نقع) ، وتاج العروس للزبيدي ، ماده (نقع).

٢- قلاه : أبغضه وكرهه غايه الكره ، المزهر للسيوطى : ٢ / ٣٩.

٣- جبنى : جمع وحصل ، لسان العرب ، ماده (جبنى).

٤- هزّ الكأس : كرهها ، المزهر للسيوطى ٢ / ٤٠.

٥- علّه : سقاه السقيه الثانيه بعد النهل ، لسان العرب ، ماده (علل).

٦- احرنجم القوم : ازدحموا ، لسان العرب ، ماده (حرجم).

مجزّده من الزيادة وغير مجزّده وتبيين المتعدّي منها وغير المتعدّي.

فَعَلَ وفَعِلَ : يجيئان متعدّين وغير متعدّين ، فالمعتدّي منهما «ضرب» و «علم» ، وغير المتعدّي «قعد» و «أشّر» (١).

فُعِلَ : ولا يتعدّي البتّة ، نحو «ظرف» و «شرف».

فَعَّلَ : ولا يكون إلّا متعدّيًا ، نحو «جلبيه» (٢) و «شمّله» (٣) ، إلّا أن يكون رباعيًا ، فإنه يكون متعدّيًا وغير متعدّد ، فالمتعدّي نحو «دحرجته» و «صعرتة» ، وغير المتعدّي نحو «قرقر» (٤).

فَيَعَلُ وفَوَعَلَ وفَعُولٌ وفَعَلَى : تكون متعدّيه وغير متعدّيه ، فالمتعدّي منها «بيطر الدّابّة» و «صومع (٥) الثريد» و «دهور المتاع» (٦) و «قلسى الرّجل» (٧) ، وغير المتعدّي «بيقر» (٨) و «حوقل» (٩) و «هرول» و «عنظى» (١٠) و «حنظى» (١١) و «خنذى» (١٢).

فَعَنَلْ : يكون متعدّيًا ، نحو «قلنس».

ص: ١٠١

١- أشّر : مرّح وبطر : لسان العرب ، ماده (أشّر).

٢- جلبيه : ألبسه الجلباب ، لسان العرب ، ماده (جلبب).

٣- شمّل النخل : أخذ منه شماليه ، لسان العرب ، ماده (شمّل).

٤- قرقر البعير : إذا صفا صوته ورّجّع ، الصحاح للجوهري ، ماده (قرقر).

٥- صومع الثريد : المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (صومع).

٦- دهور المتاع : جمعه وقذفه في مهواه ، لسان العرب ، ماده (دهر).

٧- قلسى الرجل : ألبسه القلنسوه ، لسان العرب ، ماده (قلس).

٨- بيقر : هلك ، لسان العرب ، ماده (بقر).

٩- حوقل : كبر وعجز عن الجماع ، لسان العرب ، ماده (حقل).

١٠- عنظى : إذ تكلم بالقبيح ، المحيط في اللغة لابن عباد ، ماده (عنظ).

١١- حنظى : صار بذيثا فاحشا ، الصحاح للجوهري ، ماده (حنظ).

١٢- خنذى : صار خليعا ماجنا ، تاج العروس ، ماده (خنذ).

يَفْعَلُ : ولا يكون إلا متعدياً ، نحو «يرناً لحيته» (١).

تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَى وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ : أكثر ما تجيء غير متعدية ، لأنها مطاوعه للفعل الذى دخلت عليه التاء فى الغالب. نحو «دحرجته فتدحرج» و «مدرعته (٢) فتمدرع». وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها - لذلك - عدم التعدى ، حتى تكون ك- «انفعل».

تَفَعَّلَتْ : ولا يكون متعدياً ، نحو «تعفرت».

تَفَاعَلَ : تكون متعدية وغير متعدية. فالمتعدية نحو «تقاضيته» «تنازعنا الحديث» و «تجاوزنا المكان» ، وغير المتعدية : «تغافل» و «تعاقل» ، وإنما يجوز أن تقول «تفاعلت» ، وتعدية إلى مفعول ، إذا لم يكن المفعول فاعلا ، نحو «تقاضيت الدين» ، ولها ثلاثة معان :

أحدها : أن تكون للثنتين فصاعدا ، «تشاتما» و «تقاتلا».

والثانى : الزوم (٣) ، كقولك : «تقاربت من الشيء» و «تراءيت لزيد» أى : رمت القرب ، و رمت أن يرانى.

والثالث : الإبهام ، وهو أن يريك أنه فى حال ليس فيها ، كقولك «تغافلت» و «تعاميت» و «تناعست» و «تجاهلت» ، أى : أظهرت ذلك ، وإن لم أكن فى الحقيقة موصوفا بذلك ، قال :

إذا تخازرت ، وما بى من خزر (٤)

أى : أظهرت ذلك ، وقوله : «وما بى من خزر» يدل على ما قلناه ، من الإيهام.

تَفَعَّلَ : تكون متعدية وغير متعدية ، فالمتعدية نحو «تلقفته» ، قال تعالى : (تَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ) [الأعراف : ١١٧]. و «تخبطه الشيطان» ، قال تعالى : (الَّذِى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ) [البقره : ٢٧٥] ، وغير المتعدية نحو «تحوب» (٥) و «تأثم» (٦) ، ولها ثمانية معان :

ص : ١٠٢

١- يرناً لحيته : صبغها بالحناء ، لسان العرب ، ماده (رناً).

٢- مدرعته : ألبسته المدرعه ، لسان العرب ، ماده (درع).

٣- الزوم : القصد والطلب.

٤- الرجز : لعمر بن العاص رضى الله عنه ، فى الأمالى لابن سمعون ١ / ٧٦ ، وجمهره الأمثال للعسكري نسبة إلى طفيل ص

٢١٠ ، وفى أساس البلاغه للزمخشري ، نسبة للعجاج ، ولسان العرب نسبة لأرطاه بن سهيه ، ماده (خزر).

٥- تحوب : ألقى الحوب عن نفسه أى إذا تعبد ، لسان العرب (حوب).

٦- تأثم : ألقى الأثم عن نفسه بالعباده ، لسان العرب ، ماده (حوب).

أحدها : أن تكون مطاوعه ل- : «فَعِيل» ، كقولك «كسّيرته فتكسّر» و «قَطَعته فتقَطَع». والمطاوعه : أن تريد من الشيء أمرا ما ، فتبلغه.

والثاني : الحرص على الإضافه ، فإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في الشجعان والحلماء قيل «تشجّع» و «تحلّم» ، قال حاتم الطائي :

تحلّم عن الأدنين ، واستبق ودّهم

ولن تستطيع الودّ ، حتّى تحلّما (١)

ومنه «تقيس» (٢) و «تنزّر» (٣) و «تعزّب» (٤).

والثالث : أخذ جزء بعد جزء نحو ، «تنقّصته» و «تجرّعته» و «تحسّيته» أي : أخذت منه الشيء بعد الشيء.

والرابع : الختل ، كقولك «تغفّله» أي : أراد أن يختله عن أمر يعوقه عنه ، و «تملّقه» نحو ذلك ؛ لأنه إنما يديره عن شيء.

والخامس : التوقّع ، كقولك : «تخوّفه» ؛ لأنّ مع التخوّف توقّع الخوف ، وأما «خافه» فلا توقّع معه.

والسادس : الطلب ، ك- : «استفعل» : نحو : «تنجّز حوائجه واستجزها».

والسابع : التكثير ، كقولك : «تعطينا» (٥).

والثامن : الترك ، كقولك : «تحوّب» و «تأثم» أي : ترك الإثم والحب.

وافعّلت وافعّلتى : أما «افعلل» فلا يكون متعدّيا ، نحو «اقعنسس» (٦) و «احرنجم» (٧).

وأما «افعلّيت» فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدّيا ، وغير متعدّد. فغير المتعدّي نحو

ص: ١٠٣

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لحاتم الطائي ، في كتاب سيبويه ٤ / ٧١ ، يتيمه الدهر للثعالبي ٤ / ٤٣٧ ، والمخصص لابن سيده ١ / ٢٥١ ، ومحاضرات الأدباء ١ / ٢٧٦ ، وديوان المتنبي ٣ / ٤٨٤.

٢- تقيس : انتسب إلى قيس ، لسان العرب ، مادة (قيس).

٣- نزر : انتسب إلى نزار ، لسان العرب ، مادة (نزر).

٤- تعرب : انتسب إلى العرب ، أو تكلم بلغه العرب ، لسان العرب ، مادة (عرب).

٥- تعطينا : تنازعنا ، وفيه معنى التكثير ، المحكم لابن سيده ، (عطا).

٦- اقعنسس : رجع وتأخر ، الصحاح للجوهري ، مادة (قعنسس).

٧- احرنجم القوم : ازدحموا ، لسان العرب ، ماده (حرجم).

«أحرنبي (١) الديك»، والمتعدّي نحو «أغرندی» (٢)، و «اسرندی» (٣)، قال الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني

أدفعه عني ويسرنديني (٤)

وزعم سيويه أنه لا يتعدّي ، والصحيح ما ذهب إليه سيويه ، إذ لم يسمع متعدّيًا إلّا في هذا الرجز ، وغالب الظنّ فيه أنه مصنوع ، قال أبو بكر الزبيديّ : أحسب البيتين مصنوعين.

أفعلّ : يكون متعدّيًا ، وغير متعدّد ، فالمتعدّي ك- «أكرم» وغير المتعدّي ك- «أخطأ» ، ولها أحد عشر معنى : الجعل والهجوم والضياء ، ونفى الغريه ، والتّسميه ، والدّعاء ، والتعريض ، وبمعنى «ثار صاحب كذا» ، والاستحقاق ، والوجود ، والوصول.

فالجعل على ثلاثه أوجه : أحدها : أن تجعله يفعل ، كقولك «أخرجته» و «أدخلته» أي : جعلته خارجا وداخلا- ، والثاني : أن تجعله على صفه ، كقولك «أطردته» : جعلته طريدا ، والثالث : أن تجعله صاحب شيء ، نحو «أقبرته» : جعلت له قبرا.

والهجوم : كقولك «أطلعت عليهم» أي : هجمت عليهم ، وأمّا «طلعت عليهم» ف- «بدوت».

والضياء : كقولك «أشرقت الشمس» : أضاءت ، فأما «شرقت» ف- «طلعت».

ونفى الغريزه : كقولك «أسرع» و «أبطأ» ، كأنك قلت : «عجل» و «احتبس» ، فأما «عجل» و «بطوء» فكأنه عريزه.

والتّسميه : كقولك «أكفرت» و «أخطأته» أي سمّيته كافرا ومخطئا.

والدّعاء : كقولك «أسقيته» : دعوت له بالسّقيا. قال ذو الرّمه :

وأسقيه ، حتّى كاد ممّا أبّته

تكلّمني أحجاره ، وملاعبه (٥)

ص: ١٠٤

١- أحرنبي الديك : انتفش ريشه وتهيأ للقتال ، لسان العرب ، ماده (حرب).

٢- أغرنداه : اعتلاه ، لسان العرب ، ماده (غرند).

٣- اسرنداه : اعتلاه ، لسان العرب ، ماده (سرند).

٤- الرجز : بلا- نسبه في لسان العرب ، ماده (سرند) ، والخصائص لابن جنى ٢ / ٢٥٨ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٨ / ٢٠٠ ، والمعجم الوسيط للزيات ورفاقه ٥ / ١٤٨ ، ماده (سرند).

٥- البيت من البحر الطويل ، وهو لذي الرمه في كتاب سيويه ٤ / ٥٩ ، وطبقات الفحول الشعراء ٢ / ٥٥٧ ، وتهذيب اللغة ١٠ /

أى : أدعو له بالسقيا.

والتعريض : كقولك «أقتله» أى : عرضته للقتل.

وبمعنى صار صاحب كذا : كقولك «أجذب المكان» أى : صار ذا جذب.

والاستحقاق : كقولك «أقطع النخل» و «أحصد الزرع» ، أى : استحقا أن يفعل بهما ذلك. ومن ذلك «أحمدته» وجدته مستحقا للحمد و «الأم الرجل» : استحق أن يلام.

والوجود : كقولك «أبصره» : دلّه على وجود المبصر.

والوصول : كقولك «أغفلته» أى : وصلت غفلى إليه.

فاعل وتكون متعدّيه ، نحو «ضاربت» و «شاتمت» ، وقد تكون غير متعدّيه ، نحو «سافر» ، وأكثر ما تجيء من اثنين ، نحو «ضاربت» و «قاتلت» ، وقد تكون من واحد ، نحو «سافر» و «عاقبت اللص» و «طارق (1) الثعل».

فَعَلَّ : ويكون متعدّيا وغير متعدّد. فالمتعدّي نحو «كسّرت» و «قطّعت». وغير المتعدّي نحو «سبّح» و «هلّل» ، ولها ثمانية معان :

أحدهما أن تكون للنقل ، فتصير الفاعل مفعولا ، كقولك «فرح وفرّحته» و «غرم وغرّمته» و «فرع وفرّعته».

والثاني التكثر : كقولك «فتّحت» و «كسّرت» و «قطّعت» و «حرّكته».

والثالث الجعل على صفة : كقولك «فطّرت» ففطّرته.

والرابع التسميه : كقولك «خطّأته» و «فسّقت» ، أى : سمّيته مخطئا وفاسقا.

والخامس الدعاء للشئ أو عليه : كقولك «سقيته» : قلت له سقاك الله. و «جدّعته» و «عقّرت» أى : دعوت عليه بالجدع والعقر.

والسادس القيام على الشئ : كقولك «مرّضته» أى : قمت عليه.

والسابع الإزالة : كقولك «قدّيت عينه» أى : أزلت عنها القذى.

والثامن أن يراد بها رميته بذلك : كقولك «شجّعته» و «جبنّته» أى : رميته بالشجاعه والجبن.

ص: ١٠٥

انْفَعَلَ : ولا- يكون متعدياً أبداً ، وإنما يجيء في كلام العرب للمطاوعه ، وقد تقدّم تفسير المطاوعه ، والمطاوعه فيها تكون بوجهين. إمّا بأن تريد من الشيء أمراً ما ، فتبلغه بأن يفعل ما تريده ، إن كان ممّا يصحّ منه الفعل ، وإمّا بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذى يصحّ منه الفعل ، وإن كان لا- يصحّ الفعل منه ، فأما ما يطاوع ، بأن يفعل فعلاً تريده منه ، فنحو قولك «أطلقته فانطلق» و «صرفته فانصرف» ؛ ألا ترى أنه هو الذى فعل الانطلاق والانصراف بنفسه ، عند إرادتك إياهما منه ، أو بعثك إياه عليهما ، وأمّا ما تبلغ منه مرادك ، بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذى يصحّ منه الفعل ، فنحو قولك «قطعت الجبل فانقطع» و «كسرت الحبّ فانكسر» ؛ ألا ترى أنّ الحبّ والحبّ لا يصحّ منهما الفعل ؛ لأنه لا قدره لهما ، فإنما أردت ذلك منهما ، فبلغته بما أحدثته أنت فيهما ، لا أنهما توليا الفعل ؛ لأنّ الفعل لا يصحّ من مثلهما ، ومن قلك قوله : لا خطوتى تتعاطى غير موضعها ولا يدى فى حميت السّيمن تندخل ، هو مطاوع «أدخلته» ، وهو من باب «انقطع الجبل» ؛ لأنّ اليد لا تكون فاعله ، إنما هى آله يفعل بها.

واعلم أنّ «انفعل» إنما أصله من الثلاثى ، ثم تلحقه الزّياتان من أوّله ، نحو «قطعتة فانقطع» و «سرحته فانسرح» ، ولا يكاد يكون «فعل» منه إلّا متعدياً حتى تمكن المطاوعه والانفعال ؛ ألا ترى أنّ «قطعتة» و «كسرتة» متعدّيان ، قال أبو على : وقد جاء «فعل» منه غير متعدّد ، قال الشاعر :

وكم منزل ، لولاي : طحت كما هوى

بأجرامه من قلّه النّيق منهوى (١)

وإنما هو مطاوع «هوى» إذا سقط ، وهو غير متعدّد ، كما ترى.

وجاء فى هذه القصيده «منغوى». قال أبو على : إنما بنى من «غوى» و «هوى» منفعلاً ، بضروره الشعر.

ويجوز عندى أن يكون «منغو» و «منهو» مطاوعين ل- «أغويته» و «أهويته» ، فيكون مثل «أدخلته فاندخل» و «أطلقته فانطلق». ولا يكونان ، على هذا ، شاذّين.

افتعلّ : تكون متعدّيه ، وغير متعدّيه. فالمتعدّيه نحو «اكتسب» و «اقتلع». وغير المتعدّيه نحو «افتقر» و «استقى». ولها ستّه معان :

أحدهما : المطاوعه ، فتكون إذ ذاك بمعنى «انفعل» وذلك قليل فيها ، نحو «شويته

ص: ١٠٦

١- البيت من البحر الطويل ، ليزيد بن الحكم ، فى كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٤ ، والعقد الفريد ٢ / ٢٩٥ ، والأمالى فى لغة العرب ١ / ٦٨ ، والأغانى ١٢ / ٣٤٤ ، والخصائص لابن جنى ٢ / ٢٥٩.

فاستوى» و «غممته فاعتم». والأفصح «انشوى» و «انغم». وحكمها أيضا ألا تبنى إلا مما كان «فعل» منه متعديا. وقد يجيء من غير المتعدى ، وذلك قليل فيها ، قال الراجز :

حتى إذا اشتال سهيل ، فى السحر

كشعله القابس ، ترمى بالشرر (١)

فهذا من «شال يشول» ، وهو غير متعد ، بدلاله قول الراجز :

يشول بالمحجن ، كالمحروق (٢)

ولو كان متعديا لقال : «يشول المحجن».

والثانى : أن يكون بمعنى «تفاعل» ، كقولك : «اجتورا» و «اعتنوا» أى : تجاوروا وتعاونوا.

والثالث : أن يكون بمعنى الاتخاذ ، كقولك : «اشتوى القوم» أى : اتخذوا شواء. فأما «شويت» فكقولك «أنضجت». وكذلك «اختبزوا» و «أطبخوا» و «أذبحوا» أى : اتخذوا خبزا ، وطبخا ، وذبيحه. فأما «ذبح» فكقولك «قتل».

والرابع : التصرف والاجتهاد ، كقولك : «اكتسب» أى : تصرف واجتهد ، فأما «كسب» ف- : أصاب مالا.

والخامس : أن تكون بمعنى «نفعل» : كقولك : «ادخل» و «ادلج» ، تريد : تدخل وتدلج (٣).

والسادس : الخطفه ، كقولك : «انترع» و «استلب» أخذه بسرعة. فأما «نزع» فهو تحويلك إياه ، وكذلك «قلع واقتلع» و «جذب واجتذب».

استفعل : تكون متعدية ، وغير متعدية ، فالمتعدية نحو «استحسننت الشيء». وغير المتعدية نحو «استقدم» و «استأخر» ، وتكون مبيته من فعل متعد ، فالمبيته من متعد نحو «استعصم» و «استعلم» ، هما مبيتان من «عصم» و «علم». والمبيته من غير المتعدى نحو «استحسن» و «استقبح» هما مبيتان من «حسن» و «قبح». ولها خمسة معان :

ص: ١٠٧

١- الراجز ، بلا نسبة فى تهذيب اللغة ٣ / ٣٩ ، واللسان والتاج ، مادة (شول). واشتال : ارتفع ، والقابس ، طالب القبس.

٢- الراجز ، بلا نسبة فى اللسان ، والحكم المحيط الأعظم ، مادة (حرق). وتهذيب اللغة ٤ / ٣٠.

٣- تدلج : تدخل ، لسان العرب ، مادة (دلج).

أحدهما الإصابه : كقولك «استجدته» أى : أصبته جيداً. و «استكرمته» و «استعظمته» : أصبته كريماً ، وعظيماً.

والثانى الطلب : كقولك «استعطيت العطيّه» و «استعبتّه» أى : طلبت له العتبى ، و «استفهمته» أى طلبت منه أن يفهمنى.

والثالث التحوّل من حال إلى حال : نحو «استنوق الجمّل» و «استتيست الشّاه».

والرابع بمعنى «تفعل» كقولك «تعظّم واستعظّم» و «تكبّر واستكبر».

والخامس بمعنى «فعل» : كقولك «مر واستمرّ» و «قرّ واستقرّ».

أفعالٌ : ولا- يكون متعدّياً. وأكثر ما صيغ للألوان ، نحو قولك «اشهبّ» و «اسودّد» و «ابياضّ» و «ادهامّ». وقد قالوا «املاسّ» و «اضرابّ» ، وليسا من اللون.

أفْعِلٌ : هو مقصور من «أفعالٌ» ، لطول الكلمه. ومعناها كمعناها ، بدليل أنه ليس شىء من «أفعلٌ» إلّا يقال فيه «أفعالٌ». إلّا أنه قد تقلّ إحدى اللغتين فى شىء ، وتكثر الأخرى ؛ ألا ترى أنّ طرح الألف من «احمّر» و «اصفرّ» و «ابيضّ» و «اسودّد» أكثر ، وإثباتها فى «اشهالّ» و «ادهامّ» و «اكهأبّ» (١) أكثر. وقد قالوا «ارقدّ (٢) فى العدو» و «ارعوى» و «اقتوى» (٣) ، وكلّه «أفعلٌ» ، ولم يسمع منهم فى شىء من ذلك «أفعالٌ» ، إلّا أنه يجوز بالقياس ، وهو أيضا لا يتعدّى ، كما لا يتعدّى أصله الذى قصر منه.

أفْعُولٌ : يكون متعدّياً ، وغير متعدّد. فالمتعدّى نحو «اعلوّط (٤) المهر». وغير المتعدّى نحو «اخروّط (٥) السّففر» و «اجلوّذ (٦).

أفْعَوْعَلٌ : يكون متعدّياً وغير متعدّد. فالمتعدّى نحو «احلوليت الشىء». قال الشاعر :

ص: ١٠٨

١- اكهأبّ : صار لونه الكهبه ، وهى غبره مشربه سوادا ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (كهب).

٢- ارقدّ : أسرع السير ، لسان العرب ، ماده (رقد).

٣- اقتوى : خدم بطعام بطنه ، لسان العرب ، ماده (قتا).

٤- اعلوّط المهر : تعلق بعنقه وركبه ، لسان العرب ، ماده (علط).

٥- اخروّط السّففر : طال ، لسان العرب ، ماده (خرط).

٦- اجلوذ السّففر : طال ، لسان العرب ، ماده (جلذ).

فلما أتى عامان ، بعد انفصاله

عن الضرع ، واحلولى دماثا يرودها (١)

وروى ابن مقسم عن ثعلب :

لو كنت تعطى ، حين تسأل ، سامحت

لك النفس ، واحلولاك كلّ خليل (٢)

وكذلك «اعروريت (٣) الفرس». وغير المتعدّي نحو «اغدودن» (٤) النبت. ومعناه - على كلّ حال - المبالغه ، نحو «خشن واخشوشن» و «أعشب واعشوشب».

افعلّلاً : لا يكون متعدّيا أبدا ، نحو «اطمأنّ و «اقشعر».

ص: ١٠٩

١- البيت من البحر الطويل ، لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص ٧٣ ، وكتاب سيبويه ٤ / ٧٧ ، والتاج ، ماده (حلو) وأدب الكتاب ص ٣٦٢ ، والصحاح واللسان ، ماده (حلو).

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه في الأمالي ، ٢ / ١٧٠ ، وتهذيب اللغه ٥ / ١٥٣ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٥٦ ، واللسان ، ماده (سمح).

٣- اعرورى : ركبته عريا ، لسان العرب ، ماده (عرا).

٤- اغدوده : النبت إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد ، واغدورق الشعر ، طال ، لسان العرب ، ماده (غدن).

حروف الزيادة

اشاره

ص: ۱۱۱

حروف الزيادة

وأما حروف الزيادة فعشره ، ويجمعها قولك «أمان وتسهيل».

فإن قيل : ولم يَمِّت حروف الزيادة ، وهي قد تكون أصولاً؟.

فالجواب : أنّ المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلّا منها ؛ ألا ترى أنه متى وجد حرف في كلمة زائدا لا بدّ أن يكون أحد هذه الحروف.

فإن قيل : فهلما زدتم في حروف الزيادة كاف الخطاب ، التي في «تلك» و «ذاك» ونحوهما ، والشين اللاحقه للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف ، نحو «أعطيتكش» و «أكرمتكش»؟.

فالجواب : أنه لا يتكلّم في هذا الموضع ، من حروف الزيادة ، إلّا فيما جعلته العرب كالجاء من الكلمة ، نحو همزه «أحمر» وتاء «تنضب» وأشباه ذلك ؛ ألا ترى أنهما من كمال الاسم ، كالدال من «زيد» ، لأنّ هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامه الدليل على زيادته ، لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء. فأما ما لم تجعله كالجاء مما زيد معه فزيادته بيّنه ، لا يحتاج إلى إقامه دليل عليها.

فإن قيل : فإنّ الكاف قد تزداد على أنها من نفس الكلمة؟.

فيقال «هنديّ وهنديّ» في معنى واحد ، وهو المنسوب إلى الهند ، قال الشاعر :

ومقرونه ، دهم و كمت ، كأنها

طماطم ، يوفون الوفاز هنادك (1)

أى : منسوبون إلى الهند؟.

فالجواب : أن «هنديّا» و «هنديّا» من باب «سبط وسبطر» ، أعنى مما تقارب فيه اللفظ ، والأصل مختلف ، لأنه لم يثبت زيادة الكاف ، في موضع غير هذا ، فيحمل هذا عليه.

ص: ١١٣

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لكثير عزه في ديوانه ص ٣٤٧ ، وسر صناعه الأعراب لابن جني ١ / ٢٨١ ، ولسان العرب (هند).

فإن قيل : فإذا كان الأمر على ما ذكرت فلم أوردوا في حروف الزيادة اللّام الرائدة ، في مثل «ذلك» ، والتاء الزائدة للتأنيث ، في مثل «قائمه» ، وهما ليسا كالجزء مما زيداً فيه ؛ ألا ترى أن «قائما» اسم كامل دون التاء ، وكذلك «ذلك» اسم كامل دون اللّام ، لأنك تقول «ذاك»؟.

فالجواب : عن ذلك شيان :

أحدهما : أنّ التاء الزائدة قد تكون ، في موضع ، من نفس الكلمه نحو «عفريت» ، وكذلك اللّام في نحو «عبدل» و «زيدل».

فإن قيل : فإنّ اللّام في «عبدل» ليست من كمال الاسم ، لأنك تقول «عبد» ، وكذلك «زيدل» لأنك تقول «زيد»؟.

فالجواب : أنّ الذى يقول «عبدلا» و «زيدلا» ليس «عبد» و «زيد» عنده باسمين كاملين ، بل هما بعض اسم ، بدليل جعلهما حرفى إعراب كاللّام من «زيد». فلما كانا من نفس الحرف فى بعض المواضع ذكرا مع حروف الزيادة.

والآخر : أنّ تاء التأنيث فى مثل «قائمه» واللّام فى مثل «ذلك» بمنزله ما هو من نفس الحرف. أمّا تاء التأنيث فلأنها قد صارت حرف إعراب. وأيضا فإنك لو أسقطتها لاختلفت دلالة الاسم ، لأنه كان يعطى التأنيث ، فإذا سقطت منه لم يبق ما يدل على التأنيث ، وصار مدلول الاسم شيئا آخر. وقد تلزم فى بعض المواضع نحو «رفاهيه». و «كراهيه» ، و «طواعيه» ، لا يجوز حذفها فى شىء من ذلك. وأمّا اللّام فإنها إذا زيدت فى اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد ، فإذا أسقطتها منه اختلفت دلالاته التى كانت له مع اللّام ، وصار يعطى القريب ، نحو «ذا».

فإن قيل : فلم أوردوا فيها الهاء ، وهى لا تزداد إلّا لبيان الحركة ، فلم تنتزل منزله الجزء مما زيدت فيه؟.

فالجواب : أنّ المبرّد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة ، وسنّين كونها من حروف الزيادة فى فصل الهاء ، إن شاء الله تعالى.

فتبين أنّ حروف الزيادة ، التى يجب أن تورد هنا ، إنما هى العشره المتقدّمه الذّكر ، وما عدا ذلك ، من الحروف ، لا يزداد إلّا فى التصعيف. فإنّ كلّ حرف يضعف فإنّ أحد المضعفين زائد ، ما لم تقم الدّلاله على أصالتهما. وذلك بأن يؤدى جعل أحدهما زائدا

إلى بقاء الكلمه على أقل من ثلاثه أحرف ، نحو «ردّ» ، إذ لا بدّ من فاء وعين ولام. وسنفرد لذلك بابا ، عقب الفراغ من حروف الزيادة ، وسنبيّن فيه أيّ الحرفين هو الزائد. فإن في ذلك خلافا.

ولا يزداد حرف من هذه الحروف إلّا :

للإلحاق : نحو واو «كوثر».

أو لمعنى : نحو حروف المضارعه.

أو للإمكان : نحو همزه الوصل ، فإنهما زيدت ليتوصّل بها إلى النطق بالساكن ، ونحو الهاء المزيده ، فيما كان من الأفعال على حرف واحد ، في الوقف ، نحو «فه» و «عه». فإنه لا- يمكن النطق بحرف واحد ، إذ لا- أقلّ من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه.

أو لبيان الحركة ، في نحو : (سُلطانيّة) [الحاقه : ٢٩].

أو للمدّ : نحو «كتاب» و «عجوز» و «قضيّب». وإنما زيدت هذه الحروف ، ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعه ، أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو «شديد». ومما يدلّ على أنهم قد يزيدون الحرف ، للفصل بين المثليين ، قولهم في جمع قردد «قراديد» في فصيح الكلام. ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان ، إلّا في الضروره ، نحو قوله :

تنفى يداها الحصى في كلّ هاجره

نفى الدّراهم تنقاد الصّيّاريف (١)

أو للعوض : نحو تاء التّأنيث في «زنادقه» فإنها عوض من ياء «زناديق».

أو لتكثير الكلمه : نحو ألف : «قبعثرى» (٢) ونون «كنهبل» (٣) ، لأنه لا- يمكن فيها الإلحاق ، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به. وإذا أمكن أن تجعل الزيادة لفائده كان أولى من حملها على التكثير ، إذ لا فائده في ذلك. فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمه لها نظير ، قد قابل الحرف الزائد منها حرف أصليّ من ذلك النظير ، للإلحاق ، إلّا أن يمنع من ذلك مانع.

ص: ١١٥

١- البيت من البحر البسيط ، وهو للفردق ، في التشبيهات لابن أبي عون ص ١٥ ، وديوان المتنبي ٢ / ٢٤٠ ، ولسان العرب ، ماده (صرف).

٢- القبعثرى : الجمل الضخم العظيم ، لسان العرب ، ماده (قبعثر).

٣- الكنهبل : نوع من الأشجار العظيمه ، الصحاح للجوهري ، ماده (كهبل).

وقد تقدّم ما يعلم به أنّ الحرف ملحق في الأفعال ، عند ذكر الأفعال. وأما في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابله حرف أصلي ، من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه الحرف الزائد ، قضيت عليه بأنه للإلحاق ، إلّا أن يكون ذلك الحرف ألفا غير آخر ، أو ياء أو واو حركة ما قبلهما من جنسهما ، نحو «قضيّب» و «عجوز» ، أو ميمًا أو همزة في أول كلمة.

أمّا الألف فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة ، لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلّا منقلبه ، كما أنّ ألف الأصل لا تكون إلّا منقلبه. فإذا قدّرتها منقلبه لم يخل من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكنا أو متحرّكا فلا يتصوّر أن يكون ساكنا ، إذ لا موجب لإعلاله. ولا يتصوّر أن يكون متحرّكا ، لأنه يؤدّي إلى تغيّر الملحق عن بناء ما ألحق به ، وذلك لا يجوز. ولذلك احتملوا نقل اجتماع المثليين في «قردد» ولم يدغموا ، لأنّما يتغيّر عن بناء ما ألحق به ، وهو «جعفر» ، فلا يحصل الغرض الذي قصد به ، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف. وأمّا إذا كانت طرفا فيتصور الإلحاق بها ، لأنها إذ ذاك تقدّر منقلبه عن حرف متحرّك. ولا يكون ذلك تغيّرا لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما ألحق به ، لأنّ حركة الآخر ليست من البناء.

وأما الياء المكسورة ما قبلها والواو المضموم ما قبلها فأجريا في منع الإلحاق بهما مجرى الألف ، لشبههما بها في الاعتلال والمدّ.

وأما الهمزة والميم أولا فلم يلحق بهما ، لأنّ العرب قد عزمت على زيادتهما أولا ، إذا كان بعدهما ثلاثه أحرف أصول ، إلّا فيما شدّد ، على ما بيّن في موضعه. فلمّا عزموا على ألّا يكونا أصليين لم يستعملوهما في ذينك الموضعين للإلحاق ، لأنّ في ذلك تقريبا لهما من الأصول ، وتنزيلا لهما منزلتها ، فيكون ذلك نقضا لما اعتموه من زيادتهما. ومما بيّن لك أنّهما ليسا للإلحاق وجود «أشدّ» و «مفرّ» في كلامهم ، والأصل «أشدد» و «مفرر». فلو كانا للإلحاق لم يدغما كما لم يدغم مثل «قردد».

فإن قال قائل : ولأى شيء خصّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة ، من بين حروف المعجم؟.

فالجواب : أنّ أمّهات هذه الزوائد ، والذي هو زائد منها بحقّ الأصالة ، الواو والياء والألف ، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها ؛ ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها ، أعني الحركات : الضّمّه والكسره والفتحه ، لأنّ الضّمّه بعض الواو ، والكسره

بعض الياء ، والفتحه بعض الألف. ولما كانت أمهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زياده ، على ما يبين بعد ، إن شاء الله.

وأما الهمزه والتاء والميم والنون فزيدت لشبهها بحروف العله :

أما الهمزه فشبهها بحروف العله من جهة كثره تغييرها ، بالتسهيل ، والحذف ، والبدل.

وأما التياء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما ، ولذلك أبدلت منها فى مثل «تراث» و «تكأه» ، لأنهما من «ورث» و «توكأت».

وأما الميم فمضارعه للواو أيضا ، من جهة تقاربهما فى المخرج ، ومضارعه لحروف العله كلها ، من جهة الغنه التى فيها ، الشبيهه باللين الذى فى حروف العله ، لأن الغنه فضل صوت فى الحرف ، كما أن اللين كذلك.

وأما النون فأشبهت أيضا حروف العله ، من جهة الفتة التى فيها.

ولما كانت هذه الحروف قريبه الشبه من حروف العله كانت تليها فى كثره الزياده ، على ما يبين بعد ، إن شاء الله تعالى.

وأما السين واللام والهاء : فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهه بحروف العله :

أما اللام : فمشبهه للنون ، من حيث تسطيل فى مخرجها ، حتى تلتحق بمخرج النون ، على ما يبين فى الإدغام.

وأما السين : فإنها تشبه التاء ، لهمسها وتقارب مخرجيهما.

وأما الهاء : فمشبهه للهمزه من جهة تقارب مخرجيهما ، لأنهما من حروف الحلق.

ولما كانت هذه الحروف لم تشبه حروف العله ، بل أشبهت المشبه بها ، لم تجيء مزيده إلما فى ألفاظ محفوظه ، وأماكن مخصوصه لا تتعداها. فهى أقل الحروف زياده لذلك.

أما اللّام فإنها تزداد في «ذلك» و «تلك» بفتح التاء وكسرهما و «تالك» و «أولالك» و «هنالك». والدليل ، على زيادتها في هذه الأشياء. قولهم في معناها «ذاك» و «تيك» و «أولاك» و «هناك».

وتزداد أيضا في «عبدل» وفي «زيدل» وفي «فحجل» (١). فالدليل على زيادتها في «زيدل» أنّ معناه «زيد» ، وكذلك أيضا «عبدل» دليل زياده لامه كونه في معنى «عبد».

وزعم أبو الحسن أنّ معنى «عبدل» : عبد الله. فعلى هذا تحتمل هذه اللّام أن تكون زائده على «عبد» من «عبد الله». ويحتمل أن تكون هذه اللّام من «الله» فيكون «عبدل» على هذا اسما مركبا من «عبد» و «الله» ، كما فعلوا ذلك في «عبد الدار» و «عبد قيس» ، فقالوا : «عبدري» ، و «عقبسي». فلا تكون اللّام على هذا زائده ، بل هي بعض اسم. إذ لو جعلناها زائده لوجب أن تكون الراء من «عبدري» ، والقاف من «عقبسي» ، زائدتين ، والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة. وأمّا «فحجل» فالدليل على زياده لامه أنه في معنى «الأفحج».

وحكى عليّ بن سليمان ، عن أبي العباس المبرّد ، أنه كان يقول : «عثول» : الطويل اللحيه ، وهو مأخوذ من قولهم : ضبعان أعثى ، وضبع عثواء ، إذ كانا كثيرى الشعر. وكذلك يقال للرجل والمرأه. فاللّام من «عثول» زائده كما أنها في «فحجل» كذلك.

فأمّا «فيشله» (٢) و «هيقل» (٣) و «طيسل» (٤) فيمكن أن تجعل اللّام فيها وائده ، لأنه يقال «فيشه» في معنى «فيشله» ، و «هيق» في معنى «هيقل» ، و «طيس» في معنى «طيسل». ويمكن

- ١- الفحجل : الذى فى رجليه اعوجاج ، لسان العرب ، ماده (فحج).
- ٢- الفيشله : رأس الذكر ، لسان العرب ، ماده (فشل).
- ٣- الهيقل : الظليم ، وهو ذكر النعام ، لسان العرب ، ماده (هيق).
- ٤- الطيسل : الكثير من كل شىء ، لسان العرب ، ماده (طسل).

أيضا أن تجعل اللّام أصليّه والياء زائده ، لأنّ زياده الياء أوسع من زياده اللّام ، فتكون هذه الألفاظ متقاربه وأصولها مختلفه ، نحو «ضَيّاط وضيطار» و «سبّط وسبطر» ؛ ألا- ترى أنّ الرء لا تزداد ، وأنّ «ضَيّاطا (١) وضيطارا» (٢) ، و «سبّطا وسبطرا» : متقاربه ، وأصولها مختلفه.

ولا يحمل «زيدل» إلّا على زياده اللّام ، لأنّ استعمال «زيد» أكثر من استعمال «زيدل». فدلّ ذلك على أنّ «زيدا» هو الأصل ، وأنّ اللّام زائده.

وكذلك «فحجل» و «عبدل» اللّام فيهما زائده ، ولا يجعلان من ذوات الأربعة ، ويجعل «عبد» و «أفحج» من ذوات الثلاثه ، فيكون من باب «ضَيّاط وضيطار» ، لأنّ «عبدًا» و «أفحج» هما الأصلان ، لكنّ استعمالهما ، وقّله «عبدل» و «فحجل».

فأمّا «فيشه» و «فيشله» و «هيق» و «هيقل» و «طيس» و «طيسل» فكلّ واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله ، فلذلك ساغ كلّ واحد منهما أصلا بنفسه.

وزعم محمد بن حبيب أنّ اللّام من «عنسل» (٣) زائده ، لأنّه فى معنى «عنس». والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، من أنّ لامه أصليّه ، وأنه مشتقّ من «العسلان» وهو عدو الذئب ، والنون زائده ، لأنّ زياده النون أسهل من زياده اللّام ، واشتقاقه واضح لا تكلف فيه.

وأما «ازلغب» (٤) الفرخ». أى : «زغّب» فلامه أصليّه ، لأن «ازلغب» فى معنى «زغّب» كثير الاستعمال ، فينبغى أن يجعل أصلا بنفسه ، ولا تجعل اللّام زائده ، لقّله زياده اللّام. وبالجملة فإنّ «ازلغب» فعل ، ولا تحفظ زائده فى فعل.

فهذه جملة الألفاظ التى زيدت اللّام فيها.

ص: ١١٩

١- الضيّاظ : الرجل الغليظ ، الصحاح للجوهري ، ماده (ضيظ).

٢- الضيطار : الرجل الضخم الذى لا غناء عنده ، اللسان والصحاح (ضطر).

٣- العنسل : الناقه السريعه ، لسان العرب ، ماده (عسل).

٤- ازلغب : شوك ريشه ، قبل أن يسود ، لسان العرب ، ماده (زلغب).

وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة ، فى نحو «فه» و «ارمه». وزعم أبو العباس أنها لا تزداد فى غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدم. والصحيح أنها تزداد فى غير ذلك. إلا أن ذلك قليل جدًا. فالذى زيدت فيه ، من غير ذلك : «أمّهم» و «هجرع» و «هركوله» و «هبلع» و «أهراق» و «أهراق الماشيه».

أما «أمّهم» ففيها خلاف. فمنهم من جعل الهاء فيه زائده ، ومنهم من جعلها أصليته. فالذى يجعلها زائده يستدلّ ، على ذلك ، بأنها فى معنى «الأمّ». قال :

* أمّهتى خندف ، والياس (١) أبى *

أى : أمى إلما أن الفرق بين «أمّهم» أو «مّ» أن «أمّهم» إنما تقع ، فى الغالب ، على من يعقل. وقد تستعمل فيما لا يعقل ، وذلك قليل جدًا ، نحو قوله :

قوّال معروف ، وفعله

عقّار مثنى ، أمّهات الرّباع (٢)

و «أمّ» يقع ، فى الغالب ، على ما لا يعقل. وقد يقع على العاقل ، نحو قوله :

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

على باب استها صلب ، وشام (٣)

ومما يدلّ أيضا ، على زياده الهاء فى «أمّهم» ، قولهم «أمّ بينه الأوممه» بغير هاء. ولو كانت أصليته لثبتت فى المصدر.

ص: ١٢٠

١- عجز بيت ، صدره : أنا الذى أعان فعلى حسبى ، الرجز ، لقصى بن كلاب وفى أنساب الأشراف ١ / ٢٠ ، وجمهره اللغه ، ماده (لهواى) والأمالى ٢ / ٣٠٥ ، وتهذيب اللغه ٦ / ٢٥١.

٢- البيت من البحر السريع ، للسفاح بن بكير فى خزانة الأدب للبغدادى ٦ / ٩٧ ، وشرح اختيار المفصل ص ١٣٦٣ ، ولسان العرب ، ماده (أمم) ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٥٦٥ ، والمقتضب ٣ / ١٧٠.

٣- البيت من البحر الوافر ، لجريير فى ديوانه ص ٢٨٣ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٢ ، ولسان العرب ، ماده (صلب) والخصائص لابن جنى ٢ / ٤١٤ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨.

والذى يجعلها أصليّه يستدلّ على ذلك بما حكاه صاحب العين ، من قولهم «تأمّهت أمّا». ف- «تأمّهت» : تفعلت بمنزله «تنبّهت» ، مع أنّ زياده الهاء قليله جدّا ، فمهما أمكن جعلها أصليّه كان ذلك أولى فيها.

والصحيح أنها زائده ، لأنّ «الأمومه» حكاها أئمه اللغه. وأمّا «تأمّهت» فانفرد بها صاحب العين. وكثيرا ما يأتي ، فى كتاب العين ، مما لا ينبغى أن يؤخذ به ، لكثرة اضطرابه وخلله.

وأمّا «هجرع» و «هبلع» و «هركوله» فزعم أبو الحسن أنّ الهاء فيها زائده ، واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق. فأمّا «هجرع» فهو الطويل ، فكأنه مأخوذ من «الجرع» وهو المكان السهل المنقاد. وأمّا «الهبلع» فالأكول ، ففيه معنى البلع. وأمّا «الهركوله» فهى التى تركل فى مشيتها. فالهاء فيها زائده. وبعض العرب يقول «هرّكله» و «هركله». وينبغى أن تجعل الهاء فيها أصليّه.

والصحيح أنّ الهاء فى «هبلع» زائده ، لوضوح اشتقاقه من البلع.

وأمّا «هجرع» فوجه الجمع بينه وبين «الجرع» ليس له ذلك الوضوح الذى ل- «هبلع». فينبغى أن تجعل الهاء أصليّه ، وألاّ تجعل من لفظ «الجرع». على أنّ أحمد بن يحيى قد حكى «هذا أهجر من هذا» ، أى : أطول منه. فيحتمل أن يكون من لفظ «هجرع» ، وحذفت لامه. ويكون فى قولهم «أهجر من كذا» دلالة على أصاله الهاء.

وأمّا «الهركوله» فقد حكى أبو عبيده أنها الضخمه الأوراك. فعلى هذا تكون الهاء أصليّه ، إذ لا اشتقاق يقضى بزياده الهاء ، لأنه - على هذا - ليس مأخوذا من «ركل». فإذا ثبت أنّ الهاء فى «هركوله» أصليّه ، عند من يجعله واقعا على الضخمه الأوراك ، فكذلك ينبغى أن يجعل ، إذا وقع على المرأه التى تركل فى مشيتها ، وألاّ يجعل ذلك مشتقا من «ركل» ، بل اسم للمرأه التى تركل فى مشيتها ، إذ قد ثبتت أصلتها فى موضع.

وكذلك «هلقم» ، من قول الراجز :

هلقم (1) ، يأكل أطراف النجد

ينبغى أن تكون الهاء فيه زائده ، لأنه من «اللّقم». إلّا أنه لا ينبغى أن يجعل مستدركا

ص: ١٢١

١- الراجز ، بلا نسبه فى لسان العرب ، ماده (هلقم).

على سيبويه ، لأنه لا يحفظ في نثر. وأما «هبلع» فينبغي أن يجعل من الفوائت.

وأما «أهراق» و «أهراح الماشيه» فإن الهاء فيهما زائده ، لأنهما في معنى «أراق» و «أراح».

فإن قيل : إنما ينبغي أن يجعل هذا من البدل ، لأنَّ قياس قول سيبويه في «أسطاع» : إنّ السين عوض من ذهاب حركة العين ، أن يكون الأمر في «أهراق» و «أهراح» كذلك؟.

فالجواب : أنه ينبغي أن يجعل ذلك في باب البدل من وجه ، وفي باب الزيادة من وجه. وسنبيّن ذلك في فصل السين ، إن شاء الله تعالى.

* * *

ص: ١٢٢

وأما السين فتزاد في «استفعل» وما تصرف منه ، من مضارع ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، ومصدر. وتزاد أيضا في الوقف ، لتبين كسره الكاف من المؤنث ، في لغة بعض العرب ، نحو «مررت بكس» و «أكرمتكس». وزيادتها في هذين المكانين بينه ، لا يحتاج إلى إقامه دليل عليها. أما في الوقف فلكونها لم تجعل كالجزم مما دخلت عليه ، فبانت لذلك زيادتها. وأما في «استفعل» فلكونه أبدا مبتئا من فعل ثلاثي ، فبانت لذلك زيادتها ، لوضوح ردها إلى الثلاثي غير المزيد.

وأما «استخذ فلان» ، من قول العرب «استخذ فلان أرضا» ، ففي ذلك قولان :

أحدهما : أنه يجوز أن يكون في الأصل «أخذ» وزنه «افتعل» من قوله تعالى : (لَتَأْخُذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا) [الكهف : ٧٧] ، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى التي هي فاء [الكلمه] ، كما أبدلوا التاء من السين في «ست» ، لأن أصلها «سدس» بدليل قولهم «أسداس». فلما أبدلوا التاء من السين ، فقالوا «سدت» ، أدغموا الدال في التاء. وإنما جاز ذلك ، لأن السين والتاء مهموسان ، فجاز إبدال كل واحد منهما من الآخر ، بسبب ذلك.

والآخر : أن يكون أصله «استخذ» على وزن «استفعل» من «تخذ» أيضا ، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، استثقالا للمثلين ، كما حذفوا التاء الأولى من «أتقى» ، كراهيه لاجتماع المثلين أيضا ، فقالوا «تقى يتقى». قال الشاعر :

تقوه ، أيها الفتيان ، إنني

رأيت الله قد غلب الجدودا (١)

يريد : أتقوه. فعلى هذا تكون السين زائده. وعلى الأول تكون بدلا من أصل.

والصحيح من هذين القولين عندى الثانى ، لأنه قد ثبت حذف إحدى التائين لاجتماع المثلين في «تقى» ، وباطراد إذا كان المحذوفه زائده في مثل «تذكر» و «تفكر» تريد «تتذكر»

ص: ١٢٣

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لخداش بن زهير ، في سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٩٨ ، ونوادير أبي زيد ص ٧ ، والمقاصد النحويه ٢ / ٣٧١.

و «تتفكر». ولم يثبت إبدال السين من التاء ، بل ثبت عكسه. والبدل في مثل هذا ليس بقياس ، فيقال به حيث لم يسمع. فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي ، لأنّ فيه الحمل على ما سمع مثله.

وأمت «أسطاع» فالسين عند سبويه فيه عوض من ذهاب حركة العين منها. وذلك أنّ أصله «أطوع» ، فنقلت فتحه الواو إلى الطاء فصار «أطوع» ، ثم قلبت الواو ألفا ، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ. ثم زيدت السين عوضا من ذهاب الحركة من العين وهي الواو - بجعلها على الفاء. وقد تعقب المبرد ذلك على سبويه ، فقال : إنما يعوّض من الشيء إذا فقد وذهب. فأما إذا كان موجودا في اللفظ فلا. وحركة العين التي كانت في الواو موجوده في الطاء.

والذي ذهب إليه سبويه صحيح ، وذلك أنّ العين لما سكنت توّهنت لسكونها ، وتهتأت للحذف عند سكون اللّام ، وذلك في نحو «لم يطع» و «أطع» و «أطعت». ففي هذا كلّه قد حذفت العين ، لالتقاء الساكنين. ولو كانت العين متحرّكه لم تحذف ، بل كنت تقول «لم يطوع» و «أطوع» و «أطوعت». فزيدت السين لتكون عوضا من العين متى حذفت. وأما قبل حذف العين فليست بعوض ، بل هي زائده. فلذلك ينبغي أن يجعل «أسطاع» من قبيل ما زيدت فيه السين ، بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل «أسطاع» من قبيل ما السين فيه عوض فبالنظر إلى الحذف.

وكذلك الأمر في «أهراق» و «أهراج» أعني : من أنه يسوغ أن توردا في العوض ، بالنظر إليهما بعد الحذف ، وفي الزيادة بالنظر إليهما قبل الحذف.

فإن قيل : فإن سبويه قد جعل السين عوضا من ذهاب حركة العين ، لا كما ذهبت إليه من أنها عوض متى ذهبت العين؟.

فالجواب : عن ذلك شيان :

أحدهما : أنه يمكن أن يكون أراد بقوله «من ذهاب حركة» أي : زادوا من أجل ذهاب حركة العين. لأنّ زياده السين - لتكون معده للعوضيه - إنما كان من أجل ذهاب حركة العين ، لأنّ ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين ، عند سكون اللّام.

والآخر : أن يكون جعل السين عوضا من ذهاب حركة العين ، وإن كانت إنما هي عوض من العين ، في بعض المواضع ، لأنّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة. فأقام السبب مقام المسبّب. وإقامه السبب مقام المسبّب كثير جدا.

وقال الفراء : شَبَّهوا «أسطعت» بـ «أفعلت». فهذا يدل من كلامه على أنّ أصله «استطعت». فلَمَّا حذفت التاء بقي على وزن «افعلت» ، ففتحت الهمزة وقطعت. وهذا الذى ذهب إليه غير مرضى ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن «افعلت» بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا «اسطاع» بكسر الهمزة وجعلها للوصل. وأطراد ذلك عندهم ، وكثرته ، يدلّ على فساد مذهبه.

فإن قيل : ما ذهب إليه سيبويه ، من زياده السين لتكون معدّه للعرض ، لم يثبت ، فينبغى أن يحمل «أسطاع» على ما ذهب إليه الفراء؟.

قيل : قد ثبت أنّ العرب تزيد غير السين لذلك فى «أهراق» و «أهراج» ، فيحمل «اسطاع» على ذلك. وأما قطع همزه الوصل ، لأنّ اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزه قطع ، فلم يستقرّ فى موضع من المواضع.

* * *

ص: ١٢٥

الهمزة لا- يخلو أن تقع أولًا-، أو غير أول. فإن وقعت غير أول قضى عليها بالأصالة ، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل. وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول ، فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، وجدت أصليته ، ولم توجد زائده ، إلا في ألفاظ يسيره. وهى :

«شمال» (١) و «شامل» بدليل قولهم «شملت الريح». ولو كانت الهمزة أصليته لقالوا «شأملت» و «شألت».

و «جرائض» (٢) ، لأنهم قالوا فى معناه «جرواض».

و «حطائط» ، لأنه الصغير ، المحطوط عن قدره المعتاد.

و «قدائم» ، لأنه فى معنى : قديم.

و «التيدلان» ، لأنهم يقولون فى معناه : «التيدلان». قال :

نفرجه (٣) الهم ، قليل

ما التيل

يلقى عليه التيدلان بالليل

والتيدلان هو الذى يسمّى الكابوس.

و «ضهياً» ، لأنهم يقولون فى معناه «ضهياً». وحروف «ضهياً» الأصول إنما هى الضاد والهاء والياء ، فكذلك «ضهياً» المقصور. وأيضا فإن «الضهياً» : المرأه التى لا تحيض ، وقيل : التى لا تدى لها. فهو - على هذا - مشتق من «ضاهيت» أى : شابهت. قال تعالى : (يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ) [التوبه : ٣٠]. فالهمزة - على هذا - زائده.

وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون همزة «ضهياً» أيضا أصليته ، وياؤه زائده ، ويكون

ص: ١٢٦

١- الشمال والشامل : ربح الشمال.

٢- الجرائض : الجمل الضخم.

٣- الرجز ، لحريث بن زيد الخيل فى شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٣ ، وبلا- نسبه من رصف المباني ص ٣٣١ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١١١ ، ولسان العرب ، (فرج) ، وانفرجه : الجبان الضعيف.

مشتقًا من «ضاهآت» أى : شابهت ، لأنه يقال «ضاهيت» و «ضاهآت». وهو أولى به ، لأنّ أصله الهمزة غير أوّل أكثر من زيادتها. فيكون «ضهياء» الممدود عنده من «ضاهيت» أى : شابهت. و «ضهياً» المقصور من ضاهآت.

وهذا الذى ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق ، إلّا إنه يبقى فى ذلك إثبات بناء لم يستقرّ فى كلامهم. وذلك أنّ الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائده كان وزن الكلمة «فعيلاً» ، وذلك بناء غير موجود فى كلامهم ، إلّا أن يكون مكسور الفاء ، نحو «طريم» (١) و «حذيم» (٢).

فإن قلت : وكذلك أيضا جعل الهمزة زائده يؤدّى إلى بناء غير موجود ، وهو «فعلاً» ؛ ألا ترى أنه لم يجرى منه إلّا «ضهياً» المختلف فيه ، والمختلف فيه لا يجعل حجّه. فإذا كان جعلها زائده أو أصلاً يؤدّى إلى بناء غير موجود ، فالأصله أولى ، لأنها أكثر؟

فالجواب : أنّ «فعلاً» و «فعيلاً» - وإن كانا بناءين معدومين - ينبغى أن يحمل منهما على «فعلاً» ، لأنّ «فعيلاً» يظهر منهم اجتنابه ؛ ألا ترى أنه إذا جاء فى كلامهم كسروا أوّله نحو «حذيم» و «طريم». ولم يظهر منهم ذلك فى «فعلاً» ، لأنهم لم يجتنبوا «فعلاً» كما فعلوا ذلك ب- «فعليل». فثبت إذا أنّ الذى ينبغى أن يدعى فيه أنه «فعلاً» ، ويكون من الأبنية التى جاءت فى كلامهم مفردة ، لا ثانى لها. وأيضاً فإنّ الاستدلال على زيادة همزه «ضهياً» ب- «ضهياء» الممدودة ، أو ما فى معناها ، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها ، وهو «ضاهآت». فلذلك كان هذا المذهب باطلاً.

فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائده غير أوّل.

فأمّا «العالم» و «الخاتم» و «تأبل» (٣) وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف ، ولم ترد فيها الهمزة ابتداءً ، فينبغى أن تذكر فى باب البدل.

فلما قلتّ زيادة الهمزة ، غير أوّل ، وجب القضاء على ما لم يعرف أصله. ممّا الهمزة فيه غير أوّل ، بالأصالة ، نحو «السّاسم» (٤) و «اطمأنّ» و «برائل» (٥) ، وأمثال ذلك.

ص: ١٢٧

١- الطريم : الطويل ، لسان العرب ، مادة (طرم).

٢- حذيم ، والخديم : الحاذق ، اللسان ، مادة (حذم).

٣- التأبل : الفحا ، كالكمون والكزبره ونحو ذلك ، لسان العرب ، مادة (قزح) و (تبل).

٤- السّاسم : شجره يقال لها الشّيز ، لسان العرب ، مادة (سّاسم).

٥- البرائل : عفره الديك والحبارى ، وهو الريش الذى مستدير فى عنقه ، لسان العرب ، مادة (برأل).

فإن وقعت أو لا فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان ، أو أزيد. فإن كان بعدها حرفان خاصه كانت أصلا ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام. وذلك نحو «أخذ» و «أكل» و «أمر».

وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف ، مقطوع بأصالتها فصاعدا ، أو اثنان ، مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتمل للزياده والأصالة.

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدا كانت أصلا. وذلك نحو «إصطبل» و «إبريسم» (١) و «إبراهيم» و «إسماعيل» ؛ ألا ترى أنّ الصاد والطاء والباء من «إصطبل» مقطوع بأصالتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة. وكذلك اللّام ، لأنّ المواضع التي تزداد فيها محصوره كما تقدّم. وليس «إصطبل» منها. وكذلك الباء والراء والسين والميم من «إبريسم» ، والباء والراء والهاء والميم من «إبراهيم» ، والسين والميم والعين والّلام من «إسماعيل». جميع ذلك أصل ، مقطوع بأصالته.

وإنما قطع بأصالة الهمزه في مثل هذا ، لأنّ بنات الأربعة فصاعدا لا تلحقها الزيادة من أولها أصلا ، إلّا الأفعال نحو «تدحرج» ، والأسماء الجارية عليها نحو «مدحرج». فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قطع بأنّ الهمزه في أولها أصل.

وإن كان بعدها ثلاثه أحرف مقطوع بأصالتها قطع بأنها زائده. وذلك نحو «أفكل» (٢) همزته زائده. وإنما قضينا عليها بالزيادة لأنّ كلّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزه فيه زائده ، نحو «أحمر» و «أصفر» و «أخضر» ، وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أنها مشتقة من «الحمرة» و «الصّيفره» و «الخضره». فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم ، ففضى بزيادة الهمزه فيه.

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، كانت الهمزه أصلا ، إذ لا بدّ من الفاء والعين والّلام ، كما تقدّم ، وذلك نحو «آخذ» و «آمر» ؛ ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها ، وأنّ الخاء والذال من «آخذ» ، والميم والراء من «آمر» ، مقطوع بأصالتها ، فلذلك كانت الهمزه أصلا فيهما ، وفي أمثالهما.

ص: ١٢٨

١- الإبريسم : أحسن الحرير ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، باب الهمزه ١ / ٢ .

٢- الأفكل : الرعه ، لسان العرب ، ماده (أفكل).

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها محتمل للأصالة والزيادة، قضى على الهمزة بالزيادة، وعلى ما عداها مما يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصليّ. وذلك نحو «أبين» (١)، والألف من «إشفي» (٢) و«أفعى». فإنك - وإن لم يكن معك اشتقاق ولا تصريف - تقضى بزيادة الهمزة، وأصالة ما عداها. وذلك أنّ «إشفي» و«أبين» و«أفعى» وأمثال ذلك، الهمزة في جميع ذلك زائده، والياء من «أبين» والألف من «إشفي» و«أفعى» أصلان.

وإنما قضى بزيادة الهمزة، في مثل هذا، لأنّ جميع ما ورد من ذلك، ممّا له اشتقاق، الهمزة فيه زائده، وما عداها أصل، نحو قوله «أغوى منه» و«أضوأ منه» و«أيدع» (٣)، لأنّ «أغوى» من الغي، و«أضوأ» من الضوء، ويقولون «يدعته».

وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق، من هذا النوع، همزته زائده، وما عداها أصليّ، إلّا ألفاظا قليلة شدّت من هذا النوع، وهي «أولق» (٤) و«إمعه» و«أبصر» (٥) و«أرطى» (٦) و«أيطل». فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق، نحو «أفعى» و«إشفي» و«أبين»، على الأكثر، فقضينا بزيادة الهمزة.

فإن قيل: فما الدليل على أصالة الهمزة، في هذه الألفاظ الخمسة؟

فالجواب: أنّ الذي يدل على أصالة الهمزة في «أبصر» أنهم يقولون في جمعه «إصار»، بإثبات الهمزة وخذف الياء، فدلّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء. ولا يمكن أن تجعل هذه الهمزة بدلا من ياء، فيكون أصله «يصار»، ثم أبدلت الهمزة من الياء، لأنّ الياء لا تبدل همزة في أول الكلام.

والذي يدلّ على أصالة الهمزة في «إمعه» أنك لو جعلتها زائده لكان وزنها «إفعله» و«إفعله» لا يكون صفة أصلا، إنما يكون اسما غير صفة نحو «إشفي» و«إنفحه» (٧). فدلّ

ص: ١٢٩

- ١- أبين: اسم رجل من حمير.
- ٢- الإشفي: المخرز، لسان العرب، مادة (أشف).
- ٣- الأيدع: صبغ أحمر: وقيل: هو الزعفران، الصحاح للجوهري، واللسان، مادة (يدع).
- ٤- الأولق: الجنون، لسان العرب، مادة (ألق).
- ٥- الأبصر: الحشيش، الصحاح للجوهري، مادة (أصر).
- ٦- الأرطى: شجر ينبت بالرمل رائحته طيبة، لسان العرب، مادة (أرط).
- ٧- الأنفحه: شيء يخرج من بطن الجدى الرضيع أصفر، يعصر في صوفه مبتله في اللبن فيغلظ كالجبين، لسان العرب، مادة (نفح).

ذلك على أنّ همزتها أصليّة ، ويكون وزنها «فعلّه» ، لأنّ «فعلّه» فى الصفات موجود نحو «رجل دنّبه» (١). وأيضا فإنك لو جعلت همزه «إمّعه» زائده لكانت إحدى الميمين منه فاء ، والأخرى عين ، فيكون من باب «ددن» (٢) ، وهو قليل جدّا ، أعنى أن تكون الفاء والعين من جنس واحد. فلمّا كان جعل الهمزة زائده يؤدّى إلى الدخول فى هذا الباب القليل ، وإلى إثبات مثال فى الصفات لم يستقرّ فيها ، قضى بأصالة الهمزة.

وأما «أرطى» فالدليل على أصالة الهمزة قولهم «أديم مأروط» أى : مدبوغ بالأرطى. فإثبات الهمزة فى «مأروط» ، وحذف الألف ، دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف. وحكى أبو عمر الجرميّ «أديم مرطى». فالهمزة - على هذا - زائده ، والألف أصل.

وأما «أولق» فالذى يدلّ على أصالة الهمزة فيه ، وزيادة الواو ، قولهم «ألق الرّجل» إذا أصابه الأولق. فقولهم «ألق» يثبت الهمزة ، وحذف الواو ، دليل على أصالة الهمزة وزيادة الواو.

فإن قيل : فلعلّ هذه الهمزة بدل من الواو ، والأصل «ولق» ، نحو قولهم فى «وعد الرّجل» «أعد»؟.

فالجواب : أنه كان من قبيل «أعد» لقالوا «ولق» كما يقولون «وعد». فالتزامهم الهمزة فى «ألق» دليل على أنها أصل. وأيضا فإنهم قالوا «رجل مألوق» ، ولو كانت الهمزة زائده لقالوا «مولوق» بالواو. ولا يتصوّر أن تقدّر الهمزة فى «مألوق» بدلا من الواو ، لأنّ مثل هذه الواو لا تقلب همزة. وسيبيّن ذلك فى البذل.

وزعم الفارسيّ أنّ «أولقا» يحتمل ضربين من الوزن : أحدهما : ما قدّمناه من أنه «فوعل» وهمزته أصل ، من «تألّق البرق». والآخر : أنه «أفعل» وهمزته زائده ، من «ولق» إذا أسرع ، لأنّ «الأولق» : الجنون ، وهى توصف بالسرعة.

فإن قيل : فكيف أجاز ذلك ، مع قولهم «ألق» و «مألوق»؟.

فالجواب : أنه يجعل الهمزة منهما بدلا من الواو ، والأصل «ولق» و «مولوق». ويجعل هذا من قبيل البذل اللّازم ، فتكون الواو من «ولق» لمّا أبدلت همزة لانضمامها أجريت هذه الهمزة مجرى الأصليّة ، فقالوا «مألوق». فيكون ذلك نظير قولهم «عيد»

ص: ١٣٠

١- الدنّبه : القصير ، الصّاحح للجوهريّ ، مادة (دنب).

٢- الددن : اللهو واللّعب ، لسان العرب ، مادة (ددن).

و «أعياد» ؛ ألا ترى أنّ «عيداً» من «عاد يعود» ، وأنّ الأصل فيه «عود» ، فقلبت الواو ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، فقلبت «عيداً» . وكان ينبغي ، إذا جمعنا ، أن نقول في جمعه «أعواد» بالواو ، لزوال الموجب لقلب الواو ياء ، كما قالوا في جمع «رياح» «أرواح» بالواو ، لزوال موجب قلبها ياء في «رياح» ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها . قال :

* تلقه الأرواح ، والسّمى (١) *

إلّا أنهم لمّا أبدلوا الواو ياء في «عيد» أجروا هذه الياء مجرى الأصليه .

إلّا أنّ هذا النوع من البدل - أعنى اللّازم - قليل ، وأصالة الهمزة أيضا ، إذا وقعت أولا في مثل هذا ، قليل ، فتكافأ الأمران عنده ، فلذلك أجاز الوجهين .

والصحيح أنّ «الأولق» همزته أصليته ، ولا ينبغي أن يحمل على باب «عيد وأعياد» لأنّ مثل هذا الباب قد سمع فيه الأصل ، فتقول «عيد وأعواد» . ولم يقولوا «ولق» ولا مولوق ، في موضع من المواضع . فلذلك وجب حمل «أولق» على أن همزته أصليته .

ويجوز أيضا في «أولق» أن يكون «فوعلا» ، عند من يجعله مشتقا من «ولق» . ويكون أصله «وولقا» ، فأبدلت الواو الواحده همزه ، ولزم على قياس كلّ واوين يجتمعان في أول الكلمه . إلّا أنّ الأولى ، عند من يجعله مشتقا من «ولق» ، أن تكون الهمزة زائده ، ويكون وزنه «أفعل» ، لأنّ «أفعل» أكثر من «فوعل» . وأيضا فإن الهمزة ينبغي أن يوقف فيها مع الظاهر ، ولا يدعى أنها مبدله من الواو .

وأما «أيطل» فالذى يدلّ على أصالة همزته ، وزياده يائه ، قولهم في معناه : «إطل» . فيحذفون الياء ويثبتون الهمزه . ولو كانت الهمزه هي الزائده لقلبت «يطل» بالياء ، ولا يمكن أن يدعى أنّ الهمزه بدل من الياء ، لما ذكرناه ، من أنّ الياء لا تبدل همزه أولا .

* * *

ص : ١٣١

١- الرجز ، لرؤبه في لسان العرب ، ماده (سما) والعجاج في ديوانه ص ٦٩ ، واللسان والصحاح والتاج ، ماده (سمو) ، والسّمى : جمع سماء .

الميم لا- تخلو أن تقع أولًا ، أو غير أول. فإن وقعت غير أول قضى عليها بالأصالة. وذلك أنها إذا وقعت غير أول ، فيما يعرف له اشتقاق ، وجدت أصلية. نحو «شأمل» و «كريم» وأمثالهما ، مما لا يحصى كثره ؛ ألا ترى أن «شأملا» ميمه أصلية. بدليل قولهم «شملت الريح» ، وأن «كريما» كذلك ، لأنه من «الكرم». ولم توجد زائده إلا في أماكن محصوره ، تحفظ ، ولا يقاس عليها. وهي :

«دلامص» و «دمالص» بمعنى براق. قال الأعشى :

إذا جرّدت ، يوما ، حسبت خميصه

عليها ، وجريال النّضير ، الدّلامصا (١)

أى : البراق. وقد تحذف الألف منهما تخفيفا ، كما تحذف من «علابط» (٢) ، فيقال «دلمص» و «دملص». والدليل على زياده الميم فيهما أنهما مشتقان من «الدّليص» وهو البريق.

و «قمارص» ، لأنه يقال «لبن قمارص» بمعنى : قارص.

و «ستهم» (٣) و «زرقم» (٤) و «فسحم» (٥) ، لأنها من الزرقه والأسته والفسحه.

و «ضرزم» و «دردم» (٦) و «دلقم» و «دقعم» و «حلکم» و «خضرم» ، لأن «دردما» من «الأدرد» ، وهو الذى تكسّرت أسنانه. و «الحلکم» : الشديد السواد. فهو من «الحلکه» وهى السواد. و «الدقعم» : التراب. فهو من «الدقعاء». و «الدلقم» : الناقه التى تكسّرت أسنانها

ص: ١٣٢

١- البيت من البحر الطويل ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٩٩ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٤٢٩ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (نظر) ، والمنصف ٣ / ٢٥.

٢- العلابط : اللبن الخاثر الغليظ المتلبد ، لسان العرب ، ماده (علبط).

٣- الستهم : العظيم الأست ، لسان العرب ، ماده (ستن).

٤- الزرقم : الشديد الزرقه ، لسان العرب ، ماده (زرق).

٥- الفسحم : الواسع الصدر ، لسان العرب ، ماده (فسحم).

٦- الدردم : الناقه المسنه ، لسان العرب ، ماده (درد).

فاندلق لسانها ولعابها. ولذلك قالوا «سيف دلوق» إذا كان لا يثبت في غمده. و«الضّرزم» بمعنى «الضّرز» وهو الشديد البخيل. و«خضرم»: البحر، سمى بذلك لخضرتة.

و«خدلم» (1) و«شدم» و«شجعم»، لأن «خدلما» بمعنى «خدله». قال:

ليست برسحاء، ولكن ستهم

ولا بكرواء، ولكن خدلم (2)

و«الشدم» بمنزلة الأشدق، وهو العظيم الشّدق. و«الشجعم» لتأكيدهم به «الشجاع»، في مثل قوله:

الأفعوان، والشجاع، الشجعم (3)

فهو من لفظه، وفي معناه.

وزيدت أيضا في المضمّرات، في «أنما» و«أنتم»، و«قمتما» و«قمتم»، و«ضربكما» و«ضربكم»، و«هما» و«هم»، علامه على تجاوز الواحد، ثم لحقت بعد ذلك الألف علامه على التثنيه، والواو علامه على الجميع. والدليل على زيادتها في ذلك أنه قد تقرّر أنّ ما قبل الميم اسم، إذا لم ترد التثنيه ولا الجمع.

وزيدت، من الأفعال، في «تمسكن» و«تمدرع» (4) و«تمندل» (5) و«تمنطق» (6) و«تمسلم» و«تمولى علينا» و«مرحبك» (7) الله ومسهلك». وقد حكى «مخرق» و«تمخرق»، وضعّفهما ابن كيسان، والصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب. والدليل على زيادتها في الأفعال أنّ «تمسكن» من لفظ «المسكين»، والميم في «مسكين» زائده. وكذلك «تمدرع» من لفظ

ص: ١٣٣

١- الخدلم: غليظه الساق مستديرتها، والممثلة الأعضاء، لسان العرب ماده (خدل).

٢- الرجز، بلا نسبه في المنصف ٣ / ٢٥، والصحاح واللسان والتاج (كرا) و (خدل)، والرسحاء، قليله لحم الأليه والفخذين، والكرواء: دقيقه الساقين والذراعين.

٣- عجز بيت، صدره: قد سالم الحيات منه القدماء، الرجز، للعجاج في ملحق ديوانه، ٢ / ٣٣٣، ولعبد بنى عبس في خزانه الأدب للبيدادي ١١ / ٤١١، ولأبى حناء، في خزانه الأدب للبيدادي ١٠ / ٢٤٠.

٤- تمدرع: لبس المدرعه، لسان العرب، ماده (درع).

٥- تمندل: تمسح بالمنديل.

٦- تمنطق: شد على وسطه النطاق أو المنطقه، لسان العرب، ماده (تبل) والمعجم الوسيط للزيات ورفاقه، ماده (نطق) النون ٢ /

٩٣١.

٧- مرحبك الله: ومسهلك، كلمه ترحيب، لسان العرب، ماده (رحب).

«المدرعه»، والميم في «المدرعه» أيضا زائده. وأيضا فإن أكثر كلام العرب «تسكن» و «تدرّع». و «تمندل» من «المنديل»، والميم في «المنديل» زائده. و «تمنطق» من «النطاق». و «تمسلم» أى : صار يدعى مسلمه بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك. فهو من لفظ «مسلمه»، والميم في «مسلمه» زائده. وكذلك «تمولى علينا» أى : تعاضم علينا. فهو من لفظ «المولى»، والميم في «المولى» زائده. و «مرحبك الله ومسهلك» من «الرحب» و «السهل».

وزعم بعض النحويين أن الميم في «هرماس» و «ضبارم» و «حلقوم» و «بلعوم» و «سرطم» و «صلقم» و «دخشم» و «جلهمه» زائده ، لأن «هرماسا» من أسماء الأسد ، وهو يوصف بأنه هرأس ، لأنه يهرس فى فريسته. و «ضبارم» : الأسد الوثيق ، فهو من «الضبر» وهو شدّه الخلق. و «الحلقوم» من الحلق. و «البلعوم» : مجرى الطعام فى الحلق ، فهو راجع لمعنى البلع. و «السيرطم» : الواسع السريع الابتلاع ، فهو من «السيرط» وهو الابتلاع. و «الصيلمقم» : الشديد الصيراخ ، فهو من «الصيلمق» ، لأن «الصلق» : الصياح. و «دخشم» و «جلهمه» : اسمان علمان. فأما «دخشم» فمشتق من «دخش يدخش» إذا امتأل لحماء. وأما «جلهمه» فمن «جلهه» الوادى وهو ما استقبلك منه.

وينبغى عندى أن تجعل الميم فى هذا كله أصليته. وذلك لأن زياده الميم غير أول قليله ، فلا ينبغى أن يذهب إليها ، إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع. وليست هذه الألفاظ كذلك.

أما «هرماس» فهو من أسماء الأسد ، وليس بصفه مشتقه من «الهرس». فلعله اسم مرتجل ، وليس مشتقا من شيء ، إذ قد يوجد من الأسماء ما هو بهذه الصفه. أعنى : ليس بمشتق من شيء.

وكذلك الأمر فى «دخشم» و «جلهمه» ، لأنهما اسمان علمان ، والأعلام قد يكون فيها المرتجل ، وإن كان أكثرها ليس كذلك.

وأما «ضبارم» فقد يكون بمعنى : جرىء. يقال : رجل ضبارم ، أى : جرىء على الأعداء. فلعل الأسد الوثيق وصف ب- «ضبارم» ، لجرأته ، فلا يكون على هذا مشتقا من «الضبر» ، لأن الضبر لا يكون بمعنى الجراء.

وأما «الحلقوم» فليس أيضا بصفه مشتقه من لفظ «الحلق» ، فيلزم أن تكون الميم زائده. بل هو اسم ، فيمكن أن يكون بمعنى الحلق ، وتكون ذاته مخالفه لذات «حلق» ، فيكون من باب «سبط وسبطر» ، لا سيما وقد قالوا «حلقمه حلقمه» إذا قطع حلقومه ، فأثبتوا الميم فى تصريفه.

وكذلك «البلعوم» أعنى أنه ليس بصفه مشتقّه من «البلع»، بل هو اسم - كما ذكرنا - لمجرى الطعام فى الحلق. فلعله اسم له ، لا من حيث لحظ فيه معنى «البلع» ؛ ألا ترى أنّ البياض الذى فى طرف فم الحمار يسمّى «بلعوما» ، وإن لم يكن رجوعه إلى معنى «البلع». فكذلك ينبغى ألا يجعل بالنظر إلى مجرى الطعام فى الحلق.

وأما «الصّيلقم» فيمكن أن يكون غير مشتقّ من «الصّيلق» ، لأنهم يقولون «جمل صلقم» أى : ضخم. فلعلّ الشّديد الصياح قيل له «صلقم» ، لضخامه صوته ، لا لأجل الصراخ نفسه. إذ قد وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى «الصّيلق» ، وهو الضخم من الإبل.

وأما «السّيرطم» فإنه يحتمل - وإن كان واقعا على الواسع الحلق ، السريع الابتلاع - ألا يكون مشتقا من «السّيرط» بمعنى البلع ، لأنهم قد يوقعون «السّيرطم» على القول اللين ، فيكون الرجل الواسع الحلق وصف ب- «سرطم» ، لسهوله الابتلاع فى حلقه ولينه عليه ، لا لنفس «السّيرط» الذى هو الابتلاع ، كما أنّ «السّيرطم» إذا عنى به القول اللين ليس براجع لمعنى «السّيرط».

فإذا أمكن فى هذه الألفاظ حملها على ما ذكرت لك كان أولى من جعل الميم زائده غير أوّل ، لقله ما جاء من ذلك.

وزعم أبو الحسن ، وأبو عثمان المازنى ، أنّ «دلامصا» (١) من ذوات الأربعة ، وأنّ معناه كمعنى «دليص» (٢) ، وليس بمشتقّ منه ، فجعله من باب «سبط وسبطر». والذى حملهما على أن يقولوا ذلك فى «دلامص» ، ولم يقولاه فى «زرقم» و «ستهم» وأشباههما ، قلّه مجيء الميم زائده حشوا ، بل إذا جاءت زائده غير أوّل فإنما تزداد طرفا. وكذلك ينبغى أن يكون «قمارص» (٣) عندهما.

وبالجمله ليس «دلامص» مع «دليص» ك- «سبطر» مع «سبط» ، لأنّ الذى قاد إلى ادّعاء أنّ «سبطا» و «سبطرا» أصلان مختلفان أنّ الرء لا تحفظ زائده فى موضع. وأما الميم فقد جاءت زائده ، طرفا غير أوّل ، فيما ذكرنا ، وحشوا فى «تمسكن» وأخواته ، وأولا فيما لا يحصى كثره. فإذا دلّ اشتقاق على زيادتها فينبغى أن تجعل زائده ، إذ باب «سبط وسبطر» قليل جدّا ، لا ينبغى أن يرتكب ، إلا إذا دعت إلى ذلك ضروره.

ص: ١٣٥

١- الدلامص : البراق : لسان العرب ، ماده (دلمص) و (دملص).

٢- الدليص : الدرع البراق اللينه ، لسان العرب ، ماده (دلص).

٣- القمارص : القارص ، لسان العرب ، ماده (قرص).

وإن وقعت أولاً فإنهما بمنزلة الهمزة. فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان ، أو أكثر.

فإن كان بعدها حرفان قضى على الميم بالأصالة ، إذ لا بد للكلمة من فاء وعين ولام ، لأن ذلك أقل أصول الأسماء المتمكنة والأفعال. وذلك نحو «ملك» و «مسح» وأمثالهما.

وإن كان بعدها أكثر لا يخلو أن يقع بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها ، أو ثلاثة مقطوع بأصالتها ، أو اثنان مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتمل للأصالة والزيادة.

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوعاً بأصالتها قضى على الميم بالأصالة ، إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها. وإنما كان الوجه ذلك ، لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها ، إلا في النوعين المذكورين. وأما بنات الخمسة فلا يلحقها من أولها زيادة أصلاً ، لأنها لا تكون فعلاً ، وذلك نحو «مرزنجوش» (١) ، ينبغي أن تكون الميم فيه أصليته ، وكذلك كل ما جاء من هذا النحو.

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعاً بأصالتها قضى عليها بالزيادة ، لأن كل ما جاء من ذلك ، مما يعرف له اشتقاق ، توجد الميم فيه زائده ، نحو «ملهى» و «مضرب» وأمثال ذلك ، مما لا يحصى كثره. ولم يجيء أصليته إلا في «مغرود» (٢) و «مغفور» (٣) و «مراجل» (٤).

فالدليل على أصالتها في «مراجل» ثباتها في تصريفه ، فقالوا «المرجل». قال :

بشيه ، كشيهِ الممرجل (٥)

وكذلك «مغفور» ، لأن الميم قد ثبتت في تصريفه ، فقالوا «ذهبوا يتمغفرون» أي : يجمعون المغفور ، وهو ضرب من الكمأه.

ص: ١٣٦

- ١- المرزنجوش : نبت يداوى به ، الصراح للجوهري ، مادة (عتر).
- ٢- المغرود : ضرب من الكمأه ، لسان العرب ، مادة (غرد).
- ٣- المغفور : صمغ شبيه بالناطف ، لسان العرب ، مادة (غفر).
- ٤- المراجل : ضرب من بدو اليمن ، لسان العرب ، مادة (مرجل).
- ٥- الرجز ، للعجاج في ديوانه ١ / ٢٢١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٣٣٧ ، والكتاب ٤١ / ٣١١ ، والممرجل : ضرب من ثياب الوشى.

وأما «مغرود» فيدلّ على أصاله ميمه أنه ليس من كلامهم «مفعول»، وفيه «فعلول».

فإذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه بزيادة الميم فيه ، حملا على الأكثر مما عرف له اشتقاق نحو «مأسل» (١) ينبغى أن يقضى بزيادة الميم فيه وفي أمثاله ، وإن لم يعرف له اشتقاق.

وإن كان بعدها حرفان مقطوعا بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، قضيت على الميم بالأصالة ، إذ لا أقلّ من ثلاثه أحرف أصول ، كما تقدّم. وذلك نحو «مالك» و «ماسح» وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها. وإذا كان كذلك وجب أن تكون الميم أصليّه.

وإن كان بعدها حرفان مقطوعا بأصالتهما ، وما عداهما محتمل الأصالة والزيادة ، قضى على الميم بالزيادة ، لأنّ كل ما عرف له اشتقاق من ذلك وجدت الميم فيه زائده ، ولم توجد أصليّه ، إلّا فى ألفاظ مخفوظه. وهى «معزى» و «مأجج» (٢) و «مهدد» (٣) و «معدّ» و «منجنيق» و «منجنون» (٤). فلما كانت زائده فى الأكثر ، مما عرف له اشتقاق ، حمل ما لم يعرف له اشتقاق ، من ذلك ، على ما عرف اشتقاقه. وذلك نحو «مذرى» (٥) و «المذروين».

فإن قيل : وما الدليل على أصاله الميم فى سته الألفاظ المذكوره؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على أصاله الميم فى «معزى» أنهم يقولون «معز» ، فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائده لقالوا «عزى».

فإن قيل : إنّ «المعزى» أعجميّ ، وقد تقدّم أنّ الأعجميّ لا يدخله تصريف؟.

فالجواب : أنّ ما كان من الأعجميّة نكر فإنه قد يدخله التصريف ، لأنه محكوم له بحكم العربى ، بدلاله أنّ هذا النوع من العجمه لا يمنع الصّيرف بخلاف العجه الشخصيّة. وسبب ذلك أنها أسماء نكرات - والنكرات هى الأول - وإنما تمكّنت بدخول الألف واللّام عليها ، كما تدخل على الأسماء العربيه. ويدلّ على أنهم قد أجروها مجرى العربى أنهم قد اشتقّوا منها ، كما يشتقّون من العربى. قال رؤبه :

ص: ١٣٧

١- مأسل : اسم موضع ، لسان العرب ، ماده (أسل).

٢- مأجج : اسم موضع ، التاج للزبيدي ، ماده (مذحج).

٣- مهدد : اسم امرأه ، لسان العرب ، ماده (مهد).

٤- المنجنون : الدولاب ، لسان العرب ، ماده (منجنون).

٥- المذرى : جانب الأليه ، القاموس للفيروز آبادى ، ماده (فصل الدال) ١ / ١٦٥٧.

هل ينجيني حلف سخيت

أو فضّه ، أو ذهب كبريت (1)؟

فقال «سخيت» من «السخت» وهو الشديد ، وهو أعجمي .

والذى يدلّ على أصله الميم فى معدّ أنهم يقولون «تمعدد الرّجل» إذا تكلم بكلام معدّ ، وقيل : إذا كان على خلق معدّ. والميم فى «تمعدد» أصله ، لأنّ «تمفعل» قليل ، نحو ما ذكرنا من قولهم «تمسكن» و «تمدرع» ، والأحسن «تسكن» و «تدرّع». و «معدّ» هذا - أعنى اسم القبيله - منقول من «معدّ» الذى يراد به موضع رجل الرّاكب ، لأنّ الأعلام إذا علم لها أصل فى النكرات فينبغى أن تجعل منقوله منه. وإذا ثبت النّقل تبين أنّ الميم فى «معد» هذا - أعنى اسم القبيله - أصله ، لأنّ الميم فى «معدّ» الذى هو موضع رجل الرّاكب أصله أيضا ، لأنّ موضع رجل الرّاكب فيه شدّه وصلابه ، وقد قالوا «معد» فى معنى : اشتدّ. فالميم فيه أصل ، لذلك قال :

وخاربين ، خربا فمعدا

لا يحسبان الله إلا رقدا (2)

فإن قيل : جعلك الميم أيضا أصله فى أوّل الكلام ، وبعدها ثلاثه أحرف. قليل ، و «تمفعل» قليل ، فهلا اعتدل الأمر عندك فيها ، فأجزت فى «معدّ» الوجهين ، أعنى زياده الميم وأصلتها؟.

فالجواب : أنه لما كان جعلها أصلا وجعلها زائده يؤدّيان إلى قليل كانت الأصاله ، وما يعضده الاشتقاق ، أولى.

والذى يدلّ على أصله الميم فى «مأجج» و «مهدد» أنّ الميم لو كانت زائده لوجب الإدغام ، فتقول «مهدد» و «مأجج» ، كما تقول «مقرّ» و «مكرّ» و «مفرّ» و «مردّ». فدلّ ذلك على أنّ الميم أصل ، وأنهما ملحقان ب- «جعفر» نحو «قردد» (3) ولذلك لم يدغم.

فإن قلت : أجعل الميم زائده فيهما ، ويكون فكّ الإدغام شاذّا ، فيكون من باب

ص: ١٣٨

١- الرجز ، لرؤبه فى ديوانه ص ٢٧ ، ولسان العرب ، ماده (كبريت) ، وتهذيب اللغه للأزهري ، ٧ / ١٦١ ، وتاج العروس ، ماده (سخت). وكتاب العين للفراهيدى ٤ / ١٩٤.

٢- الرجز بلا نسبه فى تهذيب اللغه للأزهري ٢ / ١٥٤ ، وتاج العروس واللسان ، ماده (ضرب).

٣- القردد : الأرض المستويه ، وهو من الأضداد ، لسان العرب ، ماده (قرد).

«لححت (١) عينه» و «ألل السقاء» (٢) و «ضبب (٣) البلد» ، إذ جعل الميم أصلية أيضا ، في أول وبعدها ثلاثة أحرف ، قليل؟.

فالجواب : ما تقدّم في «معدّ» ، من أنه لما كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى.

فإن قيل : فهلّا جعلتم الميم أصلية في «محبب» (٤) ، بدليل فكّ الإدغام ، كما فعلتم ذلك في «مهدد»؟.

فالجواب : أنه لما كان جعل الميم فيها أصلية يؤدّي إلى الحمل على القليل ، وجعلها زائده يؤدّي أيضا إلى ذلك ، كانت الأولى الزيادة هنا ، لأنّ الميم إذا كانت زائده كانت الكلمة من تركيب «ح ب-ب» وهو موجود ، وإذا كانت الميم أصلية كانت الكلمة من تركيب «م ح ب» وهو غير موجود. فكان الحمل على الموجود أولى.

والذى يدلّ ، على أنّ الميم في «منجنيق» أصلية ، أنه قد استقرّ زيادة النون الأولى ، بدليل قولهم «مجانيق» بحذفها. ولو كانت أصلية لقلت «مناجيق». فإذا ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم ، إذ لو كانت زائده ، والنون بعدها زائده ، لأدّى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أول كلمة ، وذلك لا- يوجد إلّا في الأفعال نحو «استفعل» ، أو في الأسماء الجارية عليها ، نحو «انطلق» و «منطلق». و «منجنيق» ليس باسم جار على الفعل. فإذا ثبتت أصالة الميم وزيادة النون الأولى وجب أن يقضى على النون الثانية بالأصالة ، لأنك لو جعلتها زائده لكان وزن الكلمة «فنعليلا» ، وذلك بناء غير موجود. وإذا جعلتها أصلية كان وزن الكلمة «فنعليلا» نحو «عنتريس» (٥). وأيضا فإنها ليست في موضع لزم فيه زيادتها ، ولا كثرت ، فتجعل زائده.

فإن قيل : فهلّا استدللتم على زيادة الميم ، بما حكاه أبو عثمان عن التّوّزي ، عن أبي عبيده ، من أنه سأل أعرابيا عن حروب ، كانت بينهم ، فقال : «كانت بيننا حروب عون ،

ص : ١٣٩

- ١- لحجت : لصقت ، لسان العرب ، ماده (لحج).
- ٢- ألل السقاء : تغيرت رائحته ، الصحاح للجوهري ، ماده (ألل).
- ٣- ضبب البلد : كثرت ضبابه ، لسان العرب ، ماده (ضبب).
- ٤- محبب : اسم رجل ، المنصف ١ / ١٤١.
- ٥- العنتريس : الناقة الغليظة الصلبه الوثيقه الشديده الكثيره اللحم الجواد الجريئه ، وقد يوصف به الفرس ، تاج العروس ، ماده (عترس).

تفقاً فيها العيون. مرّه نجنق ، ومرّه نرشق». فقوله «نجنق» دليل على أنّ الميم زائده ، إذ لو كانت أصلية لوجب أن يقول «نمجنق». وحكى الفراء : «جنقوهم بالمجانيق»؟.

فالجواب : أنّ الكلمه أعجميه ، والعرب قد تخلط في اشتقاقها من الأعجميه ، لأنها ليست من كلامهم ؛ ألا ترى أنّ قول الراجز :

هل تعرف الدار لأمّ الخزرج

منها ، فضلت اليوم كالمزرج (١)

أراد : سكران كالذى يشرب الزرجون. وكان القياس أن يقول «كالمزرجن» ، لأنّ نون «زرجون» أصلية. لكنه حذف النون ، لأنّ الكلمه أعجميه ، والعرب قد تخلط في اشتقاقها من الأعجمي ، كما تقدّم.

فإن قيل : فهلاً قلتم إنّ قولهم في الجمع «مجانيق» بحذف النون من قبيل ما خلط فيه؟.

فالجواب : أنّ قولهم «مجانيق» يؤدى إلى أن يكون وزن الكلمه «فعليلاً» كما تقدّم ، وهو من أبنيه كلامهم. وقولهم «نجنق» و «جنقوهم» يؤدى إلى كون الميم والنون زائدتين ، فيكون وزن الكلمه «منفعيلاً» ، والزيادتان لا تلحقان الأسماء من أولها ، إلّا أن تكون جارية على الأفعال ، كما تقدّم.

والذى يدلّ على أصاله الميم في «منجنون» أنه لا يخلو أن تقدّر الميم والنون زائدتين ، أو أصليتين ، أو إحداهما زائده والأخرى أصلية. فجعلهما زائدتين فاسد ، لما تبين من أنه لا يلحق الكلمه زيادتان من أولها إلّا الأفعال والأسماء الجارية عليها ، و «منجنون» ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال. وجعل إحداهما زائده والأخرى أصلية فاسد ، لأنك إن قدرت أنّ الميم هي الزائده كان وزن الكلمه «مفعولاً» ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم. وإن قدرت أنّ النون هي الزائده كان فاسداً ، بدليل قولهم «مناجين» في الجمع ، بإثبات النون الأولى. فدلّ ذلك على أنهما أصلان ، ويكون وزن الكلمه «فعلولاً» ، فيكون نحو «حندقوق» (٢).

ص: ١٤٠

١- الراجز ، بلا نسبة في الخصائص لابن جنى ، والمنصف ١ / ١٤٨ ، واللسان (زرج).

٢- الحندقوق : بقله ، والرجل الطويل المضطرب ، لسان العرب ، ماده (حندقوق).

النون تنقسم قسمين : قسم يقضى عليه بالزيادة ، وقسم يقضى عليه بالأصالة ، ولا يقضى عليه بالزيادة إلا بدليل .

فالقسم الذى يقضى عليه بالزيادة : النون التى هى حرف المضارعه ، نحو «نقوم» و «نخرج». والنون فى «انفعل» وما تصرف منه ، نحو «انطلق» و «منطلق». ونون التثنيه ، وجمع السلامه ، ومن المذكر ، نحو «الزيدين» و «الزيدين». والنون التى هى علامه الرفع فى الفعل : نحو «يفعلان» و «تفعلون». والنون اللماحقه للفعل للتأكيد ، شديده كانت أو خفيفه ، نحو «هل تقومن» و «هل تقومن». ونون الوقايه اللماحقه مع ياء المتكلم ، نحو «ضربنى». ونون التنوين فى نحو «رجل». والنون اللماحقه آخر جمع التكسير ، فيما كان على وزن «فعلان» و «فعلان» ، نحو «قضبان» و «غربان» ، لأنه لا يتصور جعلها أصليّه ، إذ ليس فى أبنيه الجموع ما هو على وزن «فعال» بضم الفاء ، ولا بكسرها. فجميع هذا لا تكون النون فيه إلا زائده ، ولا يحتاج على ذلك إلى إقامه دليل ، لوضوح كونها زائده فيه .

وأما النون الواقعه آخر الكلمه ، بعد ألف زائده ، فإنه يقضى عليها بالزيادة ، فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، لكثرة تبينها زائده فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه ، فيحمل ما لا يعرف على الأكثر . وذلك بشرطين :

أحدهما : أن يكون ما قبل الألف أكثر من حرفين أصليين . إذ لو كان قبلها حرفان خاصه لوجب القضاء بأصالة النون ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام ، وذلك نحو «سنان» و «عان» و «بنان» و «قران». وأمثال ذلك النون فيه أصليّه .

والآخر : ألا تكون الكلمه من باب «جنجان» ، فإنه ينبغى أن تجعل النون فيه أصليّه . إذ لو كانت نونه زائده لكانت الكلمه ثلاثيه ، ويكون فاؤها جيما ولامها جيما ، فيكون من باب «سلس وقلق» ، أعنى مما فاؤه ولامه من جنس واحد ، وذلك قليل جدّا . وإن جعلت النون أصليّه كانت من باب الرباعى المضعف ، نحو «صلصلت» و «قلقلت» ، وذلك باب واسع .

ومن الناس من اشترط أيضا ألا يكون ما قبل الألف مضاعفا ، فيما قبل الألف فيه

ثلاثه أحرف ، نحو «مران» (1) و «رمان» ، لاحتمال أن تكون النون زائده ، وأن تكون أصليّه وأحد المضغفين زائد ، ويتساوى الأمران عنده ، لكثرة زياده الألف والنون في الآخر ، وكثره زياده أحد المضغفين .

والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين ، بدليل السماع ، والقياس .

أمّا القياس فإنّ النون ختصت زيادتها في هذا الموضع ، أو ثالثه ساكنه ، على ما يبين بعد . وأحد المضغفين زائد حيث كان . وما اختصت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائدا مما لم يختص ؛ ألا- ترى أنّ الهمزه في «أفعى» قضينا عليها بالزياده وعلى الألف بالأصالة ، لأنّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيره ، والهمزه لم تكثر زيادتها إلّا أولا خاصّه ، فكان المختصّ يشرك غير المختصّ ، بكثرة زيادته في ذلك الموضع ، ويزيد عليه بقوّه الاختصاص .

وأمّا السّماع فقوله عليه السّلام ، للقوم الذين قالوا له «نحن بنو غيان» ، فقال لهم ، عليه السّلام : «بل أنتم بنو رشدان» . ألا تراه ، عليه السّلام ، كيف تكوّره لهم هذا الاسم ، لأنّه جعله من الغيّ ، ولم يأخذه من الغين ، وهى السحاب ، فقد دلّ هذا على إنه إذا جاء مضاعف ، فى آخره ألف ونون مثل «رمان» ، أنه ينبغي أن يقضى عليه بزياده الألف والنون ، إلّا أن يقوم دليل على أنّ النون أصليّه ، نحو «مران» فإن الخليل ذهب إلى أنّ نونه أصليّه ، لأنّه مشتقّ من «المرانه» التى هى اللين .

ومنهم من شرط ألّا يكون ما قبل الألف مضاعفا ، مما قبل الألف منه ثلاثه أحرف ، وألّا يكون مع ذلك مضموم الأوّل ، اسما لبنات ، نحو «رمان» لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصليّه ، ويكون وزنه «فعالا» ، لأنّه قد كثر فى أسماء النّبات «فعلال» ، نحو «حمّاض» و «عّاب» و «قّاء» . فحمله على ما كثر فيه .

وهذا فاسد ، لأنّ زياده الألف والنون فى الآخر أكثر من مجيء اسم النّبات على «فعلال» ؛ ألا ترى أنّ ما جاء من الأسماء ، أعنى أسماء النّبات ، على غير وزن «فعلال» لا ينضب كثره ، وإن كان «فعلال» قد كثر وأطرّد .

وذهب السيرافىّ إلى أنّ النون إذا أتت فى الآخر ، بعد ألف زائده ، فإنه لا- يخلو أن يكون جعلها أصليّه يؤدّى إلى بناء غير موجود ، أو إلى بناء موجود . فإن أدّى إلى بناء غير

ص: ١٤٢

موجود قضى عليها بالزيادة ، نحو «كروان» و «زعفران» ؛ ألا ترى أنّ النون فيهما لو كانت أصليّهما لكان وزن «كروان» : «فعلالا» ، ووزن «زعفران» : «فعللالا» ، وهما بناءان غير موجودين. وإن أدّى ذلك إلى بناء موجود قضى عليها بالأصالة ، نحو «دهقان» (١) و «شيطان» ، لأنّ نون «دهقان» إذا جعلت أصليّته كان وزنه «فعلالا» ، ونون «شيطان» إذا كانت أصليّته كان وزنه «فيعالا». وهما بناءان موجودان ، نحو «شمالال» (٢) و «بيطار».

وهذا الذى ذهب إليه ، من أصالة النون فيما يؤدى جعل النون فيه أصليّته إلى بناء موجود - باطل ، لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون أصليّته فى «دهقان» و «شيطان». ولم يفعل ذلك سيبويه ، لما ذكر من أنّ جعل النون فيهما أصليّته يؤدّى إلى بناء موجود. بل لقولهم «تدهقن» و «تشيطن» ، لأنه ليس فى كلامهم «تفعلن». فدلّ ذلك على أصالة النون. فأما «تدهق» و «تشيطن» فليس فى قوّه «تدهقن» و «تشيطن» ، لأنّ أبا على قد دفعهما من طريق الرواية.

فإذا جاءت النون بعد ألف زائده ، فيما لا تعرف له اشتقاقا ، بالشرطين المذكورين ، فاقض بالزيادة حملا على الأكثر. وكذلك تفعل إذا احتملت الكلمه اشتقاقين ، تكون فى أحدهما أصليّته ، وفى الآخر زائده. فينبغى أن تحمله على الذى تكون فيه زائده ، حملا على الأكثر ، نحو «دكان» ، فإنه يحتمل أن يكون مشتقا من «دكنته أدكنه دكنا» إذا نضدت بعضه فوق بعض ، فتكون نونه أصليّته. ويحتمل أن يكون مشتقا من قولهم «أكمه دكاء» إذا كانت منبسطه ، و «ناقه دكاء» إذا كان سنامها مفترشا فى ظهرها ، فتكون نونه زائده. لكنّ الذى ينبغى أن يحمل عليه هذا الاشتقاق الآخر ، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر.

وأما النون إذا وقعت ثالثة ساكنه ، غير مدغمه ، فى كلمه على خمسة أحرف ، نحو «جحنفل» و «عبنقس» (٣) وأمثال ذلك ، فإنه ينبغى أن تقضى عليها بالزيادة ، وإن لم تعرف للكلمه اشتقاقا ولا تصريفا ، لأنّ كلّ ما عرف له اشتقاق أو تصريف ، من ذلك ، وجدت النون فيه زائده ، فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه. فما عرف اشتقاقه فوجدت النون فيه زائده «جحنفل» و «جرنفش» (٤) ، لأنّ «الجحنفل» : الكثير ، و «الجحنفل» ،

ص: ١٤٣

١- الدهقان : القوى على التصرف مع شده وخبره ، لسان العرب (دهقن).

٢- الشمالال : السريعه الخفيفه ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه باب الشين ١ / ٤٩٥.

٣- العبنقس : السىء الخلق ، لسان العرب ، ماده (عبنقس).

٤- الجرنفش : الرجل العظيم ، لسان العرب ، ماده (جرنفش).

الجيش الكثير. فهما بمعنى واحد. و«الجحفل» أيضا: العظيم الجحفله (١)، فهو من لفظ الجحفله، فنونه زائده. وقالوا «جرافش» في «جرنفش». ومثل ذلك كثير، إلا أنى لم أكثر من ذلك، لما فيه من التّطويل. فلمّا كان الأمر، فيما له اشتقاق أو تصريف، على ذلك حمل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف نحو «عبنقس»، على ذلك، فقضى على النون بالزيادة.

وزعم ابن جنّي أنه إن جاء مثل «خزنن» أو «عصنن» فإنه تجعل نونه محتمله، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل. وإنما احتمل هذا النحو أن تكون النون فيه أصلية وزائده، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب «صمحمح» (٢) و«دمكمك» (٣)، وإن كانت زائده كان من باب «عقنقل» (٤). وباب «صمحمح» أكثر وأوسع. فإزاء كون النون ساكنة ثالثة كون باب «صمحمح» أوسع من باب «عقنقل».

وهذا الذى ذهب إليه عندى فاسد. بل ينبغى أن يقضى عليها بالزيادة، لأنّ زياده النون ثالثة ساكنة لازمه فيما عرف له اشتقاق، فلا ينبغى أن يجعل بإزائه كون باب «صمحمح» أوسع من باب «عقنقل»، لأنّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة.

وإنما لزمت زيادتها إذا كانت على ما ذكر، لشبهها بحرف المدّ واللين، إذا وقع فى هذا الموضع. فكما أنّ حرف المدّ واللين إذا وقع فى اسم على خمسه أحرف ثالثا مثل «جرافس» كان زائدا، فكذلك ما كان بمنزلته. ولذلك حذفوا نون «عرنقصان» (٥) تخفيفا، فقالوا «عرقصان». كما حذفوا الألف من «علابط» (٦) و«هدابد» (٧) وأمثالهما، حين قالوا «علبط» و«هدبد». ووجه الشبه بينهما أنّ فى النون غنّه فى الخياشيم، كما أنّ فى حروف المدّ واللين مدّا، والغنّه والمدّ كلّ واحد منهما فضل صوت فى الحرف. ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيما هو على خمسه أحرف، إلا أنها مدغمه نحو «عجنس» (٨) لم تكن إلا أصلية لأنها إذ ذاك تشبّت بالحركة، والنون إذا تحرّكت كانت من الفم وضعفت الغنّه فيها. ولذلك لم تزد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق، لأنها إذ ذاك تكون من الفم وتضعف فيها الغنّه، فلا

ص: ١٤٤

- ١- الجحفله: مشفر البعير، لسان العرب، مادة (جحفل).
- ٢- الصمحمح: الغليظ القصير، الصحاح للجوهري، مادة (صمح).
- ٣- الدمكمك: القوى الشديد، لسان العرب، مادة (دمك).
- ٤- العقنقل: الكتيب العظيم متداخل الرمل، الصحاح للجوهري مادة (عقنقل).
- ٥- العرنقصان: نبات، لسان العرب، مادة (عرقص).
- ٦- العلابط: الضخم الغليظ، لسان العرب، مادة (علبط).
- ٧- الهدابد: اللبن الخاثر، لسان العرب، مادة (هدبد).
- ٨- العجنس: الجمل الضخم الصلب الشديد، لسان العرب، مادة (عجنس).

تشبه حرف العله. ولو ورد في الكلام مثل «جحنعل» مثلا لجعلت النون فيه أصلية كما جعلت في «عجنس» كذلك ، لمفارقتها إذ ذاك الغنة التي أشبهت بها حرف العله.

فهذه جملة الأماكن التي يقضى على النون فيها بالزيادة. وما عدا ذلك قضى عليه بالأصالة ، ولا يقضى عليه بالزيادة إلا بدليل :
فمما زيدت فيه النون أولا- لقيام الدليل على زيادتها «نرجس» وزنه «نفعل». وإنما لم تكن نونه أصلية لأنه ليس في كلامهم «فعلل».

فإن قيل : وكذلك ليس في كلامهم «نفعل»؟.

فالجواب : أنه قد تقدم أنّ الحرف إذا كان جعله زائدا يؤدي إلى بناء غير موجود ، وكذلك جعله أصليا ، قضى عليه بالزيادة ، للدخول في الباب الأوسع ، لأنّ أبنيه المزيد أكثر من أبنيه الأصول.

وزعم ابن جنّي : أنّ النون في «نبراس» (١) زائده ووزنه «نفعال» ، وجعله مشتقا من «البرس» وهو القطن ، لأنّ الفتيل يتخذ في الغالب من القطن. وذلك اشتقاق ضعيف جدا. بل لقائل أن يقول : الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن. وكذلك قولهم «نفرجه القلب» وزنه عنده «نفعله» ، لأنّ «النفرجه» : الجبان الذي ليست له جلاده ولا حزم. واستدلّ على ذلك بقول العرب «رجل أفرج وفرج» إذا كان لا يكتفم سراً ، فجعل «نفرجه القلب» مشتقا منه ، لأنّ إفشاء السرّ من قلبه الحزم. وهذا الاشتقاق أيضا ضعيف ، لأنّ إفشاء السرّ ليس بقله حزم ، بل هو بعض صفات القليل الحزم. وأيضا فإنّ «الأفرج» و «الفرج» لا يراد بهما الجبان كما يراد ب- «نفرجه القلب». فدلّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق. فينبغي أن تجعل النون فيها أصلية.

وزيدت ثانيه في «قنعاس» (٢) و «قنفخر» (٣) و «عنبس» (٤) و «عنسل» (٥) و «عنتريس» (٦)

ص: ١٤٥

١- النبراس : المصباح ، لسان العرب ، مادة (برس).

٢- القنعاس : الجمل الضخم العظيم ، لسان العرب ، مادة (قنعس).

٣- القنفخر : الفائق في نوعه ، لسان العرب ، مادة (قنفخر).

٤- العنبس : الأسد ، لسان العرب ، مادة (عنبس).

٥- العنسل : الناقه السريعة القويه ، لسان العرب ، مادة (عنسل).

٦- العنتريس : الناقه الغليظة الصلبه الوثيقه الشديده الكثيره اللحم الجواد الجريئه ، وقد يوصف به الفرس ، تاج العروس ، مادة (عترس).

و «خنفقيق» (١) و «كنهبل» (٢) و «جندب» بضمّ الدال وفتحها و «عنصر» و «تنبر» و «كتنأو» (٣) و «حنطأو» (٤) و «سندأو» (٥) و «قندأو» (٦).

فأمّا «قنعاس» فنونه زائده ، لأنه من القعس . و «قنفخر» ؛ لأنه يقال فى معناه «قفا خرّى» . و «عنبس» من العبوس . و «عنسل» من العسلان . و «عتريس» من العترسه وهى الشّده . و «الخنفقيق» من الخفق .

وأما «كنهبل» فنونه زائده ، لأنها لو جعلت أصليّه لكان وزن الكلمه «فعللا» ، وهو بناء غير موجود فى كلامهم .

وأما «جندب» و «عنصر» و «قنبر» فيدلّ على زياده النون فيها أنك لو جعلتها أصليّه لكان وزن الكلمه «فعللا» ، وهو بناء غير موجود فى كلامهم . فأما «جؤذر» (٧) فأعجميّ . و «برقع» و «جخدب» (٨) مخفّفان من «برقع» و «جخدب» بالضمّ . وأيضا فإنّ هذه النون قد لزمّت هذا البناء ، وهى حرف زياده ، فدلّ ذلك على زيادتها ، إذ لو كانت أصلا لجاز أن يقع موقعها غيرها من الأصول . وأيضا فإنّ ما جاء من هذا النحو ، وعلم له تصريف ، وجدت النون فيه زائده نحو قنبر ، لأنهم يقولون فى معناه «قنبر» ، فيحذفون النون ، فيحمل ، ما جهل تصريفه على ما علم . وأما «جندب» بكسر الجيم و «جندب» بضمّ الجيم والدال فنونه زائده ، لأنه فى معنى «جندب» المضموم الجيم . فينبغى أن تكون نونه زائده كما هى فى المضموم الجيم .

وأما «كتنأو» وأخواته فنونه زائده ، بدليل أنّ هذه الأسماء فيها ثلاثه أحرف من حروف الزيادة : النون والهمزه والواو . فقضى على الهمزه بالأصالة ، لقلّه زيادتها غير أوّل . وقضى على الواو بالزيادة ، لملازمتها المثل .

ص : ١٤٦

١- الخمنفقيق : المرأه الجريئه السريعه ، المحكم لابن سيده ، ماده (خفق).

٢- الكنهبل : شجر ، لسان العرب ، ماده (كهبل).

٣- الكتنأو : الوافر اللحيه ، لسان العرب ، ماده (كتنأ).

٤- الحنطأو : العظيم البطن القصير ، لسان العرب ، ماده (حنطأ).

٥- السندأو : الجرىء الشديد ، وقيل : الخفيف ، تاج العروس للزبيدى ، ماده (سدأ).

٦- القندأو : الغليظ القصير ، المحيط فى اللغه لابن عباد ، ماده (قند).

٧- الجؤذر : ولد البقره الوحشيه ، لسان العرب ، ماده (جذر).

٨- الجخدب : ضرب من الجنادب ، لسان العرب ماده (جخدب).

فإن قيل : فإن الهمزة أيضا قد لازمت المثال؟.

فالجواب : أنه لا- يمكن أيضا القضاء بزيادتها مع زياده النون ، لئلا يؤدي إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثه أحرف ، إذ الواو زائده. فلما تعدّرت زيادتهما معا قضى بزياده النون ، لأنّ زياده النون غير أول أكثر من زياده الهمزه.

فإن قيل : فهلّا جعلت الواو أصلية وقضيت على النون والهمزه بالزياده؟.

فالجواب : أنّ القضاء على الواو بالزياده أولى من القضاء على الهمزه والنون بذلك ، لأنّ زياده الواو أكثر من زياده النون والهمزه غير أول.

ومما يدلّ على زياده النون في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في «كنتأو» زياده النون بالاشتقاق ، لأنهم قد قالوا «كثأت لحيته» إذا كانت كنتأوا ، فحذفوا النون. قال الشاعر :

وأنت امرؤ ، قد كثأت لك لحيه

كأنك منها قاعد في جوالق (١)

فينبغي أن يحمل ما لم يعلم له اشتقاق ، من هذه الأسماء ، على ما علم له ذلك.

وأما «خنزير» فنونه أصلية. وليس في قوله :

لا تفخرنّ ، فإنّ الله أنزلكم

يا خزر تغلب ، دار الدّلّ والهون (٢)

دليل على أنّ النون زائده ، لأنّ «خزرا» ليس بجمع خنزير ، بل هو جمع أخزر. لأنّ كلّ خنزير عندهم أخرز ، خلافا لأحمد بن يحيى ، فإنه يجعل «خزرا» جمع خنزير. وذلك فاسد. لأنه ليس قياس خنزير أن يجمع على خزر. فمهما أمكن أن يحمل على المطّرد كان أولى.

وزيدت ثالثه غير ساكنه في نحو «فرناس» و «ذرنوح» (٣). أمّا «ذرنوح» فإنهم يقولون في معناه «ذروح» فيحذفون النون. وأمّا «فرناس» الأسد فإنه مشتقّ من «فرس يفرس» ، لأنّ الافتراس من صفة الأسد.

وزيدت رابعه في «رعشن» (٤) و «علجن» و «ضيفن» و «خلفنه» و «عرضنه» (٥). فأما

ص: ١٤٧

- ٢- البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٣٧ ، وأساس البلاغه ، وتاج العروس ، ماده (خزر).
- ٣- الذرنوح : دوييه ، المحكم لابن سيده ، ماده (ح ذ ر).
- ٤- الرعشن : الجبان الندى يرتعش ، لسان العرب ، ماده (رعش).
- ٥- العرضنه : الذى يتعرض الناس بالباطل ، لسان العرب ، ماده (عرض).

«رعشن» فمن الارتعاش. و «علجن» من العلج ، وهو الغليظ ، لأنَّ «العلجن» : الناقه الغليظه. و «رجل خلفنه» و «ذو خلفنه» أى : فى أخلاقه خلاف. و «عرضنه» من التعرّض.

وأما «ضيفن» ففيه خلاف : مهم من جعل نونه زائده ، لأنه الذى يجىء مع الضيف. فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أنّ نونه أصلية - وهو أبو زيد - وحكى من كلامهم «ضفن الرّجل يضفن» إذا جاء ضيفا مع الضيف. ف- : «ضيفن» على هذا المذهب «فيعل». وهذا الذى ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقويّه أيضا أنّ باب النون ألّا تكون فى مثل هذا إلّا أصلية. وأيضا فإنّ نونه إذا كانت زائده كان وزنه «فعلنا» ، و «فيعل» أكثر من فعلن.

ص: ١٤٨

التاء تنقسم قسمين : قسم يحكم عليه بالأصالة ، ولا يحكم عليه بالزيادة إلا بدليل ، وقسم يحكم عليه بالزيادة أبدا ، ولا يكون أصلا.

فالقسم الذى يحكم عليه بالزيادة :

التاء التى فى أوائل أفعال المطاوعه ، نحو قولك «كسرتَه فتكسّر» و «قَطَعته فتقَطّع» و «دحرجته فتدحرج».

والتاء فى أول «تفاعل» ، نحو «تغافل» و «تجاهل» ، وما تصرّف من ذلك.

والتاء التى هى من حروف المضارعه ، نحو «تقوم» و «تخرج».

والتاء التى فى «افتعل» و «استفعل» وما تصرّف منهما.

والتاء التى للخطاب فى نحو «أنت» و «أنت» و «أنتما» و «أنتم» و «انتن».

وتاء التأنيث نحو «قامت» و «خرجت» ، و «قائمه» و «حارجه» ، و «رَبّت» و «تَمّت» و «لات».

ومع «الآن» ، فى نحو قوله :

نوّلى قبل نأى دار ، جمانا

وصلينا ، كما زعمت ، تالانا (١)

أراد : الآن. وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول «حسبك تالان» يريد : حسبك الآن. فزاد التاء.

ومع «الحين» ، فى أحد القولين ، فى نحو قوله :

العاطفون تحين ما من عاطف

والمسبغون ندى ، إذا ما أنعموا (٢)

ص: ١٤٩

١- البيت من البحر الخفيف ، وهو لجميل بثينه فى ديوانه ص ١٩٦ ، ولسان العرب ، ماده (تلن) وبلا نسبه فى الإنصاف ، ص ١١٠.

٢- البيت من البحر الكامل ، وهو لأبى وجزه السعدى فى الأزهييه ص ٢٦٤ ، والإنصاف ١ / ١٠٨ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٤ /

١٧٥ ، لسان العرب ، ماده (ليت) والصحاح واللسان والتاج ماده (حين).

جميع هذا يحكم على التاء فيه بالزيادة ، ولا يحتاج في ذلك إلى دليل ، لوضوح كونها زائده فيه .

وأما القسم الذى يحكم عليه بالأصالة ، ولا يكون زائداً إلاً بدليل ، فما عدا ذلك . وإنما قضينا على التاء بالأصالة ، فيما عدا ذلك ، لكثرة تبين أصالة التاء فيما يعرف له اشتقاق أو تصريح ، نحو «توعم» - فإن تاءه أصليته ، لأنك تقول فى الجمع : توأم . و «توأم» : «فعال» فتأوه أصل - وأمثال ذلك . ويقل وجودها زائده فيما عرف له اشتقاق أو تصريح . فلما كان كذلك حمل ما جهل أصله على الكثير ، ففضى على تائه بالأصالة .

فمما جاءت فيه التاء زائده أولاً «تألب» و «ترتب» (١) و «تدرأ» (٢) و «تجفاف» (٣) و «تعوض» (٤) و «تمثال» و «تبيان» و «تلقاء» و «تضراب» (٥) و «تهواء» (٦) من الليل» و «تمساح» للكذاب و «تمراد» لبيت الحمام و «رجل تقواله» .

فالدليل ، على زيادتها فى «تألب» اسم الحمار ، أنه مأخوذ من قولك : ألب الحمار أنه يألبها ، إذا طردها . وكذلك «ترتب» : «تفعل» من الشيء الراتب . و «تدرأ» من درأت ، أى : دفعت . وأيضا فإنه لا يمكن جعل التاء فى «ترتب» و «تدرأ» أصلا ، لأنه ليس فى كلامهم «فعلل» .

وكذلك «تتفل» (٧) تأوه زائده ، لأنها لو كانت أصليته لكان وزن الكلمه «فعللا» ، وذلك بناء غير موجود فى كلامهم . ومن قال «تتفل» بضم التاء فهى عنده أيضا زائده ، لثبوت زيادتها فى لغة من فتح التاء .

وكذلك «تجفاف» و «تعوض» و «تبيان» و «تلقاء» و «تمساح» و «تقواله» و «ناقه تضراب» ، وهى مشتقة من : الجفوف والعص والبيان واللقاء والمسح والضراب والقول . و «تمراد» (٨) ؛ لأنه من «مارد» أى : طویل . ومنه قصر مارد . و «تهواء من الليل» من قولهم

ص : ١٥٠

١- الترتب : الشيء الراتب الثابت ، لسان العرب ، مادة (ترتب) .

٢- التدرأ : الدرء والدفع ، لسان العرب ، مادة (درأ) .

٣- التجفاف : ما جلل الفرس من سلاح وآله تقيه الجراح ، لسان العرب ، مادة (جفف) .

٤- التعوض : تمر أسود ، لسان العرب ، مادة (عضض) .

٥- التضراب : الناقه الذى ضربها الفحل ، لسان العرب ، مادة (ضرب) .

٦- التهواء : القطعه ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، الهاء ٢ / ١٠٠١ .

٧- التتفل : ولد الثعلب ، لسان العرب ، مادة (تفل) .

٨- التمراد : بيت الحمام ، لسان العرب ، مادة (مرد) .

«مَرَّ هَوَى (١) من الليل». وكذلك التاء في «تنبال» زائده ، لأنَّ «التنبال» هو القصير ، و «النبل» هم القصار ، فيكون «التنبال» منه . وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة .

وزيدت آخرها في «سنبته» ، بدليل قولهم «مَرَّت عليه سنبه من الدهر» بمعنى «سنبته» أي : قطعه . فيحذفون التاء . وفي «رغبوت» و «رهبوت» و «طاغوت» و «رحموت» و «ملكوت» و «جبروت» ، لأنها بمعنى الرغبه والرهبه والرحمه والملك والتجبر والطغيان . وقد قالوا : «رغبوتي» و «رهبوتي» و «رحموتي» ، والتاء فيها أيضا زائده .

فأما «الثبوت» (٢) ، من قول لبيد :

بأحرّه الثبوت يربأ فوقها

قفر المراقب خوفها آرامها (٣)

فالتاء فيه أصل . وأجاز ابن جنّي أن تكون التاء زائده ، حملا على «جبروت» وأخواته . قال : وليس ذلك بالقوى . والصحيح أنه لا يسوغ جعل التاء فيه زائده ، لقله ما زيدت فيه التاء ، مما هو على وزنه ، إذ لا يحفظ منه إلّا ستّة الألفاظ المذكوره .

وكذلك هي في «عنكبوت» زائده . واستدلّ على ذلك سيبويه ، بقولهم في جمعه «عناكب» . ووجه الدليل من ذلك أنهم كسّروا «عنكبوتا» من غير استكراه . أعنى : من غير أن يكلفوا ذلك . ولو كانت التاء أصلية لكان من بنات الخمسه . وهم لا يكسرون بنات الخمسه إلّا استكراه . فدلّ ذلك على أنه ليس من بنات الخمسه ، وأنّ تاء زائده . وأيضا فإنهم يقولون في معناه «العنكباء» ، وذلك قاطع بزياده التاء .

وفي «عفريت» و «غزويت» (٤) . أمّا «غزويت» فالدليل على زياده تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليتين ، أو تجعل التاء أصليه والواو زائده أو العكس . فجعلهما أصليتين يؤدّي إلى كون الواو أصلا ، في بنات الأربعة من غير المضغّفات . وذلك فاسد . وجعل الواو زائده والتاء أصليه يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو «فعويل» . فلم يبق إلّا أن تكون تاؤه زائده وواوه أصليه . وأمّا «عفريت» فتاؤه زائده ، بدليل قولهم في معناه «عفرية» .

ص : ١٥١

١- الهوى : القطعه من الليل ، جمهره اللغه لابن دريد ، ماده (وه ي).

٢- الثبوت : اسم واد بين طيء وذيبيان ، لسان العرب ، ماده (ثلب).

٣- البيت من البحر الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ص ٣٠٥ ، وفي اللسان والتاج ، ماده (ثلب) ، ومجمل اللغه ٢ / ١٠ ، والمخصص ١٠ / ٨٧ وبلا نسبه في تهذيب اللغه للأزهري ٦ / ٥٦٥ ، الأجزه : جمع حزيز ، وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ، والآرام : الإعلام ، يصف حمار وحش مع أتنه .

٤- الغزويت : الداهيه ، المنصف ١ / ١٦٩ ، وفي التاج للزبيدي ، موضع مر له الإيماء ، ماده (غزو).

وزيدت أيضا في أول الكلمة وآخرها في «ترنموت»، ووزنه «تفعلوت»، وهو: صوت ترنم القوس عند الإنباض. قال الراجز:

تجاوب القوس بترنموتها (١)

أى: بترنمها.

ص: ١٥٢

١- صدر بيت، عجزه: تستخرج الحبه من تايوتها، الرجز، بلا نسبه في سر صناعه للإعراب لابن جنى ١ / ١٥٨، واللسان والتاج، ماده (رنم)، والمنصف ١ / ١٣٩.

الألف لا تكون أبدا أصلا. بل تكون زائده ، أو منقلبه عن ياء ، أو واو. فمثال الزائده ألف «ضارب» ؛ لأنه من الضرب. ومثال المنقلبه عن الياء ألف «رمى» ؛ لأنه من الرمي. ومثال المنقلبه عن الواو ألف «غزا» ؛ لأنه من الغزو. إلّا فيما لا يدخله التصريف ، نحو الحروف ، والأسماء المتوغله فى البناء ، فإنه ينبغى أن يقضى على الألف فيه بأنها أصليّه. إذ لا دليل على جعلها زائده ، ولا يعلم لها أصل فى الياء ، ولا- فى الواو ، فيقضى على الألف بأنها منقلبه عن ذلك الأصل. ومما يبيّن ذلك وجود «ما» و «لا» وأمثالهما ، فى كلامهم. وقد تقدّم تبين ذلك.

والألف لا تخلو أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان قضيت عليها بأنها منقلبه من أصل ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام ، نحو «رمى» و «غزا».

وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثه أحرف ، مقطوع بأصالتها ، فصاعدا ، أو حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتمل أن يكون أصلا ، وأن يكون زائدا.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، كانت الألف منقلبه عن أصل ، إذ لا بدّ من ثلاثه أحرف أصول ، كما تقدّم ، وذلك نحو «أرطى» (1) فى لغه من يقول «أديم مرطى» ؛ ألا- ترى أنّ قوله «مرطى» يقضى بزياده الهمزه ، وإذا ثبتت زيادتها ثبت كون الألف منقلبه عن أصل.

وإن كان ما عداهما محتملا للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون ميما ، أو همزه فى أوّل الكلمه ، أو نونا ثالثه ساكنه فيما هو على خمسه أحرف ، أو غير ذلك من الزوائد.

فإن كان ميما أو همزه أولا أو نونا ثالثه ساكنه قضيت على الألف بأنها منقلبه من أصل ، وعلى الميم أو الهمزه أو النون بالزيادة. وذلك نحو «أفعى» و «موسى» ، ونحو

ص: ١٥٣

١- الأرطى : شجر ينبت بالرمل ، رائحته طيبه ، لسان العرب ، ماده (أرط).

«عقنقى» إن ورد فى كلامهم ، إلاً أن يقوم دليل على أصالتها وزيادة الألف ، وذلك قليل ، لا يحفظ منه إلاً «أرطى» ، فى لغه من قال «أديم مأروط».

فإن قيل : فلأى شىء قضيتم بزيادة الميم والهمزه والنون. وقضيتم على الألف أنها منقلبه عن أصل؟.

فالجواب : أن الذى حمل على ذلك أشياء :

منها أن ما عرف له اشتقاق ، من ذلك ، وجد الأمر فيه على ما ذكرنا ، من زيادة الميم والهمزه والنون ، نحو «أعمى» و «أعشى» و «ملهى» و «مغزى».

ومنها أن الميم والهمزه والنون قد سبقت فقضى عليها بالزيادة لسبقها إلى موضع الزيادة. فلما قضى عليها بالزيادة وجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل.

ومنها أن الميم والهمزه والنون قد ساوت الألف ، فى كثرة الزيادة ، وفضلتها بقوه الاختصاص ؛ ألا ترى أن الميم والهمزه قد كثرت زيادتهما أولاً ، كما كثرت زيادة الألف ، واختصّتا بالزيادة أولاً ، وليست الألف كذلك. وأنّ النون كثرت زيادتها. ثالثه ساكنه ، فيما هو على خمسة أحرف ، وبعد الألف الزائده قبل آخر الكلمه ، بالشرطين المتقدمين فى فصل النون ، واختصّيت بالزيادة فى هذين الموضعين ، وليست الألف كذلك.

وإن كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الألف بالزيادة ، وعلى ما عداها بالأصالة - إلاً ما شدّد - نحو «عزى» (١) ، إلاً أن يقوم دليل على أن الألف منقلبه عن أصل ، وذلك نحو «قطوطى» (٢) و «شجوجى» (٣) و «ذلولى» (٤). الألف فى جمع ذلك أصل.

وذلك أن الألف لو جعلت زائده لم تخل الواو من أن تكون أصلاً ، أو زائده. فلو جعلتها زائده لكان وزنها «فعولى» ، وذلك بناء غير موجود. ولو جعلت الواو أصليته لم تخل من أن تجعل المضعفين أصليين ، أو أحدهما أصلاً والآخر زائداً. فلو جعلتهما أصليين لم يجز ، لأنّ ذلك يؤدّى إلى جعل الواو أصلاً ، فى بنات الأربعة ، وذلك لا يجوز إلاً فى

ص: ١٥٤

١- العزى : اسم صنم ، مختار الصحاح للرازى ، ماده (عزز).

٢- القوطى : المتبختر ، المخصص لابن سيده ١ / ٣٠٩.

٣- الشجوجى : المفرد فى الطول ، لسان العرب ، ماده (شجا).

٤- الذلولى : المسرع المستخفى ، الصحاح للجوهري ، ماده (ذلى).

باب «ضوضيت» (١) و «قوقيت» (٢) ، على ما بيّن بعد ، إن شاء الله. ولو جعلت أحدهما أصلاً والآخر زائدا لكان وزنها «فعلعى» ، وذلك بناء غير موجود فى كلامهم ، فثبت أنّ الألف بدل من أصل.

وإذا ثبت ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائده ، من غير لفظ اللّام ، وأن تكون من لفظ اللّام. فإن كانت من غير لفظ اللّام كان وزن هذه الأسماء «فعوعلا» نحو «عثوثل» (٣) و «غدودن» (٤) وإن كانت من لفظ اللّام كان وزنها «فعلعلا» نحو «صمحمح» (٥) و «دمكمك» (٦). وحملها على أن تكون من باب «صمحمح» أولى ، لأنه أوسع من باب «عثوثل». وهو الظاهر من كلام سيبويه ، أعنى أنها تحتل ضربين من الوزن ، وباب «صمحمح» أولى بها.

وأما من زعم أنّ «قطوطى» و «ذلولى» لا- يكون وزنهما إلّما «فعوعل» ، واستدلّ على ذلك بأنّ «اقطوطى» و «اذلولى» وزنهما «افعوعل» ، وزعم أنّ سيبويه لو حفظ «اقطوطى» (٧) لم يجز فى «قطوطى» إلّما أن يكون «فعوعلا» فلا- يلتفت إليه ، إذ ليس «قطوطى» باسم جار على «اقطوطى» ، فيلزم أن تكون الواو الزائده فيه من غير لفظ اللّام ، كما هى فى «اقطوطى». بل لا يلزم من كونهم قد اشتقّوا «اقطوطى» من لفظ «قطوطى» أكثر من أن تكون أصولهما واحده ، وذلك موجود فيهما. لأنّ «قطوطى» إذا كان وزنه «فعلعلا» كانت إحدى العينين وإحدى اللّامين زائدتين ، فتكون حروفه الأصول : القاف والطاء والواو. وكذلك «اقطوطى» الواو وإحدى الطائنين زائدتان ، وحروفه الأصول : القاف والطاء والواو التى انقلبت ألفا. والدليل على أنّ حروفه الأصول ما ذكرنا قولهم «قطوان» فى معناه.

وإن كان مع الألف ثلاثه أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدا قضى على الألف أنها زائده ، إلّا فى مضاعف بنات الأربعة فابنّ الألف يقضى عليها بالأصالة ، لأنّ الألف لا تكون أصلا فى بنات الأربعة - كما ذكرنا - إلّا منقلبه عن ياء أو واو ، والياء والواو لا

ص: ١٥٥

١- ضوضيت : الضوضاء والجلبه ، لسان العرب ، ماده (ضوا).

٢- قوقيت : من قوقت الدجاجه إذا صاحت ، لسان العرب ، ماده (قوا).

٣- العثوثل : الشيخ الثقيل ، وفى اللسان : العثوثل : الكثير اللحم الرخو ماده (عثل).

٤- الغدودن : المسترخى وفى المعجم الوسيط : الشاب الناعم ، ماده (غدن).

٥- الصمحمح : الشديد القوى ، الصحاح للجوهري ، ماده (صمحم).

٦- الرمكمك : الشديد ، الصحاح للجوهري ، ماده (رمك).

٧- اقطوطى : إذا أبطأ فى المشى ، شرح شافيه ابن الحاجب ١ / ٢٥٣.

يكونان أصلين في بنات الخمسه ، إلما فيما شدّ ممّا بيّن في بابه ، ولا في بنات الأربعة ، إلّا في المضاعف نحو «قوقي» (١) و «ضوضى» (٢).

فإن قيل : وما الدليل على أنّ الألف ليست زائده في «ضوضى» و «قوقي»؟.

فالجواب : أنّ جعل الألف زائده يؤدّي إلى الدخول في باب «سلس» و «قلق» ، وذلك قليل . وأيضاً فإنهم قد قالوا «ضوضاء» و «غوغاء» (٣) كـ «قلقال» و «صلصال». ولا نحفظ في بنات الثلاثه اسما على «فعلاء» نحو «سلقاء» و «ضرباء» منوّنا. فدلّ مجيء «ضوضاء» و «غوغاء» على أنّ «ضوضى» و «قوقي» من بنات الأربعة كـ «صلصل» و «قلقل».

ص: ١٥٦

١- قوقت الدجاجة : صاحت ، لسان العرب ، ماده (قوا).

٢- ضوضى : من الضوضاء والجلبه ، لسان العرب ، ماده (ضوا).

٣- الغوغاء : من غوغيت ، الصوت والجلبه ، لسان العرب ، ماده (غوغ).

الياء أيضا لا تخلو من أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلا ، إذ لا أقل من ثلاثه أحرف ، نحو «ظبي» و «رمي». وإن كان معها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون معها ثلاثه أحرف مقطوع بأصالتها ، فصاعدا ، أو حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتمل أن يكون أصلا ، وأن يكون زائدا.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها وما عداهما مقطوع بزيادته ، فالياء أصل ، إذ لا أقل من ثلاثه أحرف أصول ، نحو «ياسر» و «يافع» من اليسر ، ومن يفعه.

وإن كان ما عداهما محتملا للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أولا ، أو الهمزة ، أو غير ذلك من الحروف الزوائد. فإن كان الميم أو الهمزة قضيت على الياء بالأصالة ، وعلى الميم والهمزة بالزيادة ، كما فعلت بهما إذا اجتمعا مع الألف. والسبب في ذلك ما قدّمناه في فصل الألف. وذلك نحو «أيدع» و «ميراث». ولا يحكم على الهمزة ولا على الميم بالأصالة ، ويحكم على الياء بالزيادة ، إلّا أن يقوم دليل على ذلك نحو «أيصر» (١). وقد تقدّم الدليل على أصالة همزته في فصل الهمزة.

وإن كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة ، وعلى ما عداها بالأصالة ، نحو «يرمع» (٢) ، إلّا أن يقوم دليل على خلاف ذلك ، نحو «ضهياً» و «يأجج» (٣).

وإن كان معها ثلاثه أحرف فصاعدا مقطوعا بأصالتها قضى عليها بالزيادة ، لأنّ الياء لا تكون أصلا في بنات الخمسه ، ولا في بنات الأربعة ، إلّا أن يشدّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ، أو في مضاعف بنات الأربعة ، نحو «حيحي» (٤).

ص: ١٥٧

- ١- الأيصر : الحشيش ، الصحاح للجوهري ، ماده (أصر).
- ٢- اليرمع : حصى بيض تلمع ، لسان العرب ، ماده (رمع).
- ٣- يأجج : اسم موضع التاج للزبيدي ، ماده (يأج).
- ٤- حيحيت بالغنم : صوّت ، وهو أصل حاحيت.

والدليل ، على أنّ الياء فى «حىحى» أصلية ، أنك لو جعلتها زائده لكان «حىحى» من باب «ددن» ، وذلك قليل جدًا. فجعلنا الياء أصلية ، إذ قد قام الدليل على أنّ الواو والياء يكونان أصلين ، فى مضاعفات بنات الأربعة ، نحو «وضويت» و «وقى».

والذى شدّ من غير المضاعف ، فجاءت الياء فيه أصلية ، نحو «يستعور» (1). وذلك أنّ السين والتاء أصلان ، إذ ليست السين فى موضع زيادتها ، ولم يقد دليل على زياده التاء. فلو جعلنا الياء زائده لأدى ذلك إلى شيئين : أحدهما : أن يكون وزن الكلمه «يفعلول» ، وذلك بناء غير موجود. والآخر لحاق بنات الأربعة الزيادة من أولها ، فى غير الأسماء الجارية على الأفعال ، وذلك غير موجود فى كلامهم. فلما كان جعلها زائده يؤدى إلى ما ذكر جعلناها أصلا.

فإن قيل : فإنّ فى جعلها أصلا أيضا خروجا عما استقرّ فى الياء ، من كونها لا تكون أصلا فى بنات الأربعة فصاعدا إلّا فى باب «وضويت»؟.

فالجواب : أنه لَمّا كان جعلها زائده يؤدى إلى الخروج عما استقرّ ، من أن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة فصاعدا من أولها ، وجعلها أصلية يؤدى أيضا إلى الخروج عما استقرّ للياء ، من أنها لا تكون أصلا فى بنات الأربعة إلّا فى باب «وضويت» ، كان الذى يؤدى إلى الأصله أولى. وأيضا فإنّ الياء قد تكون أصلا فى مضاعف بنات الأربعة ، ولا تلحق بنات الأربعة فصاعدا الزيادة من أولها ، فى موضع من المواضع. وأيضا فجعلها أصلا يؤدى إلى بناء موجود ، وهو «فعللول» نحو «عضرفوط» (2) ، وجعلها زائده يؤدى إلى بناء غير موجود ، وهو «يفعلول».

وزعم أبو الحسن أيضا أنّ الياء فى «شيراز» (3) أصل ، وهى بدل من واو ، بدليل قولهم فى الجمع «شواريز».

فإن قيل : وما الذى حمه على جعلها أصلية؟.

فالجواب : أنّ الذى حمه على ذلك أنه إن جعل الواو ، التى الياء بدل منها ، أصلا

ص: ١٥٨

١- يستعور : شجر ، لسان العرب ، ماده (يستعور).

٢- العضرفوط : ذكر العطاء ، دويبه ، الصحاح للجوهري ، ماده (عضرفوط).

٣- الشيراز : اللبن الرائب المستخرج مأؤه ، تاج العروس ، ماده (شرز).

أدى ذلك إلى بناء موجود ، وهو «فعلال» نحو «سرداح» (١). وإن جعلها زائده أدى ذلك إلى بناء غير موجود ، وهو «فوعال». فحملها على ما يؤدى إلى بناء موجود.

فإن قيل : وفي جعلها أصليته خروج أيضا عن المعهود فيها؟.

فالجواب : أنه لما كان الوجهان كلاهما يفضيان إلى الخروج عن المعهود كان ما يفضى إلى الأصالة أولى ، لأنه مهما قدر على أن يجعل الحرف أصلا لم يجعل زائدا. وأيضا فإنه لم يثبت زياده الواو في أول أحوالها ساكنه بعد كسره ، فلذلك كان الأولى عنده أن تكون أصليته.

* * *

ص: ١٥٩

١- السرداح : الناقه الكريمه ، لسان العرب ، ماده (سردح).

الواو أيضا لا يخلو أن يكون معها حرفان ، وأزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلا ، إذ لا بدّ من ثلاثه أحرف. وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثه أحرف مقطوع بأصالتها ، فصاعدا - أي : أزيد - أو حرفان مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتمل للأصالة والزيادة.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، كانت الواو أصلا ، إذ لا بدّ من ثلاثه أحرف ، نحو «واقد» و «واعد».

وإن كان عداهما محتملا للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون الميم ، أو الهمزة أوّلا ، أو غير ذلك من حروف الزيادة. فإن كان الميم أو الهمزة قضيت عليها بالزيادة ، وعلى الواو بالأصالة ، لما ذكرناه في فصل الألف ، وإن لم يعلم الاشتقاق نحو «الأوتكى» وهو ضرب من التمر. إلّا أن يقوم دليل على أصالة الهمزة ، من اشتقاق أو تصريف ، أو غير ذلك ، ك- «أولق» ، فيجعل الواو إذ ذاك زائده.

وإن كان غير ذلك من حروف الزيادة قضيت على الواو بالزيادة ، وعلى ذلك الغير بالأصالة. إلّا أن يقوم دليل على أصالة الواو ، نحو «غزويت» (١) ، فإنّ واوه أصلية وتاؤه زائده ، لما ذكر في فصل التاء.

وإن كان معها ثلاثه أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدا قضيت على الواو بالزيادة ، لأنّ الواو لا تكون أصلا في بنات الخمسه ، ولا في بنات الأربعة إلّا في المضعّف ، نحو «قوقيت» و «ضوضيت» ، فإنّ الواو فيه أصل. وقد تقدّم الدليل على ذلك ، بقول العرب «ضوضاء» و «غوغاء» في فصل الألف. ولا تجعل أصلية ، فيما عدا باب «ضوضيت» ، إلّا أن يقوم على ذلك دليل ، فيكون شاذّا نحو «ورنتل» (٢) ، فإنّ الواو فيه أصلية ، ووزن الكلمه «فعلنل». ولا تجعل زائده ، لأنّ الواو لا تزداد أوّلا أصلا.

ص: ١٦٠

١- الغزويت : الداهيه ، المنصف ١ / ١٦٩ ، وفي التاج للزبيدي. موضع.

٢- الورنتل : الداهيه والأمر العظيم ، تاج العروس ، ماده (ورنتل).

فإن قيل : وفي جعلها أيضا أصلا خروج عما استقرّ لها ، من أنها لا تكون أصلا ، إلّا في باب «ضوضيت»؟.

فالجواب : أنه قد تقدّم أنه متى كان في الكلمه وجهان شاذّان ، أحدهما يؤدّي إلى أصله الحرف ، والآخر يؤدّي إلى زيادته ، كانت الأصاله أولى. وأيضا فإن الواو قد جاءت أصلا في ضرب من بنات الأربعة ، وهو المضاعف ، ولم ترد أوّلا في موضع من المواضع. وأيضا فإنّ جعلها زائده يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو «وفنعل». وجعلها أصلية يؤدّي إلى بناء موجود ، وهو «فعلنل» نحو «جحنفل» (١).

فإن قال قائل : إنكم استدللتم على أن «ضوضيت» وبابه من بنات الأربعة ، بقولهم «ضوضاء» و «غوغاء» ؛ لأنه لم يوجد مثل «فعلاء» في كلامهم ، ولا دليل في ذلك ، لاحتمال أن تكون الواو زائده ، ويكون وزن الكلمه «فوعالا» ك- «توارب» (٢)؟.

فالجواب : أنه لو كان «فوعالا» لكان من باب «ددن» ، أعنى مما فآؤه وعينه من جنس واحد ، وذلك قليل جدّا ، وباب «ضوضاء» و «غوغاء» و «ضوضيت» و «غوغيت» كثير ، ولا يتصوّر حمل ما جاء كثيرا على باب لم يجيء منه إلّا اليسير. وأيضا فإنّ «فوعالا» ك- «توارب» قليل جدّا. وإذا كانت الواو أصلا كان وزن الكلمه «فعلالا» ك- «صلصال» و «قلقال» ، وذلك بناء موجود في المضعّف كثيرا. فحملة على ذلك أولى.

* * *

ص: ١٦١

١- الجحنفل : العظيم الشفه ، المزهر للسيوطي ١ / ٢٠٥.

٢- التوارب : التراب ، الكتاب لسيبويه لابن قنبر ١ / ٣٩٧.

اعلم أنّ التضعيف لا يخلو أن يكون من باب إدغام المتقاربيين ، أو من باب إدغام المثليين. فإن كان من باب إدغام المتقاربيين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائدا. بل قد يمكن أن يكون زائدا ، وأن يكون أصلا. وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثليين كان أحد المثليين زائدا ، إلّا أن يقوم دليل على أصالتهما ، على ما بيّين.

فإن قيل : فيم يمتاز إدغام المتقاربيين من إدغام المثليين؟.

فالجواب : عن ذلك أن نقول : إذا وجد حرف مضعّف فينبغي أن يجعل من إدغام المثليين ، ولا تجعله من إدغام المتقاربيين إلّا أن يقوم على ذلك دليل ، لأنه لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه من كلمه واحده ، لئلا يلتبس بأنه من إدغام المثليين ؛ ألا ترى أنك لا تقول في أنمله (1) : «أمّله» ، لأنّ ذلك ملبس ، فلا يدري هل هو في الأصل «أنمله» أو «أممله». فإن كان في الكلمه بعد الإدغام ما يدلّ على أنه من إدغام المتقاربيين جاز الإدغام ، وذلك نحو قولك «أمّحى الكتاب» ، أصله «انمّحى» ، بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب إدغام المثليين. إذ لو كان كذلك لكان «أفعل» ، و «أفعل» ليس من أبنيه كلامهم. فلمّا لم يمكن حمله على أنّ الإدغام فيه من قبيل إدغام المثليين تبين أنه في الأصل «انمّحى» لأنّ في كلامهم «انفعل».

فأمّا «همّرش» (2) فينبغي أن يحمل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثليين ، ويكون وزن الكلمه «فعلّلا» ، فتكون ملحقه ب- «جحمرش» (3) ، لما ذكرناه من أنّ الأصل في كلّ إدغام ، يكون في كلمه واحده ، أن يحمل على أنه من قبيل إدغام المثليين ، إلّا أن يمنع من

ص : ١٦٢

- ١- الأنمله : المفصل الأعلى من الأصبع ، لسان العرب ، ماده (نمل).
- ٢- الهمرش : العجوز الكبيره المسنه ، لسان العرب ، ماده (همرش).
- ٣- الجحمرش : العجوز الكبيره ، لسان العرب ، ماده (جحمرش).

ذلك مانع. فإذا صغرت «همرشا» على هذا القول ، أو كسّرتة ، قلت «همرش» و «همارش» ، فتحذف إحدى الميمين ، لأنها زائده.

وأما أبو الحسن فزعم أنّ «همرشا» حروفه كلّها أصول ، وأنّ الأصل «هنمرش» بمنزله «جحمرش» ، ثم أدغمت النون في الميم. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس ، وذلك أنّ البنية - أعني «فعلللا» - لم توجد في موضع من المواضع ، قد لحقتها زوائد للإلحاق. فيعلم بذلك أنّ «همرشا» في الأصل «هنمرش». إذ لو لم يحمل على ذلك ، وجعل من إدغام المثلين ، لكان أحد المثلين زائدا فيكون ذلك كسرا لما ثبت في هذه البنية واستقرّ ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق. فتقول - على هذا - في تصغير «همرش» وتكسيه : «هنيمر» و «هنامر» ، فتردّ النون إلى أصلها ، لما زال الإدغام ، وتحذف الآخر ، لأنّ حروف الكلمه كلّها أصول.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه مبنيّ على أنّ هذه البنية لم تلحقها زياده للإلحاق ، في موضع. وقد وجد هذا الذي أنكر ، قالوا «جرو نخورش» أي : إذا كبرخرش ؛ لا ترى أنّ الواو زائده ، وأنّ الاسم ملحق ب- «جحمرش». فإذا تقرّر أنّ هذه البنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام «همرش» ، بأنه من قبيل إدغام المثلين.

فإذا كان الإدغام من جنس إدغام المتقاربين فالذي ينبغي أن يحكم به على الحرفين المتقاربين الأصاله ، إلّا أن يقوم دليل من الأدله المتقدمه على الزيادة.

وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين فلا- يخلو من أن يكون اللفظ من ذوات الثلاثه ، أو من ذوات الأربعة ، أو من ذوات الخمسه.

فإن كان من ذوات الثلاثه قضى على المثلين بالأصاله ، إذ لا بد من الفاء والعين واللام ، نحو «ردّ» و «فردّ».

وإن كان من ذوات الأربعة فإنه لا يخلو أن يكون المضعّف بين الفاء واللام نحو «ضرب» ، أو في الطرف بعد العين نحو «قردد» ، أو غير ذلك. فإن كان المضاعف على ما ذكرنا كان أحد المثلين زائدا. وذلك أنّ كلّ ما له اشتقاق من ذلك يوجد أحد المثلين منه زائدا ، نحو «ضرب» ، فإنه من الضرب ، و «قعدد» (1) فإنه من القعود. فحمل ما ليس له اشتقاق نحو «سلم» و «قنب» على أنّ أحد المثلين منه زائد.

ص: ١٦٣

١- القعدد : القاعد عن الحرب والمكارم ، لسان العرب ، ماده (قعد).

وإن لم يكن المضعف على ما ذكر كان كل واحد منهما أصلا ، وذلك نحو «صلصل» (١) و «فرفخ» و «قربق» (٢) و «ديديبون» (٣) و «شعلع» (٤) ، والذي أوجب ذلك أنه لم يثبت زيادة أحد المثليين في مثل ما ذكر ، باشتقاق أو تصريح ، في موضع من المواضع ، فيحمل ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة. بل الواجب أن يعتقد في المثليين الأصل ، إذ الزيادة لا تعتقد إلا بدليل. وأيضا فإنك لو جعلت أحد المثليين في جميع ذلك زائدا لكان وزن «فرفخ» : «ففعلا» ، ووزن «قربق» : «ففعلا» ، ووزن «ديديبون» : «فيفعولا» ، ووزن «شعلع» : «فعلعا» ، وهي أبنية لم تثبت في كلامهم. وإذا جعلت المثليين أصليين كان وزن «فرفخ» : «فعللا» ، ووزن «قربق» : «فعللا» ، ووزن «ديديبون» : «فيعلولا» ، ووزن «شعلع» : «فعللا» ، وهي أبنية موجودة في كلامهم. وما يؤدي إلى مثال موجود أولى.

وأما «صلصل» وبابه فلو جعلت كل واحد من المثليين زائدا لأدى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، ولو جعلت إحدى الصادين أو اللامين من «صلصل» زائده ، لا مجموعهما ، لم يجز ذلك ، لأنه إن جعل إحدى الصادين زائده لم يخل من أن تكون الأولى ، أو الثانية. فإن كانت الزائده الأولى كان وزن الكلمة «ففعلا» ، وذلك بناء غير موجود. وأيضا فإن الكلمة تكون إذ ذاك من باب «سلس» و «قلق» ، أعنى مما لأمه وفاؤه من جنس واحد ، وذلك قليل. وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة «ففعلا» ، وذلك بناء غير موجود. وأيضا فإن الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء ، نحو «مرميس» (٥) ، لأن وزنه «ففعيل» ، وذلك قليل جدا ، لا يحفظ منه إلا «مرميس» و «مرميت» بمعناه.

وإن جعلت اللام زائده لم تخل من أن تكون الأولى ، أو الثانية. فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة «فعللا» ، وذلك بناء غير موجود. وأيضا فإن الكلمة تكون إذ ذاك من باب «ددن» ، أعنى مما فاؤه وعينه من جنس واحد. وابن كانت الثانية كان وزن «فعلعا» ، وذلك بناء غير موجود ، وأيضا فإنه يكون من باب «سلس» و «قلق» ، لأن فاء الكلمة إذ ذاك ولامها الصاد ، وقد تقدم أنه بناء قليل.

ص: ١٦٤

١- الصلصل : ناحيه الفرس ، الصحاح للجوهري ، ماده (صلصل).

٢- القربق : الحانوت ، لسان العرب ، ماده (قربق).

٣- الديدبون : اللهو واللعب ، لسان العرب ، ماده (ددن).

٤- الشعلع : الطويل ، لسان العرب ، ماده (شعلع ، شعع).

٥- المرميس : الداھيه الشديده ، الصحاح للجوهري ، ماده (مرس).

فلمّا ثبت أنك كيفما فعلت في جعل أحد الحرفين زائدا يؤدّي إلى بناء معلوم ، ودخول في باب قليل ، وكان باب قليل ، وكان باب «صلصل» كثيرا ، جعلت حروفه كلّها أصولا ، وجعل صنفا برأسه ، ولم يدخل في باب من الأبواب المذكوره.

وإن كان من ذوات الخمسه فلا يخلو من أن يكون المضعّف منه حرفا واحدا ، أو أزيد. فإن كان المضعّف منه حرفا واحدا فلا يخلو أن يفصل بينهما أصلا ، أو لا- يفصل. فإن فصل بينهما أصل كان كلّ واحد من المثليين أصلا نحو «درديس» (١) و «شفشليق» (٢) ؛ ألا ترى أنّ الرء والفاء قد فصلتا بين المثليين ، وليستا من حروف الزيادة. وإنما جعل المثلان أصليين في مثل هذا ، لأنه لم يثبت زياده أحد المثليين في مثل ذلك ، في موضع من المواضع ، باشتقاق ولا تصريف ، فحمل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف على ذلك. وأيضا فإنك لو جعلت أحد المثليين زائدا لكان وزن «شفشليق» : «فعفليل» ، وذلك بناء غير موجود.

وإن لم يفصل بينهما أصل ، بل زائد ، أو لم يقع بينهما فاصل ، كان أحد المثليين زائدا ، وذلك نحو «شمّخر» (٣) و «خنفقيق» (٤) ، إحدى القافين وإحدى الميمين زائدتان ، وذلك أنّ كلّ ما علم له من ذلك اشتقاق ، أو تصريف ، وجد أحد المضعّفين منه زائدا ؛ ألا ترى أنّ «اشمّخر» يدلّ على أنّ إحدى الميمين من «شمّخر» زائده. فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك.

وإن كان المضعّف أزيد كان كلّ واحد من المثليين زائدا ، نحو «صمحمح» (٥) و «دمكمك» (٦) ، إحدى الميمين وإحدى الحاءين ، أو الكافين ، زائدتان ، بدليل أنّ ما له اشتقاق أو تصريف من ذلك وجد كلّ واحد من المثليين فيه زائدا ، فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك ، نحو «مرمريس» فإنه من المراسه ، فأحدى الميمين وإحدى الرءين زائدتان.

فإن قيل : فأى الحرفين هو الزائد؟.

ص: ١٦٥

١- الدرديس : الداويه ، لسان العرب ، ماده (درديس).

٢- الشفشليق : العجوز المسترخى لحمها ، لسان العرب (شفشلق).

٣- الشمّخر : الطامح البعيد النظر ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (شمّخر).

٤- الخنفقيق : الداويه ، والخنفقيقه من النساء الجريئه ، لسان العرب ، ماده (خنفق).

٥- الصمحمح : الشديد القوى ، الصحاح للجوهري ، ماده (صمح).

٦- الدمكمك : الشديد ، الصحاح للجوهري ، ماده (دمك).

فالجواب : أنّ في ذلك خلافا :

فمذهب الخليل أنّ الزائد الأوّل ، فاللّام الأولى من «سَلَم» هي الزائد ، وكذلك الزاي الأولى من «بَلَز» (١). وحيّته أنّ الأوّل قد وقع موقعا تكثر فيه أمّهات الزوائد ، وهي الياء والألف والواو ؛ ألا ترى أنّ حروف العله الثلاثه قد تقع ثانيه زائده نحو «حومل» (٢) و «صيقل» و «كاهل». فإذا قضينا بزياده اللّام الأولى من «سَلَم» كانت واقعه موقع هذه الزوائد وساكنه مثلها. وكذلك أيضا قد تقع هذه الحروف ثالثه نحو «كتاب» و «عجوز» و «قضيّب». فإذا جعلنا الزاي الأولى من «بَلَز» زائده كانت واقعه موقع هذه الزوائد وساكنه مثلها.

ومذهب يونس أنّ الثاني هو الزائد. واستدلّ على ذلك أيضا بأنه إذا كان الأمر على ما ذكر وقعت الزيادة موقعا تكثر فيه أمّهات الزوائد ؛ ألا ترى أنّ الياء والواو قد تقعان زائدتين متحرّكتين ثالثتين ، نحو «جهور» (٣) و «عثير» (٤). فإذا جعلنا اللّام الثانيه من «سَلَم» هي الزائده كانت واقعه موقع الياء من «عثير» والواو من «جهور» ومتحرّكه مثلهما. وكذلك أيضا تكثر زيادتهما رابعتين متحرّكتين نحو «كنهور» (٥) و «عفريه» (٦). فإذا جعلنا الزاي الثانيه من «بَلَز» زائده كانت واقعه موقع الواو من «كنهور» والياء من «عفريه» ومتحرّكه مثلهما.

قال سيبويه : وكلا القولين صحيح ومذهب.

وهذا القدر الذي احتجّ به الخليل ويونس لا حجّه لهما فيه ، لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير ، وليس فيه دليل قاطع. وزعم الفارسي أنّ الصحيح ما ذهب إليه يونس ، من زياده الثاني من المثليين. واستدلّ على ذلك بوجود «اسحنكك» (٧) و «اقعنسس» (٨) وأشباههما في كلامهم. وذلك أنّ النون في «افعلنل» من الرباعيّ لم توجد قطّ إلّا بين أصليين ، «احرنجم» (٩). فينبغي أن يكون

ص: ١٦٦

١- البلز : الضخمه ، لسان العرب ، ماده (بلز).

٢- حومل : اسم موضع.

٣- الجهور : الجريء الماضي المقدم ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (جهر).

٤- العثير : التراب ، لسان العرب ، ماده (عثر).

٥- الكنهور : العظيم المتراكب من السحاب ، الصحاح للجوهري ، (كنهر).

٦- عفريه : الدا هي الخبيث الشرير ، لسان العرب ، ماده (عفر).

٧- اسحنكك الليل : اشتدت ظلمته ، لسان العرب ، ماده (سحك).

٨- اقعنسس : تأخر ورجع إلى الخلف ، لسان العرب ، ماده (قعس).

٩- احرنجم القوم : اجتمعوا ، لسان العرب ، ماده (حرجم).

ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين ، لثلا- يخالف الملحق ما ألحق به. ولا- يمكن جعل النون في «اسحنكك» و «اقعنسس» وأشباههما بين أصلين ، إلّا بأن يكون الأوّل من المثليين هو الأصل ، والثاني هو الزائد. وإذا ثبت في هذا الموضوع أنّ الزائد من المثليين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه.

وهذا الذي استدلّ به لا- حجّه فيه ، لأنه لا- يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ألا- ترى أنّ التّون في «افعنلل» من الرباعيّ بعدها حرفان أصلان ، وليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثيّ إلّا حرفان ، أحدهما أصليّ ، والآخر زائد. فكما خالف الملحق الملحق به ، في هذا القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعه بين أصلين ، وفي الملحق به واقعه بين أصليّين ، وفي الملحق واقعه بين أصل وزائد.

والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل ، من أنّ الزائد منهما هو الأوّل ، بدليلين :

أحدهما : أنهم لمّا صغّروا «صمحمح» قالوا «صميمح» ، فحذفوا الحاء الأولى. ولو كانت الأولى هي الأصليّة والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية ، لأنه لا يحذف في التصغير الأصل ، ويبقى الزائد.

فإن قال قائل : فعملّ الذي منع من حذف الحاء الأخيره ، وإن كانت هي الزائدة ، ما ذكره الزّجاج ، من أنك لو فعلت ذلك لقلت «صميمح» ، ويكون تقديره من الفعل «فعليلع» ، وذلك بناء موجود؟.

فالجواب : أنّ هذا القدر ليس بمسوّغ حذف الأصليّ وترك الزائد ، لأنّ البناء الذي يؤدّي إليه التصغير عارض لا يعتدّ به ، بدليل أنك تقول في تصغير «افتقار» : «فتقيقير» ، فتحذف همزه الوصل ، وتصير كأنك صغّرت «فتقارا» ، و «فتعال» ليس من أبنيه كلامهم. فكذلك كان ينبغي أن يقال «صميمح» ، وإن أدى إلى بناء غير موجود.

والآخر أنّ العين إذا تضعّفت ، وفصل بينهما حرف ، فإنّ ذلك الفاصل أبدا لا يكون إلّا زائدا نحو «عثوثل» (1) و «عقنقل» (2) ؛ ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان. فإذا ثبت ذلك تبين أنّ الزائد من الحاءين في «صمحمح» هي الأولى ، لأنها

ص: ١٦٧

١- العثوثل : الشيخ الثقيل ، وفي اللسان : الكثير اللحم الرخو ، ماده (عثل).

٢- العقنقل : الكثيب العظيم من الرمل ، الصحاح للجوهري ، ماده (عقنقل).

فاصله بين العينين ، فلا- يتصوّر أن تكون أصلا ، لئلا يكون في ذلك كسر لما استقرّ في كلامهم ، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلّا بحرف زائد. وإذا ثبت أنّ الزائد من المثليين ، في هذين الموضعين ، هو الأول حملت سائر المواضع عليهما.

وإذا قد فرغنا من تبين الحروف الزوائد ، والأدله الموصلة إلى معرفه الزائد من الأصلي ، فينبغي أن أضع عقب ذلك بابا أبين فيه كيفيه وزان الأسماء والأفعال ، والخلاف الذي بين النحويين في ذلك.

* * *

ص: ١٦٨

اعلم أنك إذا أردت أن تبين وزن الكلمه من الفعل عمدت إلى الكلمه ، فجعلت في مقابله الأصول منها الفاء والعيم واللام ؛ فتجعل الفاء في مقابله الأصل الأول ، والعين في مقابله الثاني ، واللام في مقابله الثالث. فإن فنيت الفاء والعين واللام ولم تفن الأصول كزرت اللام في الوزن ، على حسب ما بقى لك من الأصول. حتى تفنى.

وأمّا الزوائد فلا يخلو أن تكون مكرّره من لفظ الأصل ، أو لا تكون. فإن لم تكن مكرّره من لفظ أبقيتها في المثال على لفظها ، ولم تجعل في مقابلتها شيئاً. وإن كانت مكرّره من لفظ الأصل وزنتها بالحرف الذى تزن به الأصل الذى تكررت منه.

فعلى هذا إذا قيل لك : ما وزن «زيد» من الفعل؟.

قلت : «فعل» ، لأنّ حروفه كلها أصول ، وهى ثلاثه. فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللام.

فإن قيل لك : ما وزن «جعفر» من الفعل؟.

قلت : «فعل» ، لأنّ حروفه كلّها أصول أيضاً. فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام ، فبقى حرف من الأصول ، فكزرت اللام كما تقدّم.

فإن قيل لك : ما وزن «أحمد»؟.

قلت : «أفعل» ، لأنّ «أحمد» همزته زائده ، فأبقيتها في الوزن بلفظها ، وسائر حروفه كلّها أصول ، فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام.

فإن قيل لك : ما وزن «عقنقل» (١)؟.

قلت : «فعلن» ، لأنّ حرفين من حروفه زائدان - وهما النون وإحدى القافين - وسائر حروفه أصليّه ، فجعلت في مقابله الأصول الفاء والعين واللام ، وبقيت النون في المثال

ص: ١٦٩

١- العقنقل : الكتيب العظيم من الرمل ، الصحاح للجوهري ، ماده (عقنقل).

بلفظها ، لأنها زائده ، وجعلت في مقابله القاف الزائده العين ، ولم تنزهها بلفظها ، لأنها تكررت من لفظ العين ، فكثرت في المثال من لفظ العين ، حتى يوافق المثال الممثل .

فإن قيل : وما الفائدة في وزن الكلمه بالفعل؟.

فالجواب : أن المراد بذلك الإعلام بمعرفه الزائد من الأصلي ، على طريق الاختصار ؛ ألا ترى أنك إذا وزنت «أحمد» ب-«أفعل» غنى ذلك عن قولك : الهمزه من «أحمد» زائده ، وسائر حروفه أصول . وكان أخصر منه .

فإن قيل : فلم كنوا عن الأصول بالفاء والعين واللام؟.

فالجواب : أن الذي حملهم على ذلك أن حروف ال «الفعل» أصول ، فجعلوها لذلك في مقابله الأصول .

فإن قيل : فهلّا كنوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول ، ك-«ضرب» مثلا ؛ ألا ترى أن الضاد والراء والباء أصول؟.

فالجواب : أنهم لمّا أرادوا أن يكونوا عن الأصول كنوا بما من عادة العرب أن تكنى به ، وهو «الفعل» ؛ ألا ترى أن القائل يقول لك : هل ضربت زيدا؟ فتقول : فعلت . وتكنى بقولك «فعلت» عن الضرب .

وزعم أهل الكوفه أن نهايه الأصول ثلاثه ، فجعلوا الراء من «جعفر» زائده ، والجيم واللام من «سفرجل» زائدين . وجعلوا وزن «جعفر» من الفعل «فعللا» ، ووزن «سفرجل» : «فعللا» كما فعلناه نحن . وأمّا الكسائيّ منهم فجعل الزيادة من «جعفر» وأشباهه ما قبل الآخر . وكان الذي حملهم على أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه ؛ ألا ترى أن إحدى اللامين من «فعلل» زائده . وكذلك «فعلل» اللّامان من هذه الثلاثه زائدتان . هكذا قياس كل مضعّف . أعني أن يحكم على أحد المثليين ، أو الأمثال ، بالأصالة ، وعلى ما عداه بالزيادة . فلما رأى ذلك لازما في المثال قضى على الممثل بمثل ما يلزم في المثال .

وذلك فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه لا يحكم بزياده حرف إلّا بدليل ، من الأدلّه المتقدمه الذكر ، أعني الاشتقاق والتصريف وأخواتهما . ولا شيء من ذلك موجود في «جعفر» ، ولا «سفرجل» . فالقضاء بالزيادة فيهما تحكّم محض .

والآخر : أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه ، إذا لم يكن من لفظ الأصل .

فكان ينبغي أن يجعل وزن «جعفر» من الفعل - على هذا - : «فعلر» ، عند من يجعل الآخر زائدا ، و «فعلل» عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر ، وأن يجعل وزن «سفرجل» : «فعلجل» [أو «فعرجل»].

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أنّ الأصول ثلاثة ، إلّا أنه وزن ما عدا الأصول بلفظه ، فجعل وزن «جعفر» : «فعلر» ، و «سفرجل» : «فعلجل».

ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثلاثة ، إلّا أنه لا يزن. فإن قيل له : ما وزن «جعفر» و «فرزدق»؟ قال : لا أدري!

وكلّ ذلك باطل ، لما ذكرناه ، من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزياده ، إلّا بدليل. فالصحيح في النظر ، والجارى فى تمثيل الكلمه بالفعل ، ما ذهب إليه أهل البصره.

نجز القسم الأول.

ص: ١٧١

ذكر القسم الثاني من التصريف : الإبدال

أشاره

ص: ١٧٣

[حروف الإبدال]

إشاره

فمن ذلك حروف البديل لغير إدغام ، وهى الحروف التى يجعلها قولك «أجد طويت منها». فهذه الحروف تبدل من غير إدغام ، على ما يبين بعد ، إن شاء الله. فإن كان البديل لأجل إدغام لم يكن مختصاً بهذه الحروف ، بل جائز فى كل حرف يدغم فى مقاربه أن يبدل حرفاً من جنس مقاربه الذى يدغم فيه ، على ما يبين فى الإدغام ، إن شاء الله.

[إبدال الهمزه]

إشاره

فأما الهمزه فأبدلت من خمسه أحرف. وهى الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين.

* * *

ص: ١٧٥

فأبدلت من الألف على غير قياس ، إذا كان بعدها ساكن ، فرارا من اجتماع الساكنين. نحو ما حكى عن أيوب السَّخْتِيَانِي ، من أنه قرأ (وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة : ٧].

فهمز الألف ، وحركها بالفتح ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات. ونحو ما حكى أبو زيد في كتاب الهمز من قولهم «شأبه» و «دأبه». وأنشدت الكافه :

يا عجبا ، لقد رأيت عجبا

حمار قبان ، يسوق أرنا

خاطمها زأمها ، أن تذهبا (١)

أراد «زأمها» فأبدل ، وحكى المبرد عن المازني ، عن أبي زيد ، قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ) (٣٩) [الرحمن : ٣٩] ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول «دأبه» و «شأبه» ، ومن ذلك قول الشاعر :

وبعد انتهاض الشَّيب ، من كلِّ جانب

على لمتي ، حتَّى اشعألَ بهيما (٢)

يريد «اشعأل» من قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم : ٤]. وقال دكين :

راكده مخلاته ، ومحلبيه

وجلّه ، حتَّى أيبأضْ ملبيه (٣)

يريد «ايبأض». قال كثير :

وللأرض : أمّا سودها فتجلّت

بياضا ، وأمّا بيضها فادهأمت (٤)

ص : ١٧٦

١- الرجز ، بلا نسبه في الخصائص لابن جنى ٣ / ١٤٨ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٧٣ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٤٨ ، ولسان العرب ، ماده (قَب).
٢- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه في سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٧٣ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٠ ، ولسان العرب ،

ماده (شعل)، والمقرب ٢ / ١٦١.

٣- الرجز، لدكين فى الخصائص لابن جنى ٣ / ١٤٨، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٧٤، وسمط اللآلى ص ٥٨٧،
والمحتسب ١ / ٣٢٠، وبلا نسبه فى لسان العرب، ماده (جنن).

٤- البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزه فى ديوانه ص ٣٢٣، والدرر ٦ / ٢٨٧، وسر صناعه الإعراب ص ٧٤، وشرح
المفصل ١٠ / ١٢، والمحتسب ١ / ٤٧.

يريد «فادهامت».

وقد كاد يتسع هذا عندهم ، إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثره توجب القياس. قال أبو العباس : قلت لأبي عثمان : أتقيس هذا النحو؟ قال «لا ، ولا أقبه». بل ينقاس ذلك عندي ، في ضروره الشعر. ومن هذا القبيل جعل ابن جنّي قول الراجز :

من أيّ يوميّ من الموت أفر

أيوم لم يقدر أم يوم قدر (١)؟

وذلك أنّ الأصل «أيوم لم يقدر أم يوم» ، فأبدلت الهمزة ألفا ، وإن كان قبلها ساكن ، على حدّ قولهم في المرأه «المراه» ، و «متأر» «متار». قال :

إذا اجتمعوا عليّ ، وأشقذوني

فصرت كأئنّي فرأ ، متار (٢)

وذلك بأن ألقوا حركة الهمزة على الساكن ، ولم يحذفوا الهمزة ، بل جاءت ساكنه بعد الفتحه ، فأبدلت ألفا ، كما فعل ذلك ب- : «كاس» ، فصار «يقدرام» ، فاجتمعت الألف مع الميم الساكنه ، فأبدلت همزه مفتوحه فرارا من اجتماع الساكنين. وقد تقدّم في «الضرائر» أنه ممّا حذف منه النون الخفيفه ، نحو قول الآخر :

اضرب عنك الهموم ، طارقها

ضربك بالسّوط قونس الفرس (٣)

وأبدلت أيضا من الألف ، وإن لم يكن بعدها ساكن. وذلك قليل جدّا لا يقاس ، لقلّته ، في الكلام ، ولا في الضروره. فقد روى أنّ العجاج يهمز «العالم» و «الخاتم». قال :

*يا دار سلمى ، يا اسلمى ، ثم اسلمى (٤)

ثم قال :

ص: ١٧٧

١- الرجز ، للإمام علي بن أبي طالب ، في ديوانه ص ٧٩ ، وحماسه البختری ص ٣٧ ، وللحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغنى ٢ / ٦٧٤ ، وبلا نسبه في الخصائص لابن جنّي ٣ / ٩٤ ، ولسان العرب ، ماده (قدر).

٢- البيت من البحر الوافر ، وهو لعامر بن كثير المحاربي في لسان العرب ماده (قدر) ، وبلا نسبه في الخصائص ٢ / ١٧٦ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنّي ١ / ٧٨.

- ٣- البيت من البحر المنسرح ، وهو لطفه بن العبد فى ملحق ديوانه ص ١٥٥ ، وخزانه الأدب للبغدادى ١١ / ٤٥٠ ، والدرر ٥ / ١٧٤ ، ولسان العرب ، ماده (قنس) ، ونوادر أبى زيد ص ١٣ .
- ٤- الرجز ، للعجاج فى ديوانه ١ / ٤٤٢ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٤٥ ، والإنصاف ١ / ١٠٢ ، وجمهره اللغه لابن دريد ص ٢٠٤ ، والخصائص لابن جنى ٢ / ١٩٦ ، ولسان العرب ، ماده (سمم) ، ولرؤبه فى ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، وبلا نسبه فى الخصائص لابن جنى ٢ / ٢٧٩ ، ولسان العرب ، ماده (علم).

فخندف هامه هذا العالم (١)

وحكى عن بعضهم «تأملت القدر» إذا جعلت فيها التآبل.

وتكون الهمزة ساكنه ، إلما أن تكون الألف في التيه متحرّكه فإنّ الهمزة إذ ذاك متحرّكه بالحركة التي للألف في الأصل. فمن ذلك ما حكاه بعضهم من قولهم «قوأت الدّجاجة» و «حلّات السّويق» و «رثأت المرأة زوجها» و «لبأ الرّجل بالحجّ». ومنه قول ابن كثوه :

ولّى نعام بنى صفوان زوزاه

لما رأى أسدا في الغاب قد وثبا (٢)

ومنه ما أنشده الفراء ، من قول الآخر :

يا دارمى ، بدكاديك البرق

صبرا ، فقد هيّجت شوق المشتق (٣)

وحكى أيضا من كلامهم «رجل مثل» من المال. والأصل في ذلك : «قوى» و «حلى» و «رثى» و «لبنى» و «الزّوزاه» و «المشتاق» و «رجل مال» (٤).

وأبدلت من الألف باطراد في الوقف. نحو قولك في الوقف على «حلبى» و «موسى» و «رأيت رجلا» : «حبلأ» و «موسأ» و «رأيت رجلا». وقد تقدّم ذلك في باب الوقف.

وأبدلت أيضا باطراد من الألف الزائده ، إذا وقعت بعد ألف الجمع ، فى نحو «رسائل» فى جمع «رساله» ، هروبا من التقاء الساكنين : ألف الجمع وألف «رساله» فقلبت همزه ، لأنّ الألف لا تقبل الحركة ، والهمزة قريبه المخرج من الألف ؛ لأنهما معا من حروف الحلق. وحركت الهمزة بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين. ولا يجوز فى هذا وأمثاله إلّا البدل.

ومن هذا القبيل إبدالها من الياء والواو ، إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائده ، نحو «كساء»

ص: ١٧٨

١- الرجز ، للحجاج فى ديوانه ١ / ٤٤٢ ، و رصف المبانى ص ٥٦ ، و سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٩٠ ، و شرح المفصل ١٠ /

١٢ ، و لسان العرب ، ماده (بيت) ، و (علم) و بلا نسبه فى رصف المبانى ص ٤٤٧ ، و شرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٠٥ .

٢- البيت من البحر البسيط ، لابن كثوه ، فى الخصائص لابن جنى ٣ / ١٤٥ ، و سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٩١ ، و لسان العرب لابن منظور ، ماده (زوى).

- ٣- الرجز ، لرؤبه فى شرح شواهد الشافيه ص ١٧٥ ، ولس فى ديوانه ، وبلا نسه فى الخصائص لابن جنى ٣ / ١٤٥ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ص ٩١ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٥٠ ، ولسان العرب ، ماده (دكك).
- ٤- رطل مال : أى كثير المال ، لسان العرب ، ماده (صوت).

و «رداء» ، وذلك أنّ الأصل «كساو» و «رداي» ، فتحركت الواو والياء ، وقبلهما فتحه ، وليس بينهما وبينها حاجز إلّا الألف ، وهي حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها ، والياء والواو في محلّ التغيير - أعنى طرفا - فقلبتا ألفا. فاجتمع ساكنان : الألف المبدله من الياء أو الواو ، مع الألف الزائده ، فقلبت همزه. ولم تردّ إلى أصلها من الواو والياء ، لئلا يرجع إلى ما فرّ منه.

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث ، أو زياده التثنيه ، فلا يخلو أن تكون الكلمه قد بنيت على التاء أو الزياتين ، أو لا تبني. فإن بنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ، ولم يغيرا ، نحو «رمايه» و «شقاوه» و «عقلته بثنايين» (١). وإن لم تبني عليها ، وجعلت كأنها ليست في الكلمه ، قلبت نحو «عظاءه» (٢) و «صلاءه» (٣) و «كساءان» و «رداءان».

وقد يفعل ذلك بالياء والواو ، وإن كانتا بعد ألف غير زائده ، نحو قولهم في «آيه» و «ثايه» (٤) و «طايه» (٥) في النسب : «آئي» و «ثائي» و «طائي» ، تشبيها للألف غير الزائده بالألف الزائده.

ومن هذا القبيل أيضا ، عندي ، إبدالهم الهمزه من الياء والواو ، إذا وقعتا عينين في اسم الفاعل ، بعد ألف زائده ، بشرط أن يكون الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل قد اعتلت عينه ، نحو «قائم» و «بائع». الأصل فيهما «قاوم» و «بايع» ، فتحركت الواو والياء ، وقبلهما فتحه ، وليس بينها وبينها حاجز إلّا الألف الزائده - وهي كما تقدّم حاجز غير حصين - وقد كانت الياء والواو قد اعتلتا في الفعل في «قام» و «باع» ، فاعتلتيا في اسم الفاعل حملا- على الفعل ، فقلبتا ألفا ، فاجتمع ساكنان ، فأبدل من الثانيه همزه ، وحركت هروبا من التقاء الساكنين. وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وزعم المبرّد أنّ ألف «فاعل» أدخلت قبل الألف المنقلبه ، في «قال» و «باع» وأمثالهما ، فالتقى ألفان ، وهما لا يكونان إلّا ساكنين ، فلزم الحذف - لالتقاء الساكنين - أو

ص: ١٧٩

١- عقلت البعير بثنايين : عقلت يديه بحبل أو بطرفي حبل ، لسان العرب ماده (ثني).

٢- العظاءه : دويبه ، الحرذون ، لسان العرب ، ماده (حرذن).

٣- الصلاءه : مدق الطيب ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه باب الصاد ١ / ٥٢٣.

٤- الثايه : مأوى الغنم والبقر ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (ثال).

٥- الطايه : مربد التمر ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (طوى).

التحريك. فلو حذفت لالتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، فتحركت العين ؛ لأن أصلها الحركه. والألف إذا تحركت صارت همزه.

فإن صح حرف العله في الفعل صح في اسم الفاعل ، نحو «عاور» المأخوذ من «عور» ، على ما يحكم في باب القلب.

فالهمزه في هذا الفصل ، والذي قبله - وإن كانت مبدله من الياء والواو - من جنس ما أبدلت فيه الهمزه من الألف ، لأنهما لا تبدل منهما همزه إلا بعد قلبهما ألفا ، كما تقدم ، ولا يجوز اللفظ بالأصل في «قائم» و «بائع» وبأبهما ، لا تقول «قاوم» ولا «بايع».

ومن قبيل ما أبدلت الهمزه فيه من الألف بآطراد إبدالهم الهمزه من ألف التأنيث في نحو «صحراء» و «حمراء» وأشباههما. الهمزه في جميع هذا مبدله من ألف التأنيث.

فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك؟.

فالجواب : أن تقول : الدليل على ذلك أن الهمزه لا تخلو من أن تكون للتأنيث بنفسها ، أو بدلا من ألف التأنيث. فباطل أن تكون بنفسها للتأنيث ، لأمرين :

أحدهما : أن الألف قد استقرت للتأنيث في «جبلى» وأشباهه ، والهمزه لم تستقر له ، إذ قد يمكن أن تجعل بدلا من ألف. وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت كان أولى من أن يدعى أنه خلاف الثابت والمستقر.

والآخر : أنهم قالوا في جمع «صحراء» : «صحاري» ، وفي «بطحاء» : «بطاحي». قال الوليد بن يزيد :

لقد أغدو ، على أشق

ر ، يغتال الصّحاريّا (١)

وقال غيره :

إذا جاشت حوالبه ترامت

ومدته البطاحي ، الرّغاب (٢)

ولو لم تكن هذه الهمزه مبدله من ألف التأنيث لوجب ، في لغة من يحقّق ، أن يقال

ص : ١٨٠

١- البيت من البحر الهزج ، وهو للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٧٤ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٧ / ٤٢٤ ، وسر صناعه الإعراب لابن

جنى ١ / ٨٦ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٩٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٥٨.

٢- البيت من البحر الوافر ، وهو بلا نسبة في خزانه الأدب للبيدادي ٧ / ٤٢٦ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٨٦ ، وشرح
المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٨.

«بطاحىء» و «صحارىء» ، كما قالوا «قرء (١) وقرارىء». لكن لَمَّا كانت مبدله ، لأجل الألف التى قبلها ، وجب رجوعها إلى أصلها لزوال موجب القلب فى الجمع ، وهو الألف التى قبلها ، فصار «صحارى ا» ، فوعدت الياء الساكنه قبل الألف التى للتأنيث ، فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسره قبلها. ثم أدغمت الياء فى الياء.

فإن قال قائل : إنما يدل قولهم «صحارىء» على أنّ الهمزه مبدله من غيرها ، إذ لو لم تكن بدلا لقالوا «صحارىء» ، فأما أنها مبدله من الألف فليس على ذلك دليل ، إذ لعلها بدل من ياء أو واو؟.

فالجواب : أنه إذا ثبت أنها بدل فينبغى أن تجعل بدلا من ألف ، لأن الألف قد ثبتت للتأنيث ، كما ذكرنا ، فى «حبلى» وأمثاله ، ولم تثبت الياء ولا الواو للتأنيث ، فى موضع من المواضع.

فهذا جمع ما أبدلت فيه الهمزه من الألف ، مقيسا فيه ، وغير مقيس.

* * *

ص : ١٨١

١- القراء : الناسك المتفقه القارئ ، لسان العرب ، ماده (قرأ).

الواو لا- يخلو من أن تكون ساكنه ، أو متحركه. فإن كانت متحركه فلا يخلو من أن تكون أوّلا ، أو غير أوّل. فإن كانت أوّلا فلا يخلو أن تكون وحدها ، أو ينضاف إليها واو أخرى. فإن انضاف إليها أخرى أبدلت الأولى همزه ، هروبا من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم فى جمع «واصل» : «أواصل». أصله «وواصل» فقلبت الواو همزه. وكذلك «أول» أصله «وول» ، لأنه «فعل» من لفظ «أول» و «أول» فإؤه وعينه واو. فقلبت الواو الأولى همزه. ولا يجوز فى هذا وأمثاله إلّا الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو من أن تكون مضمومه ، أو مكسوره ، أو مفتوحه. فإن كانت مكسوره أو مضمومه جاز أن تبدل منها همزه ، فتقول فى «وعد» : «أعد» ، وفى «وقّنت» : أقّنت ، وفى «وساده» : «إساده» ، وفى «وعاء» : «إعاد». وقد قريئ (ثم استخرجها من إعاد أخيه) [يوسف : ٧٦]. وكذلك تفعل بكلّ واو تقع أوّلا ، مكسوره ، أو مضمومه.

وإنما فعلت ذلك ، لثقل الضمّه والكسره فى الواو. وذلك أنّ الضمه بمنزله الواو ، والكسره بمنزله الياء. فإذا كانت الواو مضمومه فكأنه قد اجتمع لك واوان. وإذا كانت مكسوره فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو. فكما أنّ اجتماع الواوين ، والياء والواو ، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّه ، والواو والكسره.

وزعم المازنى أنه لا يجوز همزه الواو المكسوره بقياس ، بل يتبع فى ذلك السماع. وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، قياسا وسماعا.

أمّا القياس فلما ذكرنا من أنّ الواو المكسوره بمنزله الياء والواو ، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو ، حتى يقلبون الواو إلى الياء - تقدّمت أو تأخّرت - فيقولون «طويت طيّا» والأصل «طويا» ، ويقولون «سيّد» والأصل «سيود» ، فكذلك ينبغى أن يكون النطق بالواو المكسوره مستثقلا.

فإن قال قائل : هلاّ قسم «وشاحا» وأخواته على «ويح» و «ويس» وأمثالهما ، فكما أنّ

الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمه لم يوجب ذلك قلب الواو همزه فكذلك الواو مكسوره؟.

فالجواب : أنّ الواو المكسوره إنما تشبه الواو الساكنه إذا جاءت بعدها ياء نحو «طَيّ» ، وذلك أنّ الحركه في التيه بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسره إذا من «وشاح» في التيه بعد الواو ، وهي بمنزله الياء ، وتبقى الواو ساكنه. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء ، وكانت ساكنه ، يجب إعلالها نحو «طَيّ» فكذلك يجب إعلال ما أشبهها. نحو «وشاح».

فإن قيل : فهلّا أعلت بقلبها ياء ، كما فعل بها في «طَيّ»؟.

فالجواب : أنهم لم يفعلوا ذلك ، لأنّ المقصود بالإعلال التخفيف ، والكسره في الياء ثقيله ، فأعلت بإبدال الهمزه منها.

وأما السماع فلأنهم قد قالوا «إساده» و «إشاح» و «إعاء» و «إفاده». وكثر ذلك كثره ، توجب القياس في كل واو مكسوره ، وقعت أوّلا.

وإن كانت مفتوحه لم تهمز ، إلّا حيث سمع ، لأنّ الفتحه بمنزله الألف. فكما لا تستثقل الألف والواو ، في نحو «عاود» وأمثاله ، فكذلك لا تستثقل الواو المفتوحه. والذي سمع من ذلك «أجم» في «وجم» ، و «امراه أناه» وأصله «وناه» من الونى وهو الفتور ، و «أحد» في «وحد» ، و «أسماء» في «وسماء».

فإن وقعت غير أول فلا يخلو من أن تكون مكسوره ، أو مفتوحه ، أو مضمومه. فإن كانت مضمومه جاز إبدالها همزه ، بشرط أن تكون الضمه لازمه ، وألّا يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا في جمع «نار» : «أنور» ، و «دار» : «أدور» ، و «ثوب» : «أثوب» ، قال :

لكلّ حال ، قد لبست أثوبا (١)

وإنما قلبت همزه لما ذكرنا من استثقال الضمه في الواو ، مع أنه لا- يمكن تخفيفها بالإسكان ، لئلا يؤدى ذلك إلى التقاء الساكنين. ولو أمكن ذلك لم تبدل همزه ، نحو قولهم «سور» في جمع «سوار».

فإن كان الضمه غير لازمه لم تبدل الواو همزه ، لا تقول هذا «غزه» تريد هذا «غزو» ،

ص: ١٨٣

١- الرجز ، لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيويه ٢ / ٣٩٠ ، ولسان العرب ، ماده (ثوب).

ولا تقول «لُو استطعنا» تريد «لو استطعنا»، لأنّ الضمه في «غزو» إعراب ، وفي واو «لو» لالتقاء الساكنين ، وحرکه الإعراب وحرکه التقاء الساكنين عارضتان ، فلا يعتدّ بهما.

وزعم ابن جنّي أنه لا يجوز قلب الواو المضمومه همزه ، إذا كانت زائده ، وإن اجتمع الشرطان ؛ فلا يقال «الترهوك» في مصدر «ترهوك». والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإنّ تصريف الكلمه ، أو اشتقاقها ، يدل على أنّ الهمزه مبدله من واو ، ولا يتصوّر ذلك فيها إذا كانت زائده ، فلو أبدلت لأدّى ذلك إلى الإلباس ، في بعض المواضع ، فلم يدر : أزيدت ابتداء ، أم زيدت الواو أوّلا- ثم أبدلت الهمزه منها. فلما كان إبدال الزائده يؤدّي إلى الإلباس ، في بعض المواضع ، رفض إبدالها. ومما يقوى هذا المذهب أنها لا تحفظ من واو زائده مبدله.

وإن كانت مفتوحه لم يجز قلبها أصلا ، لأنّ قلبها في أوّل الكلمه - كما ذكرنا - لا يقاس ، فإذا كانت لا تهمز في أوّل الكلمه إلّا حيث سمع - مع أنّ أوّل الكلمه طرف ، فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو - فالأحرى ألّا تنقلب حشوا. فلا تقول في «عاود» : «عاءد» ، ولا في «ضوارب» : «ضآرب» ، ولا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك.

فإن كان مكسوره ، أو واقعه موقع حرف مكسور ، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، أو لا تقع. فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو ، أو لا يكون. فإن كان قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزه ، إن كانت تلي الطرف. فتقول في جمع «أول» : «أوائل» ، وفي جمع «سيد» : «سيائد». والأصل «أواول» و «سياود» ، فقلبت الواو همزه ، لاستثقال الواوين والألف ، أو الياء والواو والألف ، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

هذا مذهب جمهور النحويين ، إلّا أبا الحسن الأخفش ، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلّا ما كانت الألف منه بين واوين ، ويجعل ذلك نظيرا للواوين ، إذا اجتمعا في أوّل الكلمه. فكما أنك تهمز الأولى منهما ، للعله التي تقدّم ذكرها ، فكذلك تهمز الواو الآخره في «أوائل» وأمثاله. ولا يرى مثل ذلك ، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء. ويقول : لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أوّلا ، نحو «يين» اسم موضع ، و «ويل» و «يوم» ، لم يلزم الهمز. فكذلك لا يهمز عنده مثل «سيائق» (1) و «سيائد».

ص: ١٨٤

١- السيائق : جمع سيقه ، وهو ما سيق عن النهب وطرده ، المعجم الوسيط للزيات ورفاقه ، ماده (سيق).

ما لم تصحّ الواو فى المفرد ، فى موضع ينبغى أن تعتّل فيه ، أو تكون الواو فى نيّه ألما تلى الطرف ، فإنها تصحّ إذ ذاك ، ولا يجوز أن تبدل منها الهمزة. فتقول فى جمع «ضيون» (١) : «ضياون» ، ولا تقلب الواو همزه ، لصحّ الواو فى «ضيون» ، إذ قد كان ينبغى أن يكون «ضيينا» ، وتقول فى جمع «عوار» (٢) ، إذا قصرته للضرورة : «عواور» ، لأنّ الأصل فيه «عواوير» ، فلا تكون الواو تلى الطرف ، فى التقدير. قال :

وكحلّ العينين ، بالعواور (٣)

فلم تهمز ، لأنّ الأصل «العواوير».

وإن كانت الواو لا تلى الطرف لم تهمز أصلا نحو «عواوير» فى جمع «عوار» ، و «طواويس» فى جمع «طاووس» ، لأنها قد قويت بعدها عن محلّ التغيير ، وهو الطّرف. إلّا أن تكون فى نيّه أن تلى الطّرف ، فإنه يلزم همزها. وذلك نحو «أوائيل» فى جمع «أول» ، إذا اضطررت إلى زياده هذه الياء قبل الآخر فى الشعر ، لأنّ هذه الياء زيدت للضرورة ، فلم يعتدّ بها.

فإن لم يكن قبل الألف واو ، ولا ياء ، فلا يخلو من أن تكون الواو فى المفرد. زائده للمدّ ، أو لا تكون فإن كانت زائده للمدّ قلبت همزه ، نحو «حلوبه» (٤) و «حلائب». وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنه مع ألف الجمع ، ولا- أصل لها فى الحركة فتحرك ، فأبدلت همزه ، لأنّ الهمزة تقبل الحركة.

وإن لم تكن زائده للمدّ لم تقلب همزه أصلا ، إلّا حيث سمع شاذّا. والذى سمع من ذلك «أقائيم» فى جمع «أقوام» ، وأصله «أقاويم» ، فأبدل من الواو المكسوره همزه ، وإن كانت غير أول ، تشبيها لها بالواو المكسوره ، إذا وقعت أولا.

وأما «مصائب» فى جمع «مصيبه» فكان القياس فيها «مصاوب» ، على ما بيّن فى باب القلب. فإمّا أن يكونوا همزوا الواو المكسوره غير أول شذوذا ، فتكون مثل «أقائيم» فى جمع «أقوام» ، وهو مذهب الرّجّاج. وإمّا أن يكونوا غلطوا فشبهوا ياء «مصيبه» ، وإن كانت

ص: ١٨٥

١- الضيون : السنور الذكر ، لسان العرب ، ماده (ضون).

٢- العوار : القذى أو الرمد ، للصحاح للجوهري ، ماده (عور).

٣- الرجز ، للعجاج ، فى الخصائص لابن جنى ٣ / ٣٢٦ ، وللجندل بن المثنى فى شرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٢٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٢٩ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٧١.

٤- الحلوبه : ذات الحليب من الأنعام ، لسان العرب ، ماده (حلب).

عينا ، بالياء الزائده فى نحو «صحيفه» ، فقالوا «مصائب» كما قالوا «صحائف» ، وهو مذهب سيويه. والأول أقيس عندى ، لأنه قد ثبت له نظير ، وهو «أقائم».

فإن لم تقع بعد ألف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، أو وقعت بعدها فى غير الأماكن المذكوره ، لم تهمز أصلا ، بلا خلاف فى شىء من ذلك. إلما أن تقع بعد ألف زائده ، فى اسم مفرد يوافق الجمع الذى لا- نظير له فى الآحاد ، فى الحركات وعدد الحروف ، وقد تقدّم الألف ياء أو واو ، فإنّ فى ذلك خلافا. فمذهب سيويه إجراء ذلك مجرى الجمع ، لقربه منه ، فتبدل الواو همزه. ومذهب الزجّاج أنه لا يجوز إبدالها ، لأنّ الاسم مفرد ، وإنما ثبت إبدالها فى المجموع. فتقول فى «فواعل» من «القوّه» ، على مذهب سيويه : «قواء». وعلى مذهب الزجّاج : «قواو». وهذا النوع لم يرد به سماع ، لكنّ القياس يقتضى ما ذهب إليه سيويه. أعنى من أنه إذا قوى الشبه بين شيئين حكم لكلّ واحد منهما بحكم الآخر.

فأما «قائم» وأمثاله فمن قبيل ما أبدلت فيه الهمزه من الألف ، وقد تقدّم ذلك فى فصل إبدال الهمزه من الألف.

فإن كانت الواو ساكنه لم تهمز إلّا فى ضروره ، بشرط أن يكون ما قبلها حرفا مضموما ، فتقدّر الضمّه على الواو ، فتهمز كما تهمز الواو المضمومه. فتقول فى الشعر فى مثل «موعد» : «مؤعد». قال :

أحبّ المؤقدين إلىّ موسى

وجعده ، إذ أضاءهما الوقود (١)

ص : ١٨٦

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٨٨ ، والخصائص لابن جنى ١٧٥ / ٢ ، والمحتسب ١ / ٤٧ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٧٩.

الياء تبدل همزه باطراد ، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، في مذهب سيوييه ، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمدّ ، نحو «صحيفه وصحائف» و «كتيبه وكتائب».

فإن لم تكن الياء زيدت في المفرد للمدّ لم تهمز ، إلّا بشرط أن تكون تلي الطرف لفظاً أو نية ، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واوا أو ياء. فتقول في جمع «عيل» (١) : «عيائل» ، فتهمز لثقل البناء ، مع ثقل اجتماع حروف العله وهي الياءان والألف ، مع قرب الياء من محلّ التغيير ، وهو الطرف. وكذلك لو اضطرت ، فقلت في جمعه «عيائل» ، فزدت ياء ، لهمزت ، لأنّ الياء في النية تلي للطرف ، ولا يعتدّ بالياء المزيده ، لأنها عارضه في الجمع ، إنما أتى بها للضرورة. فإذا زالت من محلّ الضروره حذفت الياء. قال الشاعر :

فيها عيائل أسود ، ونمر (٢)

فهمز.

وكذلك لو بنيت «فوعلا» من البيع لقلت «بيع». أصله «بويع» ، فقلبت الواو ياء لأجل الإدغام. فإذا جمعته قلت «بوائع» ، فتهمز الياء لما ذكرنا ، من ثقل البناء ، وثقل اجتماع حروف العله وهي الياء والواو والألف ، مع القرب من محلّ التغيير ، وهو الطرف. وكذلك لو اضطرت فزدت ياء قبل الآخر ، فقلت «بوائع» ، لهمزت لأنّ الياء عارضه كما تقدّم.

ولو جمعت مثل «بياع» لقلت «بياييع» ، ولم تهمز. وإن قدّرت «بياعا» : فوعلا قلت «بواييع» ، ولم تهمز أيضا ، لبعده الياء من الطرف لفظاً ونية.

ص: ١٨٧

١- العيل : واحد العيال ، وهي الأولاد الذين يعال بهم ، الصحاح للجوهري ، ماده (عيل).

٢- الرجز ، لحكيم بن معيه في شرح أبيات سيوييه ٢ / ٢٣٩ ، ولسان العرب ، ماده (نمر) وبلا نسبه في أوضح المسالك ٤ / ٣١٦.

وزعم أبو الحسن الأَخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزه ، إلّا إذا اكتنف الجمع واوان ، نحو «أوّل وأوائل». فأما إن اكتنفها ياءان ، أو واو وياء ، فلا يجوز عنده قلب حرف العله الذى بعد الألف. بل يقول فى جمع «فوعل» من البيع : «بوايع» ، وفى جمع «بين» : «بيّين» ، وفى جمع «سيّد» المتقدّم فى فصل الواو : «سياود». وحجّته على ذلك أنّ الواوين أثقل من الياءين ، ومن الواو والياء ، والقلب لم يسمع إلّا فى الواوين ، نحو قولهم فى جمع «أوّل» : «أوائل» ، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته ، من الثقل.

وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، بدليل ما حكاه المازنى عن الأصمعيّ ، من قولهم فى جمع «عيل» : «عيائل» بالهمزه ، ولم تكتنف ألف الجمع واوان. فدل ذلك على أنّ العرب استثقلت فى هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علّه.

فإن قال قائل : فلعل قولهم فى جمع «عيل» : «عيائل» شاذّ ، لذلك لم يسمع من ذلك إلّا هذه اللفظه ، فلا ينبغى أن يقاس عليه؟.

فالجواب : أنه ، وإن لم يسمع منه إلّا هذه اللفظه ، لا ينبغى أن يعتقد فيه الشذوذ ، لأنه لم يرد له نظير غير مهموز ، فيجعل الهمز فى هذا شذوذا. بل جميع ما أتى من هذا النوع من هذا اللفظ ، وهو مهموز ، فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزا ، إذ هذا اللفظ هو جميع ما أتى ، من هذا الباب. وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلا ، يقاس عليه. وذلك أنه قال فى النسب إلى «فعله» : «فعلّى» ، نحو «ركبى» فى النسب إلى «ركوبه» ، قياسا على قولهم ، فى النسب إلى «شنوءه» «شنئى». ثم أورد اعتراضا على نفسه ، فقال : فإن قال قائل : فإن قولهم «شنئى» شاذّ ، فلا ينبغى أن يقاس عليه ، إذ لم يجيء غيره؟.

فالجواب : أنه جميع ما أتى ، من هذا النوع. فجعله ، لمّا لم يأت غيره مخالفا له ولا موافقا ، أصلا يقاس عليه.

فهذا جميع ما تبدل فيه الياء همزه ، باطراد. فأما مثل «بائع» و «رداء» فإنّ الهمزه فيهما وأمثالهما بدل من ألف ، وإن كان الأصل «بايع» و «رداى» ، كما تقدّم.

وأبدلت منها ، من غير اطراد ، فى «أدى» وأصله «يدى» ، فردّ اللّعام ، ثم أبدلت الياء همزه. حكى من كلامهم «قطع الله أديه». وقالوا «فى أسنانه ألل» وأصله «يلل» (1) ، فأبدلوا

الياء همزه. وقالوا «رئبال» وأصله «ريبال» (١)، فأبدلت الياء همزه. وكذلك قالوا «الشَّئمه» يريدون «الشَّيمه»، ومعناها الخليقه، فأبدلوا أيضا الياء همزه.

وإنما جعلنا الهمزه فى «ألل» و «رئبال» و «الشَّمه» بدلا من الياء، ولم تجعل أصلا بنفسها، لأنَّ الأكثر فى كلامهم «يلل» و «ريبال» و «شيمه» بالياء، واستعمال هذه الأسماء بالهمزه قليل. فدللّ ذلك على أنّ الهمزه بدل، وأن الياء هى الأصل.

فهذا أيضا جميع ما جاءت فيه الهمزه بدلا من الياء، على غير أطراد.

ص: ١٨٩

١- الريبال : الأسد ، لسان العرب ، ماده (ربل).

أبدلت الهمزة من الهاء فى «ماء» ، وأصله «موه» ، فقلبت الواو ألفا ، والهاء همزة. والدليل على ذلك قولهم فى الجمع «أمواه». وقد أبدلت الهاء أيضا همزة فى جمع «ماء» ، فقالوا «أمواء». قال :

وبلده ، قالصه أمواؤها

تستنّ ، فى رآد الضّحى ، أفاؤها (١)

وإنما جعلت الهاء هى الأصل ، لأنّ أكثر تصريف الكلمة عليها. قالوا «أمواه» و «مياه» و «ماهت (٢) الرّكبيّه» ، إلى غير من تصاريفها.

وأبدلت أيضا منها فى «آل». أصله «أهل» ، فأبدلت الهاء همزة ، فقليل «أأل» ، ثم أبدلت الهمزة ألفا ، فقليل «آل».

فإن قيل : فهلّا جعلت الألف بدلا من الهاء أولا؟.

فالجواب : أنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء ، فى غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه. وقد ثبت إبدال الهمزة من الهاء فى «ماء» ، فلذلك حمل «آل» على أنّ الأصل فيه «أهل» ، فأبدلت الهاء همزة.

فإن قيل : وما الذى يدلّ على أنّ الأصل «أهل» ، وهلّا جعلت الألف منقلبه عن واو؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على ذلك قولهم فى التصغير «أهيل». ولو كانت الألف منقلبه عن واو لقليل فى تصغيره «أويل». وممّا يؤيد أنّ الأصل «أهل» أنهم إذا أضافوا إلى المضمّر قالوا «أهلك» و «أهله» ، لأنّ المضمّر يردّ الأشياء إلى أصولها. ولا يقال «آلك» و «آله» إلّا قليلا جدّا ، نحو قوله :

ص: ١٩٠

١- الرجز ، بلا نسبه فى الاشتقاق ص ٣١٦ ، وجمهره اللغة لابن دريد ، ماده (مأوى) ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٠٠.

٢- ماهت : ظهر ماؤها وكثر ، الصحاح للجوهري ، ماده (موه).

وانصر ، على دين الصّلى

ب ، وعابديه ، اليوم ، آلك (١)

وقول الآخر :

أنا الرّجل الحامى حقيقه والدى

والى ، كما تحمى حقيقه آلكا (٢)

ونحو قول الكنانى «رجل من آلك وليس منك».

ومما يدلّ ، على أنّ الألف فى «آل» بدل من الهمزه المبدله من الهاء ، أنّ العرب تجعل اللفظ ، فيه بدل من بدل ، مختصّا بشىء بعينه ؛ ألا ترى أنّ تاء القسم لمّا كانت بدلا من الواو المبدله من باء القسم لم تدخل إلّا على اسم «الله» ، تعالى ، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهره ، ولا دخلت أيضا على مضمّر. وكذلك «أسنت الرّجل» لمّا كانت التاء فيه بدلا من الياء المبدله من الواو ، لأنّ «أسنت» من لفظ «السّينه» ، ولام «سنه» واو ، بدليل قولهم فى جمعها «سنوات» ، جعلوها مختصّه بالدخول فى السنه الجديه ، وقد كان «أسنى» قبل ذلك عامّه ، فيقال «أسنى الرّجل» إذا دخل فى السنه ، جديه أو غير جديه. فكذلك «آل» لمّا لم يضاف إلّا إلى الشريف ، فيقال «آل الله» و «آل السلطان» ، بخلاف «الأهل» الذى يضاف إلى الشريف وغيره ، دلّ ذلك على أنّ الألف فيه بدل من الهمزه المبدله من الهاء ، كما تقدّم. وإنما خصّت العرب ما فيه بدل من بدل بشىء ، لأنه فرع فرع ، والفروع لا يتصرّف فيها تصرّف الأصل ، فكيف فرع الفرع.

وأبدلت أيضا من الهاء «هل» ، فقالوا «أل فعلت كذا» يريدون «هل فعلت كذا». حكى ذلك قطرب. عن أبى عبيده. والأصل «هل» ، لأنه الأكثر.

وأبدلت أيضا من الهاء فى «هذا» ، فقالوا «آذا». قال :

فقال فريق : آذا إذ نحوتهم

نعم ، وفريق : لا يمن الله ما (٣)

ندرى

ص: ١٩١

١- البيت من مجزوء البحر الكامل ، وهو لعبد المطلب بن هاشم فى الأشباه والنظائر ٢ / ٢٠٧ ، والدرر ٥ / ٣١ ، وشرح الأشموني

- ٢- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسه في غذاء الألباب شرح منظومه الآدب ١ / ٢٠.
- ٣- البيت من البحر الطويل ، وهو لنصيب في ديوانه ص ٩٤ ، والأزهيه ص ٢١ ، وتخليص الشواهد ص ٢١٩ ، والدرر ٤ / ٢١٦ ،
وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٩٩ ، ولسان العرب ، ماده (يمن).

أراد «أهدأ» فقلب الهاء همزه ، ثم فصل بين الهمزتين بألف.

فأما قولهم «تدرأ» و «تدره» للدافع عن قومه فليس أحد الحرفين فيهما بدلا من الآخر ، بل هما أصلا ، بدليل مجيء تصاريف الكلمه عليهما. فقالوا «درأه» و «درهه» و «مدرأ» و «مدره».

* * *

ص: ١٩٢

لم يجيء من ذلك إلّا قولهم «أباب»، فى قولهم «عباب». والأصل العين لأنّ «عبابا» أكثر استعمالا من «أباب». قال :

أباب بحر، ضاحك، زهوق (1)

ص: ١٩٣

١- الرجز، بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ص ١٠٦، وشرح الأشمونى ٣ / ٨٣٦، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٠٧، ولسان العرب، ماده (أب) والمقرب ٢ / ١٦٤.

وأما الجيم فأبدلت من الياء ، لا غير ، مشدده ومخففة. فيبدلون من الياء المشدده جيما مشدده ، ومن الياء المخففة جيما مخففة.

فمن البدل من الياء المشدده ما أنشده الأصمعي عن خلف ، قال : أنشدني رجل من أهل البادية :

خالي ، عويف ، وأبو عليج

المطعمان اللحم ، فالعشج

وبالغداة ، فلق البرنج (١)

يريد : «وأبو علي» و «بالعشي» و «فلق البرني». ومنه أيضا ما حكاه أبو عمرو بن العلاء ، من أنه لقي أعرابيا فقال له «ممن أنت؟» فقال : «فقيمج». فقال له «من أيهم؟» فقال «مرج». يريد «فقيمي» و «مزي». وهو مطرد في الياء المشدده. قال يعقوب : «وبعض العرب إذا شدد الياء صيرها جيما. وأنشد الأعرابي :

كأن في أذنا بهن السؤل

من عبس الصيف ، قرون الأجل (٢)

يريد : الأيل».

ومن إبدال الجيم من الياء المخففة ما أنشده أبو عمرو بن العلاء ، لهيمان بن قحافه ، من قوله :

* يطير عنها الوبر ، الصهايجا (٣) *

ص: ١٩٤

١- الرجز ، بلا نسبه في أوضح المسالك لابن هشام ٣٧٢ / ٤ ، وجمهره اللغة لابن دريد ص ٤٢ ، وسر صناعه الإعراب لابن جني ١٧٥ / ١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٢١ ، وفلق البرني ، ضرب من التمر ، لسان العرب ، ماده (برن).

٢- الرجز ، لأبي النجم في سمط اللاكي ص ٧١٢ ، والطرائف الأديبه ص ٦٣ ، ولسان العرب ، ماده (عبس) ، والمحتسب ١ / ٧٦.

٣- الرجز ، لهيمان بن قحافه السعدي في أمالي القالي ٢ / ٧٧ ، وسر صناعه الإعراب لابن جني ١ / ١٧٦ ، وسمط اللاكي ص ٧١٢ ، ولسان العرب ، ماده (صهب).

يريد «الصّهَابِي» من الصّبْهه. وأصله «الصّهَابِي»، فحذف إحدى الياءين. ومن ذلك ما أنشده الفراء ، من قول الشاعر :

لا همّ ، إن كنت قبلت حجّج

فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر ، نهّات ، ينزى وفرّج (١)

يريد : «حجّتي» و «يأتيك بي» و «ينزى وفرّجتي». ومن ذلك أيضا قوله :

حتّى إذا ما أمسجت ، وأمسجا (٢)

يريد «أمسيت وأمسيا» ، فأبدل من الياء جيما ، ولم يبدلها ألفا.

وهو غير مطرّد في الياء الخفيفة ، بل يوقف في ذلك عند السماع.

* * *

ص: ١٩٥

١- الرجز ، لرجل من اليمانيين في الدرر ٣ / ٤٠ ، وبلا نسبه في الدرر ٦ / ٢٢٩ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٧٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٤٩ ، ولسان العرب ، ماده (دلق).

٢- الرجز ، للعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٢٧٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٨٦ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبه في سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٧٧ ، ولسان العرب ، ماده (الجيم) والمحتسب ١ / ٧٤.

وأما الدال فأبدلت من التاء والذال. فأبدلت من تاء «افتعل» بأطراد ، إذا كانت الفاء زايًا. فتقول في «افتعل» من «الزَيْن» : «ازدان» ، ومن «الزَلْفِي» : «ازدلف» ، ومن «الزَجْر» : «ازدجر» ، ومن «الزِيَارَه» : «ازدار». والأصل «ازتان» و «ازتجر» و «ازتلف» و «ازتار» ، فرفضوا الأصل ، وأبدلوا من التاء دالا.

والسبب في ذلك أنّ الزاي مهجوره والتاء مهموسه ، والتاء شديده والزاي رخوه ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، فقرّبوا أحد الحرفين من الآخر ، ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ، لأنها أخت التاء في المخرج والشّدّه ، وأخت الزاي في الجهر.

وكذلك تبدل فيما تصرّف من «افتعل». فتقول «مزدلف» و «مزدجر» و «مزدان» و «مزدار» ، و «ازدجار» و «ازديان» و «ازديار» و «ازدلاف». ومن كلام ذي الرّمّه ، في بعض أخباره : «هل عندك من ناقه فلتزدار عليها ميا».

وكذلك أيضا تبدل منها ، إذا كانت الفاء دالا ، إلّا أنّ ذلك من قبيل البدل الذي يكون للإدغام. فتقول في «افتعل» من «الدّين» : «ادّان».

وقد قلبت تاء «افتعل» دالا ، بغير اطراد ، مع الجيم في «اجتمعوا» و «اجتتّ» ، فقالوا «اجدمعوا» و «اجدزّ». والأكثر التاء. قال :

فقلت لصاحبي : لا تحبسنا

بنزع أصوله ، واجدزّ شيحا (١)

يريد «واجتتّ». ولا يقاس ذلك ، فلا يقال في «اجتتّ» : «اجدراً» ، ولا في «اجتتّ» : «اجدح».

ص: ١٩٦

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لمضرس بن ربيعي في شرح شواهد الشافيه ص ٤٨١ ، وله أو ليزيد بن الطثريه في لسان العرب ، ماده (جزز) ، وبلا نسبه في سر صناعه الإعراب لابن جنى ص ١٨٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٧٤.

وأبدلت أيضا من تاء «افتعل» إذا كانت الفاء ذالا ، من غير إدغام. فقالوا «اذكر» و «مذكر» ، حكى ذلك أبو عمرو. وقال أبو حكاك :

تنحى على الشوك جازا مقضبا

والهرم تذريه اذدراء عجا (١)

يريد «اذتراء» ، وهو «افتعال» من «ذراه يذريه». فأما «اذكر» فإبدال إدغام ، فلا يذكر هنا.

وأبدلت من التاء فى غير «افتعل» ، بغير أطراد فى «تولج» ، فقالوا «دولج» ، فأبدلوا الدال من التاء المبدله من الواو. لأن الأصل «وولج» ، لأنه من الولوج. ولا تجعل الدال بدلا من الواو ، لأنه قد ثبت إبدال من التاء فى «افتعل» ، كما تقدم ، ولم يثبت إبدالها من الواو ، فى موضع من المواضع.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الدال من التاء.

وأبدلت من الذال فى «ذكر» جمع «ذكره» ، فقالوا «ذكر». قال ابن مقبل :

يا ليت لى سلوه ، تشفى النفوس بها

من بعض ما يعترى قلبى ، من الذكر (٢)

بالدال. كذا رواه أبو على. وكان الذى سهّل ذلك قلبهم لها فى «اذكر» و «مذكر» ، فألف فيها القلب ، فقلبها دالا ، وإن كان موجب القلب قد زال ، وهو الإدغام.

ص: ١٩٧

١- الرجز ، لأبى حكاك فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٨٧ ، وشرح المفصل ١٠ / ٤٩ ، والمقرب ٢ / ١٦٦ ، وبلا نسبه فى جمهره اللغة لابن دريد ص ٥٢٣ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٨٧٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٥٠ ، ولسان العرب ، (ذكر).

٢- البيت من البسيط ، وهو لتميم بن مقبل فى ديوانه ص ٨١ ، والخصائص لابن جنى ١ / ٣٥١ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٨٨ ، والمنصف ٣ / ١٤٠.

وأما الطاء فأبدلت من التاء ، لا غير. أبدلت بأطراد البتّه ، ولا يجوز غير ذلك ، من تاء «افتعل» إذا كانت الفاء صادًا ، أو ضادًا ، أو طاءً ، أو ظاءً. فتقول في «افتعل» من الصّير : «اصطبر» ، ومن الضّرب : «اضطرب» ، ومن الظّهر «اظطهر» ، ومن الطّرد : «أطرد». فتدغم ، لأنك لما أبدلت التاء طاءً اجتمع لك مثلان ، الأوّل منهما ساكن ، فأدغمت. ولم تبدل التاء لأجل الإدغام ، بل للتباعد ، بل للتباعد الذى بين الطاء والتاء ، كما فعلت ذلك مع الضاد والطاء والصاد ؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاءً ولم تدغم ، لما لم يجتمع لك مثلان.

والتباعد الذى بين التاء وبين هذه الحروف أنّ التاء منفتحة منسقله ، وهذه الحروف مطبقة مستعليه. فأبدلوا من التاء أختها فى المخرج ، وأخت هذه الحروف فى الاستعلاء والإطباق ، وهى الطاء.

وأبدلت ، بغير أطراد ، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد. فقالوا «فحصط» و «خبط» ، يريدون «فحصت» و «خبطت». والأكثر التاء. والعلّه فى الإبدال كالعلّه فى «افتعل» ، من التباعد الذى ذكرنا بين التاء وبين الصاد والطاء. فقربوا ليسهل النطق. ومن ذلك قوله :

وفى كلّ حىّ قد خبّط بنعمه

فحقّ لشأس ، من نداك ، ذنوب (١)

رواه أبو علىّ ، عن أبى بكر ، عن أبى العباس : «خبط» ، على إبدال الطاء من التاء.

ص: ١٩٨

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لعلقمه الفحل فى ديوانه ص ٤٨ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٥ / ٤٨ ، ولسان العرب ، ماده (جنب) و (شأس) ومجالس ثعلب ص ٩٧.

وأما الواو فأبدلت من ثلاثه أحرف ، وهي الهمزة والألف والياء. إلّا أنّ يذكر هنا إبدالها من الهمزة ، لأنّ إبدالها من الياء والألف يذكر في باب القلب.

فتبدل من الهمزة ، باطّراد ، إذا كانت مفتوحة وقبلها حرف مضموم. نحو «جؤن» (١) و «سؤله» (٢) ، تقول في تخفيفهما «جون» و «سوله». ولا يلزم ذلك.

وتبدل أيضا ، باطّراد ، إذا كانت ساكنه وقبلها ضمّه ، ولا يلزم ذلك أيضا. نحو «بؤس» و «نؤى» (٣) ، نقول فيهما إذا أردت التخفيف «بوس» و «نوى».

وتبدل أيضا ، باطّراد ، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان ، نحو «ذوائب» في جمع «ذؤابه». أصله «ذآئب» ، فأبدلت الهمزة واوا ، هروبا من ثقل البناء ، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف ، لأنّ الألف قريبه من الهمزة ، لأنها من الحلق ، كما أنّ الهمزة كذلك. فكأنه قد اجتمع في الكلمه ثلاث همزات ، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوا.

وأبدلت أيضا ، باطّراد على اللزوم ، إذا كانت للتأنيث ، في ثلاثه مواضع : التثنيه ، والجمع بالألف والتاء ، والنسب. نحو «صحراوين» و «صحراوات» و «صحراويّ».

وباطّراد ، من غير لزوم ، في الهمزة المبدله من أصل ، أو من حرف زائد ملحق بالأصل ، إذا كانت طرفا بعد ألف زائده ، نحو «كساء» و «رداء» و «علباء» (٤) و «درحاء» ، حيث قلبت همزه التأنيث ، نحو «علباوين» و «كساوين» و «رداوين» و «درحاوين» و «علباوي» و «كساوي» و «رداوي» و «درحاوات» في جمع «درحاء».

ص: ١٩٩

١- الجؤن : جمع جؤنه وهي سله مستديره مغشاه جلدا ، يجعل فيها الطيب والثياب ، لسان العرب ، ماده (جأن).

٢- السؤله : كثير السؤال ، الكتاب ٢ / ٣١٤.

٣- النؤى : الحفير حول الخيمه ليمنع عنها ماء المطر ويبعده ، لسان العرب ، ماده (نأى).

٤- العلباء : عصب عنق البعير ، لسان العرب ، ماده (علب).

ومن الهمزة الأصليّة إذا وقعت طرفا بعد ألف زائده ، وذلك قليل ، حيث قلبت همزة التانيث أيضا ، نحو «قراء» (١) ؛ لأنه من «قرأ». فإنه قد حكى «قراوى» ، وفي التثنية «قراوان».

وأبدلت ، من غير اطراد ، فى «واخيت» ، أصله «آخيت» ، فأبدلت الهمزة واوا. ولا يمكن أن يدعى أنّ الواو فى «واخيت» أصل ، وليست ببدل من الهمزة ، لأنّ اللّام من «واخيت» واو ، لأنه من «الأخوه». وإنما قلبت ياء فى «واخيت» ، لوقوعها رابعه ، كما قلبت فى «غازيت» ، على ما يبيّن فى بابه. فإذا تبيّن أنّ اللّام واو لم يمكن أن تكون الفاء واوا ، لأنه لم يجىء فى كلامهم مثل «وعوت». وتبدل أيضا واوا ، على غير اللزوم ، إذا وقعت بعد الواو الزائده للمدّ ، فتقول فى «مقروء» : «مقروّ».

وتبدل أيضا ، إذا وقعت بعد الواو ، وإن لم تكن زائده للمدّ ، فتقول فى «سوءه» : «سوّه». إلّا أنّ ذلك قليل جدّا.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الهمزة واوا ، إذا لم تنضمّ إليها همزة أخرى. فإن انضمّت إليها همزة أخرى فلا- يخلو أن تكون الثانية ساكنه أو متحرّكه. فإن كانت ساكنه فإنه يلزم إبدالها واوا ، إذا كانت الهمزة الأولى مضمومه. فتقول فى «أفعل» من «أتى» : «أوتى». وأصله «أوتى» ، إلّا أنه رفض الأصل ، هروبا من اجتماع الهمزتين ، فلزم البدل.

فإذا كانت الثانية متحرّكه فإنها تبدل واوا ، إذا كانت متحرّكه بالضمّ ، أو بالفتح. فتقول فى مثل «أبلم» (٢) من «أمت» : «أومّ». أصله «أومم» ، فنقلت ضمّه الميم إلى الهمزة ، وأدغمت فقلت «أومّ» ولزم ذلك ، وتقول فى «أفعل» من «أمت» : «أومّ». وأصله «أأمم» ، ثم نقلت فتحه الميم إلى الهمزة ، وأدغمت فقلت «أمّ». ثم أبدلت الهمزة واوا ، فقلت «أومّ». كما أنهم لما اضطروا إلى ذلك ، فى جمع «آدم» ، قالوا «أوادم» ، فأبدلوا الهمزة واوا.

وسواء كان من قبل هذه الهمزة المفتوحه مفتوحا ، أو مضموما ، فى التزام إبدالها واوا. فمثال انضمام ما قبلها «أواتى» فى مضارع «آتى» : «فاعل» من الإتيان. أصله

ص: ٢٠٠

١- القراء : الناسك المتفقه القارئ ، لسان العرب ، ماده (قرأ).

٢- الأبلم : حوص المقل ، لسان العرب ، ماده (بلم).

«أواتى»، ثم التزموا البدل، هروبا من اجتماع الهمزتين. ثم حملوا «يواتى» و«نواتى» و«تواتى» و«موات»، على «أواتى»، فى التزام البدل.

وزعم المازنى أنّ الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحه، أنها تبدل ياء. فقال فى أفعال من «أمت»: «أيم»، كما تبدل إذا كانت مكسورة، نحو «أيمه» جمع إمام، لأنّ الفتحه أخت الكسره، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة فى الإبدال، لا- كالمضمومه فى إبدالها واوا. ورأى أنه لا- حجه فى «أوادم»، لأنهم لما قالوا فى المفرد «آدم» صار بمنزله «تابل»، فأجروا الألف المبدله مجرى الزائده. فكما قالوا «توابل» (1) فكذلك قالوا «أوادم». فالواو عنده بدل من الألف، لا من الهمزة.

وهذا الذى ذهب إليه فاسد، لأنّ الألف المبدله لو كانت تجرى مجرى الألف الزائده لجاز أن يجمع بينها وبين الساكن المشدّد، فكنت تقول فى جمع «إمام»: «آمه». فىكون أصله «أممه»، فتبدل الهمزة ألفا فىصير «آمه»، ثم تدغم الميم فى الميم فتسكن الأولى، لأجل الإدغام، فتقول «آمه»، وتجمع بين الألف والساكن المشدّد، كما جاز ذلك فى «دابه». فقول العرب «أيمه»، ونقلهم الحركه إلى ما قبل، دليل على أنها لم تجر مجرى الألف الزائده. فكذلك أيضا «آدم»، لا ينبغى أن تجرى هذه الألف مجرى الألف الزائده. فىنبغى أن يعتقد أنها تردّ إلى أصلها من الهمزة، إذا جمعت، لزوال موجب إبدالها ألفا، وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا ردّت إلى أصلها قالوا «آدم»، فاستثقلوا الهمزتين، فأبدلوا الثانية واوا. فإذا تبين أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واوا فى «أوادم» وجب أن يقال فى «أفعل» من «أمت»: «أوم». وهو مذهب الأخفش.

وهذا أيضا جميع ما أبدلت فيه الهمزة واوا، إذا التقت مع همزة أخرى.

ص: ٢٠١

١- التوابل، الأبزار: أى البزر، الصحاح للجوهري، ماده (بزر).

وأما الياء فتبدل من ثمانية عشر حرفاً. وهى : الألف ، والواو ، والسين ، والباء ، والراء ، والنون ، واللام ، والصاد ، والضاد ، والميم ، والبدال ، والعين ، والكاف ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والهاء ، والهمزة. إلا أنه لا يذكر هنا إبدالها من الألف والواو ، لأن ذلك من باب القلب.

فأبدلت من السين ، من غير لزوم ، فى «سادس» و «خامس». فقالوا «سادى» و «خامى». قال الشاعر :

إذا ما عدّ أربعة ، فسال

فزوجك خامس ، وحموك سادى (١)

أى «سادس». وقال الآخر :

مضى ثلاث سنين ، منذ حلّ بها

وعام حلّت ، وهذا التابع الخامى (٢)

أى «الخامس».

وأبدلت من الباء ، على غير لزوم ، فى جمع «ثعلب» ، و «أرنب» ، فى الضروره. أنشد سيبويه :

لها أشارير من لحم ، تتّمّره

من الثّعالى ، ووخز من أرائيها (٣)

ص: ٢٠٢

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ص ٤٥٩ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٤١ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٨٧٩ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢١٣.

٢- البيت من البحر البسيط ، وهو للحادره وقطبه بن أوس فى لسان العرب ، ماده (خمس) وبلا نسبه فى الدرر ٦ / ٢٢٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٤٢ ، والمقرب ١ / ٣١٥.

٣- البيت من البحر البسيط ، وهو لأبى كاهل النمر بن تولب اليشكرى ، فى الدرر ٣ / ٤٧ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٨٣ ، ولسان العرب ، ماده (رنب) ، وبلا نسبه فى الأمالى لابن الحاجب ص ٣٢٧ ، وجمهره اللغه ص ٣٩٥ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٤٢ .

أراد «الثعالب» و «أرانب» فلم يمكنه أن يسكن الباء فأبدل منها ياء.

وأبدلت أيضا من الباء ، على اللزوم ، فى «ديباج». وأصله «دبّاج» ، فأبدلوا الباء الساكنه ياء ، هروبا من اجتماع المثلين. والدليل على ذلك قولهم فى الجمع «دبابيج». فردّوا الباء ، لما فرّقت الألف بين المثلين.

وأبدلت أيضا من الباء الثانيه ، هروبا من التضعيف ، فى «لا وربّك» ، فقالوا «لا وربيك». حكى ذلك أحمد بن يحيى.

وأبدلت من الراء ، على اللزوم ، فى «قيراط» و «شيراز» (1). والأصل «قزاط» و «شراز» ، فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروبا من التضعيف ، والدليل على أنّ الأصل «قزاط» و «شراز» قولهم «قراريط» و «شراريز» ، فردّ والراء ، لما فصلت الألف بين المثلين.

وأبدلت أيضا فى «تسرّيت» وأصله «تسرّرت» ، لأنه «تفعلت» من «السريّه». و «السريّه» : «فعلته» من السرور ، لأنّ صاحبها يسرّ بها ، أو من السريّ ، لأنّ صاحبها يسرّ أمرها عن حرّته وربّه منزله. ومن جعل «سريّه» «فعلته» من سراه الشىء - وهو أعلاه - كانت اللام من «تسرّيت» واوا أبدلت ياء ، لوقوعها خامسه ، لأنّ «السراه» من الواو بدليل قولهم فى جمعه «سروات». قال :

وأصبح مبيضّ الصّقيع كأنّه

على سروات البيت ، قطن (2) ،

مندّف

والذى ينبغى أن يحمل عليه «سريّه» أنه «فعلته» من السريّ ، أو من السرور. فقد دفع أبو الحسن. اشتقاقها من سراه الشىء - وهو أعلاها - بأن قال : إنّ الموضع الذى تؤتى منه المرأه ليس أعراها وسراتها. وهذا الدفع صحيح ، واشتقاقه من السريّ أو السرور واضح. فلذلك كان أولى.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الياء من الراء.

وأبدلت من النون ، على اللزوم ، فى «دينار». أصله «دنّار» ، فأبدلت الياء من النون الأولى ، هروبا من ثقل التضعيف ، بدليل قولهم «دنانير» فى الجميع ، و «دنينير» فى التحقير.

ص: ٢٠٣

١- الشيراز : اللين الرائب المستخرج مأؤه ، المصباح المنير للرافعى ، ماده (شرز).

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ٢٨ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٥٦ ، وجمهره أشعار العرب ، ص ٨٨٣.

وأبدلت أيضا من نون «إنسان» الأولى ، على غير اللزوم ، فقالوا «إيسان». قال عامر بن جؤين :

فيا ليتنى ، من بعد ما لاف أهلها ،

هلكت ، ولم أسمع بها صوت إيسان (١)

وقالوا فى الجميع «أياسين» بالياء. والأصل النون ، لأن «إنسانا» و «أناسى» بالنون أكثر منه بالياء.

وأبدلت أيضا ، على اللزوم ، من نون «ظربان» و نون «إنسان» التى بعد الألف ، فى الجمع ، فقالوا «أناسى» و «ظرابى». فعاملوا النون معاملة همزه التانيث ، لشبهها بها. فكما يبدلون من همزه التانيث ياء ، فيقولون فى «صحراء» : «صحارى» ، فكذلك فعلوا بنون «إنسان» و «ظربان» ، فى الجمع.

وأبدلت أيضا من النون فى «تظنيت» ، لأنه «تفعلت» من الظن. فأصله «تظننت» ، فأبدلت النون ياء ، هروبا من اجتماع الأمثال.

وأبدلت أيضا على اللزوم ، من النون فى «تسنى» بمعنى : تغير. ومن ذلك قوله تعالى : (لَمْ يَسْئَلْهُ) [البقره : ٢٥٩] ، فحذفت الألف المبدله من الياء للجزم. والأصل «يتسنن» فأبدلت النون ياء ، هروبا أيضا من اجتماع الأمثال. والدليل على ذلك قوله تعالى : (مِنْ حَمًا مَسِينُونَ) [الحجر : ٢٦] أى : متغير. فقوله تعالى : (مَسِينُونَ) يدل على أنّ «يتسنن» فى الأصل من المضعف ك- «مسنون» ، وليس من قبيل المعتل.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الياء من النون.

وأبدلت من اللّام فى «أملت الكتاب». إنما أصله «أملتت» ، فأبدلت اللّام الأخره ياء ، هروبا من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعا. قال تعالى : (فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً) [الفرقان : ٥]. وقال عز وجل : (وَلِيُمَدِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) [البقره : ٢٨٢]. وإنما جعلنا اللّام هى الأصل ، لأن «أملتت» أكثر من «أملت».

وأبدلت من الصاد على غير اللزوم فى «قصيت أظفارى» بمعنى «قصيت». فأبدلوا من الصاد الأخره ياء ، هروبا من اجتماع الأمثال ، حكى ذلك اللّحيانى.

ص: ٢٠٤

١- البيت من الطويل ، وهو لعامر بن جرير الطائى فى لسان العرب ، ماده (أنس) ولعامر بن جؤين فى المقرب ٢ / ١٧١.

وأبدلت من الضاد ، فى قول العجاج :

تقضى البازى ، إذا البازى كسر (١)

إنما هو «تفعل» من الانقضاض. وأصله «تقضض» ، فأبدلت الضاد الأخيره ياء. وقالوا أيضا «تقضيت» من الفضة ، وهو مثل «تقضيت».

وأبدلت من الميم فى «يأتمى» على غير اللزوم فى الشعر ، قال :

تزور امرءا ، أمأ الإله فيتقى

وأما بفعل الصالحين فيأتمى (٢)

أصله «يأتم» ، فأبدل من الميم الثانيه ياء ، هروبا من التضعيف.

وأبدلت أيضا فى «تكموا» ، لأنه «تفعلوا» من «كمت الشيء» إذا سترته. فأصله «تكمموا» ، فأبدلوا من الميم الأخيره ياء فقالوا «تكمموا» ، فاستثقلت الضمه فى الياء ، فحذفت ، فبقيت الياء ساكنه ، فحذفت لالتقاءها مع واو الضمير الساكنه ، فصار «تكمموا». قال الراجز :

بل لو شهدت الناس ، إذ تكموا

بقدر ، حم لهم ، وحموا (٣)

وأبدلت أيضا من الميم الأولى فى «أما» ، فقالوا «أيما» هروبا من التضعيف. وقد روى بيت ابن أبى ربيعه :

رأت رجلا ، أيما إذا الشمس عارضت

فيضحى ، وأيما بالعشى فيخصر (٤)

وأبدلت أيضا من الميم الأولى فى «ديماس» ، هروبا من التضعيف.

وأصله «دماس» ، بدليل قولهم فى الجمع «دماميس».

وأبدلت من الدال ، فى قوله تعالى : (إِلَّا مُكَاً وَتَصْدِيَةً) [الأنفال : ٣٥] ،

ص : ٢٠٥

٩٠، وشرح الأشموني ٣ / ٨٧٩، والمقرب ٢ / ١٧١.

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في سر صناعه الإعراب ٢ / ٧٦٠، وشرح الأشموني ٣ / ٨٧٩، وشرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، ولسان العرب ، ماده (أمم).

٣- الرجز ، العجاج في ديوانه ص ٦٣ ، وبلا نسبة في الأمالي في لغة العرب ١ / ٢١.

٤- البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤ ، والأزهيه ص ١٤٨ ، والأغاني للأصبهاني ١ / ٨١ ، وخزانه الأدب للبغدادي ٥ / ٣١٥ ، والدرر ٥ / ١٠٨ ، والمحتسب ١ / ٢٨٤ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٥٥.

و «التصديه»: التصفيق والصوت. و «فعلت» منه : صدت أصدّ. ومنه قوله تعالى : (إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) [الزخرف : ٥٧] : أى : يعجّون ويضجّون. فأصله «تصدده» ، فحوّلت إحدى الدالين ياء ، هروبا من اجتماع المثلين. وليس قول من قال إنّ الياء غير مبدله من دال ، وجعله من «الصدى» الذى هو الصوت ، بشىء ، وإن كان أبو جعفر الرستمى قد ذهب إليه ، لأنّ الصدى لم يستعمل منه فعل. فحملة على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى.

وأبدلت من العين ، فيما أنشده سيبويه ، من قوله :

ومنهل ليس له حوازق

ولضفادى جمّه نقائق (١)

يريد «ولضفادع» ، فكره أن يسكن العين فى موضع الحركة ، فأبدل منها ما يكون ساكنا فى حال الجرّ ، وهو الياء.

وأبدلت أيضا من العين ، فى «تلّعت» من اللّعاة «تلعيه». والأصل «تلّعت تلعيه» ، فأبدلت العين الأخيره ياء ، هروبا من اجتماع الأمثال.

فإن قال قائل : فلعلّ «تلّعت» : «تفعلت» والياء زائده ، مثلها فى «تجعبت» ، فلا تكون إذ ذاك بدلا؟.

فالجواب : أنّ التاء إنما دخلت على «لّعت» ، و «لّعت» : «فعلت» ، بدليل قولهم «تلعيه» ، إذ لا يجيء المصدر على تفعله إلّا إذا كان الفعل على وزن «فعل». فإذا تبين أنّ التاء دخلت على «فعلت» ثبت أنّ «تلّعت» : «تفعلت» ، وأنّ الياء بدل من العين.

وأبدلت من الكاف ، فيما حكاه أبو زيد ، من قولهم «مكوك» و «مكاكى». وأصله «مكاكيك» ، فأبدلت الياء من الكاف الأخيره ، هروبا أيضا من ثقل التضعيف.

وأبدلت من التاء ، أنشد بعضهم :

قامت بها ، تنشد كلّ منشد

فايتصلت بمثل ضوء الفرقد (٢)

يريد «فاتصلت» ، فأبدل من التاء الأولى ياء ، كراهيه التشديد.

ص : ٢٠٦

١- الرجز ، لخلف الأحمر فى الدرر ٦ / ٢٢٧ ، وبلا نسه فى خزانه الأدب للبغدادى ٤ / ٤٣٨ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٦٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٨٠ ، والكتاب ٢ / ٢٧٣ ، والمقتضب للمبرد ١ / ٢٤٧.

٢- الرجز ، بلا- نسه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، ولسان العرب ، ماده (وصل)

وأبدلت من الثاء في «ثالث»، فقالوا «الثالي». قال الراجز:

يفديك ، يا زرع ، أبي وخالي

قد مرّ يومان ، وهذا الثالي

وأنت ، بالهجران ، لا تبالي (١)

أراد «وهذا الثالث».

وأبدلت من الجيم في جمع «ديجوج»، فقالوا «الدياجي». وأصله «دياجيج»، فأبدلت الجيم الأخير ياء، وحذفت الياء فيها تخفيفاً.

وأبدلت من الهاء في «دهديت الحجر» أي: دحرجته. وأصله «دهدهته»؛ ألا تراهم قالوا «دهدوهه الجعل» لما يدحرجه. قال أبو النّجم:

كأنّ صوت جرعها المستعجل

جندله ، دهديتها بجندل (٢)

وقالوا في «صهصهت بالرجل» إذا قلت له «صه صه»: «صهصهت»، فأبدلوا من الهاء ياء.

وأبدلت من الهمزة باطّراد، إذا كانت ساكنة وقبلها كسره. فتقول في «ذئب» و«بئر» و«مئره» (٣): «ذيب» و«بير» و«ميره». ولا يلزم ذلك، إلّا أن يكون الحرف المكسور الذي قبل الهمزة الساكنة همزة أخرى، نحو «إيمان» و«إيتاء» في مصدر «آمن» و«آتى». وأصلهما «إئمان» و«إئتاء».

وأبدلت من الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها، نحو «مير» و«أريد أن أقريك»، على غير لزوم. وقد مضى السبب في ذلك في باب تخفيف الهمز.

وكذلك أيضاً تبدل من الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها، عند الأخفش، نحو «هو يقريك» في «يقرئك»، على غير لزوم أصلاً. وقد تقدّم الدليل على بطلان هذا المذهب، في باب تخفيف الهمز أيضاً.

ص: ٢٠٧

١- الراجز، بلا نسبة في الدرر ٦ / ٢٢٤، وسر صناعه الإعراب لابن جني ص ٧٦٤، وشرح الأشموني ٣ / ٨٨٠، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢١٣.

٢- الراجز، لأبي النجم، في سر صناعه الإعراب لابن جني ١ / ٢٣٣، والطرائف الأدبية ص ٦٥، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠

٣- المئره : العداوه ، لسان العرب ، ماده (مأر).

وتبدل منها أيضا إذا وقعت بعد ياء «فعليل» ونحوه ، ممّا زيدت فيه لمدّ وبعد ياء التحقير ، على غير لزوم. فيقولون في خطيئه : «خطيئه» ، وفي «نسيء» : «نسيّ» ، وفي تحقير «أفؤس» : «أفيس».

وإذا التقت همزتان ، وكانت الثانية متحرّكه بالكسر ، قلبت الثانية ياء على اللزوم ، نحو قولهم «أيّمه» في جمع «إمام» أصله «أأممه» ، ثم أدغمت فقلت «أئمّه» ، ثم أبدلت من الهمزه المكسوره ياء.

وتبدل أيضا من الهمزه الواقعه طرفا بعد ألف زائده ، في التثنيه ، في لغة لبعض بني فزاره. فيقولون في تثنيه «كساء» و «رداء» : «كسايان» و «ردايان». حكى ذلك أبو زيد عنهم.

وأبدلت ، بغير اطراد في «قرأت» و «بدأت» و «توضّأت» ، فقالوا قرئت و «توضّيت» و «بديت». وعلى «بديت» جاء قول زهير :

جرىء ، متى يظلم يعاقب بظلمه

سريعا ، وإلا يبد بالظلم يظلم (١)

فحذف الألف المنقلبه عن الياء المبدله من الهمزه ، للجزم في «يبدى».

وقالوا في «واجىء» (٢) : «واج» ، فأبدل الهمزه ياء ، وأجراها مجرى الياء الأصليه. الدليل على ذلك أنه جعلها وصلا لحركه الجيم ، في قوله :

و كنت أذلّ من وتد بقاع

يشجج رأسه ، بالفهر (٣) ،

واجى

وأجراها مجرى الياء الأصليه ، في قوله قبل :

ولولا هم لكنت كحوت بحر

هوى ، في مظلم الغمرات ، داجى

ولو كانت الهمزه منويّه عنده لم يجز أن تكون الياء وصلا كما لا يجوز ذلك في الهمزه. ونحو من ذلك قول ابن هرمة :

ص : ٢٠٨

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٤ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣ / ١٧ ، والدرر ١ / ١٦٥ ،
وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٣٩ ، وشرح شواهد الألفيه ص ١٠.

٢- الواجئ : الضارب ، اللسان ، ماده (وجأ).

٣- البيت من البحر الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص ١٨ ، والخصائص لابن جنى ٣ / ١٥٢ ، والدرر ٤ / ١٧٨ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٠٦ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٤١ ، وشرح المفصل ٩ / ١١٤ ، والكتاب ٣ / ٥٥٥ ، ولسان العرب ، ماده (وج).

إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَى فِي مَرَابِضِهَا

وَالنَّاسَ لَيْسَ بِهَادٍ شَرَّهْمَ أَبَدًا (١)

فَأَبْدَلُ الهمزة من «هادىء» ياء ضروره. وجميع هذا لا يقاس عليه إلا فى ضروره شعر.

وَأَبْدَلْتُ أَيْضًا مِنَ الهمزة فى «أعصر» اسم رجل ، فقالوا «يعصر». قال أبو عليّ : إنما سُمِّيَ «أعصرًا» لقوله :

أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ شَيْبَ رَأْسِهِ

كَرَّ اللَّيَالَى ، وَاخْتِلافِ الْأَعْصَرِ (٢)

* * *

ص: ٢٠٩

-
- ١- البيت من البحر البسيط ، وهو لابن هرمه فى ديوانه ص ٩٧ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٤٠ ، ولسان العرب ، ماده (هدأ).
 - ٢- البيت من البحر الكامل ، وهو لباهله بن أعصر ، فى اللسان والتاج ، ماده (عصر) ، ولمنبه بن سعد بن قيس عيلان فى أساس البلاغه ، ماده (عصر).

وأما التاء فأبدلت من ستته أحرف ، وهى : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والذال .

فأبدلت من الواو ، على غير أطراد ، فى «تجاه» وهو «فعال» من «الوجه» ، و «تراث» : «فعال» من «ورث» ، و «تقيته» : «فعله» من «وقيت» ، و «التقوى : فعلى» منه ، و «تلقاه» : «فعله» منه ، و «توراه» عندنا «فوعله» من «ورى الزنديرى» وأصله «ووراه» فأبدلوا الواو الأولى تاء ، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزه هروبا من اجتماع الواوين فى أول الكلمة . وكذلك «تولج» (١) : «فوعل» من «الولوج» أصله «وولج» . وهو عند البغداديين «تفعل» ، والتاء زائده . وحملها على «فوعل» أولى ، لقله «تفعل» فى الكلام وكثره «فوعل» . وكذلك «توراه» .

وكذلك «تخمه» لأنها من الوخامه ، و «تكأه» لأنها من «توكأت» ، و «تكلان» لأنه من «توكلت» . و «تيقور» (٢) : «فيعول» من الوقار ، أصله «ويقور» . ومن أبيات الكتاب :

فإن يكن امسى البلى تيقورى (٣)

يريد «وقارى» . ورجل «تكله» من «وكل يكل» .

وقالوا : «أتلجه» أى : أولجه . وكذلك ما تصرّف منه ، نحو «متلج» . و «أتكأه» وما تصرّف منه ؛ لأنه من «توكأت» أيضا .

وأبدلت من واو القسم فى نحو «تالله» ، لأن الأصل الباء - بدليل أنك إذا جررت

ص : ٢١٠

١- التولج : كناس الوحش ، اللسان ، ماده (ولج) .

٢- التيقور : الوقار ، لسان العرب ، ماده (وقر) .

٣- الرجز ، للعجاج فى ديوانه ١ / ٣٢٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٢٣ ، والكتاب ٤ / ٣٣٢ ، والمصنف ١ / ٢٢٧ .

المضمر أتيت بالباء فقلت «به» و «بك»، لأنّ المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها - ثم أبدلت الواو من الباء ، ثم أبدلت التاء من الواو.

فإن قال قائل : ولعلها أبدلت من الباء؟.

فالجواب : أنّ إبدال التاء من الواو قد ثبت ، ولم يثبت إبدالها من الباء ، فكان الحمل على ماله نظير أولى وأيضاً فإنّ العرب لمّا لم تجزّ بها إلّا اسم الله تعالى دلّ ذلك على أنها بدل من بدل ، لأنّ العرب تخصّ البدل من البدل بشيء بعينه ، وقد تقدّم تبيين ذلك.

وكذلك «التلبد» و «التلاد» من «ولد». و «تتري» : «فعلى» من «المواتره» وأصلها «وتري». و «أخت» لأنه من «الأخوه». و «بنت» لأنه من «البنوه». و «هنت» لقولهم فى الجمع «هنوات». و «كلتا» لأنه لا يتصوّر أن تكون أصلاً لحذفها فى «كلا» ، ولا زائده للتأنيث لسكون ما قبلها ، وهو حرف صحيح ، ولكونها حشوا ، ولا زائده لغير تأنيث ، لأنّ التاء لا تزداد حشوا. فلم يبق إلّا أن تكون ممّا انقلبت عنه ألف «كلا» ، وهو الواو ، لأنّ الألف إذا جهل أصلها حملت على الواو ، لأنه الأكثر. وأيضاً فإنّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وأبدلت ، باطراد ، من الواو فى «افتعل» وما تصرّف منه ، إذا كانت فائوه واوا ، نحو «اتعد» و «أترن» و «اتلج» ، فهو «متعد» و «مترن» و «متلج» ، و «يتعد» و «يترن» و «يتلج» ، و «اتعد» و «اتران» و «اتلاج». قال :

فإن تتعدنى أتعدك مواعدا

وسوف أزيد الباقيات القوارصا (١)

وقال طرفه :

فإنّ القوافى يتلجن موالجا

تضايق عنها أن تولجها الإبر (٢)

ص: ٢١١

١- البيت من الطويل ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٢٠١ ، وخزانه الأدب للبغدادى ١ / ١٨٤ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٤٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٩٠ ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك ٤ / ٣٩٦.

٢- البيت من الطويل ، وهو لطفه بن العبد فى ديوانه ص ٤٧ ، والخصائص لابن جنى ١ / ١٤ ، وسر صناعه الإعراب ص ١٤٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٩٠.

وقال سحيم :

وما دمية ، من دمي ميسنا

ن معجبه نظرا واتصافا (١)

والسبب في قلب الواو في ذلك تاء أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياء ، إذا انكسر ما قبلها ، فيقولوا «ايتعد» و «ايتزن» و «ايتلج» ، وإذا انضمّ ما قبلها ردت للواو فيقولون «موتعد» و «موتزن» و «موتلج» ، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا فيقولون «ياتعد» و «ياتزن» و «ياتلج». فأبدلوا منها التاء ، لأنها حرف جلد لا يتغير لما قبله ، وهي مع ذلك قريبه المخرج من الواو ، لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفه. ومن العرب من يجريها على القلب ولا يبدلها تاء.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الواو تاء.

وأبدلت من الياء ، على قياس ، في «افتعل» ، إذا كانت فاؤه ياء ، وفيما تصرّف منه. فقالوا في «افتعل» ، من «اليسر» : «أتسر» ، ومن «اليس» : «أتبس». والعلة في ذلك ما ذكرناه في الواو ، من عدم استقرار الفاء على صورته واحده ، لأنك تقلبها واوا ، إذا انضمّ ما قبلها نحو «موتسر» و «موتبس» ، وألّفا متى انفتح ما قبلها في نحو «ياتسس» و «ياتبس». فأبدلوا تاء لذلك ، وأجروها مجرى الواو. ومن العرب من لا يبدلها تاء ، بل يجريها على القلب.

فإن قال قائل : فلأى شيء قلبت الياء في مثل «ياتسر» إذا انفتح ما قبلها؟

فالجواب : أنه لئلا يوجب في حرف العلة أن يكون على حسب ما قبله إذا انكسر أو انضمّ ، فتقول «ايتبس» و «موتبس» ، حملوا الفتح على الكسر والضمّ ، فجعلوا حرف العلة إذا كان ما قبله مفتوحا ألفا. فيكون موافقا للحركة التي تقدّمته ، كما كان ذلك في حين انكسار ما قبله وانضمامه. ولهذه العلة بنفسها قلبت الواو ألفا في مثل «ياتعد» من «الوعد» أعني أنه حمل الفتح على الكسر والضمّ في مثل «ايتعد» و «موتعد».

وأبدلت من الياء على غير اطراد في قولهم «ثنتان». ويدلّ على أنها من الياء أنها من «ثنية» ، لأنّ «الاثنتين» قد «ثنى» أحدهما إلى صاحبه. وأصله «ثنى» ، يدلّ على ذلك جمعهم إياه على «أثناء» بمنزلة أبناء وآخاء. فنقلوه من «فعل» ، كما فعلوا ذلك في «بنت».

ص: ٢١٢

١- البيت من المتقارب ، وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس في ديوانه ص ٥٤٣ والخصائص ١ / ٢٨٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٤٧ ، ولسان العرب ، ماده (ميس).

وأبدلوا من الياء في «كيت وكيت» و «ذيت وذيت» ، وأصلهما «كَيْه وكَيْه» و «ذَيْه وذَيْه». ثم إنهم حذفوا التاء وأبدلوا من الياء - التي هي لام - تاء.

وأبدلت من السين على غير أطراد في «سّت» في العدد. وأصله «سدس» ، بدليل قولهم في الجمع «أسداس» ، وفي التصغير «سديسه». وسيذكر السبب في ذلك في الإدغام.

وقد أبدلوها أيضا من السين في «الناس» و «أكياس» ، أنشد أحمد بن يحيى :

يا قاتل الله بنى السّعلاه

عمرو بن يربوع ، شرار الثّات (١)

غير أعفاء ، ولا أكيات*

وإنما أبدلت من السين لموافقتهما إياها في الهمس ، والزيادة ، وتجاوز المخرج.

وأبدلت أيضا منها في «طسّ» فقالوا «طست». وإنما جعلت التاء في «طست» بدلا من السين ، ولم تجعل أصلا ، لأنّ «طسنا» أكثر استعمالا من «طست».

وأبدلت من الصّاد في «لصت ولصوت» ، والأصل «لصّ ولصوص» ، لأنهما أكثر استعمالا بالصاد من التاء.

وأبدلت من الطاء في «فستاط» ، والأصل «فسطاط» ، بدليل قولهم «فساطيط» ولا يقولون «فساتيط». وفي «أستاع يستيع» والأصل «أسطاع يسطيع».

وأبدلت من الدّال في قولهم «ناقه تربوت» ، والأصل «دربوت» أي : مذله ، لأنه من الدّربه.

ص: ٢١٣

١- الرجز ، لعلياء بن أرقم في لسان العرب ، ماده (نوت) ، ونوادير أبي زيد ص ١٠٤ ، وبلا نسبه في الإنصاف ١ / ١١٩ ، وجمهره اللغة ص ٨٤٣ ، والخصائص ٢ / ٥٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٥٥ ، وسمط اللآلئ ص ٧٠٣.

وأما الميم فأبدلت من أربعه أحرف وهي : الواو ، والنون ، والياء ، واللام.

فأبدلت من الواو في قولهم «فم» ، والأصل «فوه» ، فحذفت الهاء تخفيفا ، فلمّا صار الاسم على حرفين ، الثاني منهما حرف لين ، كرهوا حذفه للتونين ، فيجحفوا به ، فأبدلوا من الواو ميما لقرب الميم من الواو. وقد تشدّد الميم في ضروره الشعر ، نحو قوله :

يا ليتها قد خرجت من فمه

حتّى يعود البحر في أسطمه (١)

روى بفتح الفاء من «فمه» وضمها ، والدليل على أنّ الأصل فيه «فوه» قولهم «أفواه» و«فوها» و«أفوه» و«مفوه».

وأبدلت بأطراد من النون الساكنه عند الباء في نحو «عمبر» و«شمباء» (٢). وذلك لأنّ النون أخت الميم وقد أدغمت في الميم ، فأرادوا إعلالها أيضا مع الباء كما علّوها مع الميم بالإدغام. وسنبيّن ذلك بأكثر من هذا ، في الإدغام ، إن شاء الله تعالى.

وقد أبدلت من نون «البنان» فقالوا «البنام». قال :

يا هال ذات المنطق التّمّام

وكفّك ، المخضّب البنام (٣)

يريد «البنان».

وأبدلت أيضا من الباء في قولهم «بنات بخر» و«بنات مخر». وهنّ سحائب يأتين قبل الصّيف ، بيض منتصبات في السّماء. قال طرفه :

ص: ٢١٤

١- الرجز ، للعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٣٢٧ ، وخزانه الأدب ٤ / ٤٩٣ ، والدرر ١ / ١٠٩ ، وبلا نسبه في جواهر الأدب ص ٩٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٤١٥ ، وشرح المفصل ١٠ / ٣٣.

٢- الشمباء : العذبه الفم ، لسان العرب ، ماده (شنب).

٣- الرجز ، لرؤبه في ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، وسر صناعه الإعراب ص ٤٢٢ ، وديوان المتنبي ٣ / ٢١٦ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك ٤ / ٤٠١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٦٠.

كينات المخر ، يمأذن كما

أنبت الصّيف عساليج الخضر (١)

وإنما جعلت الباء الأصل ، لأنّ «البحر» مشتقّ من البخار ، لأنّ السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر.

وأبدلت أيضا من الباء فيما حكاه أبو عمرو والشيبانيّ ، من قولهم «ما زال راتما على كذا» و «راتبا» أى : مقيما ، من الرّتبته.

وأبدلت أيضا من الباء ، فى قولهم «رأيتته من كذب» و «من كتم» أى : من قرب. ثم قالوا «قد أكثب» هذا الأمر أى قرب ، ولم يقولوا «أكتم». فدلّ على أنّ الباء هى الأصل.

وأبدلت أيضا من الباء ، فى «نغب» جمع «نغبه» (٢) ، فقالوا «نغم». قال الشاعر :

فبادرت شربها عجلي مثابره

حتّى استقت دون محنى جيدها نغما (٣)

وأبدلت من النون فيما حكاه يعقوب عن الأحمر من قولهم «طانه الله على الخير» و «طامه» أى : جبله وهو يطينه ولا يقال «يطيمه». فدلّ ذلك على أنّ النون هى الأصل. وأنشد :

لقد كان حرّا يستحى أن تضمّه

ألا تلك نفس طين منها حياؤها (٤)

وأبدلت من لام التعريف ، ومنه قوله عليه السّلام : «ليس من امبرّ امصيام فى امسفر».

* * *

ص: ٢١٥

١- البيت من الرمل ، وهو لطفه فى ديوانه ص ٥٣ ، واللسان والتاج ، ماده (خضر).

٢- النغبه : الجرعه من الماء ، الصحاح للجوهري ، ماده (نغب).

٣- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ٤٢٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٨٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ٣٣ ، ولسان العرب ، ماده (نغب).

٤- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢١٧ ولسان العرب ، ماده (طين).

وأما التّون فأبدلت من اللّام في «لعل» ، فقالوا «لعن». قال أبو النجم :

اغد ، لعنا في الرّهات نرسله (1)

وإنما جعل الأصل «لعلّ» لأنه أكثر استعمالاً.

وأبدلت من الهمزة ، في النسب إلى «صنعاء» و «بهاء» ، فقالوا : «صنعائيّ» و «بهرانيّ».

وزعم بعض النحويين أنّ النون في «فعلان» الذي مؤنثه «فعلي» بدل من الهمزة. واستدلّوا على ذلك بأنهما قد تشابها - أعنى : فعلان وفعلاء - في العدد والتوافق في الحركات والسّكنات والزيادتين في الآخر ، وأنّ المذكّر في البابين بخلاف المؤنث ، وأنّك تقول في جمع «سكاران» : «سكارى» ، كما تقول في جمع «صحراء» : «صحارى».

والصحيح أنها ليست ببدل ، إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع ، لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن ، ومخالفه المذكّر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثاً بالهمزة ، وأمّا جمعهم «فعلان» على «فعالي» فللشبه الذي بينه وبين «فعلاء» فيما ذكر ، لا أنه في الأصل «فعلاء». وأيضا فإنّ النون لا تبدل من الهمزة إلّا شذوذاً ، نحو «بهرانيّ» و «صنعائيّ» ، لا يحفظ غيرهما.

ص: ٢١٦

١- الرجز ، لأبي النجم في الدرر ٢ / ١٦٦ ، وسر صناعه الإعراب ص ٤٣٣ ، وسط اللآلى ص ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٨ / ٧٩.

وأما الهاء فأبدلت من خمسه أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف والياء ، والواو ، والتاء .

فأبدلت من الهمزة ، فى «إِيَاك» ، فقالوا «هِيَاك» . أنشد أبو الحسن :

فهِيَاك والأمر الذى إن توسّعت

موارده ضاقت عليك مصادره (١)

ويقال أيضا «أِيَاك» و «هِيَاك» بالفتح .

وطييء تبدل همزه «إن» الشرطيّه هاء ، فتقول «هن فعلت فعلت» ، تريد «إن» .

وأبدلت أيضا من الهمزة فى «إن» مع اللام ، على اللزوم فقالوا «لهنّك» . قال الشاعر :

ألا يا سنا برق ، على قلل الحمى

لهنّك من برق على كريم (٢)

وقرأ بعضهم : (طه) (١) ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) [طه : ١ - ٢] . وقالوا : أراد «طأ الأرض بقدميك جميعا» ، لأنّ النبىّ ، عليه السلام ، كان يرفع إحدى رجليه فى صلاته .

وقالوا «أيا» و «هيا» فى النداء . والهاء بدل من الهمزة ، لأنّ «أيا» أكثر من «هيا» . قال :

وانصرفت ، وهى حصان مغضبه

ورفعت ، بصوتها : هيا أبه (٣)

يريد «أيا أبه» .

ص : ٢١٧

١- البيت من الطويل ، وهو لمضرس بن ربعى ، فى شرح شواهد الشافيه ص ٤٧٦ ، ولطفيل الغنوى أو لمضرس فى ديوان الطفيل ص ١٠٣ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ١ / ٢١٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٥٥٢ .

٢- البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن مسلمه فى لسان العرب ، ماده (لهن) ، ولرجل من بنى نمير فى خزانه الأدب ١٠ / ٣٣٨ ، وأمالى الزجاجى ص ٢٥٠ .

٣- الرجز ، للأغلب العجلى فى ديوانه ص ١٤٨ ، وله أو لامرأه من بنى سعد «العجفاء» فى فصل المقال ص ٢١٨ ، وللعجفاء ، فى

مجمع الأمثال ٢ / ١٣٤ ، وبلا نسيه في جمهوره اللغه ص ١٧٦.

وقالوا «هما والله لقد كان كذا» يريدون : أما والله لقد كان كذا.

وأبدلت أيضا من الهمزه ، فى «أثرت التراب» و «أرحت الماشيه» و «أرقت الماء» و «أردت الشئ» وفيما يتصرف منها. فقالوا «هثرت» و «هرحت» و «هرقت» و «هردت» ، و «أهثير» و «أهريق» و «أهريد» ، و «مهثير» و «مهريح» و «مهريق» و «مهريد».

وتبدل أيضا من همزه الاستفهام ، فيقولون «هزید منطلق» ، يريدون «أزيد منطلق». وأنشد الفراء :

وأتى صواحبها فقلن : هذا الذى

منح المودّه غيرنا ، وجفانا (١)؟

يريد «إذا الذى».

وأبدلت من الألف فى «هنا» ، فى الوقف ، فقالوا «هنه» ، قال الراجز :

قد وردت من أمكنه

من هاهنا ومن هنه (٢)

وأبدلت من الياء فى «هذى» ، فقالوا «هذه» فى الوقف. وقد تبدل أيضا منها فى الوصل. والدليل على أنّ الياء هى الأصل قولهم فى تحقير «ذا» : «ذيا» وفى تحقير «ذى» : «تيا». و «ذى» إنما هو تأنيث «ذا» ، فكما لا تجد الهاء فى المذكّر أصلا فكذلك المؤنث.

وأبدلت أيضا من الياء فى تصغير «هنه» : «هنيهه». والأصل «هنيوه» - لقولهم فى الجمع «هنوات» - ثم «هنيّه» لأجل الإدغام ، ثم أبدلوا من الياء الثانيه هاء ، فقالوا «هنيهه».

وأبدلت من الواو فى «هناه» ، والأصل «هناو» ، فأبدلت الواو هاء. وهو من لفظ «هن». ولا تجعل الهاء التى بعد الألف أصلا ، لأنه لا يحفظ تركيب «هنه». وأيضا فإنه لو كان كذلك لكان من باب «سلس» و «قلق» ، وذلك قليل. وذهب أبو زيد إلى أنّ الهاء إنما لحقت فى الوقف ، لخفاء الألف ، كما لحقت فى الندبه فى «زايده» ، ثم شبّهت بالهاء الأصليّه ، فحرّكت. فيكون ذلك نظير قوله :

يا مرحباه ، بحمار ناجيه

إذا أتى قريته ، للسانيه (٣)

ص: ٢١٨

٢- الرجز ، بلا نسيه فى لسان العرب وتاج العروس ، ماده (هنا).

٣- الرجز ، بلا نسيه فى الأشباه والنظائر ٢ / ٣٨٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٨٨ ، والخصائص ٢ / ٣٥٨ ، والدرر ٦ / ٢٤٨ ، وورصف المبانى ص ٤٠٠ ، وشرح المفصل والمنصف ٣ / ١٤٢ ، وتاج العروس ، (سنى).

فيكون ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، المختص بالضمائر. ويكون ، على القول الأول ، قد أبدلت فيه الواو هاء ، وذلك أيضا شاذ لا يحفظ له نظير.

والوجه عندي أنها زائده للوقف ؛ لأن ذلك قد سمع له نظير في الشعر ، كما ذكرت لك. وأيضا فإن ابن كيسان ، رحمه الله ، قد حكى في «المختار» له أنّ العرب تقول «يا هنا» بفتح الهاء الواقعه بعد الألف ، وكسرهما وضمّهما ، فمن كسرهما فلأنها هاء السكت ، فهي في الأصل ساكنه ، فالتقت مع الألف ، فحرّكت بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين. ومن حرّكها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركه ما قبلها. ومن ضمّ فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل ، فضمّهما كما يضمّ آخر المنادى. ولو كانت الهاء بدلا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه ، ولوجب الضمّ كسائر المناديات.

وأبدلت من تاء التانيث في الاسم ، في حال الإفراد في الوقف ، نحو «طلحه» و «فاطمه». وحكى قطرب عن طييء أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم ، فيقولون : «كيف الإخوه والخواه ، وكيف البنون والبناه»؟

* * *

ص: ٢١٩

وأما اللّام فأبدلت من الضّاد في «اضطجع». قال الراجز :

لّمّا رأى أن لا دعه ، ولا شبع

مال إلى أرطاه حقف ، فالطجع (١)

يريد «فاضطجع».

وأبدلوا اللّام من النون ، في «أصيلان» تصغير «أصلان» ، فقالوا «أصيلانا» و «أصيلالا».

ص: ٢٢٠

١- الراجز ، لمنظور بن حبه الأسدى فى شرح التصريح ٢ / ٣٦٧ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٨٤ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٥٨٤ ، والخصائص ١ / ٦٣ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٣٢١ ، وشرح الأشمونى .

وأما الألف فأبدلت من أربعه أحرف ، وهى : الهمزة ، والياء ، والواو ، والنون الخفيفه. إلّا أنّ الذى يذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون ، لأنّ إبدالها من الياء والواو من باب القلب.

فأبدلت من الهمزة ، باطّراد ، إذا كانت ساكنه وقبلها فتحه. نحو «رأس» و «كأس» ، تقول فيهما إذا خفّفتهما : «كاس» و «راس». إلّا أنه إذا كان الحرف المفتوح الذى تليه الهمزة الساكنه همزه التزم قلب الهمزة الساكنه ألفا ، نحو «آدم» و «آمن» ، أصلهما «أدم» و «أمن» ، إلّا أنه لا ينطق بالأصل ، استثقالا للهمزتين فى كلمه واحده.

وأبدلت ، على غير قياس ، من الهمزة المفتوحه المفتوح ما قبلها. وإنما يحفظ حفظا. نحو قوله :

إذا ملا بطنه ألبانها حلبا

باتت تغنيه وضرى ذات أجراس (١)

يريد «ملا» فأبدل من الهمزته ألفا. ومن أبيات الكتاب :

راحت بمسلمه البغال عشيه

فارعى ، فزاره ، لا هناك المرتع (٢)

يريد «لا هناك» فأبدل الهمزه ألفا. ومن أبيات الكتاب أيضا :

سالت هذيل رسول الله فاحشه

ضلّت هذيل بما قالت ، ولم تصب (٣)

يريد «سالت» ، فأبدل.

وأبدلت أيضا من الهمزة المفتوحه الساكن ما قبلها ، إذا كان الساكن ممّا يمكن نقل

ص: ٢٢١

١- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ٢ / ٦٦٦ ، ولسان العرب ، ماده (وضر).

٢- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٤٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٩٤ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٣٥ ، وشرح المفصل ٩ / ١١١ ، والكتاب ، ماده (هنا).

٣- البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت رضى الله عنه فى ملحق ديوانه ص ٣٧٣ ، وشرح المفصل ٩ / ١١٤ ، والكتاب ٣ /

الحركه إليه ، نحو «المراه» فى «المراه» ، و «الكماه» فى «الكماه». وذلك أنهم نقلوا الفتحة إلى الساكن قبلها ، ولم يحذفوا الهمزه ، بل أبقوها ساكنه ، فجاءت ساكنه بعد فتحه ، فقلبت ألفا .

وأبدلت من النون الخفيفه ، فى ثلاثه مواضع :

أحدها : فى الوقف على المنصوب المنون غير المقصور ، نحو «رأيت زيدا» و «أكرمت عمرا». وقد بين فى الوقف لم كان ذلك ، وأنهم قصدوا بذلك التفرقه بين النون الزائده على الاسم بعد كماله ، والنون التى هى من كمال الاسم .

فإن كان الاسم مقصورا فإنك تقف عليه بالألف نحو «عصا» و «رحى». لكن اختلفوا فى الألف .

فمنهم من ذهب إلى أنها بدل من التنوين ، فى الرفع والنصب والخفض ، وهو مذهب المازنى . وحجته أن الذى منع أن يبدل من التنوين فى الرفع والخفض إنما هو الاستثقال ، لأنه إنما ينبغى أن تبدل من التنوين حرفا من جنس الحركه التى قبله ، فلو أبدلت فى الرفع لقلت «زيدو» ، وفى الخفض لقلت «زيدى» ، والياء والواو ثقيلتان . وأما فى النصب فتبدل ، لأن الذى قبل التنوين فتحه ، فابذا أبدلت فإنما تبدل الألف وهى خفيفه ، نحو «رأيت زيدا». فلما كان ما قبل التنوين فى المنقوص فتحه فى جميع الأحوال ساوى الرفع والخفض النصب ، فوجب الوقف عنده فى الأحوال الثلاثه بالألف .

وهذا الذى ذهب إليه باطل ، إذ لو كان الأمر على ما زعم لم تقع الألف من المقصور قافيه ، لأن مجيء الألف المبدله من التنوين قافيه لا يجوز .

ومنهم من ذهب إلى أن الألف هى الأصل ، والمبدله من التنوين محذوفه فى جميع الأحوال ، وهو الكسائى . وحجته أن حذف الألف الزائده أولى من حذف الأصلية .

وذلك باطل ، لأن الزيادة لمعنى ، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل . ومما يدل على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا «هذه عصا معوجه» ، فحذفوا الألف الأصلية ، وأبقوا التنوين . فكذلك يجب فى الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية ، ويكون الثابت ما هو عوض من التنوين .

ومنهم من ذهب إلى أن الألف فى حال الرفع والخفض هى الألف الأصلية ، والتنوين محذوف ، وفى النصب هى الألف المبدله من التنوين ، والألف الأصلية محذوفه ،

قياساً للمعتلّ على الصحيح. وهو مذهب سيويه ، وهو الصحيح. ومما يؤيد ذلك كون المنقوص يمال في حال الرفع والخفض ، ولا يمال في حال النصب ، ومجىء الألف قافيه في الرفع والخفض ، ولا تكون قافيه في حال النصب إلّا قليلاً جداً ، على لغة من قال «رأيت زيد». قال العجاج :

خالط ، من سلمى ، خياشيم وفا (١)

والثاني : الوقف على النون الخفيفه ، اللماحقه للأفعال المضارعه للتأكيد ، نحو «هل تضربن». فإنك إذا وقفت عليه قلت «هل تضربا». والسبب في ذلك أيضا ما ذكرناه في التنوين ، من قصد التفرقه بين النون التي هي من نفس الكلمه ، والنون التي تلحق الكلمه بعد كمالها. نحو قوله :

فإياك والميتات ، لا تقرّبئها

ولا تعبد الشيطان ، والله فاعبدا (٢)

يريد «فاعبدن».

والثالث : الوقف على نون «إذن». تقول «أزورك إذا» تريد : إذن. وإنما جاز ذلك في «إذن» ، وإن كانت النون من نفس الكلمه ، لمضارعتها نون الصّيرف و نون التأكيد في السكون ، وانفتاح ما قبلها ، وكونها قد جاءت بعد حرفين ، وهما أقلّ ما يكون عليه الاسم المتمكّن نحو «يد» و «دم». وليست كذلك في «أن» و «لن» و «عن» ، لمجيئها بعد حرف واحد ، فلم تشبه لذلك التنوين. فهذه جمله النونات التي أبدلت منها الألف.

* * *

ص: ٢٢٣

١- الرجز ، للعجاج في ديوانه ٢ / ٢٢٥ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٤٢ ، والدرر ١ / ١١٣ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٢٠٤ ، والمقتضب ١ / ٢٤٠ .

٢- البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ ، والأزهيه ص ٢٧٥ ، وتذكره النحاه ص ٧٢ ، والدرر ٥ / ١٤٩ وسر صناعه الإعراب ٢ / ٦٧٨ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٤٤ .

[ما لم يذكره سيويه من حروف الإبدال]

وزاد بعض النحويين في حروف البدل : السين ، والصاد ، والزاي ، والعين ، والكاف ، والفاء ، والشين .

فأما السين فأبدلت من الشين في «الشده» و «مشدوه» ، فقال «السده» و «مسدوه». فأما قول نصيب :

فلو كنت وردا لونه لعسقتني

ولكنّ ربّي سانني بسواديا (١)

فلم يبدل السين من الشين في «عسقتني» ولا في «شانني» ، بل كان له لثغ في الشين ، فكان يتعذّر عليه النطق بها ، حتّى يجعلها سينا .

وأما الصاد فتبدل من السين إذا كان بعدها قاف ، أو خاء ، أو طاء ، أو غين . فتقول في «سقر» و «سراط» و «سخر» و «أسبخ» : «صقر» و «صراط» و «صخر» و «أصبخ» . والسبب في ذلك أنّ القاف والطاء والحاء والغين حروف استعلاء ، والسين حرف منسفل ، فكرهوا الخروج من تسفل إلى تصعد ، فأبدلوا من السين صادًا ، ليتجانس الحرفان .

وأما الشين فأبدلت من كاف المؤنث في نحو «ضربتك» ، فقالوا «ضربتش» . ومنه قوله :

فعيناش عيناها جيدش جيدها

خلا أنّ عظم الساق منش دقيق (٢)

وأبدلت من الجيم في «دمج» فقالوا «مدمش» . وذلك في الشعر ضروره ، قال :

إذ ذاك ، إذ جبل الوصال مدمش (٣)

ص : ٢٢٤

-
- ١- البيت من الطويل ، وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس في ديوانه ص ٢٦ ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، ماده (عسق).
 - ٢- البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٦٣ ، وخزانة الأدب ١١ / ٤٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٦ ، ولسان العرب ماده (روع).
 - ٣- الرجز ، بلا نسيه في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٧٨ ، ولسان العرب ، ماده (دمج).

يريد : مدمج.

وقالوا «جعشوش» و «جعسوس» أى : صغير ذليل. والأصل السين ، بدليل قولهم فى الجمع «جعاسيس». فلا يأتون بالسين.

وأما الزاى فأبدلت من الصاد ، إذا كان بعدها قاف أو دال. فقالوا فى «مصدق» و «مصدوقه» : «مزدق» و «مزدوقه». وإنما تفعل ذلك كلب. قال :

يزيد ، زاد الله فى خيراته ،

حامى نزار ، عند مزدوقاته (١)

وقال الآخر :

ودع ذا الهوى قبل القلى ، ترك ذى الهوى

متين القوى ، خير من الصّرم (٢) ،

مزدرا

وأما العين فأبدلت من همزه «أَنَّ» فقالوا «عن». قال الشاعر :

أعن توّسّمت من خرقاء منزله

ماء الصّبابه من عينيك مسجوم (٣)؟

يريد «أَنَّ توّسّعت». وقال آخر :

أعن تغنّت على ساق مطوّفه

ورقاء ، تدعو هديلا فوق (٤)

أعواد؟

يريد «أَنَّ تغنّت»

وقد أبدلت من همزه «أَنَّ» ، فقالوا «يعجبني عنّ عبد الله قائم» يريدون «أَنَّ عبد الله قائم». وأبدلت من الهمزه فى «مؤتلى» ، فقالوا «معتلى». قال الشاعر :

فنحن منعنا يوم حرس ، نساء كم

-
- ١- الرجز ، بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب ١ / ١٩٦ ، ولسان العرب ، ماده (صدق) ، والمقرب ٢ / ١٨١ .
 - ٢- البيت من الطويل ، وهو بلا- نسبه فى أمالى ابن الحاجب ١ / ٣١٢ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ١٩٦ ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل ١٠ / ٥٢ ، ولسان العرب ، ماده (صدر).
 - ٣- البيت من البسيط ، وهو لذى الرمه فى ديوانه ١ / ٣٦٩ ، والجنى الدانى ص ٢٥٠ ، وخزانه الأدب ٢ / ٣٤١ ، والخصائص ٢ / ١١ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٢٢ .
 - ٤- البيت من البسيط ، وهو لإبراهيم بن هرمه فى ديوانه ص ١٠٥ ، وخزانه الأدب ٦ / ٣٩٠ ، والخصائص ٢ / ٦ ، وسر صناعه الإعراب ١ / ٢٣٠ ، ومجالس ثعلب ص ١٠١ .
 - ٥- البيت من الطويل ، وهو لطفيل الغنوى فى ديوانه ص ٦٦ ، وأمالى القالى ٢ / ٧٩ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٢٣٥ ، والمقرب ٢ / ١٨٣ .

وأبدلت الفاء من الثاء في «ثمّ» و «جدث». فقالوا «قام زيد فمّ عمرو»، والأصل الثاء، لأنّ «ثمّ» أكثر استعمالاً من «فمّ». وقالوا «جدف» في «جدث»، والأصل الثاء، لقولهم في الجمع «أجداث» ولم يقولوا «أجداف».

وأبدلت الكاف من تاء ضمير المخاطب في «فعلت» فقالوا: «فعلك». وأنشد سحيم قصيده، فقال «أحسنك والله»، يريد «أحسنت والله». وأنشد أبو الحسن لبعضهم:

يا بن الزبير، طالما عصيكا

وطالما عنتنا، إليكا

لنضربن، بسيفنا، قفيكا (١)

والسبب في أن لم يذكر سيويه، رحمه الله، هذه الحروف السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين:

قسم: الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام، لأنه يشبهه. وهو إبدال الصاد من السين، إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف، وقد تقدّم تبين ذلك.

وقسم: الإبدال فيه قليل جدّاً، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره. وهو ما بقي من سبعة الأحرف. فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جدّاً. وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلاّ بنو تميم وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كلب.

تمّ - بعون الله - الجزء الأول من الممتع

ويليه الجزء الثاني، وأوله: القلب والحذف والنقل

ص: ٢٢٦

١- الرجز، لرجل من حمير، في خزانه الأدب ٤ / ٤٢٨، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٢٥، ولسان العرب، ماده (تا)، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٩١، ونوادير أبي زيد ص ١٠٥.

وإنما أفردت لذلك بابا واحدا ، لأنّ جميع ذلك إنما يتصوّر باطراد في حروف العله. فإن جاء شيء من الحذف أو القلب ، في غير حروف العله ، أو في حروف العله في خلاف ما يتضمّنه هذا الباب ، فيحفظ ولا يقاس عليه. وسيدكر من ذلك شيء ، عند الفراغ من هذا الباب.

فحروف العله هي الواو والياء والألف. وهذه الحروف تكون أصولا وزوائد ، فليقدّم الآن الكلام على الأصول.

وقد بيّن ، فيما تقدّم ، أنّ الألف لا تكون أصلا بنفسها ، بل تكون منقلبه عن ياء أو واو. فعلى هذا لا يخلو أن تقع الياء والواو فاترين أو عينين ، أو لامين.

[المعتل الفاء]

فإن وقعت الواو فاء فلا يخلو من أن تقع فاء في فعل على وزن «فعل» ، أو «فعل» ، أو «فعل» ، أو لا تقع.

فإن وقعت فاء في فعل على وزن «فعل» فإنها تحذف في المضارع. فتقول في مضارع «وعد» : «يعد» ، وفي مضارع «وزن» : «يزن». وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، وهما ثقيلتان. فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف. وحذفوا مع الهمزه والنون والتاء ، فقالوا «تعد» و «أعد» و «نعد» ، حملا- على الياء ، كما أنهم قالوا «أكرم» وأصله «أؤكرم» فحذفوا الهمزه الثانيه استتقالا لاجتماع الهمزتين ، ثم حملوا «يكرم» و «تكرم» و «نكرم» على «أكرم».

فإن قيل : فلأى شيء حذفت الواو في «يضع» مضارع «وضع» ولم تقع بين ياء وكسره؟.

فالجواب : أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسره ، لأنّ الأصل «يوضع». لكن فتحت

العين لأجل حرف الحلق ، ولو لا- ذلك لم يجيء مضارع «فعل» على «يفعل» بفتح العين. فلما كان الفتح عارضا لم يعتد به ، وحذفت الواو رعيًا للأصل.

فإن قيل : لو كان وقوع الواو بين ياء وكسره يوجب حذف الواو لوجب حذفها في «يوعد» مضارع «أوعد»؟.

فالجواب : أن الأصل في «يوعد» : «يؤوعد». فالواو إنما وقعت في التقدير بين همزه وكسره ، فثبتت لذلك ، ولم يلتفت إلى ما اللفظ الآن عليه ، كما لم يلتفت إلى اللفظ في «يضع».

فإن قيل : فلائى شىء التزموا في مضارع «فعل» الذى فآؤه واو «يفعل» بكسر العين ، وقد كان نظيره من الصحيح يجوز فيه «يفعل» و «يفعل» ، بضم العين وكسرها؟.

فالجواب : أنهم التزموا «يفعل» لأنه يؤدى إلى حذف الواو ، فيخفّ اللفظ.

فإن قيل : لو ضموا العين في «يفعل» ، فقالوا «يوعد» ، لوجب حذف الواو لوقوعها بين ياء وضمه ، وهما ثقلان ؛ ألا ترى أنهم لما شذوا من ذلك فى حرف واحد ، فجأؤوا به على «يفعل» ، حذفوا الواو ، فقالوا «وجد يجد» ، قال الشاعر :

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه

تدع الصّوادى لا يجدن غليلا (١)

فالجواب : أن وقوع الواو بين ياء وضمه لا يوجب الحذف ، بدليل قولهم فى مضارع «وطوؤ» و «وضوؤ» : «يوطؤ» و «يوضؤ» ، فلا يحذفون. فأما حذفهم فى «يجد» فلأن «يجد» شاذ ، فالضم فيه عارض ، فحذفت فيه الواو ، كما حذفت فى «يضع».

فإن قال قائل : ففعل الواو فى «يجد» حذفت للثقل ، ولم تحذف فى «يوضؤ» و «يوطؤ» مضارع «وطؤ» و «وضؤ» لأنهم التزموا فى مضارع «فعل» طريقه واحده ، ألا ترى أنه إنما يجيء على «يفعل» بضم العين خاصه ، فكرهوا الحذف لئلا يتغير المضارع عن أصله ، كما التزم الضم فى غير المضارع لذلك؟.

فالجواب : أن الحذف ليس بمغيب لمضارع «فعل» عن أصله ، ألا ترى أنك إذا خففت «يوضؤ» ، ثم أدخلت الجازم ، حذفت الواو للجازم فى أحد الوجهين على حدّ قوله :

ص: ٢٢٨

١- البيت من البحر الكامل ، وهو لجرير فى المقاصد النحويه للعينى ٤ / ٥٩١ ، ولليد بن ربيعه فى شرح شافيه ابن الحاجب للأسترباذى ١ / ٣٢ ، ولليد أو جرير فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (وجد).

جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه

سريعا وإلا يبد بالظلم يظلم (١)

فخفف همزه «يبدأ»، ثم جراها مجرى حروف العلة، فحذفها للجازم. فكما أن هذا القدر غير متعدّ به فكذلك حذف الواو في مثل «يوضؤ» و «يوطؤ» لا يكون تغييرا.

فدلّ ذلك على أنّ الواو لا تستقل بين الياء والضمّه، وأنها إنما حذفت في «يجد» لما ذكرناه.

وإنما لم يكن نقل الواو بين الياء والضمّه كثقلها بين الياء والكسره، لأن الكسره والياء منفرتان للواو - ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وصير اللفظ بهما واحدا - فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعه بين شيئين ينفراهما، وإذا وقعت بين ياء وضمّه كانت واقعه بين مجانس ومنافر. فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمّه أخفّ من وقوعها بين ياء وكسره.

فإذا رددت الفعل إلى ما لم يسمّ فاعله لم تحذف الواو، فقلت «يوعد».

فإن قيل: ولم لم تحذف الواو، وأنتم تزعمون أنّ الفعل المبنى للمفعول معيّر من فعل الفاعل، ولذلك لم تدغم العرب الواو في الياء في «بويع» و «سوير» وأمثالهما، لأنّ الأصل «بايع» و «سائر»، فكذلك كان ينبغي أن يقال «يعد» و «يزن»، لأنّ الأصل «يعد» و «يزن»؟.

فالجواب: أنّ كلّ فعل مضارع ثلاثي مبنى للمفعول يأتي أبدا على وزن «يفعل»، بضمّ حرف المضارعه وفتح العين، ولا ينكسر ذلك في شيء منه، فأشبهه مضارع «فعل» في أنه يلزم فيه طريقه واحده؛ ألا ترى أنّ مضارع «فعل» إنما يأتي أبدا على «يفعل»، بفتح حرف المضارعه وضمّ العين. فحمل عليه لذلك. وأيضا فإن العرب قد تعدّ بالعارض، ولا تلفت إلى الأصل، فيكون قول العرب «يوعد» من قبيل الاعتداد بالعارض، فلذلك لم يحمل على فعل الفاعل. ويكون «سوير» من قبيل ترك الاعتداد بالعارض، فلذلك حمل على «سائر». فلم تحذف الواو منه كما لم تحذف من مضارع «فعل».

ويأتي مصدر «فعل» الذي فاؤه واو أبدا على وزن «فعله»، أو «فعل» في الغالب، نحو «وعد» و «وعده» و «وزن» و «وزنه». وقد يأتي على خلاف هذين البناءين، مما يرد عليه الصحيح، نحو «ورد الماء ورودا».

ص: ٢٢٩

١- البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٤، وخزانه الأدب للبغدادى ٣ / ١٧، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٣٩، وشرح شواهد الشافيه ص ١٠.

فأما «فعل» فلم تحذف الواو منه لخفّه الفتحه. وأما «فعله» فحذفت الواو منه لثقل الكسره فى الواو ، مع أنه مصدر لفعل قد حذفت منه الواو ، فقالوا فى «وعده» : «عده» فألقوا كسره الواو على ما بعدها ، وحذفوها.

فإن قيل : وهلا حذفوا الواو بكسرتها؟.

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى تكلف وصل ، لأن ما بعد الواو ساكن. ولزمت التاء لأنها جعلت كالعوض من الواو. فإن ولأى شىء التزم فى المصدر هذان البناءان ، وقد كان الصحيح يجىء على ذلك من الأبنية؟.

فالجواب : أنهم التزموا لختفهما ، ألا- ترى أنّ «فعلا» على ثلاثه أحرف ، وهو أخفّ أبنية الأسماء الثلاثيه ، وأكثرها وجودا. وأما «فعله» ؛ فلأنه يؤدى إلى حذف الواو ، وهو حرف مستقل ، كما أنهم التزموا فى المضارع «يفعل» بكسر العين ، لأنه يؤدى إلى التخفيف. ولو جاء على غير ذلك ، من الأوزان التى يجىء عليها مصدر الفعل الثلاثى الصحيح ، لم يكن فى خفه ذلك.

وإن وقعت الواو فاء فى فعل على وزن «فعل» بكسر العين فإنّ مضارعه يجىء على قياسه من الصحيح ، وهو «يفعل» ، ولا تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسره ، نحو «وجل يوجل».

فإن قيل : فلأى شىء لم يجيئوا بمضارعه على «يفعل» بكسر العين ، فيكون ذلك سببا للتخفيف بحذف الواو؟.

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع «فعل» ؛ ألا- ترى أنه لا- يجىء على «يفعل» إلما شاذًا ، نحو «حسب يحسب». وليس كذلك «فعل» ، لأنّ «يفعل» مقيس فيه.

ومن العرب من يقلب هذه الواو طلبا للتخفيف ، فيقول «ياجل» و «ياحل» (1). وأيضا فإنه أراد أن يغيّر الواو فى مضارع «فعل» ، كما غيّرهما فى مضارع «فعل» ، فأبدل منها أخفّ حروف العلّه ، وهو الألف.

ص: ٢٣٠

١- ياحل : مضارع وحل. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حلل).

ومنهم من يبدل الواو ياء ، فيقول : «ييجل» ، و «ييجل». وذلك أنه قد اجتمع له واو وياء ، وإحداهما ساكنه ، فأشبهه «يوجل» وبابه لذلك «طيّيا» مصدر «طويت». فكما قلب الواو ياء في «طيّ» ، وأصله «طوى» ، فكذلك فعل في «يوجل». ثم حمل «تفعل» و «نفعل» و «أفعل» على «يفعل».

ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو لموجب على كلّ حال ، فاستعمل لغه من يكسر حرف المضارعه من «فعل» فيقول «تعلم» ، فقال «تيجل» و «نيجل» و «ييجل» ، و «ييجل» ، فكسر حرف المضارعه إذا كان ياء استثقالا للفتحة في الياء ، فجاءت الواو بعد كسره فقلبت ياء.

فإن قيل : فإنهم لا يقولون «يعلم» ، فيكسروا حرف المضارعه ، إذا كان ياء ، استثقالا للكسره في الياء؟.

فالجواب : أنهم احتملوا هذا القدر من الثقل ، لأنه يؤدّى إلى التخفيف بقلب الواو ياء.

إلا أن يكون مضاعفا فإنه لا تغير الواو فيه ، نحو «وددت أودّ» ، ولا تقول «آدّ» ولا «أيدّ» ولا «إيد» لقوّه الواو بالحركة.

وقد شدّت ألفاظ ، فجاء المضارع منها على «يفعل» ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسره. وهى «ورث يرث» و «ورى الرّند يرى» و «وفق يقق» و «وغم يغم» (1) و «ومق يمق» و «وثق يثق» و «وحر صدره يحر» و «وغير يغر» (2) و «وعم يعم» و «وسع يسع» و «وطىء يطأ».

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «يسع» و «يطأ» : «يفعل» بكسر العين ، وهلا وقف فيهما مع الظاهر وهو «يفعل» لأن العين مفتوحه ، وأيضا فإن مضارع «فعل» : «يفعل» ، فما الذى دعا إلى جعل «يسع» و «يطأ» شاذّين؟.

فالجواب : أنّ الذى حمل على ذلك إنما هو حذف الواو ، إذ لو كانا «يفعل» لكانا «يوطأ» و «يوسع». فدلّ حذف الواو على أنهما فى الأصل «يوطىء» و «يوسع» ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، ثم فتحت العين لأجل حرف الحلق ، ولم يعتدّ بالفتح ؛ لأنه عارض.

ص: ٢٣١

١- الغم : الكرب. انظر اللسان ، ماده (غمم).

٢- وجر صدره : امتلا غيظا ، والوغر : العداوه. انظر اللسان ، ماده (وغر).

وإنما كان الشاذ من «فعل يفعل» فيما فاؤه واو أكثر من الشاذ منه في الصحيح ، لأنه شذوذ يؤدى إلى تخفيف اللفظ بالحذف.

وزعم الفراء أنّ موجب الحذف إنما هو التّعدى نحو «يعد» و «يزن» ، وموجب الإثبات إنما هو عدم التّعدى نحو «يوجل» و «يوحل».

وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنه خارج عن القياس ، ألا ترى أنّ الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل. وأيضا فإنهم قالوا : «وأل» زيد مما كان يحذره يثل و «وبل المطر يبل» و «قدت النار تقد» و «وحر صدره يحر» و «وغير يغر». فحذفوا الواو فى جميع ذلك ، وإن كان غير متعدّ ، لمّا وقعت بين ياء وكسره.

وإن وقعت الواو فاء فى فعل على وزن «فعل» فإن مضارعه لا تحذف منه الواو. نحو «يوضئ» و «يوطئ» ، لما ذكرنا من أنّ الواو بين الياء ، والضّمّه أخفّ منها بين الياء والكسره.

وما عدا ذلك ، مما تقع الواو فيه فاء ، من اسم أو فعل على ثلاثه أحرف أو أزيد ، فإنها لا تقلب ولا تحذف ، إلّا أن تقع :

ساكنه بعد كسره ، فإنها تقلب ياء ، نحو «ميزان» و «ميعاد». الأصل فيهما «موزان» و «موعاد» ، لأنهما من الوزن والوعد ، فقلبت الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها.

أو ساكنه بعد فتحه فى مضارع «افتعل» ، فإنها تقلب ألفا نحو «يا تعد». أصله «يوتعد» ، لأنه من الوعد ، فقلبت الواو ألفا ؛ لأنها تقلب ياء بعد الكسره فى «ايتعد» ، وتثبت بعد الضّمه فى «موتعد». فلما كانت بعد الكسره والضّمه على حسبهما كانت بعد الفتحه على حسبها ، فقلبت ألفا بالحمل.

وأما الياء إذا وقعت فاء فلا تقلب ، إلّا أن تقع ساكنه بعد ضمّه فإنها تقلب واوا ، نحو «موقن» ، أصله «ميقن» ، لأنه من اليقين ، فقلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها أو تقع ساكنه بعد فتحه فى مضارع «افتعل» نحو «ياتئس» من اليأس «ييتئس» ، فقلبت الياء ألفا ، للعلّه التى قلبت الواو فى «ياتعد» ألفا. أعنى : الحمل على «ايتأس» و «موتئس».

ولا تحذف أصلا إلّا فى لفظتين شدّتا وهما «يبس» و «يئس» فى مضارع «يبس» و «يئس». وأصلهما «يبيس» و «بيئس» ، فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسره ، كما حذفت الواو من «يعد» ، تشبيها بها فى أنهما حرفا علّه ، وقد وقعا بين ياء وكسره وإنما لم تحذف الياء باطراد ، إذا وقعت بين ياء وكسره ؛ لأنها أخفّ من الواو.

وكذلك جاء المصدر على قياسه من الصحيح ، فجاء على «فعل» نحو «بيع» ، وعلى «فعال» نحو «يعار» ، وعلى «فعلول» نحو «ينوع».

[المعتل العين]

فإن وقعت الواو والياء عينين فلا- يخلو من أن يكونا عينين ، فى كلمه على ثلاثه أحرف ، أو على أزيد. فإن كانت الكلمه على ثلاثه أحرف فلا- يخلو أن تكون اسما أو فعلا- فإن كانت الكلمه فعلا- فإن الفعل لا يخلو من أن يكون مبتيا للفاعل ، أو مبتيا للمفعول.

فإن كان مبتيا للفاعل فإن الفعل من ذوات الواو يكون على «فعل» و «فعل» و «فعل» ، بضمّ العين وفتحها وكسرهما. ف- «فعل» : «قام» ، و «فعل» : «طال» ، و «فعل» : «خاف». ومن ذوات الياء على «فعل» و «فعل» ، بفتح العين وكسرهما. ولا يجوز الضمّ استثقالا له فى الياء. ف- «فعل» «باع» ، و «فعل» : «كاد».

فإن قيل : فلأى شىء اعتلت هذه الأفعال ، وهلا بقيت على أصولها ، فكنت تقول «قوم» و «طول» و «خوف» و «بيع» و «كيد»؟.

فالجواب : أن «فعل» و «فعل» قلبت فيهما الواو والياء استثقالا للضمّ فى الواو ، والكسره فى الواو والياء ، فقلبت الواو والياء إلى أحفّ حروف العله وهو الألف ، ولتكون العينات من جنس حركه الفاء وتابعه لها. وأما «فعل» فقلبت الواو والياء فيها ألفا لاستثقال حرف العله ، مع استثقال اجتماع المثلين ، أعنى : فتحه الفاء وفتح العين. فقالوا فى «قوم» و «بيع» : «قام» و «باع» فقلبوا الواو والياء ألفا لخفّ الألف ، ولتكون العين حرفا من جنس حركه الفاء.

هذا حكم هذه الأفعال ، إذا أسندت إلى ضمير غيبه ، نحو «زيد قام» و «عمرو باع» ، أو إلى ظاهر نحو «قام زيد» و «باع عمرو الطعام». إلاّ فعلين شدّت العرب فيهما ، وهما «كاد» و «زال» ، فأعلّوهما بنقل حركه الكسره من العين إلى الفاء ، فقالوا «كيد» و «ما زيل».

قال :

وكيد ضباع القفّ يأكلن جثتى

وكيد خراش يوم ذلك ييتم (1)

ص : ٢٣٣

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لأبى خراش الهذلى فى حماسه البحرى ص ٤٩ ، وشرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى ص ٦٢٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (كيد).

فأجروهما على ما يجريان عليه ، إذا أسند الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب. وسنبيّن حكم هذه الأفعال ، إذا أسندت إلى ضمير المتكلم أو المخاطب.

فإن أسند الفعل إلى ضمير متكلم أو مخاطب فإنه لا يخلو أن يكون على «فعل» أو «فعل» و «فعل» ، فإن كان على «فعل» أو «فعل» بضمّ العين وكسرها ، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها ، وتحذف العين لالتقاء الساكنين ، أعنى : حرف العله مع ما بعده. فتقول «خفت» و «كدت» و «طلت» ، فتكسر الفاء من «فعل» ، وتضمّ الفاء من «فعل».

فإن قيل : فلأى شيء ، لما حذفوا العين ، نقلوا حركتها إلى الفاء؟.

فالجواب : أنهم لمّا اضطرّوا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألاّ يحذفوا الحرف بحركته ، وأن يبقوا الحركه التي كانت في العين ، فنقلوها إلى الفاء لذلك ، وأيضا فإنهم أرادوا أن يفرّقوا بين حذف عين الفعل المتصرف ، وغير المتصرّف. فلما كانوا لا ينقلون في غير المتصرّف ، فيقولون «لست» في «ليس» ، نقلوا في المتصرّف.

فإن قيل : ليست عين «ليس» متحرّكه ، فلم يكن فيها ما ينقل؟.

فالجواب : أنّ أصلها «ليس» نحو «صيد» ثم خففت ، والترّم فيها التخفيف لثقل الكسره في الياء.

فإن قيل : وما الدليل على ذلك؟.

فالجواب : أنه قد ثبتت أنها فعل ، والأفعال الثلاثيه لا تخلو من أن تكون على وزن «فعل» أو «فعل» أو «فعل» ، فلا بدّ لها من أن تكون على وزن من هذه الأوزان ، وباطل أن تكون مفتوحه العين في الأصل ، لأنّ الفتحة لا تخفّف. وباطل أن تكون مضمومه العين ، لأنّ «فعل» ممّا عينه ياء لم يوجد ، فلم يبق إلّا أن تكون في الأصل مكسوره العين.

فإن كان الفعل على «فعل» فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو. فإن كان من ذوات الواو حوّلت إلى «فعل» ، بضمّ العين ، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء. فتقول «قلت» و «قلت». وإن كان من ذوات الياء حوّلت إلى «فعل» ، بكسر العين ، ثم نقلت حركة العين ، إلى الفاء. فتقول «بعت» و «بعت».

فإن قيل : ولأى شيء حوّلت «فعل» إلى «فعل» في ذوات الواو ، وإلى «فعل» في ذوات الياء؟.

فالجواب : أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى التاء ، ولم نحولها كسره ولا ضمّه ، لم

يدر : هل الفتحه التى فى الفاء هى الفتحه الأصليه التى كانت قبل النقل أو فتحه العين ، بخلاف «فعل» و «فعل» ، لأنه إذا انضمت الفاء أو انكسرت ، بعد أن كانت مفتوحه ، علم أن الحركه التى فى الفعل حركه العين نقلت. فلذلك حوّلت الفتحه إلى غيرها ليعلم أن الحركه التى فى الفاء هى حركه العين وحوّلت حركه العين فى ذوات الواو إلى الضمه وفى ذوات الياء إلى الكسره ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ، لأن الضمه تدلّ على الواو لأنها منها ، والكسره تدلّ على الياء لأنها أيضا منها.

فإن قيل : فما الدليل على أنّ «قال» : «فعل» فى الأصل ، ثم نقل إلى «فعل» وهما ادّعى أنه «فعل» فى الأصل؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على أنه ليس ب- «فعل» فى الأصل : تعدّيه نحو «قلته» ، و «فعل» لا يتعدّى ، ومجىء اسم الفاعل منه على «فاعل» نحو «قائل» ، واسم الفاعل من «فعل» إنما هو «فعليل» نحو «ظريف» ، ولا يجىء على «فاعل» إلّا شاذًا نحو «حمض فهو حامض». فأما «قام» وأمثاله ، ممّا هو غير متعدّد ، فالذى يدلّ على أنه «فعل» بفتح العين مجىء اسم الفاعل منه على «فاعل» نحو «قائم».

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «باع» : «فعل» فى الأصل ، وهما ادّعيتم أنه «فعل» بكسر العين فى الأصل ، ولم تدّعوا أنّ هذه الكسره فى «بعث» أبدلت من الفتحه؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على ذلك أنّ المضارع «يفعل» نحو «يبيع» ، و «يفعل» لا يكون مضارع «فعل» إلّا شاذًا.

وأما «خاف» و «كاد» فالذى يدلّ على أنهما «فعل» مجىء مضارعهما على «يفعل» بفتح العين ، نحو «يكاد» و «يخاف».

وأما «طال» فالذى يدلّ على أنه «فعل» فى الأصل مجىء اسم الفاعل منه على «فعليل» ، فتقول «طويل».

فأما مضارع «فعل» المضمومه العين فعلى «يفعل» بضمّ العين ، على قياس نظيرها من الصحيح. لم يشدّ من ذلك شيء.

وأما «فعل» المكسوره العين فيجىء مضارعها أبدا على «يفعل» بفتح العين ، نحو «كدت تكاد» و «زلت تزال». ولم يشدّ من ذلك شيء إلّا لفظتان ، وهما «متّ تموت» و «دمت تدوم» فجاء مضارعهما على «يفعل» بضمّ العين. على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات. وذلك أنهم قد قالوا «متّ» و «دمت» ك- «عدت» ، فيكون «تدوم» و «تموت»

مضارعين ل- «دمت» و «متّ». ومن قال «متّ» بالكسر و «دمت» لم يستعمل لهما مضارعا ، بل اجترأ بمضارع «متّ» و «دمت» عنه.

وأما «فعل» من ذوات الياء فمضارعها أبدا على «يفعل» بكسر العين ، نحو «باع يبيع». ولم يشذ من ذلك شيء.

وأما «فعل» من ذوات الواو فمضارعها أبدا على «يفعل» بضمّ العين ، نحو «قال يقول». ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان ، وهما «طاح يطيح» و «تاه يتيه» ، في لغة من قال «ما أطوحه» وما «أتوّه». ولا يمكن أن يكونا - على هذا - «فعل» بكسر العين ، لأنّ «فعل يفعل» شاذّ من الصحيح والمعتلّ ، و «فعل يفعل» وإن كان شاذّا فيما عينه واو فليس بشاذّ في الصحيح. فحملهما على ما يكون مقيسا في حال أولى.

فأما من قال «ما أتبهه» فقولته «يتيه» على القياس. والدليل أيضا على أنّ «تاه» قد يكون من ذوات الياء قولهم «وقع في التوه والتّيه». فقولهم «في التّيه» دليل على أنه من ذوات الياء بقاء مع الظاهر. وكذلك أيضا «تّيه» يدلّ على أنّ «تاه» من ذوات الياء.

فإن قيل : ففعل «تّيه» : «يفعل» ، وهي من ذوات الواو ، والأصل «تّيوه» فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؟.

فالجواب : أنّ «فعل» أكثر من «يفعل» ، فيجب أن يحمل «تّيه» على «فعل» لذلك.

وأیضا فإنّ «تّيه» للتكثير ، فينبغي أن يكون على «فعل» ، لأنّ «فعل» من الأبنیه التي وضعتها العرب للتكثير ، نحو «قطع» و «كثير». وأيضا فإنهم يقولون فيه إذا ردّوه لما لم يسمّ فاعله «تّيه». ولو كان «يفعل» لقالوا «تويه» إن كان من ذوات الياء ، و «تووه» إن كان من ذوات الواو ك- «بوطر». ولم يجز الإدغام كما لم يدغم مثل «سوير» ، لأنّ الواو مدّه. وسيبين ذلك في بابه ، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل : فلائى شيء قالوا في مضارع «فعل» من ذوات الواو : «يفعل» ، ومن ذوات الياء : «يفعل» ، وقد كان «فعل» من الصحيح يجوز في مضارعه «يفعل» و «يفعل» ، نحو «يضرّب» و «يقتل»؟.

فالجواب : عن ذلك شيان :

أحدهما : أنه لمّا حوّل «فعل» من ذوات الواو إلى «فعل» جاء مضارعه كمضارع «فعل» ، فالتزموا فيه «يفعل» بضمّ العين. وأما «فعل» من ذوات الياء فلمّا حوّل إلى «فعل» أشبه «فعل» من ذوات الواو ، في أنّ بناءهما في الأصل «فعل» مفتوح العين ، وأنّ كلّ

واحد منهما حوّلت حركه عينه الأصليه إلى حركه من جنس العين. فكما التزموا في مضارع «فعل» من ذوات الواو أن تكون حركه العين من جنسها ، كذلك التزموا في مضارع «فعل» من ذوات الياء أن تكون حركه العين من جنسها.

فإن قيل : فهلّما لَمَّا حَوَّلُوا «فعل» من ذوات الياء إلى «فعل» جعلوا مضارعه «يفعل» بفتح العين ، كمضارع «فعل» ، ثم حملوا «فعل» من ذوات الواو على «فعل» من ذوات الياء؟.

فالجواب : أنّ «فعل» المكسور العين قد شدّوا في مضارعه ، فجاء على «يفعل» نحو «حسب يحسب» و «نعم ينعم» ، وعلى «يفعل» بضمّ العين نحو «فضل يفضل». فإذا فعلوا ذلك فيما عينه مكسوره في الأصل بالأحرى أن يجيء ذلك فيما عينه في الأصل مفتوحه. وأمّا «فعل» فلم يشدّوا في شيء من مضارعه ، فلذلك لَمَّا حَوَّلُوا «فعل» إليها التزموا في المضارع «يفعل» بضمّ العين. وأيضا فإنهم إذا جعلوا مضارع «فعل» من ذوات الواو «يفعل» بضمّ العين لم يخرجوه عمّا كان يجوز فيه قبل نقله إلى «فعل» ، لأنّ «يفعل» مضارع «فعل» في فصيح الكلام. بل يكون قد التزم فيه أحد البنائين اللذين كانا له في نظيره من الصحيح. ولو جعلت مضارع «فعل» ممّا عينه ياء على «يفعل» بفتح العين لكنت قد جعلت مضارعه بعد النقل خارجا عن قياس ما كان عليه قبل النقل.

والآخر : أنهم أرادوا التفرقه بين ذوات الواو وذوات الياء ، فالتزموا في ذوات الواو «يفعل» بضمّ العين ، لأنّ الضمّه من جنس الواو ، وفي «فعل» من ذوات الياء «يفعل» بكسر العين لأنّ الكسره من جنس الياء.

وهذا الوجه الآخر أولى ، لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتل اللام : التزموا في «فعل» من ذوات الواو «يفعل» بضمّ العين نحو «يغزو» ، وفي مضارع «فعل» من ذوات الياء «يفعل» بكسر العين نحو «يرمي» ، تفرقه بين الياء والواو. وسنبيّن ذلك بعد ، إن شاء الله.

فإن قيل : فهلّما فرقوا في مضارع «فعل» المكسور العين ، بين ذوات الياء والواو ، فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يفعل» بضمّ العين ، وفي مضارع «فعل» من ذوات الياء «يفعل» بكسر العين ، كما فعلوا في «فعل»؟.

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارع «فعل» المكسور العين عن قياسه ، لأنّ المضارع منه إنّما يأتي على «يفعل» بفتح العين. وليس كذلك «فعل» ، بل مضارعه يأتي على «يفعل» و «يفعل». فالتزمنا في ذات الواحد أحد الجائزين ، وهو يفعل المضموم العين ، وفي ذوات الياء أيضا أحد الجائزين ، وهو «يفعل» المكسور العين.

فإن قيل : فإنَّ الأصل «يقوم» و «يصول» و «يبيع» و «يكيد» و «يخوف». فحرفا العله - وهما الواو والياء - قد أسكن ما قبلهما ، وإذا أسكن ما قبل حرف العله صح نحو «ظبي» و «غزوا». وهذا في المعتل اللام ، فالأحرى أن يكون ذلك في المعتل العين ، لأن العين أقوى من اللام وأقرب إلى أن تصحّ؟.

فالجواب : أنهم أعلّوا المضارع حملا على الماضي ، فلم يمكنهم أن يعلّوا بقلب حرف العله ألفا ، مع إبقاء سكون ما قبل حرف العله ، فأعلّوا بالنقل ، فنقلوا حركة العين إلى الفاء ، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب. فلما نقلوا في «يقول» و «يطول» صاروا «يقول» و «يطول». ولمّا نقلوا في «يبيع» صار «يبيع». ولمّا نقلوا في «يكيد» و «يخوف» صاروا «يكيد» و «يخوف». ثم قلبوا الواو والياء ألفا ، لتحركهما في الأصل قبل النقل ، وانفتاح ما قبلهما في اللفظ. ولم يعتدّوا بالسكون ، لأنه عارض بسبب النقل ، والعارض الغالب فيه ألا يعتدّ به.

وكذلك «قم» و «بع» أصلهما «اقوم» و «ابيع» ، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلهما فتحرك فذهبت همزه الوصل ، لأنها إنما أتى بها لأجل الساكن ، فزالت لزواله. ثم سكتوا الآخر ، وحذفوا حرف العله لالتقاء الساكنين.

ويحكى أنّ أبا عمر الجرمي ، رحمه الله ، دخل بغداد ، وكان بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل - ويقال هو الفراء - وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه : إنّ هذا الرجل قد ألحّ عليك بكثرة المسائل فلم لا تسأله؟ فلما جاءه قال له : يا أبا فلان ، ما الأصل في «قم»؟ فقال له : «اقوم». فقال له : فما الذي عملوا به؟ فقال : استثقلوا الضمه على الواو ، فأسكنوها. فقال له : أخطأت لأنّ القاف قبلها ساكنه! فلم يعد إليه الرجل بعدها.

فأمّا اسم الفاعل من «فعل» ف- «فاعل» نحو «قائم» و «بائع». وقد ذكرنا من أيّ شيء أبدلت الهمزه ، في باب البدل.

وأما من «فعل» المضمومه العين فعلى قياس الصحيح. فتقول «طويل» كما تقول «ظريف».

وأما من «فعل» ، إن جاء على «فاعل» ، فإنك تبدل الهمزه من العين نحو «خائف» ، وقد ذكر في البدل ، وإن جاء على «فعل» فإن حرف العله ينقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله - كما فعل بالفعل - نحو «خاف» و «مال» ، اسما فاعل من «خاف الرجل» ، و «مال» إذا كثر ماله. جاء على «فعل» على حدّ قولهم : حذر يحذر فهو «حذر» في الصحيح.

فإن كان الفعل مبتدأ للمفعول صيرته على «فعل» ، فتضمّ فاءه وتكسر عينه ، فتقول «قول» و «بيع». فتستثقل الكسره فى الياء والواو :

فمنهم من يحذفها فيسكن الواو فتصير «قول» ، ويسكن الياء ، فتصير ساكنه بعد ضمّه فتقلب واوا ، فيقول «بوع». وجعلت العين فى هذا الوجه تابعه لحركه الفاء ، كما كانت فى فعل الفاعل.

ومنهم من ينقل الكسره من العين إلى الفاء ، فيقول «بيع». وأمّا «قول» فينقل الكسره من العين إلى الفاء فتصير الواو ساكنه بعد كسره فتقلب ياء ، فيقول «قيل».

وإنما جاز نقل حركه العين إلى الفاء ، فى فعل المفعول ، من غير أن يسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب ، ولم يجر ذلك فى فعل الفاعل إلّا فى «كاد» و «زال» كما تقدّم - تشبيها للكسره التى فى عين «فعل» بالكسره التى فى عين «فعل» من ذوات الياء إذا حوّلت ، من جهه أنّ كلّ واحده من الكسرتين أصلها الفتح. ولأنّ فى نقل حركه العين إلى الفاء تخفيفا بقلب ياء ، والياء أخفّ من الواو ، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد. وفى نقل حركه العين إلى الفاء فى فعل الفاعل تثقيل ، لأنك تقول «كيد» و «زيل» ، و «كاد» و «زال» أخفّ ، لأنّ الألف أخفّ من الياء. ولذلك كان النقل فى «فعل» أحسن من حذف الكسره من العين ، لأنّ ذلك يؤدّى إلى قلب الياء واوا ، فتقول «بوع» ، فتخرج الأخرى إلى الأثقل.

ومن العرب من إذا نقل الكسره من العين إلى الفاء أشمّ الفاء الضمّه. دليلا على أنّ الفاء مضمومه فى الأصل. وذلك بأن تضمّ شفتيك ثم تنطق بالفعل ، ولا تلفظ بشيء من الضمّه. ولو لفظت بشيء من الضمّه لكان روما لا إشماما. قال الزّجاجي : وذلك لا يضبط إلا- بالمشافهه إشاره إلى أنه لا- يسمع «بل يرى». وأمّا بعض النّحويّين وكأفّه القرّاء فإنهم يجعلون الكسره بين الضمّه والكسره. والذى عليه المحقّقون من النّحويّين ما ذكرت لك. ولذلك سمّوه إشماما.

هذا ما لم تسند الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب. فإن أسندته إليهما فإنّ الذى يخلص الضمّ ، فيقول «بوع» و «كول (1) زيد الطعام» ، يقول : «بعت» و «كلت الطعام» ، فيخلص الضمّ أيضا. والذى يقول «بيع» و «كيل» فيشمّ يقول : «بعت» و «كلت» فيشمّ. والذى

ص: ٢٣٩

١- كول : أعطى الطعام بالكيل. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (كيل).

يقول «بيع» و «كيل» فيخلص الكسر يقول «بعث» و «كلت» فيشمّ ، تفرقه بين فعل الفاعل وفعل المفعول ، ومنهم من يخلص الكسر - وذلك قليل - ويتكل في التفرقة على القرائن ، وما يتصل بالفعل ، من قبل أو بعد.

فإذا بنيت منه لمضارع ضمنت أوله وفتحت ما قبل آخره ، فقلت «يقول» و «يبيع». ثم تعلّه حملا على الماضي - كما كان ذلك في مضارع فعل الفاعل - فتنقل فتحه العين إلى الفاء ، فيصير «يقول» و «يبيع». فتقلب الواو والياء ألفا ، لانفتاح ما قبلهما ، ولتحركهما في الأصل. لأنّ السكون عارض بسبب النقل ، والأحسن في العارض ألا يعتدّ به ، فيقال «يقال» و «يباع».

وأما اسم المفعول فإنّه يأتي على وزن «مفعول» على قياس الصحيح ، نحو «مبيوع» و «مقوول». فيعلّ حملا على فعله ، فتنقل حركه العين إلى الساكن قبل ، فيصير «مقوول» و «مبيوع» فيجتمع ساكنان : واو «مفعول» والعين ، فتحذف واو «مفعول» ، فيقال «مقول» في ذوات الواو. وأمّا «مبيوع» فإنه إذا حذف واو «مفعول» قلبت الضمّه التي قبل العين كسره ، لتصحّ الياء ، فتقول «مبيع». هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأما أبو الحسن فإنه ينقل الحركه من العين إلى الفاء ، في ذوات الواو ، فيلتقى له ساكنان ، فيحذف العين فيقول «مقول». وفي ذوات الياء نحو «مبيوع» ينقل الضمّه من الياء إلى ما قبلها ، ثم يقلب الضمّه كسره لتصحّ الياء فيلتقى ساكنان - الياء وواو «مفعول» - فتحذف الياء ، فتجىء الواو ساكنه بعد كسره ، فتقلب الواو ياء ، فيقول «مبيع».

فمما يحتجّ به للخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمه حرّك الثاني منهما ، دون الأول. فكما يوصل إلى إزاله التقائهما بتحريك الثاني منهما ، كذلك يوصل إلى إزاله التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضا فإنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل ، فلذلك كان حذف واو «مفعول» أسهل من حذف العين. وأيضا فإنهم قد قالوا «مشيب» في «مشوب» ، و «غار منيل» (1) في «منول» ، و «أرض مميت عليها» في «مموت» ، و «مريح» (2) في «مروح». فقلبوا الواو ياء شذوذا ، فدلّ ذلك على أنّ الواو المبقاه هي العين ، وأن المحذوفه واو «مفعول» ، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء ، فقالوا «حير» في «خور». أنشد أبو زيد :

ص: ٢٤٠

١- المنيل : الذي ينال فيه. انظر المصباح المنير للفيومي ، ماده (نال).

٢- يقال : غصن مريح ، أى : أصابته الريح فحرّكته. انظر تاج العروس للزبيد ، ماده (روح).

ولا يحفظ قلب واو «مفعول» ياء ، إلا أن يدغم نحو «مرمى». وأيضاً فإن واو «مفعول» أقرب إلى الطرف فحذفها أسهل.

وأما أبو الحسن فيستدلّ على أنّ المحذوف هو العين بأنها لغير معنى ، وواو «مفعول» حرف معنى يدلّ على المفعوليّة. فحذف ما لا معنى له أسهل ، كما أنّه لمّا اجتمعت التاءان في «تذكرون» ونحوه حذفت الثانية ، ولم تحذف الأولى ، حيث كانت لمعنى.

وللخليل أن يفرق بينهما ، فيقول : إنّ التّياء الأولى في «تذكرون» وأمثاله حرف منفرد ، فلو حذفت لم يبق ما يدلّ على المعنى الذى كانت التّاء تعطيه ، وأنت إذا حذفت واو «مفعول» أبقيت الميم تدلّ على معنى المفعوليّة.

فإن قال : إنّ الزّيادة التى لمعنى إذا كانت معها زيادة أخرى فإنهما يجريان مجرى الزّيادة الواحده ، ألا ترى أنّ المعنى يقع بمجموعهما. فإذا وقع بمجموعهما لم يجز أن تحذف واحده منهما ، كما لم يجز أن تحذف الزّيادة الواحده ؛ ألا ترى أنّ الزّياتين إذا لحقتا لمعنى فحذفت الأخرى ، نحو زيادتى «سكران» إذا رخصته اسم رجل ، وكذلك الزّياتان فى «مفعول» لو حذفت واحده منهما للزمك حذف الأخرى! فللخليل أن يقول : لا- تجرى الزّياتان مجرى الزّيادة الواحده. بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى ، لتدلّ على الأخرى المحذوفه ، ألا ترى أنهم قالوا «اسطاع يسطيع» ، فحذفوا إحدى الزّياتين وهى التّاء ، وأبقوا السين ، وهما جميعاً زيد المعنى ، كما أنّ الميم والواو فى «مفعول» كذلك فأما «سكران» وبابه فإنما حذفتا فيه معا ، لوقوعهما طرفاً غير مفترقتين. فكان الحذف أغلب عليهما ، إذ كان الطرف موضعاً تحذف فيه الأصول فى الترخيم والتكسير. فالزّياتان فى «مفعول» أشبه بالزّياتين فى «اسطاع» من زيادتى «سكران» ، لكونهما حشوا فى «مفعول» كما أنّهما فى «اسطاع» كذلك.

فإن قيل : فقد وجدناهم حذفوا الأصل وأبقوا الزّيادة ، لمّا كانت لمعنى ، فقالوا «تقى» فى «أتقى» ، فحذفوا التّاء الأصليّة وأبقوا تاء «افتعل»؟.

ص : ٢٤١

١- الشعر من الرجز ، وهو بلا نسبه فى أدب الكاتب لابن قتيبه ص ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤ / ٤ ، والمنصف لابن جنى ٢٨٨ / ١ ، والمخصص لابن سيده ١٩٩ / ١ ، ونوادر أبى زيد ص ٢٣٦ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (جور).

فالجواب : أنّ الذى حمل على ذلك كون الزيادة منفردة.

ومما يدلّ على صحّته مذهب سيوييه والخليل ، وفساد مذهب الأخفش. أنّك إذا نقلت الضمّه من العين إلى الفاء ، فى «مفعول» من ذوات الياء ، اجتمع لك ساكنان : واو «مفعول» والياء ، فتحذف واو «مفعول» فتجىء الياء ساكنه بعد ضمّه ، قريبه من الطرف ، فتقلب الضمّه كسره ، على مذهب سيوييه فى الياء الساكنه بعد الضمّه إذا كانت تلى الطرف ، فإنه تقلب الضمّه كسره ، مفردا ، كان الاسم أو جمعا ، نحو «بيض» جمع أبيض ؛ أصله «بيض» نحو «حمر» ، ثم قلبت الضمّه كسره. وكذلك لو بنيت من البياض اسما على «فعل» لقلت «بيض». فالأصل فى «مبيع» على أصله : «مبيوع» ثم «مبيوع» ثم «مبيع» ثم «مبيع».

وأما أبو الحسن الأَخفش فيلزمه ، على مذهبه ، أن يقول «مبوع». وذلك أنّ الأصل «مبيوع». فإذا نقلت الضمّه اجتمع له ساكنان فيحذف الياء ، فيلزمه أن يقول «مبوع». فإن قال : لا أحذف إلّا بعد قلب الضمّه كسره؟.

فالجواب : أن يقال له : لم تقلب الضمّه كسره ، وأنت تزعم أنّ الياء إذا جاءت ساكنه بعد ضمّه فى مفرد فإنّ الياء هى التى تقلب واوا ، بشرط القرب من الطرف. فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمّه كسره ، فى مذهب أحد من النحويين.

فإنّ قلت : فإنّما قلبت الضمه كسره لتصحّ الياء ، لأنّى لو لم أفعل ذلك ، فقلت «مبوع» ، لالتبست ذوات الياء بذوات الواو؟.

فالجواب : أنّ هذا القدر لو كان لازما لوجب أن تقول «ميقن» فى «موقن» ، لئلا يلتبس بذوات الواو. فكما أنّ العرب لم تفعل ذلك فى «موقن» ، فكذلك لا تفعله فى مبيع وأمثاله.

وثمره الخلاف بين سيوييه وأبى الحسن تظهر فى تخفيف «مسوء» وأمثاله. قال أبو الفتح فى «القدّ» (١) له : سألتنى أبو على عن تخفيف «مسوء». فقلت : أما على قول أبى الحسن فأقول «رأيت مسوًا» ، لأنها عنده واو «مفعول» وأما على مذهب سيوييه فأقول «رأيت مسوا» بتحريك الواو ، لأنها عنده العين. فقال لى أبو على : كذلك هو ، اللهمّ إلما أن تقول إنهم حملوا الماضى على المضارع ، وإذا كانت العرب قد حملت المضارع فى الإعلال على الماضى ، مع أن الأكثر على أنّ المضارع أولى. فالأحرى أن يحمل الماضى على المضارع فى ثبات الواو.

ص: ٢٤٢

ويجوز الإتمام في «مفعول» من ذوات الياء ، وهي لغه بنى تميم. قال :

وكأنها تفاحه ، مطبوه (١)

وقال : علقمه :

حتى تذكر بيضات ، وهيجه

يوم رذاذ ، عليه الزيح ، مغيوم (٢)

والإعلال أفصح.

ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلّا فيما سمع والذي سمع من ذلك «مسك مدووف» ، قال الراجز :

والمسك في عنبره المدووف (٣)

والأشهر «مدوف». وقالوا «رجل معوود» و «فرس مقوود» و «ثوب مصوون» و «قول مقوول» وإنما لم يجز الإتمام في «مفعول» من ذوات الواو ، إلّا فيما شدّد ، لأن الواو أثقل من الياء.

وخالف المبرّد كافه النحويين ، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياسا على ما ورد منه ، وقال : ليس بأثقل من «سرث سوورا» و «غارت عينه غوورا» ، لأنّ في «سوور» و «غوور» واوين وضمتين ، وليس في «معوود» مع الواوين إلّا ضمّه واحده.

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأنّ ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلّه بحيث لا تقاس عليه. وأما احتجاجه : ب- «سوور» و «غوور» فباطل ، لأنّ مثل «سوور» شاذّ ، ولو لم يسمع لما قيل. وأيضا فإنّ الضّروره دعت إلى ذلك في مثل «سوور» ، لأنهم لو أعلّوا فأسكنوا الواو الأولى ، وبعدها واو ساكنه ، لوجب حذف إحدهما ، فيصير لفظ «فعلول» و «فعل» واحدا ، فيقع اللبس ، وكذلك أيضا لو أعلّوا الواو في مثل «قولول» فقلبوها ألفا

ص : ٢٤٣

١- الشعر من الرجز ، وهو بلا- نسبه في أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٤٠٤ ، والمنصف لابن جنى ١ / ٢٨٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢١٠ ، والمقاصد النحويه للعيني ٤ / ٥٧٤ ، ولسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي ، ماده (طيب).

٢- البيت من البحر البسيط ، وهو لعلقمه بن عبده في ديوانه ص ٥٩ ، وخزانه الأدب للبغدادى ١١ / ٢٩٥ ، والخصائص لابن جنى ١ / ٢٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٧٨ ، والمقتضب للمبرد ١ / ١٠١ ، والمنصف لابن جنى ١ / ٢٨٦.

٣- الشعر من الرجز ، وهو بلا- نسبه في الخصائص لابن جنى ١ / ٢٤١ ، والمنصف لابن جنى ١ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٨٠ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (دوف).

لالتقى ساكنان الألف والواو ، فيجب حذف أحد الساكنين ، فيصير «فعل» و «فعل» في اللفظ واحدا. فيقع اللبس ، لأن المصدر قد يأتي على «فعل» ك- «ظلم» ، وكذلك الصفه قد تأتي على «فعل» ك- «ضخم». ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال «مفعول» ، لأن اسم المفعول لا يأتي أبدا من الفعل الثلاثي إلّا على وزن مفعول ، فإذا أعلته علم أنه مغير من ذلك.

فإن وقعت الواو والياء عيين ، في اسم ثلاثه أحرف ، فإنه لا- يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الأفعال أو لا يكون. فإن كان على وزن من أوزان الأفعال أعلّ الفعل ، فقلبت الواو والياء ألفا نحو «باب» و «دار» و «ساق». فإنها في الأصل «بوب» و «درر» و «سوق» ، على وزن «فعل» ، فاستثقل حرف العله واجتماع المثلين - أعنى الفتحيتين - فقلب حرف العله ألفا ، كما فعل ب- «قال» و «باع». وكذلك «رجل خاف» و «مال» و «كبش طاف». الأصل فيها «خوف» و «مول» و «صوف». فاستثقلت الكسره في حرف العله ، فقلب حرف العله ألفا ، كما فعلوا في الفعل نحو «خاف» و «هاب». وكذلك لو أردت بناء اسم على «فعل» من البيع ، أو القول ، لقلت «باع» و «قال» ، على قياس «خاف» و «صاف». وكذلك لو جاء من المعتلّ العين شيء على وزن «فعل» ، بضمّ العين ، لوجب قلب حرف العله ألفا ، كما وجب ذلك في «فعل» و «فعل» بفتح العين وكسرها ، وإن لم يحفظ شيء من ذلك في كلامهم.

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «بابا» و «دارا» و «ساقا» وأمثالها على «فعل» بفتح العين ، في الأصل ، ولعلّها مضمومه في الأصل أو مكسوره؟.

فالجواب : أنه لا بدّ من ادعاء أنّ العين متحرّكه في الأصل ، لأنّ الألف لا تكون أبدا أصلا ، إلّا منقلبه عن ياء أو واو ، ولا يمكن أن يدعى قلب الألف في «باب» و «دار» و «ساق» إلّا عن حرف عله متحرّك ، إذ لو كان ساكنا في الأصل لصحّ كما صحّ «قول» و «بين». فإذا ثبت أنه متحرّك في الأصل فأولى ما يدعى من الحركات الفتحه ، لأنها أخفّها ، ولأنّ «فعلا» الفتح العين أكثر من «فعل» و «فعل» ، بضمّ العين وكسرها.

وأما «خاف» و «مال» و «صاف» فالذى يدلّ على أنّها «فعل» ، في الأصل ، أنها أسماء فاعلين ، من «فعل» نحو «خاف يخاف» و «صاف يصاب» و «مال يمال» ، فمجىء المضارع على «يفعل» دليل على أنّ الماضي على «فعل». واسم الفاعل من «فعل» يأتي على «فعل» بكسر العين ، نحو «فرق فهو فرق» و «حذر فهو حذر». ولا يأتي على «فعل» ولا «فعل» بضمّ العين أو فتحها.

ولا تصحّ العين في شيء ، مما جاء على وزن الفعل ، إلّا فيما كان مصدرًا لفعل لا يعتلّ ، نحو «العور» و «الصّيد» ، لأنهما مصدران ل- : «عور» و «صيد» فصحّ كما صحّ فعلهما. أو ما جاء شاذًا نحو «القود» و «الحركه» و «روع» و «حول» فإنّ العين صحّت فيها ، وكان القياس إعلاها كما تقدّم. وفي ذلك منبهه على ما ادّعينا من أنّ الأصل في «باب» : «بوب» ، وفي «مال» : «مول» ، وأمثالهما.

فإن قال قائل : لأى شيء لم تجر هذه الأسماء ، التى هى على وزن الفعل ، على أصلها فتصحّ ، ليكون فرقًا بينها وبين الفعل ، كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد ، فقالوا «هو أطول منه» فصحّحوا ، فرقًا بينه وبين «أطال» على ما تبين.؟.

فالجواب : أنّ ما لحقته زياده من الأسماء تبلغ به زنه الأفعال لا ينصرف ، فلو أعلتته لالتبس بالفعل ، لأنه لا يدخله خفض ولا توين كما أنّ الفعل كذلك ، وما كان على ثلاثه أحرف فالتوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل ، فأمن اللبس.

فإن لم يكن على وزن فعل من الأفعال فإنه لا يعتلّ ، ولا يغيّر عن بنائه الأصليّ ، بل يجرى مجرى الصحيح نحو «سوله» (١) و «عيبه» (٢) و «حول» (٣) و «صير» (٤) ، وكذلك إذا بنيت من القول أو البيع مثل «إبل» قلت «قول» و «بيع». إلّا أن يكون الاسم على : «فعل» بضّم العين والفاء من الواو ، أو «فعل» من الياء بضّم الفاء وإسكان العين ، أو «فعل» من الواو بكسر الفاء وفتح العين ، جمعًا لاسم قد اعتلّت عينه فقلبت الواو فيه ألفًا وياء ، أو «فعل» من الواو بإسكان العين وكسر الفاء.

فإن كان على «فعل» من الواو فإنه يخالف الصحيح ، فى التزام إسكان عينه. فتقول فى جمع «نوار» : «نور» ، و «عوان» : «عون» ، و «سوار» : «سور» ، بالإسكان ليس إلّا. وليس كذلك الصحيح ، بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو «رسل ورسل». وذلك أنه لمّا انضاف إلى ثقل الضمّه ثقل الواو لم يجز إلّا السكون ، لأنّه كلّما كثر الثقل كان أدعى للتخفيف. ولا يجوز تحريك العين من «فعل» المعتلّ العين ، إلّا فى ضروره ، نحو ، قوله :

ص: ٢٤٥

١- رجل سوله : كثير السؤال. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (سول).

٢- العينه : الكثير العيب للناس. انظر الصحاح للجوهري ماده (عيب).

٣- الحول : الحدق. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حول).

٤- الصّيره : حظيره من خشب وحجاره تبنى للغنم والبقر. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (صير).

عن مبرقات بالبرين وتب

دو في الأكف اللامعات سور (١)

وقول الآخر :

أغز الثنايا ، أحّم اللثا

ت ، تمنحه سوک الإسحل (٢)

وليس الأمر كذلك في «فعل» الذى عينه ياء. بل يجوز فيه التحريك والتسكين ، نحو «عيان (٣) وعين» وقالوا «بيوض (٤) وبييض». فإذا سكنت الياء كان حكمه حكم «فعل» بسكون العين ، ممّا عينه ياء ، وسيبين حكمه.

فإن قيل : ولأى شىء لم يفزوا من الواو المضمومه فى مثل «سوك» إلى الهمزة ، كما قالوا «أدور» و «أنور» فى جمع «دار» و «نار»؟.

فالجواب : أنه لا- يبدل من الواو المضمومه همزه ، إلّا حيث لا- يمكن تخفيفها بالإسكان نحو «أدور» ، لأنك لو سكنت الواو لالتقى ساكنان. وليس كذلك «سور» و «عون». وقد يجوز أن تبدل الواو همزه ، وإن أمكن التسكين ، فقد حكى «جواد وجؤد وجود» بالهمزة وبإسكان الواو.

فإن كان على «فعل» وعينه ياء فلا يخلو من أن يكون مفردا أو جمعا.

فإن كان جمعا قلبت الضمه كسره ، لتصح الياء نحو : «أبيض وبيض» أصله «بيض» ك- : «حمر» فقلبت الضمه كسره. وذلك أنّ الياء لما كانت تلى الطرف عوملت معاملة الطرف. فكما أنّ الياء إذا كانت طرفا وقبلها ضمه تقلب الضمه كسره نحو «أظب» فى جمع ظبى ، أصله «أظبى» نحو «أفلس». فكذلك إذا كانت تلى الطرف ، لا خلاف بين النحويين فى ذلك.

ص: ٢٤٦

١- البيت من البحر الكامل ، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافى ٢ / ٤٢٥ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٤ ، والكتاب لسيويه ٤ / ٣٥٩ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (سوك) ، وللعجاج فى المقتضب للمبرد ١ / ١١٣ ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب للأسترابادى ٢ / ١٢٧.

٢- البيت من البحر المتقارب ، وهو لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص ٤٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (سوك) ، وبلا نسبه فى شرح الأشموني ٣ / ٦٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٨٤ ، والمقتضب للمبرد ١ / ١١٣.

٣- العيان - بالتخفيف - حديده تكون فى متاع الفدان. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عين).

٤- الدجاجه البيوض : هى التى تكثر البيض. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (بيض).

وإن كان مفرداً فحكمه عند سيبويه والخليل كحكم الجمع. فإذا بنيت من البياض اسماً على «فعل» قلت «بيض». ف- : «ديك» ، على مذهب سيبويه ، يحتمل أن يكون «فعلاً» و «فعلاً». وأبو الحسن يقلب الياء واوا ، ويقرّ الضمّه ، فيقول «بوض». ولا يكون «ديك» عنده إلّا «فعل». وحتّته أنّ قلب الضمّه كسره قد استقرّ في الجمع ، نحو «بيض» في جمع أبيض ، ولم يستقرّ في المفرد ، والقياس يقتضى التفرقه ، لأنّ الجمع أثقل من الواحد ، فهو أدعى للتخفيف. فلذلك قلبت الضمّه كسره في الجمع ، لتصحّ الياء ، ولم تقلب الياء واوا ، لأنّ الياء أخفّ من الواو. وأما المفرد فلكونه أخفّ من الجمع يحتمل فيه الواو.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، بدليل ما ذكرناه في «مبيع» وأمثاله ، من أنه لما اجتمع ساكنان وحذفت الواو - على مذهب سيبويه - جاءت الياء ساكنه ، وقبلها ضمّه ، تلى الطّرف فقلبت الضمّه كسره لتصحّ الياء. وقد تقدّم الدليل على صحّ ذلك. فكذلك في «فعل» من الياء ، ينبغي أن تقلب الضمّه كسره ، لتصحّ الياء. فأما قوله :

و كنت إذا جرى دعا لمضوفه

أشمر حتّى ينصف السّاق مثرى (1)

فقلب الياء من «مضوفه» واوا ، وأقرّ الضمّه مع كون الياء تلى الطّرف ، لأنّ الأصل «مضيفه» لأنه من «ضاف يضيف» ، ثم نقلت الضمّه إلى الساكن قبلها ، فصار «مضيفه» فجاءت الياء ساكنه بعد ضمّه ، ثم قلبت الياء واوا - فشاذاً لا يرجع عليه. بل ينبغي أن يعوّل على باب «مبيع» و «مكيل» لأنّه مطرّد. وكذلك ما حكاه الأصمعيّ ، من أنهم يقولون للريح الحارّه «هيف» و «هوف» ، فلا حجّه فيه لأبي الحسن ، في قوله في «فعل» من البيع : «بوع» ، فيقلب الياء واوا ويقرّ الضمّه ، لاحتمال أن يكونا لغتين ، فيكون «هيف» من ذوات الياء ، و «هوف» من ذوات الواو. نحو «التّيه» و «التّوه». ويحتمل أن يكون «الهيف» و «الهوف» معاً من ذوات الواو ، فيكون أصل «هيف» : «هيوف» مثل «ميت» ، ثم أدغمت الياء في الواو فقلبت الواو ياء فصار «هيف» وحذفت ، فقالوا «هيف» كما قالوا «ميت».

وإن كان على «فعل» من الواو ، بكسر الفاء وفتح العين ، جمعاً لما قلبت الواو ياء أو ألفاً ، فإنّ الواو تنقلب فيه ياء لانكسار ما قبلها ، مع أنهم أرادوا أن تعتلّ في الجمع كما

ص: ٢٤٧

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ١ / ٥٨٨ ، والمعاني الكبير لابن قتيبه ص ٧٠٠ ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة (جور ، ضيف ، كون) ، وبلا نسبه في إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤١.

اعتلت في المفرد. وذلك نحو «قامه وقيم» و «ديمه وديم» و «قيمه وقيم». والأصل «قوم» و «دوم» ، لأنهما من «قام يقوم» و «دام يدوم».

فإن كانت الواو لم تعتل في المفرد لم تعتل في الجمع ، نحو «زوج وزوجه» و «عود وعوده» ، إلا لفظه واحده شذت وهي «ثور وثيره». فذهب أبو بكر إلى أن الذي أوجب قلب الواو ياء أن الأصل «ثياره» ك- : «حجاره» و «ذكاره» ، فقلبت الواو ياء لأجل الألف التي بعدها. كما قلبت في «سياط» جمع سوط ، على ما يبين بعد. فلما قصره منه بقيت الياء ، تنبيها على أنه مقصور من «ثياره» ، كما صحح «عور» حملا على «اعور».

وذهب المبرّد إلى أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين جمع «ثور» الذي هو الحيوان ، و «الثور» الذي يراد به القطعه من الأقط (١) ، فقالوا في الحيوان «ثيره» ، وفي الأقط «ثوره». كما قالوا «نشيان للخبر» (٢) وأصله «نشوان» ، فرقا بينه وبين «نشوان» بمعنى سكران.

ومنهم من ذهب إلى أن الأصل «ثوره» بالإسكان ، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنه بعد كسره ، ثم حرّك بالفتح ، وأبقى الياء لأن الأصل الإسكان.

ومنهم من علل ذلك بأنهم قد قالوا «ثيره» و «ثيران» فقلبوا الواو ياء ، فأحبوا أن يجروا جمعه كلّ على الياء ، فقالوا «ثيره» كما قالوا «ثيره» و «ثيران» ، كما حملوا «أعد» و «تعد» و «نعد» على «يعد».

وكل ذلك توجيه شذوذ.

وكذلك لو كان «فعل» من ذوات الواو مفردا لم تقلب واوه ياء ، نحو «طول» (٣).

فإن الاسم على «فعل» من الواو ، بكسر الفاء وإسكان العين ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نحو «قيل». أصله «قول» لأنه من القول.

فإن وقعت الواو أو الياء عينا في فعل ، على أزيد من ثلاثه أحرف ، فإنه لا يخلو أن يكون ما قبل حرف العله ساكنا ، أو متحرّكا.

ص: ٢٤٨

١- الأقط : شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (أقط).

٢- النشيان للخبر : الذي يتخبّر أول وروده. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (نشا).

٣- الطول : الحبل الطويل جدا ، وقيل : حبل طويل تشدّ به قائمه الدابه ، ويمسك صاحبه بطرفها ويرسلها ترعى. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (طول).

فإن كان متحرّكا - وذلك في «انفعل» و «افتعل» نحو «انقاد» و «اقتاد» و «اختار» - فإنك تعامل ما بعد الساكن معامله فعل ، على ثلاثه أحرف. وذلك أنّ الأصل «انقود» و «اقتود» و «اختير» ، فعاملت «قاد» من «انقاد» ، و «تاد» من «اقتاد» ، و «تار» من «اختار» ، معامله «قال» و «باع» ، فأعلت كما أعلتتهما.

ولا يصحّ شيء من ذلك ، إلّا أن يكون في معنى ما لا يعتلّ ، نحو «اجتورا» و «اهتوشوا» و «اعتنوا» ، لأنها في معنى «تجاورا» و «تعاونوا» و «تهاوشوا» ؛ ألا- ترى أنّ الفعل فيه ليس فعل واحد. فبابه أن يكون على وزن «تفاعل». وكذلك جميع ما يأتي على معنى «تفاعل» لا يعلّ شيء منه كما لم يعلّ «عور» و «صيد» لأنهما في معنى «اعور» و «اصيد».

إلّا أنك إذا أسندتهما إلى ضمير متكلم أو مخاطب لم تحوّل الفتحة التي في العين - إذا كانت واوا - ضمّه ، أو ياء - كسره ، كما فعلت ذلك في «قلت» و «بعت». بل تقول «انقدت» و «اخترت» ، فتسكّن آخر الفعل للضمير ، وما قبله ساكن فتحذفه لالتقاء الساكنين من غير تحويل. وإنما لم تحوّل لأنك لو حوّلت في ذوات الواو حركة العين ضمّه لنقلت «انفعلت» و «افتعلت» إلى «انفعل» و «افتعل» ، وهما بناءان غير موجودين ، وكذلك لو حوّلت في ذوات الياء حركة العين كسره لنقلتتهما إلى «انفعل» و «افتعل» ، وهما بناءان غير موجودين. فلمّا كان النقل يؤدّي إلى بناء غير موجود لم يجز. وليس كذلك «فعل» ، لأنّه إذا حوّلت إلى «فعل». بضمّ العين ، أو فعل بكسرها ، كان محوّلا إلى بناء موجود.

وإذا بنيت للمفعول عاملت ما بعد الساكن معامله الفعل على ثلاثه أحرف. فمن قال في «قال» و «باع» : «قيل» و «بيع» ، قال «انقيد» و «اختير» و «اقتيد». ومن أشار إلى الضمّه هنالك فأشّم أشمّ هنا. ومن قال «قول» و «بوع» قال : «انقود» و «اختور» و «اقتود».

وكذلك إذا أسندته إلى ضمير المفعول المتكلم أو المخاطب قلت «اخترت» على لغة من قال «اختور». ومن أشمّ فقال «اختير» قال «اخترت» فأشّم. ومن ترك الإشمام فقال «اختير» ترك الإشمام فقال «اخترت» ، لأنه لا يدخله لبس كالذي يدخل «بعت». والعمل في إعلال ذلك كلّه كالعمل في إعلال «قيل» و «بيع» ، وقد تقدّم.

وكذلك المستقبل - مبيّيا كان للفاعل أو المفعول - واسم الفاعل والمفعول ، يجري ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثه أحرف. فتقول «ينقاد» و «ينقاد» و «يققاد» و «يققاد» ، و «مقتاد» و «منقاد». فتجري «قاد» و «تاد» في جميع ذلك مجرى «قال» و «باع».

وإن كان ما قبل حرف العله ساكنا فلا يخلو أن يكون الساكن حرف عله ، أو حرفا صحيحا ، فإن كان حرف عله فإن العين لا تعتل أصلا. وذلك نحو «فاعلت» و «تفاعلت» و «فعلت» و «فعلت» ، جميع ذلك لا- تعتل فيه العين. وذلك نحو «سايرت» و «تساير» و «عاونت» و «تعاون» و «قومت» و «مميزته». وإنما لم تعتل العين لأن ما قبلها ساكن. فلو أسكنتها لالتقى ساكنان فيجب الحذف ، فيصير لفظ «فاعل» ك- «فعل» ، نحو «ساير» لو قلبت الياء ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين لقلت «سار». وكذلك «فعل» و «فيعل» لو أعلت العين ، فقلبت ألفا ثم حذفها. أو الساكن قبلها لصار اللفظ بهما كاللفظ ب- «فعل» أو ب- «فعل». فكنت تقول في «مميز» و «قوم» ، لو حذف الساكن الأول بعد إعلان العين : «ماز» و «قام». ولو حذف العين لقلت «مميز» و «قوم». فلما كان الإعلال يؤدي إلى الحذف والإلباس لم تعل شيئا من ذلك. إلما أنك تقلب الواو ياء في «فيعل» مما عينه واو - لاجتماع الياء والواو ، وسبق الياء بالسكون - فتقول في «فيعل» من «القول» : «قتيل».

وكذلك تصح في المضارع ، وفي الفعل المبني للمفعول ، واسم الفاعل والمفعول ، كما صحّت في الفعل الماضي المبني للفاعل ، فتقول في الماضي المبني للمفعول «سوير» و «عوون» ، و «تسوير» و «تعوون» ، و «قوم» و «مميز». وفي «فيعل» من القول : «قوزل» فتقلب ياء «فيعل» واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، كما فعلت ذلك في «بوطر». ولا تدغم الواو من «سوير» و «عوون» و «تسوير» و «تعوون» ، لأنها بدل من الألف في «ساير» و «تساير» و «عاون». فكما لا تدغم الألف في الياء أو الواو فكذلك ما هو بدل منها. وكذلك أيضا لا تدغم الواو من «قوول» في الواو التي بعدها ، لأنها لما صارت مدّه أشبهت الواو المنقلبه من الألف في «سوير» وأمثاله ، فلم تدغم كما لم تدغم واو «سوير» فيما بعدها. وكذلك حكم كل حرف قد كان لغير المد ثم صار في بعض المواضع مدّه ، لا- يدغم لشبهه بالألف في «فاعل» من حيث هو للمدّ ، ولا يلزم كما لم تلزم الألف. فإن كان حرف المدّ لازما أدغم نحو «مغزو» أدغمت واو «مفعول» في الواو التي بعدها ، لما كانت لازمه ، لكونها في لفظ لا يتصرف.

وتقول في المضارع واسم الفاعل والمفعول : «يساير» و «يساير» ، و «يعاون» و «يعاون» ، و «يتساير» و «يتساير» ، و «يتعاون» و «يتعاون» ، و «يقوم» و «يقوم» ، و «يميز» و «تميز» ، و «مساير» و «مساير» و «معاون» و «معاون» و «متساير» و «متساير» و «متعاون» و «متعاون عليه» و «مقوم» و «مقوم» و «مميز» و «مميز». فلا تعتل العين في شيء من ذلك.

وتقول في المضارع من «فيعل» واسم الفاعل واسم المفعول : «يقتيل» و «يقتيل»

و «مقيّل». فتذغم ياء «فيعل» في الواو فتقلبها ياء. ولا تعلّ العين بأكثر من قلبها ياء ، كما كان ذلك في الماضي المبني للفاعل.

وإن كان الساكن حرفا صحيحا فلا يخلو أن يكون الفعل على وزن «افعلّ» أو «افعالّ» ، أو على غير ذلك من الأوزان.

فإن كان على غير ذلك من الأوزان - وذلك «أفعل» و «استفعل» - فإنك تنقل الفتحة من حرف العله إلى الساكن قبله ، وتقلب حرف العله ألفا. وذلك نحو «أقام» و «استقام» و «أبان» و «استبان». الأصل «أقوم» و «استقوم» و «أبين» و «استبين». فنقلت الفتحة من حرف العله إلى الساكن قبله ، فصار «أقوم» و «استقوم» و «أبين» و «استبين». فانفتح ما قبل الواو والياء في اللفظ ، وهما متحرّكان في الأصل ، والسكون عارض ، فقلبت حرف العله ألفا ، لانفتاح ما قبله في اللفظ ، وتحركه في الأصل.

فإن قيل : ولأى شيء أعلّ حرف العله وما قبله ساكن؟.

فالجواب : أنه حمل عليه قبل لحاق الزيادة له ، لأنّ الزيادة في «أقام» و «استقام» لحقت «قام». وكذلك ما كان نحوهما.

وكذلك أيضا تفعل بالمضارع ، فتقول «يقيم» و «يقام» ، و «يستقيم» و «يستقام». والأصل «يقوم» و «يقوم» ، و «يستقوم» و «يستقوم». فنقلت حركه حرف العله إلى الساكن قبله ، حملا على مضارع الثلاثي غير المزيد نحو «يقوم» و «يخاف».

فإن جاءت الواو ساكنه بعد كسره قلبت ياء ، نحو «يقيم» و «يستقيم». وإن جاءت الياء ساكنه بعد كسره ثبتت نحو «يبين» و «يستبين».

وإن جاءت الياء أو الواو بعد فتحه قلبت ألفا ، لانفتاح ما قبلها في اللفظ ، وتحركها في الأصل ، نحو «يقام» و «يستقام» ، و «يبان» و «يستبان».

وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، تعلّهما حملا على الفعل. وذلك نحو «مستبين» و «مستبان» ، و «مستقيم» و «مستقام» ، و «مقيم» و «مقام» ، و «مبين» و «مبان». الأصل «مستقوم» و «مستقوم» ، و «مستبين» و «مستبين» ، و «مقوم» و «مقوم» ، و «مبين» و «مبين». فعملت بهما ما عملت بالمضارع.

ولا يصحّ شيء من ذلك ، إلا أن يكون فعل تعجّب ، نحو «ما أقوله» و «ما أطوله» ، و «أقول به» و «أطول به». فإنه يصحّ لشبهه ب- «أفعل» التي للمفاضله ، نحو «هو أقول منه»

و «أطول» ووجه الشبه بينهما أنهما لا يبينان إلّا من شيء واحد ، وأنّ فعل التعجّب فيه تفضيل للمتعبّب منه على غيره ، كما أنّ «أفعل» يقتضى التفضيل وأنّ فعل التعجّب لا مصدر له ولا يتصرّف ، فصار بمنزلة الاسم لذلك .

وما عدا فعل التعجّب لا يصحّ إلّا فيما شدّ. والذى شدّ من ذلك «استنوق الجمل» و «استصوبت رأيه» - حكاهما ابن مقسم عن ثعلب - و «استتست الشاه» ، و «استروح» ، و «استحوذ» . ولا يحفظ فى شيء من ذلك المجيء على الأصل . وشدّ من «أفعل» : «أطيب» و «أجود» ، و «أغيلت» المرأه ، و «أطولت» قال :

صددت ، فأطولت الصّدود ، وقلّما

وصال ، على طول الصّدود ، يدوم (١)

وقد سمع «أطال» و «أجاد» و «أطاب» . وأما «أغيل» فلا يحفظ فيه كافه النحويين إلّا التصحيح ، إلّا أبا زيد الأنصارى فإنه حكى «أغيلت المرأه» وأغالت بالتصحيح والإعلال . وجميع هذه الشواذ منبها على ما ادّعيناها ، من أنّ أصل «أقام» : «أقوم» ، و «استقام» : «استقوم» .

وإن كان على وزن «أفعل» أو نحو «ابيض» و «ابياض» ، و «اعور» و «اعوار» ، فإنّ العين تصحّ ولا تعتلّ . وإنما لم تعتلّ ، لأنك لو أعلت «ابيض» و «اعور» لقلت «باض» و «عار» ، فيلتبس ب- «فاعل» . وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما ، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن ، وتقلب الواو والياء ألفا ، لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما فى اللفظ . وكذلك لو أعلت «ابياض» و «اعوار» للزمك أن تقول «باض» و «عار» ، فيلتبس ب- «فاعل» . وذلك أنك إذا فعلت بهما ما فعلت ب- «أفعل» التقى ساكنان : ألف «أفعال» والألف المبدله ، فتحذف إحداهما ، فيصير اللفظ «باض» و «عار» . ومما يوجب أيضا تصحيح «أفعل» و «أفعال» أن المزيد إنّما اعتلّ بالحمل على غير المزيد ، وغير المزيد مما هو فى معنى «أفعل» و «أفعال» لا يعتلّ نحو «عور» و «صيد» . فليس ل- «أفعل» و «أفعال» ما يحملان عليه فى الإعلال .

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثه أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقا للفعل فى وزنه ، أو لا يكون . فإن كان موافقا للفعل فى وزنه ، وأعنى بذلك أن يكون عدد حروفه

ص: ٢٥٢

١- البيت من البحر الطويل ، وهو للمرار الفقعسى فى ديوانه ص ٤٨ ، والأزهيه فى علم الحروف للهروى ص ٩١ ، وخزانه الأدب للبيدادى ١٠ / ٢٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ / ١٠٥ ، وشرح شواهد المعنى للسيوطى ٢ / ٧١٧ .

موافقا لعدد حروف الفعل ، وحركاته كحركاته وسكناته كسكناته ، فلا يخلو من أن يكون موافقا للفعل في جنس الزيادة ، أو تكون زيادته مخالفه لزياده الفعل. فإن كان موافقا للفعل في جنس الزيادة فلا يخلو من أن يكون إعلاله إعلال الفعل مصيرا له على لفظ الفعل ، أو لا يكون.

فإن لم يكن مصيرا له على لفظه أعلته لأمن اللبس ، وذلك نحو أن تبنى من «القول» اسما على «يفعل» بضم الياء والعين فإنك تقول «يقول». وكذلك إن بنيت من «البيع» قلت «يبيع». والأصل «يبيع» ، فقلت الضمه من الياء إلى الباء فصارت الياء ساكنه بعد ضمه ، فقلت الضمه كسره لتصح الياء ، كما فعلوا في «بيض» و «مبيع» في مذهب سيبويه في إعلالهما. هذا مذهب جماعة النحويين ... لكونه ليس مبتئا على فعل والصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنك تعلّ ، لموافقته «يفعل» في الوزن ، وإن لم يكن مبتئا على الفعل ، وسيقام الدليل على صحه ذلك ، فيما زيادته مخالفه لزياده الفعل.

وإن كان الإعلال مصيرا له على لفظ الفعل لم يعلّ ، لئلا يلتبس الاسم بالفعل. وذلك نحو قولك «هذا أطول منك» ؛ ألا ترى أنك لو أعلت فقلت «أطال» لالتبس بلفظ الفعل. وكذلك لو بنيت مثل «يفعل» و «تفعل» ، من القول والبيع ، لقلت «يقول» و «يبيع». و «تقول» و «تبيع». وكذلك أيضا لو ألحقت التاء لم تعتدّ بها ، وصححت الاسم ، فكنت تقول «يقوله» و «يبيعه» ، و «تقوله» و «تبيعه». وكذلك حكم ما هو على وزن الفعل ، وزيادته كزياده الفعل. قال الشاعر :

جاؤوا بتدويره ، يضىء وجوهنا

دسم السليط ، على فتيل ذبال (١)

فأما «يزيد» اسم رجل وإنما اعتلّ من قبل أنه كان فعلا لزمه الإعلال ، ثم نقل من الفعل فسُمي به. فهو في المعتلّ نظير «يشكر» في الصحيح. وكذلك «تزيد» بالتاء. قال أبو ذؤيب :

يعثرن في حدّ الظّبات كأنما

كسيت برود بنى تزيد الأذرع (٢)

ص: ٢٥٣

١- البيت من البحر الكامل ، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرا في ٢ / ٤٤٩ ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة (دور) ، وبلا نسبه في الكتابه لسيبويه ٣٥٢ / ٤.

٢- البيت من البحر الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٥ ، وخزانه الأدب للبغدادى ١ / ٢٧٤ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٣٤ ، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزى ص ١٧٠٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة (زيد).

وإن كان مخالفا له في جنس الزيادة فإنه يعلّ إعلال الفعل الذي يكون على وقفه في الحركات وعدد الحروف ، لأنه قد أمن التباسه بالفعل. فتقول في «مفعل» من القول والقيام : «مقال» و «مقام». والأصل «مقول» و «مقوم» ، فأعللتها كما أعلت «يخاف». وكذلك «مفعله» من السبع تقول فيها «مبيعه». فتنتقل الكسره من حرف العله إلى الساكن قبله ، كما فعلت ذلك في نظيره من الفعل وهو «يبيع» ، وكذلك تقول في «مفعله» من البيع ، على مذهب سيويه ، لأنك إذا نقلت الضمه من الياء إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنه بعد ضمه قريبه من الطرف فعلى مذهب سيويه تقلب الضمه كسره لتصح الياء. وعلى مذهب الأخفش تقلب الياء واوا لأنه مفرد ، ولا تقلب الضمه عنده كسره لتصح الياء إلّا في الجمع. فتقول على مذهبه «مبوعه». وتقول في «مفعله» من القول «مقوله» ، فتعلها كما تعلّ «يقول».

وكذلك تفعل بما خالفت زيادته زياده الفعل ، أو كان فيه ما يقوم مقام الانفراد بالزيادة ، نحو بنائك من القول والبيع مثل «تحلىء». إلّا «مفعلا» فإنك لا تعلّه وذلك لأنه مقصور من «مفعال». فلم يعلّ كما لا يعلّ «مفعال» نحو «مفوال» ، كما لم يعلّ «عور» لأنه في معنى «اعور». ومما يبين أنّ «مفعلا» يمكن أن يكون مقصورا من «مفعال» كونهما في معنى واحد من المبالغه ، تقول «رجل مطعن» و «مطعان» إذا وصفته بكثرة الطعن ، وكونهما قد يتعاقبان على معنى واحد نحو «مفتح» و «مفتاح».

وقد شدّت ألفاظ فجاءت مصححه ، وبابها أن تعتلّ ، وهى «مزيد» و «مريم» و «مكوزه» و «مقوده». وحكى أبو زيد «وقع الصّيد في مصيدتنا» و «شراب مبوله» و «هى مطيبه» للنفس. وقرأ بعض القراء (لَمْثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) [البقره : ١٠٣].

وذهب أبو العباس إلى أنّ نحو «مقام» و «مباع» إنما اعتلّ لأنه مصدر للفعل ، أو اسم مكان ، لا لأنه على وزن الفعل. وجعل «مزيد» و «مريم» و «مكوزه» على القياس ، لأنها ليس لها أفعال فتحمل في الإعلال عليها ، إنما هى أسماء أعلام.

وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنه إن زعم أنه لا يعلّ إلا أسماء المصادر ، وأسماء الأزمنه والأمكنه ، فقد أعلت العرب «معيشه» وهو اسم ما يعيش به ، وليس باسم مصدر ، ولا- زمان ، ولا مكان. وكذلك «المثوبه» وهو اسم ما يثاب به من خير أو شرّ. وإن زعم أنّ الذى يعلّ ما هو جار على الفعل - أعنى مشتقا منه بقياس مطرّد - فباطل ، لأنهم قد أعلّوا مثل «معيشه» ، وليس «مفعمه» مما عينه ياء مما يقال باطراد. وإن زعم أنّ الذى يعلّ ما هو بالجمله مأخوذ من الفعل فهذه الأسماء ، وإن كانت أعلاما ، فإنها منقوله فى الأصل

مما أخذ من الفعل. ف- «مزيد» في الأصل مصدر قد شدّ في تصحيحه ، وحينئذ سُمّي به ، وكذلك «مريم» و «مكوزة». هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام ، أعنى : أنها كلّها منقوله ، سواء علم لها أصل نقلت منه أو لم يعلم ، لأنّ الأسماء الأعلام كلّها يحفظ لها في النكرات أصول نقلت منها ، وما لا يحفظ له أصل منها يحمل على الأكثر ، فيقضى بأنّ له أصلا وإن لم يحفظ. قال أبو عليّ ومما يبيّن أنّ الإعلال قد يكون في الاسم. بمجرد كونه على وزن الفعل ، إعلالهم نحو «باب» و «دار» ، ولا مناسبه بينه وبين الفعل كثر من الوزن. فإذا تبيّن أنّ الوزن موجب للإعلال وجب أن يحمل «مزيد» وأخواته على الشذوذ ، لكونها لم تعتلّ ، وهي على وزن الفعل.

وإن كان الاسم على غير وزن الفعل لا يخلو من أن يكون جاريا على الفعل ، أو لا يكون. ونعنى بالجارى : ما يكون للفعل من الأسماء باطراد. فإن كان جاريا أعلّ بالحمل على الفعل. وذلك نحو «إفعال» مصدر «أفعل» ، و «استفعال» مصدر «استفعل». فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنه قبل ، ثم تقلب حرف العله ، لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ ، فيلتقى ألفان : الألف المبده من حرف العله والألف الزائده قبل الآخر ، فتحذف الواحده لالتقاء الساكنين. فمذهب الخليل وسيبويه أنّ المحذوفه الزائده ، ومذهب الأخفش أنّ المحذوفه الأصليّه. وقد تقدّم أنّ المذهبين أحسن في مسأله «مفعول» ممّا عينه حرف عله ، إذ الأمر فيهما واحد. فإذا حذفت عوّض منها تاء التانيث ، إذ كانت التاء مما يعوّض من المحذوف نحو «زنادقه» ، وكانت أيضا مما لا- يمتنع منها المصادر إذا أردت المرّه الواحده نحو «ضربه» لفظه لفظ الضرب وزيادته كزياده الفعل. وذلك نحو «إقامه» مصدر «أقام» ، و «استقامه» مصدر «استقام». وكذلك «انفعال» مصدر «انفعل» المعتلّ العين ، إن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء. وذلك نحو «انقياد» مصدر «انقاد». أصله «انقواد» ، فجعلت «قواد» من «انقواد» بمنزله «قيام» فقلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في «قيام». وسيبيّن لم قلبت الواو ياء في «قيام» وأمثاله.

فإن كانت هذه المصادر لفعل لم تعتلّ عينه صحّت كما يصحّ فعلها وذلك نحو «استحواذ» و «إغتيال» مصدر «استحوذ» و «أغيلت».

وإن كان غير جار فلا يخلو من أن يسكن ما قبل حرف العله ، أو ما بعده ، أو ما قبله وما بعده ، أو يتحرّك ما قبله وما بعده.

فإن تحرّك ما قبله وما بعده فلا يخلو من أن تكون العين ياء ساكنه وقبلها ضمّه ، أو

واوا ساكنه وقبلها كسره ، أو لا تكون. فإن لم تكن كذلك صحّت ، وذلك نحو «صوري» (١) و «حيدان» (٢) و «ميلان» (٣). وذلك أنّ ألف التانيث لما لحقت «صور» ، والألف والنون لهما لحقتا «حيد» و «ميل» ، وهى من خواصّ الأسماء ، أزال الشبه الذى بين هذه الأسماء فى الوزن وبين الفعل ، فلم تعتلّ ، إلّا ألفاظ شدّت تحفظ ، ولا يقاس عليها. وهى «داران» (٤) و «هامان» (٥) ، و «حادان» (٦) ، وذلك أنهم شبّهوا فى هذه الأسماء الألف والنون بتاء التانيث. فكما أنّ تاء التانيث لا تمنع الإعلال فى مثل «داره» و «لابه» و «قاره» فكذلك الألف والنون. ووجه الشبه بينهما أنك تحذفهما فى الترقيم كما تحذف التاء. وكذلك أيضا تحقّر الاسم ولا تعتدّ بالألف والنون كما تفعل بالاسم الذى فيه تاء التانيث.

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «داران» و «هامان» و «حادان» : «فعلان». وهلا جعلتها «فاعلا» نحو «ساباط»؟.

فالجواب : أنّ حمله على «فعلان» أولى ، لكثرتة وقلة «فعال». وأيضا منع صرفها يدلّ على أنها «فعلان».

فإن كانت الواو ساكنه بعد كسره فإنها تقلب ياء نحو «ثيران» جمع ثور. أصله «ثوران» فقلبت الواو ياء. وإن كانت الياء ساكنه بعد ضمّه فإنها تقلب واوا ، وإن كانت بعيده من الطرف نحو «عوطط» (٧) أصله «عيطط» ، لأنهم يقولون «عاط يعيط» و «عيطته» ، فقلبت الياء واوا. إلّا «فعلى» مما عينه ياء فإنه لا يخلو أن يكون اسما أو صفة. فإن كان اسما قلبت الياء واوا نحو «طوبى» و «كوهى» (٨) على القياس ، لأنها بعيده من الطرف. وإن كانت صفة قلبت الضمه كسره لتصحّ الياء ، قالوا «قسمه ضيزى» (٩) وأصله «ضيزى» ، على وزن فعلى بضمّ الفاء. والدليل على ذلك أنه لا يحفظ فى الصفات «فعلى» بكسر الفاء ، بل

ص: ٢٥٦

١- صوري : اسم موزع. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (صور).

٢- الحيدان : مصدر حاد عن الشيء : إذا مال عنه وعدل. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حيد).

٣- الميلان : مصدر مال. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (ميل).

٤- داران : اسم علم. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (دور).

٥- هامان : اسم علم. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (بأج).

٦- حادان : اسم علم. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حيد).

٧- العوطط : الناقه التى لم تحمل سنين من غير عله. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (عوط).

٨- الكوهى : اسم طائر. انظر إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٦.

٩- الضيزى : الجائر. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (ضيز).

بضمّها نحو «حبلی». وإنما قلبت الضمّه كسره ، لأنهم لم يعتدّوا بألف التأنيث ، فجرت لذلك مجرى القريبه من الطرف ، واعتدّوا بها فى الاسم كما اعتدّوا بها فى «صورى» و «حيدى» ، فلم ينقلب حرف العله ألفا. وكان الذى سنّ ذلك فيهما كون الصفه أثقل من الاسم ، إذ الصفه من العلل المواضع للصرف ، فهى أدعى للتخفيف ، والياء أخفّ من الواو ، فقلبت الضمه كسره لتصحّ الياء.

فإن سكن ما قبله ، أو ما بعده ، أو ما قبله وما بعده ، صحّ إلّا ما يستثنى بعد ، وذلك نحو «خوان» (١) ، و «صوان» (٢) ، و «قوام» ، و «حوّل» (٣) و «مقوال» ، و «مشوار» (٤) ، و «التجوال» و «أقوال» و «أدواء». وكذلك «أهوناء» إنما صحّ لسكون ما قبله ، لا لأنّ زيادته كزياده الفعل ، لأنّ ألف التأنيث أزالته عنه الالتباس الذى كان يكون فيه بالفعل ، لو أعلّ قبل لحاقها. وإنما صحّ العين فى مثل هذه الأسماء ، لأنها لو قلبت ألفا لالتقى ساكنان ، فتحذف الألف ، فكان ذلك تغييرا كثيرا ، وكان مؤدّيا فى بعض المواضع إلى الإلباس ؛ ألا ترى أنّك لو أعلّلت «قولا» فقلبت واوه ألفا ثم حذفها لصار اللفظ «قولا» على وزن «فعل» ، ولم يعلم هل هو «فعل» فى الأصل. وأيضا فإنه ليس لها ما يوجب إعلالها ، إذ ليست على وزن الفعل ولا جاريه عليه.

وقد أعلّ من هذا الفصل أشياء لأسباب أوجبت ذلك فيها ، وأنا أذكرها لك ، إن شاء الله.

فمن ذلك «فعال» إذا كان مصدرا لفعل معتلّ العين بالواو ، أو جمعا لمفرد عينه واو ، وقد سكنت الواو فى مفرده ، أو اعتلّت بقلبها ألفا ، فإنك تقلب الواو ياء. وذلك نحو «قام قياما» و «سوط وسياط» و «دار وديار». والأصل «قوام» و «سواط» و «دوار».

فقلبت الواو فى «قوام» ياء ، لانكسار ما قبلها ، مع الحمل على الفعل فى الاعتلال ، مع أنّ الواو بعدها ألف وهى قريبه الشبه من الياء. فلما اجتمعت هذه الأسباب خفف اللفظ بقلب الواو ياء ، ولو نقص شىء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ألفا ؛ ألا ترى أنّ «لواذا» صحّت واوه لحصّيتها فى «لاوذ» ، و «حول» صحّت واوه لكونها ليس بعدها ألف ، و «القوام» صحّت واوه لأنها ليس قبلها كسره.

ص: ٢٥٧

١- الخوان : المائده التى يؤكل عليها ، فارسى معرّب. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (خون).

٢- الصّوان : الوعاء الذى يصبان فيه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (صون).

٣- الحوّل : المحتال شديد الاحتيال. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (حول).

٤- المشوار : الموضع الذى تعسّل فيه النحل. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (شور).

وقلبت الواو في «سياط» و «ديار» لانكسار ما قبلها ، وكون الألف بعدها وهي تشبه الياء ، وكون الواو قد توّهنت في مفرد «سياط» بالسكون ، وفي مفرد «ديار» بقلبها ألفا ، وكون الكلمه جمعا والجمع ثقيل. ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ياء ؛ ألا- ترى أنّ «زوجه» صحّت واوه لأنها ليس بعدها ألف ، و «طوال» صحّت واوه لأنها متحرّكه في المفرد ، و «جوارب» جمع جورب صحّت واوه لأنها ليس قبلها كسره. وزاد أبو الفتح في الشروط ألا تكون العين في المفرد مضعّفه ، فإن كانت مضاعفه لم تنقلب الواو في الجمع ياء نحو «رواء» في جمع «ريّان». وإنّما صحّت لاعتلال اللّام بانقلابها همزه. فكرهوا إعلالها ، لما يلزم عن ذلك من توالي إعلالين. ويجوز عندي أن يكون «رواء» جمع «روى» لا جمع «ريّان» ، فتكون صحّه الواو في الجمع لما ذكرناه ، ولتحركها في المفرد.

وقد قلبت الواو في جمع «طويل» ، فقالوا «طيال» ، وذلك في الشعر ولا يقاس عليه. قال الشاعر :

تبيّن لي أنّ القماءه ذلّه

وأنّ أشدّاء الرّجال طيالها (١)

ومن ذلك «فعل» إذا كان جمعا ، ولم يكن معتلّ اللّام ، فإنه يجوز قلب الواو الأخيره ياء ، ثم تقلب الواو الأولى ياء ، وتدغم الياء في الياء حملا للعين على اللّام. وذلك نحو «صائم وصيّم وصوم» و «جائع وجيّع وجوع». قال الشاعر :

ومغرّض تغلى المراحل تحته

عجّلت طبخته ، لرهط جيّع (٢)

يريد «جوعا». والوجه ألّا تقلب. وذلك أنك كنت تقول في جمع عات : «عتى». فتقلب في الجمع لا غير. للعله التي تذكر في موضعها. فلما كانت قريبه من الطرف شبّهت باللّام. ولك أيضا أن تقلب الضّمه كسره ، إذا قلبت الواو ياء ، فتقول «صيّم» ، كما فعلت ذلك في عصي. ولا- يلزم ذلك كما لزم في «عصي» لبعده العين من الطّرف. فإن كان مفردا لم يجز القلب. وذلك نحو قولك «رجل حوّل». وإنما لم يجز القلب ، لأنّ الوجه فيما اعتلّت لامه فكانت واوا أن تثبت في المفرد ، نحو قولك «عتا يعتو عتا». قال تعالى :

ص: ٢٥٨

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لأنيف بن زبان في الحماسه البصريه ١ / ٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٥ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٨٥ ، ولأثال بن عبده بن الطيب في خزانه الأدب للبغدادى ٩ / ٤٨٨ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٨٨٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٤٤.

٢- البيت من البحر الكامل ، وهو للحادره في ديوانه ص ٥٨ ، وبلا نسبه في الخصائص لابن جنى ٣ / ٢١٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٧٠ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (جوع).

(وَعَتَوَا عُنُوتًا كَثِيرًا) [الفرقان : ٢١]. وإذا كان الوجه في اللام أن تثبت لم يجز في العين إلما الثبات ، لأنَّ العين أقوى من اللام. وكذلك أيضا لا يجوز قلب الواو الواقعه عنها في الجمع ، إذا كانت اللام معتله ، كراهيه توالى الإعلال من جهه واحده. وذلك نحو «شاو وشوى».

فأما «فعال» نحو «صوام» فلا تقلب الواو فيه ياء ، لبعدها من الطرف. وقد جاء حرفان شاذان ، وهما : قولهم «فلان في صيابه قومه» ، يريدون «صوابه» ، أى : صميمهم وخالصهم. وهو من «صاب يصوب» إذا نزل. كأنَّ عرقه فيهم قد شاع وتمكَّن. وقولهم : «تيام» بمعنى «نوام» جمع نائم. أنشد ابن الأعرابي :

ألا طرقتنا ميه بنت منذر

فما أرق النيام إلَّا سلامها (١)

ومن ذلك «فيعل» نحو «سيد» و «ميت» و «لين». فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير. وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. فمن ذوات الياء «لين» ، ومن ذوات الواو «سيد» و «ميت». وإن شئت حذفت الياء المتحرّكه تخفيفا ، فقلت «سيد» و «ميت» و «لين» ، لاستثقال ياءين وكسره. والفارسي لا يرى التخفيف في ذوات الياء قياسا ، فلا- تقول في «بين» : «بين». قياسا على «لين» ، ويقيس ذلك في ذوات الواو. وحجته أنّ ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخففت بحذف إحدى الياءين منها ، لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير ؛ ألا- ترى أنهم يقولون في النسب إلى «فعل» «فعلِي» فلا يحذفون الياء ، ويقولون في النسب إلى «فعله» : «فعلِي» فيحذفون الياء ، لحذفهم التاء.

وزعم البغداديون أنّ «سيدا» و «ميتا» وأمثالهما في الأصل على وزن «فيعل» بفتح العين ، والأصل «سيد» و «ميت» ، ثم غير على غير قياس ، كما قالوا في النسب إلى «بصره» «بصري» فكسروا الباء والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد «فيعل» في الصحيح مكسور العين ، بل يكون مفتوحا نحو «صيرف» و «صيقل».

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن. وأيضا فإنه لو كان كتغيير «بصري» لم يطرد. فاطّراده في مثل «سيد» و «ميت» و «لين» و «هين» و «بين» دليل على بطلان ما ذهبوا إليه فأما مجيئه على «فيعل» مع أنّ الصحيح لم يجيء

ص: ٢٥٩

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لذى الرمه في ديوانه ص ١٠٠٣ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣ / ٤١٩ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٣ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ٥ ، ولأبى النجم الكلابى فى شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢ / ٣٨٣.

على ذلك فليس بموجب لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين ، لأنّ المعتلّ قد ينفرد ، في كلامهم ، ببناء لا يوجد في الصحيح .
وذلك نحو «قرية» قالوا في جمعه «قرى» ، ولا يجمع «فعل» من الصحيح على «فعل» بضمّ الفاء أصلا . وكذلك «قاص» و «غاز»
قالوا في جمعهما «قضاة» و «غزاة» ، فجمعوهما على «فعله» بضمّ الفاء ، ولا يجمع الصحيح اللام إلّا بفتح الفاء ، نحو «ظالم وظلمه»
و «كافر وكفراه» .

فإن قيل : إنّ «قضاة» على ما ذهب إليه الفراء من أنها «قضى» في الأصل نحو «ضارب وضرب» ، ثمّ أبدلوا من أحد المضعفين
ألّفا فقالوا «قضا» ، فالتقى ألّفان : ألّف التي هي لام ، والألف المبدله من أحد المضعفين ، فحذفوا إحداهما ، ثمّ أبدلوا منها
التاء ؟ .

فالجواب : أن يقال : إنّ إبدال الألف من أحد المضعفين ليس بقياس واطراد «قضاة» و «غزاة» و «رماة» يدلّ على بطلان ما ذهب
إليه ، إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطرّد .

وذهب الفراء إلى أنّ الأصل في «سيد» : «سويد» على وزن «فعل» ، ثمّ قلب فأدغم .

وكذلك ما كان نحوه . وجمله على ذلك عدم «فعل» بكسر العين في الصحيح .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنّ القلب ليس بقياس ، وأيضا فإنه لم يجيء على الأصل في موضع . ولو كان الأمر كما ذكر
لسمع «سويد» و «مويت» . وأيضا فإن «فعيلا» لا يحفظ ممّا عينه ياء ، ولامه حرف صحّح ؛ ليس في كلام العرب مثل «كييل» ، فإذا
حمل «بينا» و «لينا» على أنّ الأصل فيهما «لين» و «بين» فقد ادّعى شيئا لا يحفظ في كلام العرب مثله . وقد بيّنا أنّ المعتلّ ينفرد
بالبناء لا يكون للصحيح ، فينبغي أن يبقى في «سيد» وبابه على الظاهر من أنه «فعل» . وأيضا فإنّ الفراء والبغداديين إنما راموا أن
يجعلوا المعتلّ على قياس الصحيح ، ولا ينفرد المعتلّ بما لا يكون في الصحيح ، ثمّ حملوه على ما لم يثبت في الصحيح ؛ ألا ترى
أنّ «فعيلا» في الصحيح لا تكسر عينه ، وكذلك عين «فعل» في الصحيح لا تقلب . فدلّ ذلك على فساد مذهبهم .

ومن ذلك «فعلوله» ، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء ، ثمّ حذفت الياء المتحرّكة ، استثقلا للياءين مع طول
البناء . وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، ثمّ أدغمت الياء في الياء ، ثمّ حذفت الياء المتحرّكة . وإنما التزم في «فعلوله»
الحذف . لأنه قد بلغ الغايه في العدد إلّا حرفا واحدا ؛ ألا ترى أنه على سته أحرف ، وغايه الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة
أحرف . فلمّا كان الحذف في «فعل» جائزا لم يكن في هذا الذي قد زاد ثقلا ، بالطول ، إلّا الحذف . وذلك نحو «كينونه» و
«قيدوده» .

فإن قيل : وما الذى يدلّ على أنّ «كينونه» (١) و «قيدوده» (٢) ، وأمثالهما فى الأصل «فيعلوله»؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على ذلك شيئان : أحدهما : أنهما من ذوات الواو ، فلو لا أنّ الأصل ذلك لقليل «قودوده» و «كونونه» ، إذ لا موجب لقلب الواو ياء. والآخر أنّه ليس فى كلام العرب «فعلوله» ، على ما تقدّم فى الأبنية.

فإن قيل : فإنهما مصدران ، وليس فى المصادر ما هو على وزن «فيعلوله»؟.

فالجواب : أنّ «فيعلوله» قد ثبت فى غير المصادر ، نحو «خيسفوجه» (٣) ، ولم يثبت «فعلوله» فى موضع من المواضع. فحمله على ما ثبت فى بعض المواضع أحسن ، إن أمكن. وإلّا فقد يجىء المعتلّ على بناء لا يكون للصحيح ، كما قدّمنا.

وزعم الفراء أنهما فى الأصل «كونونه» و «قودوده» بضمّ الفاء ، وكذلك «صيروره» و «طار طيروره» ، ثم قلبت الضمّه فتحه فى «صيروره» و «طيروره» لتصحّ الياء. ثم حملت ذوات الواو على ذوات الياء ، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء ، لأنّ مجىء المصدر على «فعلوله» أكثر ما يكون فى ذوات الياء ، نحو «صيروره» و «سيروره» و «طيروره» و «بينونه».

وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، من جهات :

منها : أنّ ادعاء قلب الضمّه فتحه لتصحّ الياء مخالف لكلام العرب. بل الذى اطرّد فى كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنه بعد ضمّه قلبت واوا ، نحو قولهم «موقن» و «عوطط» (٤) وهما من اليقين والتّعيط.

ومنها : أنّ الضمّه إذا قلبت لتصحّ الياء فإنما تقلب كسره ، كما فعلوا فى «بيض» ، لا فتحه.

فإن قيل : لم يقلبوها كسره ، استئقالات للخروج من كسر إلى ضمّ؟.

فالجواب : أنّ الكسر إذا كان عارضا فلا يكرهون الخروج منه إلى ضمّ ، نحو «بيوت» و «شيوخ».

ص: ٢٤١

١- الكينونه : مصدر كان يكون. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (كون).

٢- القيدوده : مصدر قاد يقود. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (قود).

٣- الخيسفوجه : رجل السفينه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (خسفج).

٤- العوطط : الناقه التى لم تحمل سنين من غير عله. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (عوط).

ومنها: أنّ حملة ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطّرد. أعنى أنه إذا كثّر أمر ما فى ذوات الياء ، ثم جاء منه فى ذوات الواو شىء ، لم يوجب ذلك حمل ذوات الواو على الياء ، وإن فعل ذلك فشذوذا ؛ ألا ترى أنّ كثرة «فعاله» ، فى المصادر من ذوات الياء نحو «السّقيه» و «الرّمايه» و «النّكايه» ، وقلّتها من ذوات الواو ، لم تخرج «جباوه» عن الشذوذ.

ومنها: أنّ ما ادّعاه ، من أنّ «فعلوله» فى ذوات الواو قد كثّر ، غير مسلّم. بل هذا الوزن فى المصادر قليل فى ذوات الياء والواو. وما جاء فى ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه فى ذوات الياء.

ومما يدلّ على صحّحه مذهب سيويه ما حكى من مجيء «كينونه» على الأصل. أنشد المبرّد :

قد فارقت قرينها القرينه

وشحطت ، عن دارها ، الطّعينه (١)

يا ليت أنّا ضمّنا سفينه

حتّى يعود الوصل كينونه

وما عدا هذه المستثنيات ممّا سكن ما قبله ، أو ما بعده ، أو ما قبله وما بعده ، فلا يعلّ أصلا بأكثر من أن تقلب الواو فيه ياء ، إذا اجتمعت مع الياء وقد تقدّم أحدهما بالسكون. فإذا قلبت الواو ياء أدغمت الياء فى الياء. وذلك نحو «فيعول» من القيام ، تقول فيه «قيوم». وكذلك «فيعال» نحو «قيام». الأصل فيهما «قيووم» و «قيووم» ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء.

وكذلك تفعل فى كلّ عين ، تكون واوا فتجتمع مع ياء ، ويسبق أحدهما بالسكون ، إلّا أن يشدّ من ذلك شىء نحو «ضيون» (٢) ، أو يكون أحدهما مدّه فإنك لا- تدغم. فلو بنيت مثل «فوعل» من القول لقلت «قوول» ولم تدغم لأنّ الواو مدّه ، وقد تقدّم السبب فى ذلك فى الفعل.

فإن جمعت اسما معتلّ العين على وزن «مفاعل» أو «مفاعيل» فإنك تبقى العين على أصلها ، من ياء أو واو ، ولا تعلّ. إلّا أن تقع فى الجمع حسب ما كانت عليه فى المفرد

ص: ٢٤٢

١- البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبه فى الأشباه والنظائر للسيوطى ٥ / ٢٠٥ ، والإنصاف للأبّارى ص ٧٩٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٩٢ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ١٥ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (كون).

٢- الصّيون : السّنور. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (ضون).

معتلّه ، نحو قولك في «قائم» : «قوائم» ، فتقلب العين همزه كما قلبت في «قائم» ، لأنها بعد ألف زائده في الجمع كما كانت في المفرد. أو يكتنف ألف الجمع واوان أو ياءان أو واو وياء. بشرط القرب من الطرف. وقد تقدّم إحكام ذلك في البدل ، وذلك نحو قولك في جمع «فَعِيل» من القول نحو «قَوْل» : «قوائِل» ، وفي جمع «فِيعِل» نحو «قِيَل» : «قِيائل» ، وفي جمع «فَعَل» من البيع : «بيائع».

فإن لم تقع في الجمع على حسب ما اعتلت عليه في المفرد ، ولا اكتنف ألف الجمع حرفاً علّه ، فإنك تبقى العين على أصلها من واو أو ياء. فتقول في جمع «مقول» : «مقاول» ، وفي جمع «مقام» : «مقاوم» ، وفي جمع «معيشه» : «معايش» إلّا لفظه واحده شدّت فيها العرب ، وهي «مصيبه» ، قالوا في جمعها : «مصائب» فهمزوا العين ، وكان ينبغي أن يقال في جمعها «مصاوب» ، لأنها من ذوات الواو. ووجه إبدالهم من العين همزه أنهم شبّهوا الياء في «مصيبه» لسكونها وانكسار ما قبلها ، بالياء الزائده في مثل «صحيفه». فكما قالوا في «صحيفه» : «صحائف» ، فكذلك قالوا في «مصيبه» : «مصائب». هذا مذهب سيويه ومذهب الزّجاج أنهم قالوا «مصاوب» ، ثم أبدلوا من الواو المكسوره همزه تشبيها لها ، حشوا ، بها في أوّل الكلام. وقد تقدّم في البدل ترجيح مذهب الزّجاج على مذهب سيويه.

هذا حكم العين المعتلّه إذا كانت اللّام حرفاً صحيحاً ليس الهمزه. فإن كانت اللّام همزه فلا تخلو الفاء ، إذ ذاك ، من أن تكون همزه أو لا تكون.

فإن كانت همزه فإنه لا- يجيء منه شيء في الأفعال ، لأنّ حروفه كلّها تعتلّ ؛ ألا ترى أنّ الألف من حروف العلّه ، وكذلك الهمزتان فكما لا تكون حروف الفعل كلّها معتلّه فكذلك لا تكون عينه حرف علّه وفاؤه ولامه همزتان. وإنما يجيء في الأسماء ؛ قالوا «آء» وهو شجر. ونظيره من الأسماء في اعتلال جميع حروف «واو».

وإن لم تكن الفاء همزه فحكمه حكم ما لامه غير همزه ، إلّا فيما أستثنيه لك :

من ذلك اسم الفاعل في نحو «جاء» ، فإنه يخالف اسم الفاعل من «قام» وأمثاله ، في أنك إذا أبدلت من العين همزه ، كما فعلت ذلك في «قائم» وأمثاله ، اجتمع لك همزتان - الهمزه التي هي لام والهمزه المبدله من العين - فتبدل من الهمزه الثانيه ياء ، لانكسار ما قبلها. هذا مذهب سيويه. ومذهب الخليل أنهم قلبوا اللّام في موضع العين ، فلم تلتق همزتان.

فإن قيل : وما الذى حمل الخليل على ادعاء القلب؟.

فالجواب : أنّ الذى حمّله على ذلك كثره العمل الذى فى مذهب سيبويه ؛ ألا ترى أنّ «جائيا» فى مذهب سيبويه أصله «جايىء» ثم «جائىء» ثم «جائىء» ثم «جائىء» ثم «جاء» ، وفى مذهب الخليل أصله «جايىء» ، فقلب فصار «جائىء» ثم «جاء». فمذهب سيبويه فيه زياد عمل على مذهب الخليل. فلذلك تكلف القلب ، إذ كانوا يقبلون فيما لا يؤدى فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين ، نحو قولهم «شاك» و «لاث» والأصل فيهما «شائك» و «لاث».

وكلا-المذهبين عند سيبويه حسن. ورجح الفارسيّ مذهب الخليل على المذهب الأوّل ، بأنه يلزم فى مذهب سيبويه توالى إعلاطين على الكلمه من جهه واحده ، وهما قلب العين همزه ، وقلب الهمزه التى هى لام ياء. وتوالى إعلاطين على الكلمه ، من جهه واحده ، لا يوجد فى كلام العرب إلّا نادرا فى ضروره الشعر ، نحو قوله :

وإنّى لأستحيى وفى الحقّ مستحى

إذا جاء باغى العرف أن أتتكرا (١)

أصل «مستحى» : «مستحى» فتحركت الياء الأخيره ، وما قبلها مفتوح ، فقلبت ألفا فصار «مستحيا». ثم أعلّوا الياء التى هى عين بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وقلبت ألفا ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما. ولا يلزم فى مذهب الخليل إلّا القلب ، والقلب أكثر ، فى كلام العرب من توالى الإعلاطين على الكلمه ، حتى إنّ يعقوب قد وضع كتابا فى «القلب والإبدال».

وهذا الترجيح حسن ، إلّا أنّ السماع يشهد للمذهب الأوّل. وذلك أنّ من العرب من يقول : «شاك» و «لاث» ، فيحذف العين من «شائك» و «لاث». ومنهم من يقول «شاك» و «لاث» ، كما تقدّم ، فيقلب. والذى من لغته القلب ليس من لغته الحذف. وكلهم يقول «شائك» و «لاث». فلما وجدنا العرب كلّها تقول «جاء» ، ولا تحذف ، علمنا أنه فى لغه الحاذقين على أصله ، إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمّا فى لغه القائلين فى «شاك» و «لاث» فيحتمل أن يكون مقلوبا ، ويحتمل أن يكون باقيا على أصله. فقد حصل إذا ما ذهب إليه سيبويه سماعا. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به ، فهو محتمل.

ص: ٢٦٤

١- البيت من البحر الطويل ، وهو لابن مقبل فى تهذيب اللغه للأزهري ، ولسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي ، ماده (سمح) ، ومنتهى الطلب لابن ميمون ص ٣١ ، وبلا نسبه فى التمام لابن جنى ص ١٥.

ومن ذلك الجمع ، فإنه يوافق جمع ما لامه غير همزه ، في جميع ما ذكر . فتقول في جمع «جاء» : «جواء» ، كما تقول في جمع «قائم» : «قوائم» . والأصل «جوائى» فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين . وعلى مذهب الخليل «جوايىء» فقلبت الهمزة . وتقول في جمع «مجيبى» : «مجايى» ، كما تقول في جمع «مبيع» : «مبايع» ، إلا أن يؤدى الجمع إلى وقوع همزة عارضه بعد ألف الجمع - أعنى لم تكن في حال الأفراد - فإنك إذا قلبت الهمزة الثانية ياء فإنك تحوّل كسره الهمزة التى هى عين فتحه ، فتجىء الياء متحركة وما قبلها مفتوح ، فتقلب ألفا . فتجىء الهمزة متوسّطه بين ألفين ، والهمزة قريبه الشّبه من الألف ، فتجىء الكلمه كأنها اجتمع فيها ثلاثه أمثال ، فتقلب الهمزة ياء فرارا من اجتماع الأمثال . وذلك نحو «فعل» من المجيىء نحو «جيا» فإنك تقول في جمعه «جيايا» . والأصل «جيايىء» ، فاكتنف ألف الجمع ياء ان ، فقلبت الثانية همزة فقالوا «جيايىء» ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبل الثانية فقالوا «جيايى» ، ثم حوّله إلى «جيايى» ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفا ، فصار «جيايى» - وكان هذا التحويل لازما إذا كانوا قد يحوّلون فى مثل «صحارى» مع أنه أخفّ من «جيايى» ، لأنه لم تعرض فيه همزة كما عرضت فى «جيايى» . وإنما لزم تحويله ، لما عرضت فيه الهمزة ، لأنّ عروضها تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير - ثم قلبت الهمزة ياء فصار «جيايا» . وإنما لزم الهمزة ياء لثما وقعت بين ألفين ، لأنّ مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات . وكذلك تفعل بكلّ ما تعرض فيه الهمزة من الجمع . فأما قوله :

سما الإله فوق سبع سمائيا (١)

فإنه ردّه إلى أصله ، لثما اضطّر ، كما تردّ جميع الأشياء إلى أصلها ، عند الضروره .

ومن ذلك «أشياء» . فمذهب سيويوه والخليل أنّها «لفعاء» مقلوبه من «فعلاء» ، والأصل «شيئاء» من لفظ «شىء» ، وهو اسم جمع ك- : «قصباء» (٢) و «طرفاء» (٣) ، ومذهب الكسائى أنّها «أفعلاء» جمع «شىء» . ومذهب الفراء والأخفش أنّها «أفعلاء» والأصل

ص: ٢٦٥

- ١- عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره : له ما رأت عين البصيره وفوقه وهو لأميه بن الصلت فى ديوانه ص ٧٠ ، وخزانه الأدب للبغدادى ١ / ٢٤٤ ، وشرح أبيات سيويوه للسيرافى ٢ / ٣٠٤ ، والكتاب لسيويوه ٣ / ٣١٥ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (سما) .
- ٢- القصباء : واحدتها : قصبه ، وهى كل نبات ذى أنابيب . انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (قصب) .
- ٣- الطرفاء : شجر . انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (طرف) .

«أشياء»، فحذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف. ويخالف الفراء أبا الحسن في «شيء» الذي هو مفرد «أشياء». فمذهب أبي الحسن أنه «فعل» كـ «بيت»، ومذهب الفراء أنه مخفف من «يفعل»، والأصل «شيء» فحفف «ميت» و «هين»، فقالوا «ميت» و «هين».

فالذي يردّ به على الكسائي أنه لو كان «أفعالا» لكان مصروفا «شيء»: «شيء» وذلك لم ينطق به في موضع من المواضع. ولو كان «شيء» كـ «ميت» و «هين» لجا على أصله، في موضع من المواضع.

فثبت إذا أنّ الأحسن مذهب الخليل. إذ ليس فيه أكثر من القلب، والقلب كثير في كلامهم.

ومن ذلك «أشأوى» في معنى «شيء». حكى من كلامهم «إنّ لك عندى لأشأوى».

وفيها خلاف أيضا :

فمذهب المازني أنها جمع «أشياء». وكان الأصل أن يقال «أشأيا»، فأبدلت الياء واوا شذوذا، كما قالوا «جبيت الخراج جباوه». ففيها - على هذا - شذوذان : قلب اللام إلى أول الكلمه ، وقلب الياء واوا.

ومذهب سيبويه أنها جمع «إشأوه» وإن لم ينطق بها. وتكون «إشأوه» المتوهمه كأنها في الأصل «شيء» فقلبت اللام إلى أول الكلمه ، وأخرت العين إلى موضع اللام ، وأبدلت الياء واوا. فلما جمعوا فعلاوا به ما يفعل ب- : «علاوه» (1) - وسيدكر ذلك في المعتلّ اللام - فقالوا «أشأوى» كما قالوا «علاوى». ورأى سيبويه أنّ هذا أولى ، ليكون الشذوذ في المتوهم - وهو المفرد الذي لم ينطق به - ثم يجيء الجمع على قياس المفرد : وإذا جعلنا «أشأوى» جمع «أشياء» كان الشذوذ في الملفوظ به. وأيضا فإنّ أبا الحسن الأخفش حكى أنّ العرب التزمت فيه الفتح ، فلم يقولوا «أشأو» كـ «صحار» ، فدلل ذلك على أنه ليس جمع «أشياء» بل جمع «إشأوه» ولذلك التزم فيه الفتح كما التزم في جمع «إداوه» و «هراوه» وأمثالهما.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ «أشأوى» غير مقلوب ، وأنّ الواو غير مبدله من ياء. وجعله من تركيب «أش و» ، وقد جاء ذلك في قول الشاعر :

ص: ٢٦٦

١- العلاوه : أعلى الرأس ، وقيل : أعلى العنق ، وقيل : رأس الإنسان ما دام في عنقه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (علا).

وحبذا حين تمسى الريح بارده

وادی أشیّ وفتیان به هضم (١)

ف «أشیّ» فی الأصل «أشیو» لأنّ اللّام الغالب علیها إذا كانت حرف عله أن تكون واوا. فتكون علی هذا موافقه لـ «أشیاء» فی المعنی ، ومخالفه لها فی الأصل. فیکون ذلك من باب «لؤلؤ ولآل» و «سبط وسبطر». وذلك قليل جداً.

ومن ذلك «سوايه»، أعنی أنه شدّ عن القیاس ، بحذف الهمزه منه التي هی لام. والأصل «سوائيه». وقد تقدّم.

ومن ذلك ما حکاه أبو زید من قولهم «غفر الله مسائيتك» جمع «مساءه». والأصل «مساوتتك» فقلب فصار «مساوتتك». فجاءت الواو طرفاً بعد كسره فقلبت یاء ، وألحقت التاء التي تلحق لتأنيث الجمع ، فصار «مسايتك».

فهذه المستثنیات لا یقاس علی شیء منها.

[المعتل اللام]

فأما المعتلّ اللّام فلا یخلو أن یكون اسماً أو فعلاً. فإن كان فعلاً فلا یخلو من أن یكون علی ثلاثه أحرف ، أو علی أزيد. فإن كان علی ثلاثه أحرف فإنه یكون علی «فعل» و «فعل» و «فعل» بفتح العین وضمّها وكسرها :

أما المفتوحه العین والمكسورتهما فإنها تكون فی ذوات الواو والياء. فمثال «فعل» من الياء «رمی» ، ومن الواو «غزا». ومثال «فعل» من الواو «شقی» ، ومثاله من الياء «عمی».

وأما المضمومه العین فلا- توجد إلّما فی الواو نحو «سرو». ولا- توجد فی الياء إلّما فی التعجّب نحو «لقضو الرجل» (٢) ، أصله «لقضى» ، فقلبت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ، لأنّ الياء وقبلها الضمه بمنزله الياء والواو. فكما أنّ اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمّه ، لا سیما والياء فی محل التغيير. وهو الطرف. فلم یکن بدّ من قلب الياء حرفاً من جنس الضمه وهو الواو ، أو قلب الضمه كسره لتصحّ الياء ، فلم یمكن قلب الضمه كسره كراهیه أن یلتبس «فعل» بـ «فعل». فقلبت الياء واوا.

ص: ٢٦٧

١- البيت من البحر البسيط ، وهو للمرار بن منقذ فی جمهره اللغه لابن درید ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (أشی).

٢- یقال : لقضو الرجل ، إذا بالغت فی الخبر عنه بجوده القضاء. انظر المنصف لابن جنی ١ / ٣٠٧.

فإن قيل : ولأى شيء امتنع بناء «فعل» من ذوات الياء؟.

فالجواب : أنّ الذى منع من ذلك أنهم لو فعلوا ذلك لأدّى إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل ، لأنه يلزم فيه كما ذكرنا - قلب الياء واوا ، والياء أخفّ من الواو ، مع أنه يلزم أن يكون المضارع على «يفعل». فكنت تقول «رمو يرمو» ، فيجتمع لك فى الماضى والمضارع ضمّه وواو ، وذلك ثقيل. وليس كذلك ذوات الواو ، لأنه لا يلزم فيها أكثر من ثقل الواو والضمّه نحو «سرو يسرو» ، إذ ليس يلزم فيها خروج من خفيف إلى ثقيل وإنما ساغ ذلك فى فعل التعجب ، لأنه لا - مضارع له ، فقلّ فيه الثقل لذلك. وأيضا فإنه يشبه الأسماء ، ولذلك صحّحوا الفعل فى نحو «ما أطوله» ، تشبيها له ب- «أطول منه». فكذلك أيضا قلبوا الياء فى مثل «رمو» ، إذا أرادوا التعجب ، واوا تشبيها له ب- «فعله» ، ممّا لأمه ياء ، إذا بنيت على التأنيث ، نحو «رموه» من الرمى.

فإن قيل : وكيف شبّهت الياء المتطرّفه فى الفعل بالياء غير المتطرّفه فى الاسم ، بل كان يجب أن تشبّه بالياء المتطرّفه ، فكما أنّ الياء المضموم ما قبلها ، إذا كانت فى آخر الاسم ، تقلب الضمّه كسره نحو «أظب» جمع ظبى ، فكذلك كان يجب فيما أشبهه من الفعل؟.

فالجواب : أنّ الذى منع من قلب الياء المضموم ما قبلها واوا فى آخر الاسم أنّ الواو المضموم ما قبلها فى آخر الاسم مستثقله ، وهى مع ذلك معرّضه لأن تليها ياء النسب وياء الإضافة ، نحو «أدلوى» و «أدلوى» لو ثبتت الواو. والفعل ليس بمعرّض لذلك ، فلم يستثقل أن يكون آخره واوا مضموما ما قبلها ، كما استثقل ذلك فى الاسم. فلذلك شبّه «رمو» فى التعجب ب- «فعله» من الرمى نحو «رموه» ، لأن الواو إذ ذاك لا تليها ياء الإضافة كما أنّ الفعل كذلك.

فإن كان الفعل على «فعل» بضمّ العين فإنّ لأمه تصحّ نحو «سرو» ، إذ لا موجب للإعلال فيه ، لأنّ الضمه مع الواو بمنزله واوين. فكما تصحّ الواوان فى مثل «عدّو» فكذلك تصحّ الواو المضموم ما قبلها فى آخر الفعل ، إلّا أن يكون من ذوات الياء ، فإنه يصنع به ما ذكرنا من قلب الياء واوا ، لما تقدّم من ثقل الياء وقبلها الضمه ، نحو «لقضو الرّجل». فإن خفّقت العين فقلت «لقضو الرّجل» أبقيت الواو على أصلها ، لأنّ التسكين عارض. وأيضا فإنّ الفعل إذا لزم فيه الإعلال فى بعض المواضع حملت سائر المواضع على ذلك ، وإن لم يكن فيها موجب ، نحو «أعزيت» قلبت فيه الواو ياء حملا على «يغزى» ، وإن لم يكن فى «أعزيت» ما فى «يغزى» من انكسار ما قبل الواو المتطرّفه.

فكذلك قلبت الياء فى «لقضو» واوا حملا على «لقضو» ، وإن لم يكن فى لغه المخفف ما قبل الياء مضموما.

فإن كان الفعل على «فعل» بكسر العين فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء ، أو من ذوات الواو :

فإن كان من ذوات الياء بقى على أصله ولم يعتلّ ، نحو «غنيت» من الغنيه ، كما لم يعتلّ ما فى آخره واو قبلها ضمّه. بل إذا صحّت الواو فى مثل «سرو» فالأحرى أن تصحّ الياء فى مثل «غنى». لأنّ الياء وقبلها الكسره أخفّ من الواو وقبلها الضمه.

وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، نحو «شقى» و «رضى» ، لأنّ الواو وقبلها الكسره بمنزله الياء والواو ، لأنّ الكسره بعض الياء. فكما أنّ الياء والواو إذا اجتمعتا فى مثل «سيد» و «ميت» قلبت الواو ياء ، والأصل «سيود» و «ميوت» ، فكذلك يفعل بالكسره مع الواو. فإن سكّنت العين قلت «شقى» و «رضى» ولم تردّ الواو ، لأنّ الإسكان عارض. وأيضا فإنك تحمل التخفيف على التحريك ، كما فعلت ذلك فى «لقضو» للعله التى ذكرنا.

وإن كان الفعل على وزن «فعل» بفتح العين فإنك تقلب حرف العلقه ألفا - ياء كان أو واوا. نحو «غزا» و «رمى» من الغزو والرمى. والسبب فى ذلك اجتماع ثقل المثليين ، أعنى فتحه العين واللّام ، مع ثقل الياء أو الواو ، فقلبت الياء والواو ألفين لخفه الألف ، ولأنها لا تتحرّك فيزول اجتماع المثليين ، ولأنّه ليس للياء والواو يقلبان إليه ، أقرب من الألف ، لاجتماعهما معها فى أنّ الجميع حروف علّه ولين. وأيضا فإنه لَمّا قلبت الواو إذا كان قبلها كسره حرفا من جنس الحركة التى قبلها ، وهو الياء فى نحو «رضى» ، والياء المضموم ما قبلها حرفا أيضا من جنس الحركة التى قبلها ، وهو الواو فى نحو «لقضو» ، كذلك قلبت الياء والواو ، إذا انفتح ما قبلها ، حرفا من جنس الحركة التى قبلها ، وهو الألف.

فإن بنى شىء ، من هذه الأوزان الثلاثة ، للمفعول صيرّ الفعل على وزن «فعل» بضمّ أوّله وكسر ثانيه. فإن كان من ذوات الياء لم يعتلّ ، كما لم يعتلّ «فعل» ، نحو «عنى بزيد» و «رمى السّهم». وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، نحو «شقى به» و «غزى العدو» ، كما قلبت فى «فعل» نحو «شقى». فإن خفّفت العين بقيت الياء ولم ترجع الواو نحو «غزى» ، كما لم ترجع فى «رضى» إذا خفّفت. والدليل ، على أنّ الفعل بعد التخفيف يبقى على حكمه قبل التخفيف ، قوله :

تهزأ منى أخت آل طيسله

قالت : أراه دالفا ، قددنى له (١)

يريد «قد دنى له» وهو من «دنوت» ، فأسكن النون ، وأقر الياء بحالها.

فإن أتصل بشيء من هذه الأفعال علامه تأنيث فإنه يبقى على ما كان عليه ، إن كان لامه فى اللفظ ياء أو واوا ، نحو «سرو» و «رضى» و «غزى» ، نحو «سروت المرأة» و «رضيت هند» و «غزيت الأعداء». وإن كان لامه ألفا حذفت لالتقاء الساكنين ، نحو «رمت هند» وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف ، لأن التحريك عارض ، نحو «رمت المرأة» و «الهندان رمتا».

ومن العرب من يعتد بالحركة فى «رمتا» ، وإن كانت عارضه ، لشده اتصال الضمير بما قبله حتى كأنه بعضه ، فيرد الألف فيقول «رمتا». وذلك ضروره ، لا يجيء إلّا فى الشعر. وعليه قوله :

لها متنتان ، خطاتا ، كما

أكب ، على ساعديه ، التمر (٢)

أراد «خطتا». وقد يجوز أن يكون تشبيه «خطاه» (٣) ، كأنه قال «خطاتان» ، ولكنه حذف النون ضروره ، فيكون كقوله :

ومتنان ، خطاتان

كزحلوق ، من الهضب (٤)

ومن حذف نون الاثنين ضروره قوله :

هما خطتا : إمّا إसार ومّنه

وإمّا دم ، والقتل بالحرّ أجدر (٥)

ص : ٢٧٠

١- البيت من الرجز ، وهو لصخير بن عمير فى الأصمعيات ص ٢٣٤ ، ولأعرابيّ فى أمالى القالى ٢ / ٢٨٤ ، وسمط اللالكى للبكرى ص ٩٣٠ ، وبلا نسبه فى جمهوره اللغه لابن دريد ، ماده (سطل).

٢- البيت من البحر المتقارب ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٦٤ ، والأشبه والنظائر للسيوطى ٥ / ٤٦ ، وخزانه الأدب للبغدادي ٧ / ٥٠٠ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٤٨٤ ، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزى ٢ / ٩٢٣.

٣- خطاه : من قولهم : خطا بظا ، أى : كثير اللحم مكتنزها. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (خطا).

٤- البيت من البحر المتقارب ، وهو لأبى داود الإيادى فى المعانى الكبير لابن قتيبه ص ٣٤ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٢

٤٨٤ ، و٤٨٤ البصرىه ٢ / ٣٢٧ ، وبلا نسه فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (خطا).

٥- البى من البجر الطوىل ، وهولأبظ شرا فى دىوانه ص ٨٩ ، وجراهر الأءب للإربلى ص ١٥٤ ، وخرانه الأءب للبغءاءى ٧ /

٤٩٩ ، وشرح الءصرىح للشىخ ءالء الأزهرى ٢ / ٥٨ ، والمقاصء النءوىه للعىنى ٣ / ٤٨٦ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده

(خطا).

أراد «هما خَطْتان». ومما يعزى إلى كلام البهائم قول الحجله للقطا: «قطا قطا، بيضك ثنتا، ويضى مائتا» أى «ثنتان ومائتان». وقول الآخر:

لنا أعنز لبن ثلاث، فبعضها

لأولادها ثنتا، وما بيننا عنز (١)

والأول أولى، لأن له نظائر كثيرة من الاعتداد بالعارض، فى الكلام وحذف نون الاثنين للضرورة قليل جدًا.

فإن أسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلا يخلو أن يكون المسند ما فى آخره ألف، أو ما فى آخره ياء، أو واو:

فإن كان ما فى آخره ألف فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد بقى على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو «زيد غزا» و «عمرو ورمى». وإن أسند إلى ضمير غائبين ردّت الألف إلى أصلها، نحو «غزوا» و «رميا»، ولم تحذف لالتقاء الساكنين، لثلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد. وإن أسند إلى ضمير غائبين حذف لالتقاء الساكنين وعدم اللبس، نحو «غزوا» و «رموا». وإن أسند إلى ضمير غائبات ردّت الألف إلى أصلها، ولم تعتلّ، نحو «غزون» و «رمين»، لأنّ ما قبل نون جماعه المؤنّث ساكن أبدا، وحرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يعتلّ إلّا فى «يوجل» خاصّه. وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب، كائنا ما كان، رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، نحو «رميت» و «غزوت»، و «رميتما» و «غزوتما»، و «رميتن» و «غزوتن»، و «رمينا» و «غزونا»، لأنّ ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبدا ساكن أيضا.

وإن كان ما فى آخره ياء أو واو، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم بقى على حاله لا يتغيّر، نحو «رضى» و «سرو»، و «رضيا» و «سروا»، و «رضين» و «سرون»، و «رضيت» و «سروت»، و «رضيتما» و «سروتما»، و «رضيتن» و «سروتن»، و «رضينا» و «سرونا». إذ لا موجب لتغييرها عن حالها، إلّا أن يكون الضمير ضمير جماعه مذكّرين غائبين، فإنك تحذف الواو والياء، وتضمّ ما قبل واو الجمع، نحو «رضوا» و «سروا». وسبب ذلك أنّ الواو يتحرّك ما قبلها أبدا بالضمّ نحو «ضربوا» فلو قلت «رضيوا» و «سرووا» لاستثقلت الضمّه فى الياء والواو، لتحرّك ما قبلهما، فيجب حذفها

ص: ٢٧١

١- البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبه فى خزانه الأدب للبغدادى ٧ / ٥٨٩، والخصائص لابن جنى ٢ / ٤٣٠، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٤٨٧، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٨٠، وشرح شواهد الشافيه ص ١٥٩.

فيجتمع ساكنان : واو الضمير والياء والواو اللتان قبلها. فتحذف ما قبل واو الضمير ، لأنّ حذف الحرف أسهل من حذف الاسم ، فتقول «سروا». وتضمّ بعد الحذف ما قبل الواو في مثل «رضى» فتقول «رضوا» لتسلم واو الضمير ، لأنك لو أبقيت الكسره لانقلبت واو الضمير ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكنت تقول «رضى» ، فيلتبس الجمع بالمفرد.

هذا ما لم يكن ما قبل الياء والواو ساكنا ، فإن كان ما قبلهما ساكنا نحو «رضى» و «سرو» فإنّ الياء والواو يجريان مجرى الحرف الصحيح ، فلا يحذفان أصلا ، نحو «رضيوا» و «سرووا». ولا تردّ الياء إلى أصلها من الواو في «رضيوا» كما لم تردّ في المفرد.

وأما حكم المضارع من هذه الأفعال فإن الماضي ، إن كان على «فعل» أتى مضارعه أبدا على «يفعل» ، كما كان ذلك في الصحيح ، فتقول «يسرو». وإن كان على «فعل» فإنه يأتي مضارعه على «يفعل» ، فتحرك حرف العله ، وما قبله مفتوح ، فينقلب ألفا نحو «يرضى» ، على قياس الصحيح. فإن كان على «فعل» فإنّ مضارعه ، إن كان من ذوات الياء ، على «يفعل» بكسر العين نحو «يرمي» ، وإن كان من ذوات الواو ، على «يفعل» نحو «يغزو».

فإن قيل : فلائى شىء لم يجيء مضارع «فعل» على قياس الصحيح ، كما جاء ذلك في «فعل» و «فعل» ، فيكون تاره على «يفعل» ، وتاره على «يفعل» ، بالضمّ والكسر ، في ذوات الياء وذوات الواو؟.

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لالتبست ذوات الياء بذوات الواو ؛ ألا ترى أنّ مضارع «غزا» ، لو جاء على «يفعل» لكان «يغزى» ، فيصير كـ «يرمى». وكذلك مضارع «رمى» ، لو جاء على «يفعل» لقلت «يرمو» كـ «يدعو». فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يفعل» ، وفي مضارع ذوات الياء «يفعل» ، لئلا تخلط ذوات الياء بذوات الواو.

فإن قيل : فهلما فعلوا ذلك في مضارع «فعل» و «فعل». أعنى يلتزمون «يفعل» في ذوات الواو ، و «يفعل» في ذوات الياء ، خوف الالتباس؟.

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرها من الصحيح ، لأنّ «يفعل» من «فعل» المضموم العين في الصحيح إنما يأتي مضموم العين ، و «يفعل» من «فعل» المكسور العين إنما يأتي على «يفعل» بفتح العين ، إلّا ما شدّ نحو «حسب يحسب» وليس كذلك «فعل» ، بل يأتي على «يفعل» و «يفعل» بضمّ العين وكسرها. فإذا التزموا في ذوات الياء «يفعل» ، وفي ذوات الواو «يفعل» ، لم يخرجوا عن قياس المضارع ، بل أتوا

بأحد الجائزين. وأيضا فإنَّ المعتلَّ اللّام أجرى مجرى المعتلَّ العين. فكما أنّ «فعل» المعتلَّ العين يلتزم في ذوات الواو منه «يفعل» بضمّ العين ، وفي ذوات الياء «يفعل» بكسرهما ، فكذلك المعتلَّ اللّام. إلّا ما شدّ من ذلك فجاء على «يفعل» بفتح العين نحو «أبى يأبى» ، أو ما كان عينه حرف حلق نحو «نأى ينأى» ، فإنّ المضارع يأتي أبدا على «يفعل» بفتح العين ، كما كان ذلك في الصحيح. ووجه مجيء مضارع «أبى» على «يفعل» تشبيه الألف بالهمزة ، لقربها منها في المخرج. فكما أنّ ما لامه حرف حلق من «فعل» يأتي مضارعه على «يفعل» ، نحو «يقرأ» فكذلك ما لامه ألف.

وما كان من ذلك لما لم يسمّ فاعله فإنّ مضارعه أبدا يأتي على «يفعل» ، بفتح العين وضمّ أول الفعل ، نحو «يرضى» و «يغزى» على قياس الصحيح ، ثم يقبل حرف العله ألفا ، لتحرّكه وانفتاح ما قبله.

وحكمه أبدا إذا أسند إلى الألف التي هي ضمير المثني ، أو الواو التي هي ضمير جماعه المذكّرين ، أو النون التي هي ضمير جماعه المؤنثات ، حكم الماضي المعتلَّ اللّام إذا أسند إلى شيء من ذلك ، وقد تقدّم ، إلّا أنّك إذا قلبت الألف في الماضي رددتها إلى أصلها من ياء أو واو نحو «غزوا» و «رميا» ، وإذا قلبت الألف في المضارع رددتها أيضا إلى أصلها ، من ياء أو واو ، نحو «يخشى» تقول : «يخشيان» ، وفي «يبأى» من البأو (1) : «يبأوان». إلّا أن تكون الواو قد قلبت ياء في الماضي ، فإنّ المضارع يجري على قياس الماضي فتردّ الألف إلى الياء فتقول في «يرضى» : «يرضيان» ، وفي «يشقى» : «يشقيان» : كما قالوا «رضى» و «شقى» ، فحملوا المضارع على الماضي في الإعلال ، وإن لم يكن في المضارع كسره قبل الواو توجب قلبها ياء ، كما كان ذلك في الماضي. وإذا حملوا اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الإعلال ، في نحو «قائل» و «بائع» و «مقول» و «مبيع» ، فحمل الفعل أولى. إلّا لفظه واحده شدّت فقلبت الألف فيها ياء وأصلها الواو ، ولم تقلب في الماضي ياء ، وهي «شأى يشأى» من «الشأو» ، فإنهم قالوا «يشأيان» ، وكان القياس «يشأوان». لكنهم شدّوا فيه فقلبوا الألف ياء لغير موجب. وعلل ذلك أبو الحسن بأن قال : لمّا كان «شأى» : «فعل» ، وجاء مضارعه على «يفعل» نحو «يشأى» ، و «يفعل» إنما هو مضارع «فعل» المكسور العين ، عاملوه معامله مضارع «فعل» من ذوات الواو نحو «رضى يرضى». فكما قالوا «يرضيان» قالوا «يشأيان».

ص : ٢٧٣

١- البأو : الكبير والفخر. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (بأى).

وهذا الذى علّم به أبو الحسن باطل ، لأنّ «شأى» عينه حرف حلق ، وما عينه حرف حلق فإنّ قياس مضارعه أن يجىء على «يفعل» بفتح العين ، نحو «جأر يجأر». ولو كان هذا القدر يوجب قلب الألف ياء لوجب أن تثبت الواو فى مثل «يطأ» و «يسع» ، كما يفعل ذلك فى مضارع «فعل» الذى فاؤه واو ، نحو «وجل يوجل» ، فكما لم يرع هنا شبهه ب- «فعل» فكذلك ينبغى أن يفعل فى «يشأى».

وكأنّ أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه ، حيث علّل كسر أول «تثبى» - وإن كان الماضى على «فعل» ، وإنما يكسر أول المضارع من «فعل» بكون المضارع جاء على «يفعل» ، فلمّا جاء مضارعه كمضارع «فعل» المكسور العين كسر أول المضارع ، كما يكسر أول المضارع من «فعل» وليس ما ذهب إليه أبو الحسن مثل ما ذكر سيبويه لأنّ «أبى» ليس لامه حرف حلق ، فكان قياس مضارعه أن يجىء على «يفعل» بكسر العين ، فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع «فعل». فتوهّم ماضى «يأبى» على «فعل» توهّم صحيح.

وما كان من هذه الأفعال المضارعه فى آخره واو أو ياء فإنه يكون فى موضع الرفع ساكن الآخر نحو «يغزو» و «يرمى». فتحذف الضمّه لاستثقالها فى الياء والواو ؛ لأنها مع الواو بمنزله واوين ، ومع الياء بمنزله ياء وواو. وذلك ثقيل.

ويكون فى موضع الجزم محذوف الآخر ، نحو «لم يرم» و «لم يغز» وإنما حذفت الياء والواو فى الجزم ، لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو. وأيضا فإن الياء والواو لما عاقبتا الضمّه فلم تظهر معهما ، أجرينا مجرى الضمّه ، فحذفتا للجزم كما تحذف الضمّه.

ويكون فى موضع النصب مفتوح الآخر ، نحو «لن يغزو» و «لن يرمى» ، لأنّ الفتحه خفيفه. وقد تسكن الياء والواو فى موضع النصب ضروره ، تشبيها لها بالضمّه ، أو للياء والواو بالألف فتقول «لن يغزو» و «لن يرمى». ومن ذلك قوله :

وأن يعرين إن كسى الجوارى

فتنبو العين عن كرم عجاف (١)

يريد «فتنبو العين». وقول الأخطل :

ص: ٢٧٤

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لعمران بن حطان فى الأغانى للأصبهاني ١٨ / ٤٩ ، ولأبى خالد الفناني فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٨٨٦ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (كرم) ، ولسعيد الشيباني فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (كسا).

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها

رفعن وأنزلن القطين المولدا (١)

كما أنهما قد تثبت فيهما الضّمّه ، ولا تحذف في الجزم آخر المعتلّ وتجريه مجرى الصحيح ، وذلك في الضروره أيضا ، نحو «يغزو» و «يرمي» وعلى ذلك قوله :

ألم يأتيك ، والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد (٢)

وقول الآخر :

هجوت زبّان ، ثم جئت معتذرا

من هجو زبّان ، لم تهجو ، ولم تدع (٣)

فكأنما قبل دخول الجازم عليهما كانا «يأتيك» و «تهجو» ، فدخل الجازم فحذف الحركة. ومنهم من حمل «ألم يأتيك» و «لم تهجو» على حذف الضّمّه المقدّره. وما قدّمناه أولى ، لئلا يؤدّى ذلك إلى كون المجزوم والمرفوع على صورته واحده.

وما كان منها في آخره ألف فإنه يكون في موضع الرفع والنصب ساكن الآخر ، لتعذّر الحركة في الألف ، وفي موضع الجزم محذوف الألف ، لمعاقبتهما الحركة. فكما أنّ الجازم يحذف الحركة فكذلك ما عاقبها.

وزعم بعض النحويّين أن العرب قد تثبت الألف في الجزم ضروره ، فتحذف الحركة المقدّره ، وتجريها في الإثبات مجرى الياء والواو ، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما ، واستدلّ على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله :

إذا العجوز غضبت فطلق

ولا ترصّهاها ، ولا تملّق (٤)

ص: ٢٧٥

١- البيت من البحر الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه ص ٨٦ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣٤٨ / ٥ ، والخصائص لابن جنى ٣٤٢ / ٢ ، والمحتسب لابن جنى ١٢٦ / ١ .

٢- البيت من البحر الوافر ، وهو لقيس بن زهير في الأغاني للأصبهاني ١٧ / ١٣١ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣٥٩ / ٨ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ٣٤٠ / ١ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٣٢٨ .

٣- البيت من البحر البسيط ، وهو بلا- نسبه في الإنصاف للأنبارى ١ / ٢٤ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣٥٩ / ٨ ، وسر صناعه

الإعراب لابن جنى ٢ / ٦٣٠، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ٨٧، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ١٨٤.
٤- البيت من الرجز، وهو لرؤبه فى ملحق ديوانه ص ١٧٩، وخزانه الأدب للبغدادى ٨ / ٣٥٩، والمقاصد النحويه للعيني ١ / ٢٣٦،
وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر للسيوطى ٢ / ١٢٩، والإنصاف للأنبارى ص ٢٦، والخصائص لابن جنى ١ / ٣٠٧، وسر صناعه
الإعراب لابن جنى ص ٧٨.

وبقراءة حمزه لا- تخف دركا ولا تخشى [طه : ٧٧] ، بجزم «تخف» وإثبات الألف في «تخشى» ؛ ألا ترى أن «تخشى» معطوف على «لا- تخف» وهو مجزوم ، وكذلك أيضا «ترضاها» في موضع جزم ب- «لا» ؛ ألا- ترى أنه قد عطف عليه «ولا تملق» وهو مجزوم.

ولا حجة عندى فى شىء من ذلك ؛ أما قوله تعالى : (ولا تخشى) فيحتمل أن يكون خبرا مقطوعا ، كأنه قال : وأنت لا تخشى ، امثالاً- لنهينا لك. وكذلك «ولا ترضاها» يحتمل أن يكون جملة خبرية ، فى موضع الحال ، كأنه قال : فطلق وأنت لا ترضاها ، ويكون «ولا تملق» نهيا معطوفا على جملة الأمر التى هى «فطلق».

فإن كان الفعل على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الفعل مبتدئا للفاعل ، أو للمفعول.

فإن كان مبتدئا للفاعل فإن حرف العلة ينقلب ألفا ، لتحركه وانفتاح ما قبله ، إن كان ياء نحو «استرمى» و «رامى» و «ولّى». وإن كان حرف العلة واوا قلب ياء ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، نحو «أغزاه» و «استدعاه» و «استدناه». أصلها «أغزو» و «استدعو» و «استدنو». ثم قلبت الواو ياء فصار «أغزى» و «استدنى». ثم قلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما كان ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، إذا انفتح ما قبل حرف العلة.

فإن قيل : ولأى شىء قلبت الواو فى الفعل ياء ، إذا وقعت طرفا ، رابعه فصاعدا ، وليس معها ما يوجب قلبها ياء؟.

فالجواب : أنها فى ذلك محمولة على المضارع ، نحو «يغزى» و «يستدنى» و «يستدعى». وقلبت فى المضارع ياء لانكسار ما قبلها ، كما قلبت فى مثل «شقى» و «رضى».

فإن قيل : فلأى شىء انقلبت الواو ياء فى مثل «تفاعل» و «تفعل» ، نحو «ترجى» و «تغازى» ، وليس لها ما يوجب قلبها فى الماضى ولا فى المضارع ؛ ألا ترى أن ما قبل الآخر فى المضارع مفتوح ، كما أن الماضى كذلك ، نحو «يتغازى» و «يترجى»؟.

فالجواب : أن التاء فى «ترجى» و «تغازى» وأمثالهما إنما دخلت على «رجى» و «غازى» ، وقد كان وجب قلب الواو ياء فى «غازى» و «رجى» ، حملا على «يرجى» و «يعازى». فلما دخلت التاء بقى على ما كان عليه.

فإن رددت شيئاً من ذلك إلى ما لم يسمّ فاعله ضمنت الأوّل وكسرت ما قبل الآخر ، وصارت الألف ، التي كانت في الآخر ، ياء نحو «أغزى» و «استرمى» و «استدعى» و «استدنى» ، من ذوات الواو كان الفعل أو من ذوات الياء . وإنما قلبت الواو ياء إما بالحمل على فعل الفاعل ، أو لأجل انكسار ما قبلها كما قلبت في مثل «شقى» .

وأما المستقبل فيجىء أبداً على قياس نظيره من الصحيح ، فإن كان ما قبل حرف العله فتحه قلب ألفا ، نحو «يتغازى» و «يترجى» ، و «يغزى» و «يستدعى» و «يسترى» . وإن كان ما قبله كسره ثبت إن كان ياء نحو «أسترمى» ، وإن كان واوا قلبت ياء نحو «يغزى» و «يستدعى» و «يستدنى» .

ويكون حكم ما في آخره ألف ، من الماضى أو المضارع المزيد ، فى الإسناد إلى الضمير المرفوع ، أو اتصال تاء التأنيث بالماضى ، كحكم غير المزيد فى القلب والحذف والإثبات وحكم ما فى آخره ياء ، قبلها كسره ، كحكم الماضى غير المزيد فى الإثبات والحذف . إلّا أنك إذا قلبت الألف لم تردّها فى المزيد إلى أصلها ، بل تردّها إلى الياء ، من ذوات الياء كان الفعل أو من ذوات الواو ، نحو «أغزينا» و «استدنىنا» و «استدعينا» ، للعله التى ذكرنا من الحمل على المضارع .

وإن كان المعتلّ اسماً فلا يخلو من أن يكون على ثلاثه أحرف أو على أزيد . وكيفما كان فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبل حرف العله - ياء كان أو واوا - ساكناً أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف عله ، أو حرفاً صحيحاً . فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً جرت الياء والواو مجرى حرف الصّحّه ولم تتغيّر نحو «غزو» و «طبى» .

إلّا أن يكون الاسم على وزن «فعلى» مما لامه ياء ، وذلك قولهم «شروى» و «تقوى» و «فتوى» . فإنّ العرب تبدل من الياء واوا فى الاسم ، والصفه تترك على حالها نحو «خزياً» و «صدياً» و «رياً» .

وإنما فعلوا ذلك تفرقه بين الاسم والصفه . وقلبوا الياء واوا فى الاسم دون الصفه ، لأنّ الاسم أخفّ من الصفه ، لأنّ الصفه تشبه الفعل ، والواو أثقل من الياء ، فلما عزموا على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك فى الاسم لخفته ، فكان عندهم ، من أجل ذلك ، أحمل للثقل .

وكأنّ العرب جعلت قلب الياء واوا فى هذا عوضاً من غلبه الياء على الواو ؛ ألا ترى

أن انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو ، وإلا فليس ذلك بقياس ، أعنى : قلب الأَخْفَ ، وهو الياء ، إلى الأثقل وهو الواو. ولو لا- ما ورد السماع به لم يقل. لكنّ الذى لحظت العرب من ذلك والله أعلم - ما ذكرنا. وإنما خصّوا بها الفعل المعتلّ اللام دون المعتلّ العين أو الفاء ، لأنها أقبل للتغيير ، لتأخرها وضعفها.

و «الشّروى» من شريت ، و «التّقوى» من «وقيت» ، و «الفتوى» من ذوات الياء بدليل قولهم «الفتيا» بالياء. ولا تحمل «الفتيا» على «القصيا» ، أعنى مما قلبت فيه الواو ياء ، لأنه لا نعلم لها أصلا فى الواو. ومع هذا فإنّ «الفتيا» تقويه لنفس المستفتى ، فهو من معنى «الفتى» و «الفتاء».

أو يكون الاسم على وزن «فعلى» وتكون لامه واوا ، فإنّ العرب تبدل من الواو ياء فى الاسم ، وذلك نحو «العليا» و «الدّنيا» و «القصيا». الأصل فيها «الدّنوى» و «العلوى» و «القصى» فقلبت الواو ياء ، والدليل على ذلك أنّ «الدّنيا» من الدنوّ ، و «العليا» من «علوت» ، وأنهم قد قالوا فى «القصيا» : «القصى» فأظهروا الواو.

فإن قال قائل : فإنّ «القصيا» و «العليا» و «الدّنيا» صفات؟.

فالجواب : أنها قد استعملت استعمال الأسماء فى ولايتها العوامل وترك إجرائها تابعه. فلذلك قلبت فيها الواو ياء.

فإن كانت صفة بقيت على لفظها ولم تقلب الواو ياء ، نحو «خذ الحلوى وأعطه المرى».

وقد شدّ من «فعلى» الاسم شىء ، فلم تقلب فيه الواو ياء. وذلك «القصى» و «حزوى» اسم موضع. وكأنّ «القصى» (1) - والله أعلم - إنما صحّت فيه الواو تنبيها على أنه فى الأصل صفة.

وإنما قلبت الواو ياء فى الاسم دون الصفة ، فرقا بين الاسم والصفة. وكان التغيير هنا فى الاسم دون الصفة ، كما كان التغيير فى «فعلى» من الياء فى الاسم دون الصفة ، ليكون قلب الواو هنا ياء كالعوض من قلب الياء هنالك واوا. وهذا أحسن. أعنى قلب الواو إلى الياء ، لأنّ فى ذلك تخفيفا للثقل ، لأنّ الياء أخفّ من الواو. وهو مع ذلك على غير قياس ، لأنه قلب لغير موجب ، ولو لا ورود السماع بذلك ما قيل.

ص: ٢٧٨

١- القصى : طرف الوادى. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (قضا).

فأما «فعلى» من الياء - اسما كانت أو صفه - فإنها لا تتغير عما تكون عليه ، لأنهم إذا كانوا يفترون فيها من الواو إلى الياء ، فإذا وجدوا الياء فينبغي ألا يجاوزوها ، كما أنّ «فعلى» من الواو لا تتغير عما تكون عليه - اسما أو صفه - لكونهم يفترون فيها من الياء إلى الواو ، فإذا وجدوا الواو فينبغي ألا يعدل عنها.

وأما «فعلى» فينبغي أن يبقى على الأصل ولا يتغير ، من الياء كان أو من الواو ، لأنّ التغيير في «فعلى» و «فعلى» على غير قياس ، ولو لا السماع لما قيل به ، ولم يرد سماع بتغيير في «فعلى» فينبغي أن يبقى على الأصل . وأيضا فإنّ التغيير إنما وقع في هذا الباب فرقا بين الاسم والصفه ، و «فعلى» لا يكون صفه . فلا ينبغي أن يتغير ، لأنه لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين .

وإن كان الساكن حرف عله فلا يخلو أن يكون ياء أو واوا أو ألفا . فإن كان ألفا فإنّ الياء والواو يقلبان بعدها همزه ، إذا وقعتا طرفا نحو «كساء» و «سقاء» ، لأنهما من «كسوت» و «سقيت» . وإنما فعل ذلك بهما لوقوعهما في محلّ التغيير ، وهو الآخر ، مع أنّ ما قبلهما مفتوح ، وليس بين الفتحة وبينهما إلّا حرف ساكن زائد من جنس الفتحة ، فكأنه لم يقع بينهما وبين الفتحة حاجز . فكما أنّ الياء والواو يقلبان إلى الألف ، إذا انفتح ما قبلهما وكانا في الطرف ، فكذلك قلبا في هذا الموضع . فلمّا قلبت الياء والواو ألفا التقى ساكنان ، الألف المبدله والألف الزائده قبلها ، فقلبت الثانيه همزه لالتقاء الساكنين ، إذ لا بدّ من التحريك ، وتحريك الألف لا يمكن ، فقلبت إلى أقرب الحروف لها ، مما يقبل الحركه ، وهو الهمزه .

وكذلك تفعل أيضا ، إذا دخل على الكلمه تاء التأنيث ، أو علامه التنبيه ، أو ياء النسب ، نحو «كساءه» و «سقاءه» ، و «كساءان» و «سقاءان» ، و «كسائيّ» و «سقائيّ» . إلّا أنه يجوز مع علامه التنبيه وياء النسب أن تبدل من الهمزه واوا ، فتقول «كساوان» و «كساويّ» ، على ما تقدّم في النسب .

إلّا أن يبنى الاسم على التاء ، أو علامه التنبيه ، فإنّ حرف العله لا يبدل إذ ذاك منه هموه ، نحو «علاوه» و «نهايه» و «إداوه» (1) ؛ ألا ترى أنّ الكلمه هنا مبنيه على التاء ، وأنه لا يجوز أن تحذف هذه التاء ، فتقول «علاء» و «نهاء» و «إداء» . وكذلك قول العرب «عقلته بشنايين» كأنه تنبيه «ثناء» وإن لم ينطق به ، بل الواحد في هذا لم يسمع إلّا مثني .

ص: ٢٧٩

١- الإداوه : إناء صغير من جلد يتخذ للماء . انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (أدا).

فأما قوله :

إذا ما المرء ضمّ ، ولم يكلم

ولم يك سمعه إلّا دعايا (١)

وسائر أبيات هذه القصيده فضرووه ، ولو يسمع مثله فى غير هذا الموضع. ووجهه أنه أجرى ألف الإطلاق مجرى تاء التأنيث التى بنيت عليها الكلمه. فكما لم تقلب الواو ولا الياء فى مثل «إداوه» و «نهايه» همزه فكذلك لم تقلب فى «دعايا» وأخواته.

فإن كان الساكن ياء أو واوا أدغمت فيما بعده. فإن كان الساكن مخالفا للام ، أعنى : بأن يكون أحدهما واوا والآخر ياء ، قلبت الواو ياء تقدّمت أو تأخرت ، وأدغمت الياء فى الياء نحو «بغى» و «سرى». أصلهما «بغوى» و «سريو» ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت الضمّه التى فى العين من «بغى» كسره ، لتصحّ الياء. والدليل على أنّ «بغيا» : «فعل» كونه للمؤنث بغير تاء. قال الله تعالى : (وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا) [مریم : ٢٨] ، ولو كان «بغى» : «فعل» لكان بالتاء كـ «ظريفه».

فإن كان الساكن موافقا للام أدغمت من غير قلب ، وذلك نحو «عدوّ» و «ولّى». وقد حكى القلب فى الواو ، وهو قليل ، قالوا «أرض مستيه» من «يسنوها المطر» ، وقالوا «معدى» من «عدوت». قال :

وقد علمت عرسى ملكيه أننى

أنا اللّيث ، معديا عليه ، وعاديا (٢)

وإنما جاز القلب ، على قلته ، لكون الواو متطرّفه لم يفصل بينها وبين الضمّه إلّا حاجز غير حصين ، وهو الواو الساكنه الزائده الخفيه بالإدغام. فكما قلبت الواو ياء إذا تطرّفت وقبلها الضمّه. وتقلب الضمّه التى قبلها كسره ، فكذلك تقلب هنا.

وزعم الفراء أنه إنما جاز فى «مستيه» و «معدى» لأنهما مبتتان على «سنى» و «عدى» فكما قلبت الواو ياء فى الفعل فكذلك فيما بنى عليه. وهذا باطل ، لأنهم قد فعلوا ذلك فى غير اسم المفعول فقالوا «عتا عتيا». قال الله تعالى : (وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا) [مریم : ٨] والمصدر ليس مبتيا على فعل المفعول فدلّ ذلك على أنّ العله فيه ما ذكرنا.

ص: ٢٨٠

١- البيت من البحر الوافر ، وهو للمستوغر بن ربيعه فى حماسه البحرى ص ٢٠٣ ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ٣٤ ، وللأعصر بن سعد بن قيس بن غيلان فى لسان العرب لابن منظور ، ماده (حمى).

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى خزانه الأدب للبغدادى ٢ / ١٠١ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٦٩١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ٤٣٣ ، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزى ص ٧٧١ ، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢ / ٣٨٢ ، والكتاب لسيبويه ٤ / ٣٨٥.

إلما في «فعل» جمعا فإنه يلزم قلب الواو الثانيه ياء ، ثم تقلب الواو الأولى ياء لإدغامها في الياء ، ثم تقلب الضمه كسره لتصح الياء ، وذلك «عصي» و «دلي». والسبب في ذلك ثقل الجمعيه ، مع شبهه ب- «أجر» و «أدل» كما تقدم. ومن العرب من يكسر حركه الفاء إتباعا لحركه العين ، فيقول «عصي». وضمها أفصح وأكثر وقد شد من ذلك جمعان ، فجاء على الأصل ، وهما «نحو» و «فتو» جمع «فتى» و «نحو» حكى عن بعض العرب أنه قال : «إنكم لتنظرون في نحو كثيره». وقال الشاعر :

في فتو أنا رابئهم

من كلال غزوه ، ماتوا (١)

فإن كان ما قبل حرف العله حركه فلا يخلو أن تكون الحركه فتحه ، أو ضمّه ، أو كيره.

فإن كانت فتحه قلبت حرف العله ألفا ، لتحركه وانفتاح ما قبله ، كما فعلت ذلك في الفعل ، تطرف حرف العله نحو «عصا» و «رحى» و «فتى» ، أو لم يتطرف نحو «قطاه». إلما أن يؤدى الإعلال إلى الإلباس فإنك تصحح. وذلك نحو «قطوان» و «نزوان» ، فإنك تصحح الواو ، لأنك لو أعلتها فقلبها ألفا لالتقى ساكنان - الألف المبدله من حرف العله ، والألف التى من «فعلان» - فيجب حذف أحدهما للالتقاء الساكنين ، فتقول «نزان» و «قصام» ، فيلتبس «فعلان» ب- «فعال». ومثل ذلك «رحيان» و «عصوان». صححت ، لأنك لو أعللت لحذفت للالتقاء الساكنين ، فكان يلتبس تشنيه المقصور بتثنيه المنقوص ، فيصير «رحان» و «عصان» ، ك- «يدين» و «دمين».

فإن كانت الحركه كسره قلبت الواو ياء ، تطرف نحو «غاز» و «داع» من الغزو والدعوة ، أو لم تتطرف نحو «محينه» من «حنا يحنو» ، للعله التى ذكرت فى الفعل. بل إذا كانوا قد قلبوا الواو فى المعتل العين نحو «ثيره» و «سياط» ، مع أن العين أقوى من اللام ، فالأحرى أن يقلبوا إذا كانت لا ما فأما قولهم «مقاتوه» (٢) فشاذ.

وإن كان حرف العله ياء لم يغير نحو «رام» و «قاص» و «معصيه» ومحبيه. إلما أن الياء المكسور ما قبلها إذا كانت حرف إعراب فإنه لا يظهر الإعراب فيها إلا فى النصب نحو

ص: ٢٨١

- ١- البيت من البحر المديد ، وهو لجذيمه الأبرش فى خزانه الأدب للبغدادى ١١ / ٤٠٤ ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ٣٨ ، والمقاصد النحويه للعيني ٣ / ٣٤٤ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ص ٥٨٨.
- ٢- المقاتوه : الخدام ، واحدها : مقتوى ، انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (قتو).

«رأيت قاضيا وغازيا». وأما في حال الرفع والخفض فيكون الإعراب مقدّرا فيها ، استثقالا للرفع والخفض في الياء ، فتسكن الياء لذلك. فإن لقيها ساكن حذفت ، وإن لم يلقها ساكن ثبتت. وذلك نحو «هذا قاض» و «مررت بقاض» حذفت الياء ، لما اجتمعت ساكنه مع التنوين ، و «هذا القاضي» و «مررت بالقاضي» أثبتت الياء ، لما لم يلقها ساكن تحذف من أجله.

هذا إن كان الاسم منصرفا. فإن كان الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسره غير منصرف فإن الفتحه تظهر في الياء في حال النصب لخفتها ، نحو «رأيت جوارى وأعيى». وأما في حال الرفع والخفض فإنّ العرب تستثقل الرفع والخفض فيها ، مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف ، فتحذف الياء بحركتها ، فينقص البناء ، فيدخل التنوين ، فيصير التنوين عوضا من الياء المحذوفه ، فتقول «هذه جوار» و «مررت بجوار» ، و «هذا أعيى» و «مررت بأعيى». هذا مذهب سيويه. ومذهب أبي إسحاق أنّ المحذوف أولًا إنما هو الحركة في الرفع والخفض استثقالا ، فلمّا حذفت الحركة عوض منها التنوين ، فالتقى ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والصحيح ما ذهب إليه سيويه ، لأن تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة. وأيضا فإنه كان يجب أن يعوّض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو «يقضى» و «يرمى».

فإن قيل : إنما منع من ذلك أنّ التنوين لا يدخل الفعل!؟.

قيل له : وكذلك التنوين لا يدخل الأسماء التي لا تنصرف وأيضا فإنه كان يجب أن يعوّض من الحركة المحذوفه التنوين في مثل «حبلى». بل كان يجب أن يكون العوض في «حبلى» ألزم ، لأنه لا تظهر الحركة في «حبلى» في حال ، وقد تظهر في «جوار» و «أعيى» وأمثالهما في حال النصب. فأن لم يفعلوا ذلك دليل على فساد مذهب أبي إسحاق.

ومما يدلّ على أنّ التنوين في «جوار» و «غواش» وأمثالهما عوض من الحرف المحذوف أنهم لا يحذفون في مثل «الجوارى» و «الأعيى» و «جواريك» و «أعييك» ، لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العوض ، لأنّ التنوين لا يمكن اجتماعه مع الإضافه ، ولا مع الألف واللّام. وهم قد عزموا على ألاّ يحذفوا إلّا بشرط العوض ، فامتنع الحذف لذلك.

وقد تجرى العرب الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها مجرى الصحيح الآخر ،

فى الأحوال كلها ، فتظهر الإعراب. وذلك فى ضروره الشعر ، نحو قوله :

فىوما يوافقن الهوى غير ماضى

وىوما ترى منهم غولا تغول (١)

فجرّ الياء من «ماضى». وقال الآخر :

تراه ، وقد فات الرّماه ، كأنّه

أمام الكلاب مصغى الخدّ أصلم (٢)

فرفع الياء من «مصغى». وقال الآخر :

خربع دوادى ، فى ملعب

تأزّر طورا ، وترخى الإزارا (٣)

ففتح «دوادى» فى موضع الخفض. وكذلك قول الآخر :

قد عجبت منى ومن يعيليا

لما رأتنى خلقا ، مقلوليا (٤)

ففتح الياء من «يعيليا» فى موضع الخفض.

وكذلك أيضا قد يجرون المنسوب من ذلك مجرى المرفوع والمخفض ، فيسكنون فى الشعر ، نحو قوله :

وكسوت عار لحمه ، فتركته

جدلان ، يسحب ذيله ، ورداءه (٥)

يريد «عاريا لحمه».

ويجوز فى لغة طيىء أن تحوّل الكسره التى قبل الياء فتحه ، فتقلب الياء ألفا لتحركها

ص: ٢٨٣

- ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠١ ، والكتاب لسيويه ٣ / ٣١٤ ، والمقاصد النحويه للعيني ١ / ٢٢٧ ، والمقتضب للمبرد ١ / ١٤٤ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (غول).
- ٢- البيت من البحر الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري ٣ / ١٢١٩ ، والمعاني الكبير لابن قتيبه ص ٧٣٠ ، وبلا نسبه في الخصائص لابن جني ١ / ٢٥٨ ، والمنصف لابن جني ٢ / ٨٦ .
- ٣- البيت من البحر المتقارب ، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١ / ١٩٠ ، والمقتضب للمبرد ١ / ١٤٤ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (دوا) وبلا نسبه في الخصائص لابن جني ١ / ٣٣٤ ، والمنصف لابن جني ٢ / ٦٨ .
- ٤- البيت من الرجز ، وهو للفرزدق في شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢ / ٢٢٨ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ١٣٩ ، والخصائص لابن جني ١ / ٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٤١ ، والكتاب لسيويه ٣ / ٣١٥ ، والمقتضب للمبرد ١ / ١٤٢ ، والمنصف لابن جني ٢ / ٦٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (علا).
- ٥- البيت من البحر الكامل ، وهو بلا نسبه في همع الهوامع للسيوطي ١ / ٥٣ .

وانفتاح ما قبلها ، فيقال في باقيه وناصيه : «باقاه» و «ناصاه». وأما غيرهم من العرب فلا يجيز ذلك إلا فيما كان من الجموع على مثال «مفاعل» نحو قولك في «معاى» جمع «معياه» : «معايا» ، وفي «مدار» جمع «مدرى» : «مدارى». وإنما لم يجيزوا ذلك إلا فيما ذكرنا ، لثقل الكسره قبل الياء وثقل البناء مع أمنهم اللبس إذا خففوا بقلب الكسره فتحه والياء ألفا ، لأنه لا يكون شىء من الألا ترى أنّ الفعل لا يكون قبل آخره حرف مد ولين زائدا. وكذلك أيضا لو لم تقع طرفا لم تقلب ياء ، لامتناع بناء فعل إذ ذاك مما تكون فيه ، نحو «أفعوان» و «أرجوان».

انتهى حكم الاسم والفعل الذى أحد أصوله حرف عله.

[ما اعتل منه أكثر من أصل واحد]

فإن كان المعتلّ منه أكثر من أصل واحد فإنه لا يخلو من أن يكون معتلّ الفاء والعين صحيح اللّام ، أو معتلّ اللّام والعين صحيح الفاء ، أو معتلّ الفاء واللّام صحيح العين ، أو معتلّ الجميع.

[ما اعتلت جميع أصوله]

فأما اعتلال الجميع فلم يوجد منه إلا كلمه واحده ، وهى «واو». وفيما انقلبت عنه هذه الألف خلاف :

فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبه عن الواو ، لأن ما عرف أصله من المعتلّ العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبه عن الواو. فحمل المجهول الأصل على الأكثر.

ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبه عن ياء. وإلى هذا القول كان يذهب أبو على ، ويعتمد فى ذلك على أنه لا ينبغى أن تكون حروف الكلمه كلّها من موضع واحد ، إذ ذلك مفقود فى الصحيح. فأما «بته» فقليل جدًا. وهو أيضا مما يجرى مجرى حكاية الصوت. وكذلك «ددد» لأنه مستعمل فى ضرب من اللعب ، فهو حكاية صوت عندهم. وإذا كانت الألف منقلبه عن ياء كان مما فاؤه ولامه من جنس واحد ، وقد جاء ذلك فى الصحيح قليلا نحو «سلس» و «قلق» ، فحملة على ما جاء مثله فى الصحيح أولى. وله أيضا أن يستدلّ ، بأن يقول : قد جاءت الياء فاء ولاما فى قولهم «يديدت إليه يدا» والياء أخت الواو ، فينبغى أن تحمل عليها فى ذلك.

والصحيح عندي الأوّل. وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبه عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلّ فيها - من كونها منقلبه عن ياء - مع حمل الكلمه على باب «وعوت» - أعني مما لامه وفاؤه واو ، وذلك معدوم في كلامهم - ومع حمل الكلمه على باب «حيوت» ، أعني أن يكون عينها ياء ولامها واوا ، وذلك أيضا لم يجيء في كلامهم. وإذا جعلت الألف منقلبه عن الواو كان حملا على الأكثر فيها ، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم ، وهو كون أصول الكلمه كلّها واوت.

[المعتل الفاء واللام]

فأما اعتلال الفاء واللام وصحّح العين فالذى يتصوّر في ذلك أن تكون الفاء واللام واوين ، أو ياءين ، أو واوا وياء : وإما أن تكون الفاء الواو واللام الياء أو العكس فأما كون الفاء واللام واوين فلم يجيء من ذلك شيء. وأما كونهما ياءين فلم يجيء من ذلك إلّا «يتديت إليه يدا». وأما كون الفاء واوا واللام ياء فكثير في كلامهم نحو «وقيت» و «وشيت» و «وليت». وأما عكسه فلم يجيء. وجميع ما جاء من المعتلّ اللام والفاء فيحمل أوله على باب «وعد» وآخره على باب «رمى» في جميع أحكامهما.

[المعتل الفاء والعين]

وأما اعتلال الفاء والعين فإنه لا يخلو من أن يكون حرف العله واوين ، أو ياءين ، أو الفاء واوا والعين ياء أو العكس. فأما كون الفاء والعين واوين فلم يجيء منه فعل ، لما يلزم فيه من الاعتلال ، ولم يجيء منه اسم إلّا «أول». وسبب قلته أنّ باب «سلس» أكثر من باب «ددن». فإذا لم يجيء في كلامهم مثل «وعوت» فالأحرى إلّا يجيء مثل «أول» ، لأنّ «وعوت» مثل «سلس» ، و «أول» مثل «ددن».

فإن قال قائل : إنما يكون ما ادّعيته في «أول» صحيحا ، من أنّ فاءه وعينه واوان ، إذا كان وزنها «أفعل». فما تنكر أن يكون وزنها «فعل» ، فتكون الواو عينا مضعّفه؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على أنها «أفعل» لزوم «من» لها. فتقول «لقيته أوّل من أمس» كما تقول «زيد أفضل من عمرو» مع منع الصرف.

فإن قيل : وما تنكر أن يكون «أفعل» من «وألت» أو من «ألت» كما ذهب إليه الفراء ، فيما حكاه ثعلب عنه ، والأصل «أوأل» إن كان من «وألت» ، أو «أوأل» إن كان من «ألت» ، ثم أبدل من الهمزة واو وأدغمت الواو في الواو؟.

فالجواب : أنه لو كان في الأصل «أو أل» لجاز أن يجيء على أصله ، في موضع من المواضع ، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا.

فإن قلت : فلعله التزم التخفيف فيه ، كما فعل في «النبى» و «البريه»؟.

قيل : ذلك قليل ، مع أن قياس تخفيف «أول» : «أول» بإلقاء حركة الهمزة على الواو ، وحذف الهمزة.

فإن قيل : فلعلهم خففوه على قياس «شى» و «صو»؟.

فالجواب : أن ذلك أيضا لا يقاس ، وإنما القياس «شى» و «صو». وأيضا فإننا إنما قلنا إن «النبى» و «البريه» مما ألزم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك ، لكونهما من «النبأ» ومن «برأ الله الخلق» ، ولم يقم دليل على أن «أول» من «وأل» فترعم أنه ألزم التخفيف.

فإن قيل : الذى يدل على أن العين من «أول» همزة قراءه من قرأ (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى) [النجم : ٥٠] ، فتكون همزة العين دالة على أن الأصل الهمزة؟.

قيل : القراءه شاذة ، وإذا ثبت بها روايه فقياسها أن تحمل على قول الشاعر :

أحبّ المؤمنين إلى موسى

وجعده ، إذ أصاءهما الوقود (١)

وذلك أنه أبدل الواو الساكنه المضموم ما قبلها همزة ، لأن الحركة فى التيه بعد الحرف ، فكأن الضمه فى الواو. فثبت أنه لا يمكن أن يكون من «والت».

ولا- يمكن أيضا أن يكون من «الت» ، لأنه لو كان منه لكان «أول». فأما أن تبدل الهمزة ، أو الألف المنقلبه عن الهمزة ، واوا فغير معروف. والقول الأول كأنه أشبه. فأما همز «أوائل» فقد ذكرت العله فيه ، فلا حجه فيه.

ولم يستعملوا منه فعلا- ، لأنه لو كان الفعل على وزن «فعل» بفتح العين لوجب ، من حيث عينه واو ، أن يكون مضارعه «يفعل» بضمّ العين ك- «قال يقول». وكون فائه واوا يلزم مجيئه على «يفعل» بكسر العين ، حتى تحذف الواو ك- «يعد». فلمّا كان ذلك يؤدى إلى التدافع رفض ، مع ما فيه من ثقل الواوين. ولو كان على وزن «فعل» بضمّ العين لكان

ص: ٢٨٦

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٨٨ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٢ / ١٢ ، والخصائص لابن جنى ٢ / ١٧٥ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٤٢٩ ، والمحتسب لابن جنى ١ / ٤٧ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ٧٩ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ٢٠٦.

المضارع بضمّ العين. فكنت تقول «وال يوول» فيؤدّي ذلك إلى اجتماع واوين وضمّه ، مع ياء المضارعه أيضا في حال الغيبة. فرفض ذلك لثقله ، فلما امتنع «فعل» و «فعل» رفض أيضا «فعل» بالحمل عليهما.

وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجيء منه فعل أصلا ، لما يلزم في ذلك من توالي الإعلال. ولم يجيء منه اسم إلّا «يين» اسم موضع.

وأما كون الفاء واوا والعين ياء نحو «ويل» و «ويح» و «ويب» و «ويس» ، أو بالعكس نحو «يوم» ، فإنّ ذلك قليل جدّا ، ولم يجيء منه فعل أصلا ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى ما يستثقل من توالي الإعلال. وذلك أنك لو بنيت من «ويل» فعلا على وزن «فعل» مفتوح العين لكان المضارع على وزن «يفعل» بكسر العين ، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب «وعد يعد» ويجب إعلال العين كما تعلّى في باب «يبيع». ولا يتصوّر بناؤه على «فعل» مضموم العين ، لأنّ «فعل» لا يجيء فيما عينه ياء. فلما تعدّر «فعل» و «فعل» رفض «فعل» بالحمل عليهما.

وكذلك أيضا «يوم» لو بنى منه فعل على «فعل» أو «فعل» بفتح العين أو ضمّها لكان المضارع على «يفعل» ، فكنت تقول «يوم» فتجتمع ياءان ، في إحداهما ضمّه ، وواو وذلك ثقيل. فلما تعدّر «فعل» رفض أيضا «فعل» بالحمل عليهما.

فأما ما أنشدوا من قوله :

فما وال ، ولا واح

ولا واس أبو هند (١)

فمصنوع ، صنعه النحويّون. وأنشدوا آخر ، وهو قوله :

تويّل ، إذ ملات يدي وكفّي

وكانت لا تعلّل ، بالقليل (٢)

وهذا كأنه أشبه ، لأنه جاء على «فعل» فأمن فيه الحذف والقلب. فأما قول رؤبه :

عوله ثكلى ، ولولت بعد المأق (٣)

ص: ٢٨٧

١- البيت من الهزج ، وهو بلا نسبه في شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ٣٣٠ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ١٩٨.

٢- البيت من البحر الوافر ، وهو بلا نسبه في المنصف لابن جنى ٢ / ١٩٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (ويل).

٣- الشعر من الرجز ، وهو لرؤبه في ديوانه ص ١٠٧ ، ولسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي ، وأساس البلاغه

للمخشي ، ماده (تاق - ماق).

فمعنى «ولولت»: دعت بالويل. وليس من لفظ الويل ، بل قريب منه كـ- «لآ-آل» من «لؤلؤ». ولو كان منه لكان «ويلت» لأنه «فعلت».

المعتل العين واللام

وأما إذا كانت العين واللام معتلتين ، فإنه لا يخلو من أن يكونا واوين ، أو ياءين ، أو يكون العين واوا واللام ياء ، أو العكس.

فأما أن يكون العين ياء واللام واوا نحو «حيوت» فلا يحفظ في كلامهم في اسم ولا-فعل. فأما «الحيوان» و «حيوه» فشاذان ، والأصل فيهما «حيان» و «حيه» ، فأبدلوا من إحدى الياءين واوا. وزعم المازني أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واو ، وأنه اسم لم يستعمل منه فعل ، كما قالوا «فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا» ، فاستعملوا الفعل مما عينه ياء ، ولم يستعملوه مما عينه واو.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه قد ثبت إبداءهم الياء واوا شذوذوا ، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو ، وأيضا فإن «الحيوان» من الحياه. ومعنى الحياه موجود في «الحيا» المطر ؛ ألا ترى أنه يحيى الأرض والنبات كما قال تعالى : (وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا) [ق : ١١]. وهذا كثير في القرآن والشعر.

وهم يقولون في تثنيته «حيان» بالياء لا غير. فثبت بذلك أن الواو في «حيوان» بدل من ياء ، وأن ما ذهب إليه المازني فاسد.

وأما ما عينه واو ولامه ياء فكثير نحو «شويت» و «طويت». وحكم اللام فيه حكمها في باب «رميت» في جميع الأحكام. وأما العين فصحيحه ، ولا يجوز إعلالها ، إلا أن يؤدي تصريف إلى وقوع واو ساكنه قبل الياء فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء ، نحو «شويت شيئا» و «طويت طيئا».

إلما أن يكون اسما على وزن «فعلى» فإن الياء تقلب فيه واوا. فمن ذلك «العوى» اسم النجم ، هو في الأصل «عويا» ، فقلبت الياء واوا كما فعل ذلك بالمعتل واللام خاصه نحو «شروي» - وقد تقدم السبب في ذلك - ثم أدغمت الواو في الواو. واشتقاقها من «عويت يده» أى : لويتها ، لأنها كواكب ملتويه.

فإن قيل : فهلا كانت «العوى» : «فعلًا» من «عويت» ، فلا يكون على ذلك مما قلبت فيه الياء واوا؟.

فالجواب : أنّ الذى منع من ذلك أنه ليس من أبنيه كلامهم «فعل». فأما «شلم» (١) و «بدر» (٢) و «بقم» (٣) فأعجميات.

وقد مدّ بعضهم فقال «العواء» وهو قليل ، ويحتمل ذلك ضربين من الوزن.

أحدهما : أن يكون «فعلاء» والأصل «عوياء» ، فقلبت الياء واوا وأدغمت الواو فى الواو. وإنما قلبوا الياء واوا فى «فعلاء» الممدوده ، وليس قياسها ذلك ، لأن الأصل والأكثر فيه القصر. وكأنهم لمّا مدّوه من قصر أبقوا الواو فيه المنقلبه عن الياء ، تنبيها على أنّ المدّ فيه عارض ، كما صحّ «عور» لأنه فى معنى «اعور». ويكون قلبهم الياء واوا فيه شذوذا كما قالوا «عوى الكلب عوّه» ، والأصل «عويه» فقلبت الياء واوا. حكى ذلك ابن مقسم عن ثعلب.

والآخر : أن يكون «فعلاا» ، وكأنه فى الأصل «عواى» ، ثم قلبت الياء همزة لتطرّفها ووقوعها بعد ألف زائده ، فصار «عواء». وكأنه ذهب به إلى معنى المنزل ولذلك ذكّر ، وذهب ب- «عوى» المقصوره إلى معنى المنزله ولذلك أثت.

وأما رياء التى يراد بها الرائحه ، من قوله :

إذا التفتت نحوى تضحّو ريحها

نسيم الصبا جاءت برياء القرنفل (٤)

فصفه من معنى «رويت». وكان الأصل فيه «رائحه رياء» أى : ممثله طيبا. ولو كانت اسما لكانت «رؤى» ، لأنّ أصلها «رويا» ، فكنت تبدل الياء واوا كما فعلت ذلك فى «عوى» ، ثم تدغم الواو فى الواو. فلما لم يقولوا ذلك علمنا أنها صفه أصلها «رويا» فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء.

فإن قيل : فهلما ادعى أنّ «رياء» اسم وأنها فى الأصل «رييا» ، فيكون من باب ما عينه ولامه ياء ، ثم قلبت اللام واوا فصار «ريوى» ، ثم اجتمع ياء واوا وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء؟

ص: ٢٨٩

١- شلم : اسم بيت المقدس. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (شلم).

٢- بدر : ماء معروف بمكه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (بدر).

٣- البقم : صبغ معروف. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (بقم).

٤- البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٥ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٣ / ١٦٠ ، ورفض المبانى للمالقي ص ٣١٢ ، والمنصف لابن جنى ٣ / ٢٠ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (قرنفل) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ٣٤٣ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦١٧.

فالجواب : أنّ الذى منع من ذلك أنه لا- يحفظ من كلامهم تركيب «رى ي» ، ومن كلامهم تركيب «روى» نحو «رويت» ؛ ألا ترى أنّ قوله :

...

... رِيَا المخلخل (١)

معناه : ممتلئه المخلخل. فهو من معنى «رويت».

والسبب فى أن اعتلت اللّام فى هذا الباب وصحّت العين أنك لو أعلتتهما جميعا لأدى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف ؛ ألا- ترى أنك لو قلبت الواو من «طويت» ألفا - والياء ألف - لتوالى الإعلال. ثم يلتقى الألفان وهما ساكنان ، فيؤدى ذلك إلى الحذف. فليّما لم يكن إعلالهما معا أعلت إحداهما وكانت الأولى بالإعلال اللّام لأنها طرف. وأيضا فإنك لو أعلت العين وصحّت اللّام لكنت تقول «شاي يشى» و «طاي يطى» ، فتقلب الواو التى هى عين ياء وتدغمها فى الياء ، وتدخل اللّام الضمّه لأنها تجرى مجرى الصحيح. فكان يلزم فى ذلك تغيير وتبديل كثير. ففرض لذلك.

وقد شدّ من ذلك شىء ، فأعلت عينه وصحّت لامه. وجاء ذلك فى الاسم لقوّته وتمكّنه ، وذلك نحو «طايه» (٢) و «ثايه» (٣) لأنهما من «طويت» و «ثويت».

وأما ما عينه ولامه واوان فإنّ العين منه تجرى مجرى الحرف الصحيح أبدا. وأما اللّام فتجى مجرى اللّام فى باب «غزوت» فى جميع ما ذكر ، مزيدا كان الاسم أو الفعل أو غير مزيد. إلّا أنّ الفعل إذا كان على ثلاثه أحرف لم يبين إلّا على «فعل» بكسر العين بخلاف باب «غزوت». والسبب فى ذلك أنك لو بنيت الفعل على «فعل» أو «فعل» بضمّ العين أو فتحها لكنت تقول «قوت» و «قوت» فتجمع بين واوين إذا رددت الفعل إذا نفسك. وكذلك المضارع لكنت تقول فيه «يقوو» فتجمع أيضا بين واوين. فلّمّا تعذرا عدل

ص: ٢٩٠

١- بعض عجز بيت من البحر الطويل ، والبيت بتمامه : إذا قلت هاتى ناولينى تمايلت علىّ هضيم الكشح ريا المخلخل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٥ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (هضم) ، والعين للفراهيدى ، ماده (نيل).

٢- الطايه : الصخره العظيمه فى رمله أو أرض لا حجاره بها ، وقيل : السطح الذى ينام عليه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (طيا).

٣- قال ابن منظور فى لسان العرب ، ماده (ثوا) : الثوّه والثّايه والثّويّه : علامه للرّاعى إذا رجع إلى الغنم ليلا يهتدى بها ... وثايه الغنم والإبل : مأواها وهى عازبه ، أو مأواها حول البيوت.

إلى «فعل»، لأنّ الواو تنقلب ياء لتطرّفها ووقوع الكسره قبلها نحو «قوى» ويجيء المضارع على «يفعل» نحو «يقوى» فيخفّ اللفظ.

فأما الاسم فلا- يلزم «فعل» بكسر العين ؛ بل قد تكون العين مفتوحه ، فلا- يلزم قلب اللّام ياء نحو «التوى» وهو الهلاك ، وهو مصدر «توى يتوى» ك- «قوى يقوى». وهو من مضعّف الواو ، يدلّك على ذلك قولهم «التوّ» للمفرد ، والمعنى واحد لأنّ الهلا-ك أكثر ما يكون مع الوحده والانفراد. هكذا قال أبو عليّ. وإنما لم يستنكر مجيء الاسم على «فعل» - وإن كان يلزم في التشبيه اجتماع الواوين نحو «تووين» كما يلزم في الفعل إذا رددته إلى نفسك - لأنّ الفعل أثقل ، فاستخفّ في الاسم - لخفّته - ما لم يستخفّ في الفعل لثقله. وأيضا فإنّ الفعل يتصرّف فيلزم فيه الثقل في مضارعه ، وإذا رددت الفعل إلى نفسك. ولا يلزم في الاسم إلّا في حال التشبيه.

وصحّت العين في نحو «قوى» للعلّه التي تقدّمت ، في نحو «طويت» و «شويت».

وأما عينه ولامه ياءان فإنّ العين منه تجرى مجرى حرف صحيح ، للعلّه التي تقدّمت أيضا في باب «طويت». وأما الياء التي هي لام فتجى مجرى الياء فيما عينه صحيحه ، نحو «رمى» في جميع الأحكام ، سواء كان الاسم أو الفعل مزيدا ، أو غير مزيد. إلّا ما يعرض في هذا الباب من الإدغام ، بسبب اجتماع المثليين ، على ما بيّن :

وذلك أنّ المثليين إذا اجتمعا في هذا النوع فلا- يخلو من أن يكون الثاني ساكنا ، أو متحرّكا. فإن كان ساكنا لم يجز الإدغام ، لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن ، لما يذكر في باب الإدغام. وذلك نحو «حييت» و «أحييت» وأشباه ذلك.

وإن كان الثاني متحرّكا فلا يخلو من أن يكون ما قبله مفتوحا ، أو غير مفتوح.

فإن كان مفتوحا قلبت الياء الثانيه ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وزال الإدغام لاختلاف الحرفين ، نحو «أحيا» «واستحيا».

فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا- تخلو الياء الثانيه من أن تكون حركتها إعرابا أو بناء. فإن كانت الحركه إعرابا لم تدغم ، لأنّ الإعراب عارض ، يزول في حال الرفع والخفض ، فيسكن الحرف ، فلا يمكن الإدغام فيه ، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض. وذلك نحو «لن يحيى» و «رأيت محييا». فلا تدغم كما لا تدغم في «هو يحيى» ، ولا في «هو محييك».

وإن كانت الحركة بناء فلا- يخلو من أن تكون متطرّفه ، أو غير متطرّفه ، فإن كانت متطرّفه جاز الإظهار والإدغام نحو «أحيى وأحى» و «حيى وحى» و «حيى وحى» ، ومن قال «بيع» قال «حى» ، وهو الأكثر لأنه أخفّ. وقد قرأ بعض القرّاء (وَيَحْيَى مَنْ حَى عَنْ بَيْتِهِ) [الأنفال : ٤٢] وبعضهم (وَيَحْيَى مَنْ حَى) بالإدغام. فمن أدغم فلأنّ الحركة لازمه ، ومن أظهر فلأنّ هذه الياء من «حيى» هي الياء الساكنة فى «يحيا» التى قلبت ألفا. وكذلك الياء فى «أحيى» هي الياء فى «يحيا» التى قلبت ألفا. فلما كانت هذه الياء فى موضع قد تسكن لم يعتدّ بحركتها. ومن قال «حى» و «عى» أجراهما مجرى «ردّ» ، فكما تقول «ردّوا» كذلك تقول «حيّوا» و «عَيّوا». قال :

عَيّوا بأمرهم كما

عَيّيت ببيضتها الحمامه (١)

ومن قال «حيى» أجراه مجرى «رضى» ، فكما تقول «رضوا» تقول «حيوا». قال :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس

حيوا ، بعد ما ماتوا ، من الدهر أعصرا (٢)

فإن لم تكن متطرّفه فلا- يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنيه ، أو علامتا الجمع ، أو تاء التأنيث. فإن كان بعدها علامتا التثنيه أو علامتا الجمع لم يجز إلّا الإظهار ، وذلك نحو «محيان» و «حيان» و «محييات». والسبب فى ذلك أنّ زيادتى الجمع إنما دخلت على الأفراد ، فلما كان المفرد لو لم يلحقه شيء لا يجوز فيه الإدغام ، لأنّ الحركة إعراب ، حملت التثنيه والجمع عليه.

فإن كان بعدها تاء التأنيث فلا يخلو أن تلحق التاء لفظ المفرد ، أو بناء الجمع. فإن لحقت بناء الجمع ، نحو «حياء وأحييه» و «عَيّى وأعييه» ، جاز الإظهار والإدغام نحو «أحيه» و «أعيه». فمن أدغم فلأنّ الحركة بناء ، ولم تدخل على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها. ومن أظهر فلأنّ هذه الياء هي التى تسكن فى «يعيا» و «يحيا». والإدغام فى «أعيه»

ص: ٢٩٢

١- البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ١٣٨ ، وأدب الكاتب لابن قتيبه ص ٦٨ ، والحيوان للجاحظ ٣ / ١٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ٤٣٠ ، وشرح شواهد الإيضاح للفارسي ص ٦٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٥ ، وعيون الأخبار لابن قتيبه ٢ / ٨٥ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (حيا - عيا) ، ولابن مفرع الحميرى فى ملحق ديوانه ص ٢٤٤ ، ولسلامه بن جندل فى ملحق ديوانه ص ٢٤٦.

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو لمودود بن العنبرى فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ٣٣٤ ، ولأبى حزابه الوليد بن حنيفه فى شرح شواهد الإيضاح للفارسي ص ٦٣٤ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٦٢ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (حيا).

أقوى منه في «أحيه»، لأنّ الياء في «أعيه» تلزمها الحركة في الجمع والمفرد نحو «عبي». وأما «أحيه» فالحركة تلزم في الجمع. وأما في المفرد فلا تثبت الياء، بل تقول «حياء»، فتقلب الياء همزه، لتطرّفها بعد ألف زائده.

فإن لحقت المفرد فلا يخلو من أن تكون عوضا من محذوف، أو غير عوض. فإن لم تكن عوضا لم يجز إلما الإظهار، نحو «محيه» و «معيه». والعلة في ذلك كالعلة في «محييات» و «محيين»، من أنّ العلامة دخلت على بناء لا يجوز فيها الإدغام، وهو «محي» و «معي».

فإن كانت التاء عوضا فإنه لا يجوز إلما الإدغام نحو «تحيه» مصدر «حيا» الأصل «تحييا» فحذفت ياء «تفعيل»، وعوّضت التاء منها على حدّ «تكرمه» فصار «تحيه»، فصارت هذه التاء، لأجل العوضيّة، كأنها جزء من الكلمة فلزمت، فصارت الحركة لازمه لذلك، فلزم الإدغام.

وزعم المازنيّ أنه يجوز الإظهار. واستدلّ على ذلك بجواز الإظهار في «أحيه»، مع أنّ الهاء من «أحيه» لازمه ل- «أفعله»، لأنها لم تدخل على «أحي» كما أنها في «تحيه» كذلك، إذ لم تدخل على «تحي». وهذا الذي ذهب إليه ضعيف، لأنّ الفرق بين «تحيه» و «أحيه» بين. وذلك أنّ التاء من «تحيه» صارت عوضا من حرف من نفس الكلمة، فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة لذلك. وأيضا فإنّ «أحيه» جمع، والجمع فرع على الواحد، والفروع قد لا- تلحظ وقد تلحظ. وأما «تحيه» فمصدر. والمصدر أصل. فينبغي أن يلحظ في نفسه.

وإذا أظهرت الياءين ولم تدغم، كان الإدغام جائزا مع الإظهار أو لم يكن، فإنّ إخفاء الحركة من الياء الأولى أفصح من الإظهار، لأنه وسيطه بين الإظهار والإدغام، فكان أعدل لذلك.

والإخفاء، فيما حركه الياء الأولى منه كسره، أحسن من الإخفاء فيما حركتها منه فتحه. فالإخفاء في «محيين» أحسن من الإخفاء في «محيين»، لأنّ الكسره في الياء أثقل من الفتحة، فتكون الداعية إلى التخفيف مع الكسره أشدّ.

وقد شدّ ألفاظ في هذا الفصل، فاعتلت فيها العين. منها «آيه» و «رايه» و «ثايه» و «غايه» و «طايه». وكان حقّها أن يعتلّ منها اللام ويصحّ العين. والذي سهّل ذلك كون هذه الألفاظ أسماء، فلا تتصرّف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل.

وفى «آيه» ثلاثة أقوال للنحويين :

فمذهب الخليل ما ذكرناه ، من اعتلال العين وصحّه اللام ، شدوذا.

ومذهب الفرّاء أنّ وزنها «فعله» وأنّ الأصل «آيه» ، فاستقلوا اجتماع ياءين ، فأبدلوا من الساكنه ألفا تخفيفا. قال : وإذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنه وحدها ، فى نحو «عيب وعاب» و «ذيم ودام» ، فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى. وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنّ فيه إعلال العين ، مع أنّ العين معتلّه كما فى مذهب الخليل ، مع أنّ إبدال الياء الساكنه ألفا ليس بمستمرّ ، وأما «العاب والعيب» و «الذام والذيم» فهما مما جاء على «فعل» تاره ، وعلى «فعل» أخرى.

ومذهب الكسائى أنّ وزنها «فاعله» ، والأصل «آيه» ، فحذفت استثقالا لاجتماع الياءين ، إذ حذفوها وحدها «باله» وقد تقدّم. وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنّ فيه أيضا ما فى مذهب الخليل من إعلال العين ، لأنّ الحذف إعلال ، مع أنّ حذف الياء التى هى عين ليس بمطرّد ، مع أنه ادّعى أصلا لم يلفظ به ، ولا مانع يمنع لو كان ذلك.

فتبين أنّ الأولى ما ذهب إليه الخليل. وهذه المذاهب إنما تجرى فى «آيه» ، لأنها من ذوات الياء ، بدليل قوله :

قف ، بالدّيار ، وقوف زائر

وتأى ، إنك غير صاغر (1)

فمعنى «تأى» : انظر آياتها. فلو كانت عينها واوا لقال «وتأؤ» كما تقول «تلؤ» و «تسو».

وكذلك «غايه» فى أحد القولين ، لأنّ أبا زيد حكى «غَيّيت الغايه وأغَيّيتها». فهذه دلالة قاطعه على أنها من الياء. فعلى هذا تجرى فيها المذاهب الثلاثة التى فى «آيه».

وشدّ من ذلك فى الفعل «استحى» ، وكان القياس «استحيا» ، لكن شدّوا فيه ، فأجروه مجرى «استبان» ، فنقلوا حركه الياء التى هى عين إلى الساكن قبلها ، وقلبو الياء ألفا ، فصار «استحى».

فأما المازنّى فيزعم أن الألف حذفت تخفيفا ، كما حذفت من «علبط» و «هدبد».

ص : ٢٩٤

١- البيت من مجزوء الكامل ، وهو للكُميت فى ديوانه ص ٢٢٣ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٠٤ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ١٤٢ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (أيا).

وأما الخليل فيزعم أنه لما اعتلت العين سكنت ، وسكنت اللام أيضا كذلك بعدها بالإعلال ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

فإن قيل : فلأى شيء لم يردوا المحذوف في المضارع ، فيقولوا «يستحي» ، ويرفعوا الياء التي هي لام ، ويدغموا فيها العين؟ فالجواب : أن الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم ، لأن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلا لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام. [فأما قول الشاعر :

وكأنها ، بين النساء ، سبيكه

تمشى بسده بيتها فتعى (١)

فبيت شاذ ، وقد طعن على قائله .

ورد المازني مذهب الخليل ، بقول العرب في التشبيه «استحيا» . قال : فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الرد هنا ، لأن اللام قد تحركت لأجل التشبيه ، فكانوا يقولون «استحيا» . فلما لم يقولوا ذلك دل على أن الحذف تخفيف .

ولقائل أن يقول : لما حذف عين «استحي» أشبه «افتعل» ، فصرف كتصريف ما أشبهه . ومذهب المازني أقوى .

وجمع ما يجرى على «استحي» مثله في اعتلال عينه ، من اسم فاعل ، واسم مفعول ، ومضارع نحو «استحي يستحي فهو مستح ومستحي منه» . قال الشاعر :

وإني لأستحي ، وفي الحق مستحي

إذا جاء باغى العرف ، أن أتنگرا (٢)

ولم يستعملوا الفعل معتلا العين إلا بالزيادة ، فلا يقال «حاي» ، ولا «يحي» . فأما قول الشاعر :

وكأنها ، بين النساء ، سبيكه

تمشى ، بسده بيتها ، فتعى

فبيت شاذ ، وقد طعن على قائله .

ص : ٢٩٥

١- البيت من البحر الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣ / ٨٩٣ ، والمحتسب لابن جني ٢ / ٢٦٩ ، والمنصف لابن جني ٢ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١ / ٥٣ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (عيا) .

٢- البيت من البحر الطويل ، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ١٣٦ ، ولسان العرب لابن منظور ، وتهذيب اللغة للأزهري ، وأساس البلاغه للزمخشري ، وتاج العروس للزبيدي ، ماده (سمح).

وأما اللّام فتجرى فى اعتلالها مجرى لام «رمى» ، فلا تصحّ إلّا أن تضعّفها ، فإنك إذ ذاك تصحّ الأولى منهما ، وتعلّ الثانية منهما ، لأنّ نسبتها إذ ذاك من الثانية نسبة العين من اللّام فى «شوى» وأمثاله. فلو بنيت من «رمى» مثل «احمرّ» لقلت «ارميا». والأصل «ارمى» ، فصحت اللّام الأولى ، وقلت الثانية ألفا. وتقول فى المضارع «يرمى» ، فتصحّ اللّام الأولى كما تصحّ العين فى «يحيى».

وتقول فى مثل «احمارّ» من «الحوّه» : «احواوى الفرس» و «احواوت الشّاه». ترجع الواو إلى أصلها ، لأنّه لا- مانع من ذلك. واحتملت الواوان ، لوقوعهما منفصلتين. فإن بنيت مثل «احمررت» قلت : «احوويت». واحتملت الواوان - وإن كانتا متصلتين - لأنهما فى تقدير الانفصال ، لأنّ كلّ «افعلّ» مقصوره من «افعالّ».

وتقول فى اسم الفاعل فى «احواوى» : «محووا» ، ومن «احووى» : «محوو».

ومصدر «احواوى» «احوياء» من غير إدغام ، لأنّ الياء مدّه منقلبه عن ألف «احواوى». هكذا حكى أهل اللغه عن العرب. وزعم المبرد أنك تقول «احوياء» من قبل أنّ المصدر اسم. فبناؤه على حاله واحده ، فلا تكون الألف عارضه. والسمع يبطل ما قال.

ومصدر «احووى» : «احوواء». ومن قال فى مصدر «اقتتل» : «قتالا» قال فى مصدر «احووى» : «حواء». هذا قول أبى الحسن. وغيره يقول : «حياء» فيقلب الواو الساكنه ياء ، لانكسار ما قبلها ، ثم تقلب الثانية ياء ، وتدغم الياء فى الياء.

والصحيح قول أبى الحسين ، لأنّ الواو بالإدغام قد زال عنها المدّ ، فصارت بمنزله الحروف الصحيحه ولذلك وقع «ولّى» فى القافيه مع «ظبى». و «أدل» كان كذلك لو لم تقو الكسره على قلبها. ويقوى ذلك قولهم «قرون لى» فلم يقلبوا من الضمه كسره لّمّا أمنوا قلب الياء واوا للإدغام كما قلبوها فى أدل.

فإن قلت : إنّ القلب فى «حياء» محمول على قول من قال «لى» بكسر اللام؟.

فالجواب : أن ذلك بعيد ؛ ألا ترى أنك لا تجد كلمه من الواو المدغمه قلبتها الكسره إلى الياء ، لزوال المدّ عنها بالإدغام.

الرباعى المعتل

فإن كان أصول المعتلّ على أزيد من ثلاثه فإنّ نهايه ما يوجد عليه أربعة أحرف ، بشرط أن يكون مضعّفا ، أعنى : تكون لامه الأولى من جنس فائه ، ولامه الثانية من جنس عينه ، كما جاءت لام «رددت» من جنس عينه. فهو فى الأربعة نظير «رددت» فى الثلاثه.

وذلك نحو «قوقيت» (١) و «ضوضيت» (٢) في بنات الواو ، و «حاحيت» و «عاعيت» و «هاهيت» (٣) في بنات الياء. والأصل «ضوضوت» و «قوقوت» - فأبدلوا الواو الأخيره ياء ، لوقوعها طرفا رابعه ، للعلّه التي ذكرنا في «أغزيت» - و «حاحيت» و «عيعيت» و «هيهيت» فأبدلوا من الياء ألفا. كراهيه اجتماع الأمثال.

فإن قيل : وما الذى يدلّ على أنّ «قوقيت» : «فعللت» ، ولعلها «فعليت» أو «فوعلت». وكذلك أيضا «حاحيت» ما الذى يدلّ على أنه «فعللت» ولعله «فاعلت»؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على أنّ «قوقيت» : «فعللت» أنه لو كان «فوعلت» لكان من باب «ددن». ولو كان «فعليت» لكان من باب «سلس وقلق». وهما بابان قليلان ، و «قوقيت» وأمثاله كثير. فدلّ ذلك على أنه ليس ب- «فوعلت» ، ولا ب- «فعليت».

وأما «حاحيت» وأمثالها فالذى يدلّ على أنها «فعللت» لا «فاعلت» المصدر ؛ ألا تراهم قالوا «الحيحاء» و «العيعاء» ، فيجىء بمنزله «السرهاف» (٤). ولو كان «فاعل» لكان مصدره «فعالا» نحو «قاتل قتالا».

فإن قيل : وقد يجىء «الفعال» مصدرا ل- «فاعل» ، قالوا «قاتله قيتالا»؟.

فالجواب : أنّ ذلك قليل ، فلا ينبغي أن يحمل عليه «الحيحاء» و «العيعاء».

والذى يدلّ أيضا على أنّ «حاحيت» و «عاعيت» : «فعللت» قولهم «الحاحاه» و «العاعاه» بمنزله «الدّحرجه» و «القلقله» و «الزلزله». ولو كانتا «فاعلت» لما جاز ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يقال «قاتل قاتله» ولا «ضارب ضاربه».

وأيضا فإنّ جعل الألف زائده يؤدّى إلى دخولهما فى الباب القليل - أعنى باب «ددن» - وهو كون الفاء والعين من جنس واحد.

فإن قيل : وما الذى يدلّ على أنّ الألف منقلبه عن الياء فيهما؟.

فالجواب : أنّ الذى يدلّ على ذلك أنه لم يجىء قطّ على أصله. فلو كان من ذوات الواو لجاىء على أصله ، ك- «قوقيت».

ص: ٢٩٧

١- قوقت الدجاجة : إذا صوّتت عند البيض ، أى : صاحت. انظر العين للفراهيدى ، ماده (قوى).

٢- الضّأضاء : صوت الناس. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (ضوا).

٣- هذه الأصوات الثلاثة ينادى بها للغنم.

٤- السرهاف : من قولك : سرهفت الرجل : إذا أحسنت غداءه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (سرهف).

فإن قيل : ولأى شيء لم تبدل من الواو ألف ، في مثل «قوقيت»؟.

فالجواب : أنهم فرّقوا بذلك بين ذوات الياء وذوات الواو ، وكان إبدال الألف من الياء أولى ، لقرب الألف من الياء ، ولما في إظهار الياء من اجتماع الأمثال. ومما يدلّ على أنهم يبدلون كراهيه اجتماع الأمثال «دهديت» (١) ، وأصله «دهدهت». فأبدلت الهاء ياء.

وزعم المازني أنّ الألف منقلبه عن واو ، وحجّته أنّ الألف لما لم ينطق لها بأصل ، لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نطق له بأصل ، وهو «قوقيت».

والأول أقيس وأحسن ، لأنّ فيه محسّنا لقلب الياء ألفا. وليس في مذهب المازنيّ ما يحسّن القلب.

وجاء من ذلك في الأسماء «غوغاء» ، فيمن صرف فقال «غوغاء» ، أو من ألحق التاء فقال «غوغاءه». والأصل «غوغاو» و «غوغاوه» فقلبت الواو همزة لتطرّفها بعد ألف زائده.

فإن قيل : ولعلّ الهمزة منقلبه عن حرف علّه ملحق بالأصل؟.

فالجواب : أنّ حمل الكلمة على ذلك يؤدّي إلى كون الكلمة من باب «سلس وقلق» وذلك قليل جدّا ، فحملت على الباب الأوسع. وأيضا فإنّ العرب لم تلحق من بنات الثلاثة بنات الأربعة شيئا على وزن «فعلاء» ، لم يوجد من كلامها مثل «حمراى» منوّنا.

فإن قيل : ولعلّ الواو زائده ، ووزن الكلمة «فوعال» نحو «توراب»؟.

فالجواب : أنّ هذا البناء قليل ، فلا- ينبغي أن يحمل عليه. وأيضا فإنه يؤدّي إلى الدخول في باب «ددن» ، وهو أقلّ من باب «سلس».

فأما من منع الصرف فالهمزة عنده زائده ، والكلمة من باب «سلس».

وكذلك «الصيصيه» (٢) و «الدوداه» (٣) و «الشوشاه» (٤). فأما «الصيصيه» فمن مضعّف الياء. وأما «الدوداه» و «الشوشاه» فمن مضعّف الواو. ولا ينبغي أن يدعى في «صيصيه»

ص : ٢٩٨

١- دهديت الحجر : دحرجته. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (دهده).

٢- الصيصيه : الحصن ، وكل شيء امتنع به وتحصّن. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (صيص).

٣- الدوداه : الأرجوحه التي يلعب بها الصبيان. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ماده (دود).

٤- الشوشاه : الناقه الخفيفه ، والمرأه تعاب بذلك. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (شوش).

أنها فى الأصل «صوصيه» ، فقلبت الواو ياء للكسره قبلها ، لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل. وأيضاً فإنها لو كانت من ذوات الواو لقالوا فى الجمع «صواص» ، لتحرك الواو وزوال الكسره. فلَمَّا قالوا «صياص» علمنا أنها من ذوات الياء. قال تعالى : (مِنْ صَيَاصِيهِمْ) [الأحزاب : ٢٦]. ولا- تجعل الياء الثانيه زائده ويكون وزن الكلمه «فعليه» نحو «عفريه» (١) ، لأنّ فى ذلك دخولا فى باب «قلق» وهو قليل. وكذلك «الدّوداه» و «الشّوشاه» ، لو جعلت الواو فيهما زائده لكانا من باب «ددن» ، وهو قليل ، ولو كانت الألف زائده لكانا من باب «سلس». وهو قليل أيضاً.

فأما «الفيفاء» (٢) فالألف والهمزه زائدتان ، لأنهم قد يحذفونهما ، فيقولون «الفيف». وكذلك «القيقاء» (٣) و «الزّيزاء» (٤) ، بمنزله «علباء» (٥) ، ولا يكونان من باب المضعّف ، لأنهما ليسا بمصدرين ، و «فعالل» لا يوجد إلّا فى المصادر.

وحكم اللام المعتلّه ، فى جميع الأحوال ، حكمها فى مزيد الثلاثي. وحكم العين حكمها فى الثلاثي.

ولم تجيء الواو أصلاً فى بنات الأربعة غير المضعّف إلّا فى «ورنتل» (٦) - وهو شاذّ - وفى أسماء قليلة ، قد تبّهنا عليها فى الأبنيه. وكذلك الياء لم تجيء أصلاً فيما زادت أصوله على ثلاثه أحرف إلّا فى «يستعور» (٧) ، وفى ألفاظ قليلة ، تبّهنا أيضاً عليها فى الأبنيه. وقد تقدّم الكلام فيها.

ص : ٢٩٩

١- العفريه : الداھيه. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (عفر).

٢- الفيفاء : الصحراء الملساء. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (فيف).

٣- قال ابن منظور فى لسان العرب ، ماده (قيصر). القيقاء : مكان ظاهر غليظ كثير الحجاره ، وهى مستويه بالأرض وفيها نشوز وارتفاع مع النشوز ، نثرت فيها الأحجار نثراً لا تكاد تمشى فيها ، وما تحت الحجاره المنثوره حجاره غاصّ بعضها ببعض لا تقدر أن تحفرها.

٤- الزيزاء : ما غلظ من الأرض. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (زور).

٥- العلباء : عصب فى العتق يأخذ إلى الكاهل. انظر النهايه لابن الأثير ، ماده (علب).

٦- الورنتل : الداھيه والأمر العظيم. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ماده (ورل).

٧- اليستعور : شجر تصنع منه المساويك ، ومساويكه أشدّ إنقاءً للثغر وتبييضاً للأسنان. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (يستعور).

وهي ثلاثة الياء والواو والألف.

أما الياء منها فلا تخلو من أن تكون ساكنه ، أو متحرّكه. فإن كانت ساكنه فلا يخلو من أن تقع بعد ساكن ، أو متحرّك. فإن وقعت بعد ساكن فإن كان الساكن حرف عله حذف ، فتقول في «مصطفى» : «مصطفين» في النصب والخفض. إلا أن تكون الياء علامه تنبيه فإنك تحرك الساكن الذي قبلها وتقلبه ياء إن كان ألفا ، فتقول «مصطفين» في النصب والخفض ، أو تكون الألف ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، فإنك تبدل الياء همزه وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو «صحائف». وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك باب البدل. فإن كان حرفا صحيحا كسرته وثبتت الياء ، نحو قوله في التذكار : قدى ، والإنكار : أزيدنيه.

وإن وقعت بعد متحرك فلا يخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح ، أو حرف مكسور ، أو حرف مضموم.

فإن كانت بعد حرف مفتوح نحو «بيطر» لم تعتلّ ، إلّا أن ينضاف إليها ثلاث ياءات فإنه يجوز حذفها استثقالا ، وذلك نحو «أمّيه» إذا نسبت إليه فإن من العرب من يقول «أمويّ» فيحذف ياء «أمّيه» الزائده ، فيكون كأنه قد نسب إلى «أمي» ك- «هدى» فيقول «أمويّ» ك- «هدويّ».

وإن كانت بعد حرف مكسور فهي على حالها أيضا نحو «قضب».

وإن كانت بعد حرف مضموم قلبت واوا ، نحو «بيطر» إذا بنيته للمفعول فإنك تقول «بوطر».

وإن كانت متحرّكه فلا يخلو من أن تكون أوّلا ، أو بعد حرف. فإن كانت أوّلا لم

تغيّر عن حالها التي تكون عليها في الأصل نحو «يركب». إلّا في «يفعل» مضارع «فعل» المكسور العين الذي فاءه ولو. فإنه يجوز كسرها ، وذلك نحو «ييجل» في بعض اللغات.

وإن كانت بعد حرف فلا- يخلو من أن تكون طرفا ، أو غير طرف. فإن كانت طرفا فلا- يخلو من أن يكون ما قبلها ساكنا. أو متحرّكا. فإن كان ما قبلها ساكنا فإنه لا يكون إلّا الألف الزائده ، أو الياء الأولى من يائي النسب ، أو ما جرى مجراهما ، نحو «قرشئ» و «كرسئ». ولا يحفظ غير ذلك. وتقلب بعد الألف همزه ، وذلك نحو «درحاء» أصله «درحاي» ، بدليل قولهم في معناه «درحايه» ولكنها قلبت همزه لما ذكر في باب البدل. وتصحّح بعد الياء.

وإن كان ما قبلها متحرّكا فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحه ، أو ضمّه ، أو كسره. فإن كانت كسره لم تغيّر نحو «عفريه» ، لأنّ تاء التأنيث لا يعتدّ بها. وإن كانت ضمّه قلبت الضمّه كسره ، وثبتت الياء. نحو «تقلس» مصدر «تقلسى». أصله «تقلسى» فقلبت الضمّه كسره. وإن كانت فتحه قلبت ألفا ، نحو «علقى» (١) و «قلسى» (٢). والأصل «علقى» و «قلسى» ، بدليل قولك «علقيان» و «قلسيت» ، لكن لما تحرّكت الياء وقلبها فتحه قلبت ألفا. ما لم يمنع من ذلك الألف التي هي علامه الاثنين ، أو ضميرهما ، نحو «قلسيا» و «علقيان» ، فإنها تثبت ولا تقلب ، لئلا يؤدّى ذلك إلى اجتماع ساكنين - الألف المبدله من الياء والألف التي بعدها - فيلزم الحذف فتقول : «قلسى» فيلتبس بفعل الواحد ، و «علقان» فيلتبس بثنيه غير المقصور ، إذ قد يتوهم أنه ثنيه «علق» مثلا.

وإن كانت غير طرف فلا- يخلو من أن تكون بين ساكنين ، أو بين متحرّكتين ، أو بين متحرّك وساكن. فإن كانت بين ساكنين لم تغيّر نحو «قشيب» و «كرايس». أو بين متحرّكين نحو «قيوم» تثبت ، ولم تغيّر بأكثر من إدغامها فيما بعدها ، كما فعل في «قيوم». أصله «قيووم» ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء.

وإن كانت بين متحرّك وساكن تثبت ولم تغيّر ، نحو «حذيم» (٣) و «حيفس» (٤) ، ما لم يكن الساكن ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وتكون الياء ساكنه في المفرد ، فإنها

ص: ٣٠١

١- العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (علق).

٢- القلسى : القلنسوه. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (قلس).

٣- الحذيم : الحاذق بالشئ. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حذم).

٤- الحيفس : الرجل القصير الغليظ. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (حفس).

تقلب همزه نحو «صحائف» جمع صحيفه ، أو تكون بعد الألف وقد تقدّمتها ياء أخرى أو واو ، بشرط القرب من الطرف ، نحو «بين» و «قيم» اسم رجل ، على وزن «فعليل» نحو «حذيم» تقول في تكسيرهما : «بيائن» و «قيائم». وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل. ما لم يؤدّ ذلك إلى وقوع الهمزة بين ألفين. فإن أدّى إلى ذلك أبدلت من الهمزة ياء ، هربا من اجتماع ألفين مع ما يقاربهما ، وهو الهمزة ، فكأنه قد اجتمع في الكلمه ثلاث ألفات. وإنما أبدلت منها لياء لأنها أخفّ من الواو. وذلك نحو «مطيّه ومطايا» أصله «مطائو» ثم قلبت لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مطائي» ، ثم قلبت الكسره فتحه تخفيفا فصار «مطاي» ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «مطاي» ، ثم أبدلت الهمزة ياء لما قدّمنا.

وكذلك تفعل بالهمزة المبدله من الألف ، إذا أدّى ذلك فيها إلى وقوع الهمزة بين ألفين نحو «صلاه (1) وصلايا». ما لم تكن الواو من المفرد واوا ملفوظا بها فإنّ الهمزة إذ ذاك تبدل واوا ، لتكون الواو ظاهره في الجمع كما كانت في المفرد ، نحو «علاوه (2) وعلاوى» و «إداوه (3) وأداوى».

وقد يبدلون الهمزة واوا ، وإن لم تكن ظاهره في المفرد ، إذا كانت اللّام واوا في الأصل ، نحو «مطيّه ومطاوى» و «شهيه وشهاوى». على أنه قد يجوز أن تكون «شهاوى» جمع «شهووى» استغنى به عن جمع «شهيه» ، لكونهما في معنى واحد. قال :

فهى شهاوى وهو شهاونى (4)

ص: ٣٠٢

١- الصلاة: مدقّ الطيب: انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (صلا).

٢- العلاوه: أعلى الرأس ، وقيل: أعلى العنق ، وقيل رأس الإنسان ما دام في عنقه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (علا).

٣- الإداوه: إناء صغير من جلد يتخذ للماء. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (أدا).

٤- الشعر من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ص ٧٠ ، والمنصف لابن جنى ٣ / ٦٧.

أما الواو فلا يخلو أيضا من أن تكون ساكنه ، أو متحرّكه. فإن كانت ساكنه فلا يكون ما قبلها أبدا إلا متحرّكا - ولا يكون ساكنا إلا أن يكون الساكن ألفا ، فإنك تحذفها فتقول في «مصطفى» : «مصطفون». ما لم تكن الألف للجمع الذي لا نظير له في الآحاد فإنها تقلب همزه ، نحو «عجائز» - ولا تخلو الحركة من أن تكون فتحه ، أو ضمّه ، أو كسره.

فإن كانت فتحه ثبت الواو ولم تغير ، نحو «حوقل». إلا أن تدغم في ياء فإنها تقلب ياء ، نحو قولك : «مصطفى».

وإن كانت ضمّه ثبت أيضا ولم تغير ، نحو «طومار» (1). إلا أن تدغم في ياء مبدله من واو ، أو غير مبدله ، فإنها تقلب ياء نحو «بياع» «فوعال» من البيع. وإن كان قبلها ضمّه قلبت ياء ، والضمّه التي قبلها كسره ، نحو : «مرمى» و «عصى». وقد تقدّم ذكر ذلك.

وإن كانت كسره فإنها تقلب ياء نحو «بهاليل». ما لم تكن الواو صغير جماعه أو علامه جمع ، فإنك تبدل الكسره ضمّه كى تصحّ الواو ، فلا يتغيّر الضمير ولا - العلامه ، نحو قولك «هؤلاء قاضون» و «هؤلاء يقضون». الأصل «قاضيون» و «يقضيون». فاستثقلت الضمه في الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان - الواو والياء - فحذفت الياء ، وبقيت الواو ساكنه بعد كسره ، فحولت الكسره ضمّه لتصحّ الواو. وما لم تكن مدغمه فيما بعدها ، فإنها إذا كانت كذلك ثبتت ولا تغير لتشبيثها بالحركة نحو «اعلوط» مصدر «اعلوط» ؛ ألا ترى أنّ الواو التي بعد الكسره زائده ساكنه ، ولم تنقلب ياء. وقد جاء من ذلك شيء مقلوبا ، إلا أنه يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو «ديوان» أصله «دوان» بدليل قولهم في الجمع «دواوين» والواو الأولى من «دوان» ساكنه زائده ، لأنه قد تقدّم الدليل على أنّ الأول من المضعفين زائد.

وإن كانت متحرّكه فلا يخلو من أن تكون طرفا أو غير طرف. فإن كانت طرفا فلا

ص: ٣٠٣

١- الطومار : الصحيفه. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (طمر).

تخلو أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحرّكا ، فإن كان ساكنا ثبتت ولم تغَيّر نحو «حنطأو» (١). وإن كان متحرّكا فلا يخلو أن تكون الحركة فتحه أو كسره أو ضمّه. فإن كانت فتحه ثبتت نحو الواو المبدله من ألف «حلبى» إذا وقفت فقلت «حبلو». وإن كانت كسره قلبت ياء نحو «قليسيه» فى تصغير «قلنسوه» على أحد الوجهين ، وتاء التأنيث هنا غير معتدّ بها. وإن كانت ضمّه قلبت الواو ياء والضمه كسره ، نحو قولك «يا قمحدى» فى ترخيم «قمحده» على لغة من لا ينوى ردّ المحذوف. إلا أن تكون الكلمه مبتتة على تاء التأنيث فإنّ الواو لا- تغَيّر نحو «قلنسوه». ولو لم تبن الكلمه على التاء هنا ، ولم يعتدّ بها ، لقليل «قلنسيه». أو تكون الواو علامه جماعه ، أو ضميرها ، فإنها تثبت ولا تغَيّر ، محافظه على الواو لأنها لمعنى ، نحو قولك «زيدون» و «يضرّبون».

وإن كانت الواو غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين ، أو بين متحرّك وساكن. فإن كانت بين ساكنين ثبتت ولم تغَيّر ، نحو «عثول» (٢) ، إلما أن يدغم فيها ياء فإنها تقلب ياء نحو «بياع» على وزن «فَعُول» من البيع. وإن كانت بين ساكن ومتحرّك ثبتت أيضا. ولم تغَيّر ، نحو «جهور». إلما أن تكون مضمومه نحو «تجهور» فإنه يجوز همزها فى أحد الوجهين. أو تدغم فيها الياء فإنه يلزم قلبها ياء نحو «فَعُول» من البيع تقول فيه «بيّع» والأصل «بيوع». أو تقع بعد ألف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد - وقد كانت ساكنه فى المفرد للمدّ - فإنه يلزم قلبها همزه نحو «عجائز». أو تقع بعد ألف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أيضا ، وقد تقدّم الألف ياء أو واو ، فإنه يلزم قلبها همزه نحو «سوائد» و «بيائع» جمع «سود» و «بيّع» ، على وزن «فَعُول» من السّودد والبيع.

ما لم تصحّ فى المفرد فى موضع يجب إعلالها فيه ، أو لم تكن قريبه من الطرف ، فإنه لا- يجوز همزها ، نحو «ضياون» جمع «ضيون» (٣) ، و «بياويح» جمع «بياع» على وزن «فَعُول». وقد تقدّم ذكر ذلك فى البديل.

* * *

ص: ٣٠٤

١- الحنطأو : العظيم البطن. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (حنطأ).

٢- العثول : الكثير اللحم المسترخى. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عثل).

٣- الضيون : ذكر السّور. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (ضون).

وأما الألف فإنها أبدا ساكنه ، ولا يخلو أن تجتمع مع ساكن غيرها ، أو لا تجتمع. فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو «حبلى القوم». إلا أن يكون الساكن ألف التشبيه فإنها تقلب ياء ولا تحذف. فتقول فى تشبيه «حبلى»: «حليان». ولا يجوز أن تقول «حملان» لئلا يتوهم أنه تشبيه «حبل» ، خلافا لأهل الكوفه فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف ، نحو «جمادى» فيقولون فى تشبيته «جمادان» والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلا «جماديان» ، وبه ورد السماع. قال :

شهرى ربيع وجماديينه (١)

وقد حذفت فى لفظتين شدتا وهما «ضبغطرى» (٢) و «قبعثرى» (٣) قالوا فى تشبيتهما : «ضبغطران» و «قبعثران».

أو يكون الساكن الياء الأولى من يائى النسب ، فإنها تقلب معها واوا ، فيما هو على أربعة أحرف ، ولم تتوال فيه الحركات ، ويجوز فيه الحذف ، فيقال فى النسب إلى «حبلى» : «حلى» و «حلوى». وأما ما زاد على أربعة أحرف فلا يجوز فيه إلا الحذف.

أو يكون الساكن ألف الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد فإنها تقلب همزه ولا تحذف نحو «رسائل» فى جمع «رساله». وقد تقدم ذكر السبب فى ذلك فى باب البدل. وقد تقلب الهمزه ياء ، إذا وقعت بين ألفين ، للعلّه التى تقدم ذكرها فى فصل الياء.

وإن لم تجتمع مع ساكن فلا يخلو من أن تكون الحركه التى قبلها فتحه أو ضمّه أو كسره. فإن كانت فتحه ثبتت ولم تغير نحو «رساله». إلا أنه يجوز فيها إذا كانت طرفا فى

ص: ٣٠٥

١- الشعر من الرجز ، وهو لامرأه من فقعس فى خزانه الأدب للبغدادى ٧ / ٤٥٦ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٤٢ ، وبلا نسبه فى الإنصاف للأنبارى ص ٧٥٥.

٢- الضبغطرى : الرجل الشديد والطويل والأحمق ، وكلمه يفزع بها الصبيان. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (ضبغطر).

٣- القبعثرى : الضخم العظيم ، انظر النهايه لابن الأثير ، ماده (قبعثر).

الوقف أن تبدل ياء أو واوا أو همزه. فتقول «جبالاً» و «جبلو» و «جبلى». إلّا ما جاء من ذلك شاذّاً ، قد حذفت فيه الألف واجتزئ بالفتحة عنها ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو «علبط» (١) و «عكمس» (٢) وأمثال ذلك ، أو فى ضروره شعر نحو قوله :

ألا لا بارك الله فى سهيل

إذا ما الله بارك فى الرجال (٣)

فحذف الألف من «الله» لإقامه الوزن.

وإن كانت ضمّه قلبت واوا نحو «ضارب» ، إذا بنيت للمفعول فإنك تقول فيه «ضورب».

وإن كانت كسره قلبت ياء ، نحو «شماليل» فى جمع «شمالال» (٤).

* * *

ص: ٣٠٦

١- العلبط : اللبن الخاثر الغليظ جدّاً ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (علبط).

٢- يقال : ليل عكمس ، إذا اشتد ظلامه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عكمس).

٣- البيت من البحر الوافر ، وهو بلا نسبة فى خزانه الأدب للبغدادى ١٠ / ٣٤١ ، والخصائص لابن جنى ٣ / ١٣٥ ، ورفض المبانى للمالقي ص ٢٧٠ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٧٢١ ، والمحتسب لابن جنى ١ / ١٨١ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (أله).

٤- الشمالال : الناقه السريعه. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (شمل).

القلب والحذف ، فى غير حروف العله ، أو فى حروف العله فى خلاف ما تضمّنه الباب المتقدّم ، مما يحفظ ولا يقاس عليه.

[القلب على غير قياس]

فالمقلوب على قسمين :

قسم قلب للضروره نحو قولهم «شواعى» فى «شوائع» فى الشعر ، قال :

وكأنّ أولاها كعاب مقامر

ضربت على شزن ، فهنّ شواعى (١)

يريد : «شوائع» أى : متفرقات. ونحو قول الآخر :

* مروان مروان أخو اليوم اليمى (٢)*

يريد : «اليوم» أى : الشديد ، لأنه مشتقّ من «اليوم» ، لكنه قلب.

وقسم قلب توسّعا ، من غير ضروره تدعو إليه ، لكنه لم يطرد عليه فيقاس ، وذلك نحو قولهم «لايث» و «شاك» ، والأصل «شائك» و «لايث» ، لأنّ «لايثا» من «لايث يلوث» ، و «شائك» مأخوذ من «شوكة السلاح». ونحو قولهم «قسى» فى جمع «فوس». وقياس جمعها «قؤوس» ، نحو قولهم «فوج» و «فؤوج». ونحو قولهم «رعملى لقد كان كذا» يريدون : «لعمرى».

ص: ٣٠٧

١- البيت من البحر الكامل ، وهو للأجدع بن مالك فى لسان العرب ، ماده (شيع ، شزن ، شعا) ، والمؤتلف والمختلف للآمدى ص ٤٩ ، والمعانى الكبير لابن قتيبه ص ٥٤ ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ٧٤٣ / ٢ ، والمقتضب للمبرد ١ / ١٤٠ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ٥٧.

٢- الرجز لأبى الأخرز الحمانى فى شرح أبيات سيويه للسيرافى ٢ / ٤٢٧ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (كرم ، يوم) ، وبلا نسبه فى الخصائص لابن جنى ١ / ٦٤ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ١ / ١٦٩ ، والكتاب لسيويه ٤ / ٣٨٠ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ١٢ / .

ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا ، لسعته . حتى إنَّ يعقوب قد أفرد كتابا في «القلب والإبدال» .

فإن قيل : إذا كان ، من السَّعة والكثرة ، بحيث يتعدَّر ضبطه فينبغي أن يكون مقيسا؟ .

فالجواب : أنه ، مع كثرته ، من أبواب مختلفه ، لم يجيء منه في باب ما شىء يصلح أن يقاس عليه ، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك .

فإن قال قائل : إذا جاءت الكلمه في موضع على نظم ما ، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر ، فبم يعلم أن أحد النظمين أصل والآخر مقلوب منه . بل لقائل أن يقول : لعلهما أصلان وليس أحد النظمين مقلوبا من صاحبه؟ .

فالجواب : أن الذي يعلم به ذلك أربعة أشياء :

أحدها : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالا من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالا هو الأصل ، والآخر مقلوبا منه ، نحو «لعمري» و «رعملي» . فإن «لعمري» أكثر استعمالا . فلذلك ادعينا أنه الأصل .

والثاني : أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد ، ويكون النظم الآخر أقل تصرِّفا ، فيعلم أن الأصل هو الأ-كثر تصرِّفا ، والآخر مقلوب منه . وذلك نحو «شوائع» فإنه أكثر تصرِّفا من «شواعي» ، لأنه يقال «شاع يشيع فهو شائع» ، ولا يقال «شعى يشعى فهو شاع» . فلذلك كان «شوائع» الأصل .

والثالث : أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلَّا مع حروف زائد تكون في الكلمه ، والآخر يوجد للكلمه مجردا من الزوائد . فإن سبويه جعل الأصل النظم الذى يكون للكلمه عند تجرُّدها من الزوائد ، وجعل الآخر مغيرا منه ، لأنَّ دخول الكلمه الزوائد تغيير لها ، كما أن القلب تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير . وذلك نحو «اطمأنَّ وطأمن» فالأصل عند سبويه أن تكون الهمزه قبل الميم ، و «اطمأنَّ» مقلوبا منه لما ذكرنا . وخالف الجرْمى في ذلك ، فزعم أن الأصل «اطمأنَّ» بتقديم الميم على الهمزه . وهو الصحيح عندى لأنَّ أكثر تصريف الكلمه أتى عليه . فقالوا «اطمأنَّ ويطمئنَّ ومطمئنَّ» كما قالوا «طأمن يطأمن فهو مطأمن» ، وقالوا «طمأنيه» ، ولم يقولوا «طوء منينه» .

والرابع : أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب من الآخر ، نحو «أيس» و «يثس» . الأصل عندنا «يثس» ، و «أيس» مقلوب منه ، إذ لو لم يكن مقلوبا لوجب إعلاله ،

وأن يقال «آس». فقولهم «أيس» دليل على أنه مقلوب من «يئس»، ولذلك لم يعلّ كما لم يعلّ «يئس». ولا ينبغي أن يجعل «أيس» أصلاً ويجعل تصحيحه شاذاً، لأن القلب أوسع من تصحيح المعتل وأكثر.

فهذه جملة الأشياء التي يتوصل بها إلى معرفه القلب، فأما إذا كان للكلمه نظامان، وقد تصرّف كل واحد منهما على حد تصرّف الآخر، ولم يكن أحدهما مجرداً من الزوائد والآخر مقترنا بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإنّ كل واحد منهما أصل بنفسه. وذلك «جذب» و «جبد»، لأنه يقال «يجذب» و «يجبد»، و «جاذب» و «جابذ»، و «مجنوب» و «مجنوذ». و «جذب» و «جبد».

[الحذف على غير قياس]

إشارة

والحذف على غير قياس يكون في: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والنون، والباء، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء.

حذف الهمزة

حذفت الهمزة من قولنا «الله». أصله في أحد قولي سيبويه «إله»، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الألف واللّام عوضاً منها.

وحذفت من «أناس» فقالوا «ناس».

وحذفت من «خذ» و «كل» و «مر». والأصل «أؤخذ»، «أؤكل»، «أؤمر»، لأنها من الأخذ والأكل والأمر. فلما حذفت الهمزة استغنى عن همزه الوصل، لزوال الهمزة الساكنة.

وحذفت من «سل». والأصل «أسأل»، لأنه من السؤال.

وحذفت من «أب» فقالوا «ياأبا فلان». قال أبو الأسود الدؤلي:

يا با المغيره ربّ أمر معضل

فرّجته بالمكر منّي والدّها (١)

وحكى أبو زيد: «لا بالك» يريدون: «لا أبا لك».

ص: ٣٠٩

، ورفض المبانى للملقى ص ٤٤.

وحذفت أيضا من مضارع «رأيت» فقالوا «يرى» و «ترى» فألزموها التخفيف. وربما أجروها على الأصل عند الضرورة ، قال سراقه الهذلي :

أرى عيني ما لم ترأياه

كلانا عالم بالتّرهات (١)

وحكى أبو زيد «سؤته سوايه» والأصل «سوائيه» ك- «رفاهيه» فحذفت الهمزة.

وحذفت أيضا من «براء» والأصل «برآء».

وحذفت أيضا من «أشياء» على مذهب الأخفش والفراء ، لأنّ أصلها عندهما «أشيئا». وقد تقدّم إبطال مذهبيهما.

حذف الألف

حذفت الألف في «أم والله لأفعلن» يريدون «أما والله». وربما حذفت في الوقف تخفيفا. قال لبيد :

وقبيل من لكيز حاضر

رهط مرجوم ورهط ابن المعل (٢)

يريد : ابن المعلّى. وقال أبو عثمان المازني ، في قول الله تبارك وتعالى (يا أبت) [يوسف : ٤] : يريد : يا أبتاه. وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابي وغيرهما :

فلست بمدرك ما فات مني

بلهف ولا بليت ولا لوائى (٣)

أراد «بلهفا» ثم حذفت الألف.

وحذف الألف على الجملة قليل.

ص: ٣١٠

١- البيت من البحر الوافر ، وهو لسراقه البارقي في الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٦ ، والأغاني للأصبهاني ٩ / ١٣ ، وأمالى الزجاجي ص ٨٧ ، وسر صناعه الإعراب لابن جنى ص ٧٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ٣٢٢ ، والمحتسب لابن جنى ١ / ١٢٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (رأى).

٢- البيت من بحر الرمل ، وهو للبيد بن ربيعه في ديوانه ص ١٩٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٢٧٢ ، والخصائص لابن جنى ٢

٢٩٣ / ، وشرح شواهد الإيضاح للفارسي ص ٣٢٠ ، والكتاب لسيبويه ٤ / ١٨٨ ، والمقاصد النحويه للعيني ٤ / ٥٤٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (رجم) .

٣- البيت من البحر الوافر ، وهو بلا- نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ٢ / ٥٢١ ، والخصائص لابن جنى ٣ / ١٣٥ ، والإنصاف للأنبارى ١ / ٣٩٠ ، ولسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدى ، ماده (لهف) .

حذف الواو

حذفت الواو لاما في أشياء صالحه : فحذفت في «غد» والأصل «غدو». قال الراجز - فاستعمله على الأصل - :

لا تقلوها وادلوها دلوا

إنّ مع اليوم أخاه غدوا (١)

وقالوا «حم» وأصله «حمو» بدليل قولك «حموك» فحذفت الواو. وحذفت أيضا من «أب» و «أخ» لأنهما من الواو ، لقولهم «أبوان» و «أخوان». وحذفت من «هن» وهو من الواو ، لقولهم «هنوات». وحذفت من «ابن» لأنه من «البنوة» وحذفت من «اسم» لأنه من «السمو» عندنا. وحذفت في «كره» لقولهم «كروت بالكره». وحذفت من «قله» وهو أيضا من الواو ، «قلوت بالقله». وحذفت من «ثبه» اسم الجماعه من الناس وغيرهم ، ومن «ظبه» طرف السيف ، وهما من الواو حملا على الأكثر بذلك وصيّ أبو الحسن الأخفش. وكذلك «بره» (٢) و «كفه» (٣).

حذف الياء

حذفت الياء من «يد» وأصله «يدى» لقولك «يديت» إلى فلان يدا أي : أهديت إليه معروفا. ومن ذلك «مائه» أصلها «مئيه» فحذفت الياء. يدلّ على ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم «أخذت مأيا» يريدون «مائه». وهذه دلالة قاطعه. وحذفت من «دم» والأصل «دمى» لقولهم «دميان». قال الشاعر :

فلو أنا ، على حجر ، ذبحنا

جرى الدميان ، بالخبر اليقين (٤)

ومنهم من يقول «دموان» ، وهو قليل ، وهو ، على هذه اللغة ، من باب ما حذف منه الواو. وقال بعضهم «دمان».

ص: ٣١١

- ١- الشعر من الرجز ، وهو بلا نسبه في تخليص الشواهد ص ١٨٠ ، وخزانه الأدب للبغدادى ٧ / ٤٧٩ ، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢١٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٥٧٥ ، والمقتضب للمبرد ٢ / ٢٣٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (لا).
- ٢- البره : حلقه تجعل في لحم أنف البعير. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (برى).
- ٣- الكفه : جبل الصياد ، انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (كفف).
- ٤- البيت من البحر الوافر ، وهو للمثقب العبدى في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ ، والأزهييه للهروى ص ١٤١ وو المقاصد النحويه للعيني ١ / ١٩٢ ، وخزانه الأدب للبغدادى ١ / ٢٦٧ ، وشرح شواهد الشافيه ص ١١٢ ، وبلا نسبه في الإنصاف للأببارى ١ / ٣٥٧.

حذف الهاء

حذفت الهاء من «شفه» وأصلها «شفه». لذلك قيل في التحقير: «شفيه»، وفي التكسير: «شفاه»، وفي الفعل: «شافهت فلانا»، وفي المصدر: «المشافه». وحذفت من «عضه» في إحدى اللغتين وأصلها «عضه»، لقولهم «جمل عاضه» إذا أكل العضه. ومن قال:

هذا طريق ، يأزم المآزما

وعضوات ، تقطع اللهازما (١)

فأصلها عنده «عضوه». وقالوا «فم» وأصله «فوه». وقد تقدّم ذكره. ومن ذلك «شاه» وأصلها «شوهه» فحذفت الهاء ، لقولهم في تحقيرها «شويهه» ، وفي تكسيرها «شياه» وبدليل ما حكاه أبو زيد من قولهم «شوّهت شاه» أي : اصطدتها.

حذف النون

حذفت النون من «مذ» بدليل قولهم في اللغة الأخرى «منذ». وقالوا «دد» وأصله على قول «ددن». وقالوا «فل» وأصله «فلان».

حذف الباء

حذفت من «رب» فقالوا «رب» في معناها. قال الشاعر :

أزهير إن يشب القذال فإنه

رب هيضل لجب لفت بهيضل (٢)

حذف الحاء

حذفت من «حر». وأصله «حرح» بدليل قولهم في تحقيره «حريح» ، وفي تكسيره «أحراح». قال الراجز :

ص: ٣١٢

١- الشعر من الرجز ، وهو لأبي مهديه في لسان العرب لابن منظور ، ماده (أزم) ، وبلا نسبه في جواهر الأدب للإربلي ص ٩٦ ، وخزانه الأدب للبغدادي ٦ / ٤٤٢ ، والخصائص لابن جني ١ / ١٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٨ .

٢- البيت من البحر الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي في الأزهيه الهروي ص ٢٦٥ ، وخزانه الأدب للبغدادي ٩ / ٥٣٥ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٣ / ١٠٧٠ ، والمقاصد النحويه للعيني ٣ / ٥٤ ، والمحاسب لابن جني ٢ / ٣٤٣ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (هضل).

إنّى أقود ، ممراحا

ذاقته ، مملوءه أحراحا (١)

حذف الخاء

حذفت الخاء من «بخ». والأصل «بَخَّ» ، قال الشاعر :

بين الأشجّ وبين قيس باذخ

بخبخ ، لوالده ، وللمولود (٢)

ويدلّ على أنّ أصله الثقيل قول العجاج :

في حسب بَخَّ ، وعزّ أفعسا (٣)

حذف الفاء

قالوا في التضجّر «أف» خفيفا. وأصله التشديد ، لأنهم يقولون في معناها «أفّ» بالتشديد. وحذفت من «سوف» فقالوا «سو أفعال» روى ذلك أحمد بن يحيى عن البغداديين.

حذف الفاء

حذفت الطاء في «قط» ، لأنه من «قططت» أى قطعت ، لأنّ معنى قولك «ما فعلته قط» أى فيما انقطع من عمري.

فهذه جملة كافيه من المحذوف على غير قياس.

* * *

ص: ٣١٣

١- الشعر من الرجز ، وهو للفرزدق فى الحيوان للجاحظ ٢ / ٢٨٠ ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب لابن جنى ١ / ١٨٢ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (حرح).

٢- البيت من البحر الكامل ، وهو لأعشى حمدان فى شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (بذح).

٣- الشعر من الرجز ، وهو للعجاج فى ديوانه ١ / ٢٠٣ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافى ٢ / ٢٦٠ ، والكتاب لسيويه ٣ / ٤٥٢ ، وبلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٨ ، والمقتضب للمبرد ١ / ٢٣٤.

الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعه واحده ووضعتك إياه بهما موضعا واحدا. وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين.

والسبب في ذلك أن النطق بالمثلين ثقيل ، لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين ، فيكثر العمل على العضو الواحد. وإذا كان الحرفان غيرين لم يكن الأمر كذلك ، لأنّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر. وأيضا فإنّ الحرفين إذا كانا مثلين فإنّ اللسان يرجع في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول ، فلا يتسرح اللسان بالنطق كما يتسرح في الغيرين ، بل يكون في ذلك شبيها بمرشى المقيد. فلما كان فيه من الثقل ما ذكرت لك رفع اللسان بهما رفعه واحده ، ليقلّ العمل ، ويخفّ النطق بهما على اللسان.

وأما المتقاربان فلتقاربهما أجريا مجرى المثلين ، لأنّ فيهما بعض الثقل ؛ ألا ترى أنك تعمل العضو وما يليه كما كنت في المثلين تعمل العضو الواحد مرتين. فكأنّ العمل باق في العضو لم ينتقل. وأيضا فإنك تردّ اللسان إلى ما يقرب من مخرج الحرف الأوّل ، فيكون في ذلك عقله للسان ، وعدم تسريح له في وقت النطق بهما. فلما كان فيهما من الثقل هذا القدر فعل بهما ما فعل بالمثلين ، من رفع اللسان بالحرفين رفعه واحده ، ليخفّ النطق بهما.

فهذا الباب إذا ينقسم قسمين : إدغام المثلين ، وإدغام المتقاربين.

اعلم أنّ كلّ مثلين قد يدغمان إلّا الألفين والهمزتين. أما الألف فلم يمكن الإدغام فيها ، لأنه لا يدغم إلّا في متحرّك ، والألف لا تتحرّك. وأما الهمزة فتثقله جدّاً ، ولذلك يخفّفها أهل التخفيف منفردة. فإذا انضم إليها غيرها ازداد الثقل. فألزمنا إحداهما البدل ، على حسب ما ذكر في باب تسهيل الهمز ، فيزول اجتماع المثلين فلا يدغم إلّا أن تكونا عينين نحو «سأل» و «رأس» فإنك تدغم ولا تبدل ، لما ذكرناه من أنك لو أبدلت إحداهما لاختلفت العيان ، والعينان أبداً في كلام العرب لا يكونان إلّا مثلين. وقد يجوز الإدغام في الهمزتين على ما حكى عن ابن أبي إسحاق ، وناس معه ، من أنهم كانوا يحقّقون الهمزتين ، إذا كانتا في كلمتين نحو «قرأ أبوك» لأنه يجتمع لهما مثلان. وقد تكلمت العرب بذلك وهو رديء.

فعلى هذا إذا اجتمع لك مثلان ، وكان المثلان مما يمكن الإدغام فيهما ، فلا يخلو من أن يكون الثاني منهما متحرّكاً أو ساكناً. فإن كان الثاني متحرّكاً فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو من أن يكونا حرفي عله أو حرفين صحيحين ، فإن كانا حرفي عله فقد تقدم حكمهما في باب القلب. وإن كان حرفين صحيحين فلا يخلو من أن يجتمعا في اسم أو في فعل.

فإن اجتمعا في فعل فالإدغام ليس إلّا. فإن كان الأول من المثلين ساكناً أدغمته في الثاني ، من غير تغيير ، نحو «ضرب» و «قطع». وإن كان الأول منهما متحرّكاً فإما أن يكون أولاً في الكلمة أو غير أول. فإن كان غير أول سكّنته بحذف الحركة منه - إن كان ما قبله متحرّكاً أو ساكناً هو حرف مدّ ولين أو بنقلها إلى ما قبله ، إن كان ساكناً غير حرف مدّ ولين. وحينئذ تدغم ، نحو «ردّ» و «احمرّ» و «استقرّ» و «احمارّ». الأول من المثلين في الأصل متحرّك ؛ ألا ترى أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك تقول «رددت» و «شمت» و «لببت» و «استقررت» و «احمرت» و «احماررت» ، فتحركك لما زال الإدغام. وإنما سكّنته لأنّ التيه بالحركة أن تكون بعد الحرف ، فتجىء فاصله بين المثلين ، ولا يمكن الإدغام في المثلين مع الفصل.

هذا ما لم تكن الكلمة ملحقه ، ويكون الإدغام مغتيراً لها ، ومانعاً من أن تكون على

مثل ما ألحقت به. فإنك حينئذ لا تدغم ، نحو «جلب» و «اسحنكك» ، لأنهما ملحقان بـ «قرطس» و «احرنجم». فلو أدغمت ، فقلت «جلب» و «اسحنكك» ، لكنت قد حرّكت ما فى مقابلته من بناء الملحق به ساكن ، وسكنت ما فى مقابلته متحرّك ؛ ألا ترى أنك كنت تحرّك العين من «جلب» وهى فى مقابله الراء من «قرطس» ، وتسكن الباء الأولى وهى فى مقابله طاء «قرطس» ، وتحرّك النون من «اسحنكك» وهى فى مقابله نون «احرنجم» ، وتسكن الكاف الأولى منها وهى فى مقابله الجيم من «احرنجم».

أو يكن أحد المثلين فى أوّل الكلمه أو تاء «افتعل». فإن كان أحد المثلين فى أوّل الكلمه فإنه لا يخلو من أن يكون الثانى إذ ذاك زائدا ، أو غير زائد. فإن كان زائدا لم تدغم نحو «تذكر» ، لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثانى فقلت «تذكر» ، لأنه زائد وليس فى حذفه لبس. وإن كان الثانى أصليا فإن شئت أدغمت. وذلك بتسكين الأوّل ، وتحتاج إذ ذاك إلى الإتيان بهمزه الوصل ، إذ لا يتبدأ بساكن. وإن شئت أظهرت. وذلك نحو «تتابع» و «أتابع».

فإن قيل : ولأىّ شىء لم تحذف إحدى التاءين كما فعلت ذلك فى «تذكر»؟.

فالجواب : أنّ التاء هنا أصل ، فلا يسهل حذفها. وأيضا فإنّ حذفها يؤدى إلى الالتباس ؛ ألا ترى أنك لو قلت «تابع» لم يدر أهو «فاعل» فى الأصل أو «تفاعل».

فإن قال قائل : فلأىّ شىء لم يدغم فى «تذكر» وأمثاله؟.

فالجواب : أنّ الذى منع من ذلك شيان :

أحدهما : أنّ الفعل ثقيل ، فإذا أمكن تخفيفه كان أولى وقد أمكن تخفيفه بحذف أحد المثلين ، فكان ذلك أولى من الإدغام الذى يؤدى إلى جلب زياده.

والآخر : أنك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزه الوصل ، وهمزه الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلا. كما لا تدخل على اسم الفاعل. وليس كذلك «تتابع» لأنه ماض ، والماضى قد تكون فى أوّله همزه الوصل ، نحو «انطلق» و «استخرج» و «احمرّ».

فإن قال قائل : فلأىّ شىء لم يلزم «تتابع» الإدغام و «تذكر» الحذف ، ويرفض اجتماع المثلين كما رفض ذلك فى ردّ؟.

فالجواب : أنّ التاء فى مثل «تفاعل» و «تفعل» لا تلزم لأنها دخلت على «فاعل»

و «فَعِيل» ؛ ألا- ترى أنّ الأصل في «تتابع» : «تابع». وفي «تذكر» : «ذكر». فلما لم يلزم صار اجتماع المثليين غير لازم. وما لا يلزم ، وإن كان ثقيلا- ، قد يحتمل لعدم لزومه ؛ ألا ترى أنّ «جيلا» لم يعلّ لأنّ الأصل «جيئل» ، والتخفيف المؤدّي إلى النقل عارض فلذلك لم يلحظ ومن أدغم في «أتابع» وحذف في «تذكر» اعتدّ باجتماع المثليين ، وإن كان ذلك غير لازم ، لأن العرب قد تعتدّ بغير اللّازم ؛ ألا ترى أنّ الذي قال «لحمر جاني» فحذف همزه الوصل اعتدّ بالحركة التي في اللّام ، وإن كان التخفيف عارضا والأصل «الأحمر».

وإن كان أحد المثليين تاء «افتعل» نحو «اقتتل» فإنه يجوز فيه الإظهار والإدغام أما الإظهار فلأنه يشبه اجتماع المثليين من كلمتين ، في أنه لا يلزم تاء «افتعل» أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين ، لأنك تقول «اكتسب» فلا يجتمع لك مثلان. وإنما يجتمع المثلان في «افتعل» إذا بنيت من كلمه عينها تاء نحو «اقتتل» و «افتتح». فكما لا تدغم إذا كان ما قبل الأول من المثليين المنفصلين ساكنا صحيحا فكذلك لا تدغم في «افتعل».

وأما الإدغام فلأنّ المثليين ، على كلّ حال ، في كلمه واحده. فتدغم كما تدغم في الكلمه الواحده.

فإن أظهرت جاز لك في الأول من المثليين البيان ، والإخفاء لأنه وسيطه بين الإظهار والإدغام. وإذا أدغمت جاز لك ثلاثه أوجه : أحدها أن تنقل الفتحه إلى فاء «افتعل» ، فتحرك الفاء وتسقط ألف الوصل ثم تدغم ، فتقول هقتل بفتح القاف. والثاني أن تحذف الفتحه من تاء «افتعل» فتلتقى ساكنه مع فاء الكلمه ، فتحرك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، فتذهب همزه الوصل لتحرك الساكن ، ثم تدغم فتقول «قتلوا» بكسر القاف وفتح التاء. والثالث - وهو أقلها - أن تكسر التاء في هذه اللغه الثانيه أتباعا للكسره التي قبلها ، فتقول «قتلوا» بكسر القاف والتاء. وقد حكى عنهم «فتحوا» في «افتتحوا».

فإن قال قائل : فلأى شيء لَمّا تحركت فاء الكلمه ذهبت همزه الوصل ، وهما جاز فيها الأمران من : الحذف لأجل تحريك الساكن ، والإثبات ، رعايا للأصل لأنّ الحركة عارضه كما قالوا «الحمر» تاره ، و «لحمر» بإذهاب الهمزه أخرى؟.

فالجواب : أنّ الذي سهّل إنبات الهمزه في مثل «الحمر» أنها مفتوحه فأشبهت همزه القطع ، لأنّ همزه الوصل بابها أن تكون مكسوره أو مضمومه إن تعدّر كسرها.

فمن فتح التاء والقاف قال في المضارع «يقتل» بفتح القاف وكسر التاء ، لأنّ الأصل

«يقتتل» فنقل الفتحة في المضارع كما نقلها في الماضي. ويقول في اسم الفاعل: «مقتل» بفتح القاف وكسر التاء، وفي اسم المفعول: «مقتل» بفتحهما، لأن الأصل «مقتل» و«مقتل»: فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها كما نقلت في الفعل.

ومن قال «قتل» بكسر القاف وفتح التاء قال في المضارع «يقتل» بكسر القاف والتاء، لأن الأصل «يقتل» فسكن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في الماضي. ومنهم من يكسر حرف المضارعة أتباعا للقاف، أو على لغة من يقول في مضارع «افتعل»: «يفتعل» فيكسر حرف المضارعة. ومنه قول أبي النجم:

* تدافع الشيب، ولم تقتل (١) *

ويقول في اسم الفاعل «مقتل» بكسر القاف والتاء. والأصل «مقتل» فكسر القاف، بعد تسكين التاء الأولى، لالتقاء الساكنين. ومنهم من يستثقل الخروج من ضم إلى كسر، فيضم القاف أتباعا للميم فيقول «مقتل»، ولا يستثقل الخروج من ضم القاف إلى كسره التاء، لأن بينهما حاجزا وهو التاء الساكنة. ويقول في اسم المفعول: «مقتل» بكسر القاف وفتح التاء، لأن الأصل «مقتل»، فسكن التاء الأولى وحرك القاف بالكسر، على أصل التقاء الساكنين. ومنهم أيضا من يستثقل الخروج من ضم إلى كسر فيضم القاف أتباعا للميم، فيقول «مقتل» بضم القاف وفتح التاء.

ومن قال «قتل» بكسر القاف والتاء فإن قياس المضارع منه واسم الفاعل واحد، وإنما يخالفه في اسم المفعول. فتقول في المضارع «يقتل» بكسر القاف والتاء، لأن الأصل «يقتل» فتسكن التاء الأولى وتحرك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين. ولا تحتاج إلى إتباع حركه ما بعد القاف لأنها مكسورة مثلها. وإن شئت أيضا كسرت حرف المضارعة إتباعا، أو على لغة من يكسر حرف المضارعة من «افتعل»، فتقول «يقتل» بكسر القاف والتاء التي بعدها وحرف المضارعة. وتقول في اسم الفاعل «مقتل» بكسر القاف والتاء. والأصل «مقتل» فسكنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين ثم أدغمت. ولم تحتاج إلى إتباع التاء، لأن حركتها من جنس حركه القاف. وإن شئت ضمنت القاف أتباعا لحركه الميم، كراهية الخروج من ضم إلى كسره، فتقول «مقتل». وتقول في اسم المفعول «مقتل» كما تقول في اسم الفاعل. لأن الأصل «مقتل»، فسكنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت، ثم كسرت التاء الثانية أتباعا لحركه القاف. فلا

ص: ٣١٨

١- الشعر من الرجز، وهو لأبي النجم في الطرائف الأدبية ص ٦٦، والمنصف لابن جني ٢ / ٢٢٥.

يقع فرق بين اسم الفاعل ، على هذه اللغة ، واسم المفعول إلما بالقرائن. فيكون نظير «مختار» في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول ، حتى يتبين بقرينه تقترن به. ومن استثقل الخروج من ضم إلى كسر ، من غير حاجز ، ضم القاف تفقال «مقتل».

وقياس المصدر في اللغات الثلاث «قتالا» بفتح التاء وكسر القاف ، والأصل ، «اقتتال». فمن فتح القاف نقل كسره التاء إليها. ومن كسرهما سکن التاء الأولى وكسر القاف. لالتقاء الساكنين. ومن كسر التاء أتباعا للقاف فقال «قتل» ينبغى له أن يقول في المصدر «قتيلا» ، فيكسر التاء أتباعا للقاف ، فتقلب الألف لانكسار ما قبلها.

وإن اجتمعا في اسم فلا- يخلو من أن يكون على ثلاثه أحرف أو على أزيد. فإن كان على ثلاثه أحرف فلا يخلو من أن يكون الأول ساكنا أو متحرّكا. فإن كان ساكنا فلا إدغام ليس إلّا نحو «ردّ» و «ودّ» وأمثالهما. إلّا أن يضطرّ شاعر فيفكّ ويحرّك الأول ، نحو قوله :

ثم استمرّوا وقالوا إنّ موعدكم

ماء بشرقي سلمى فيد أوركك (١)

يريد : ركا.

وإن كان متحرّكا فلا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الفعل. أو لا يكون.

فإن لم يكن على وزن من أوزانها فلا يدغم نحو «سرر» و «درر» ، لأنّ الأسماء بابها ألّا تعتلّ ، لخفتها بكثرة دورها في الكلام ، وأخفها ما كان على ثلاثه أحرف ، لأنّه أقلّ أصول الكلمه عددا. ولهذه الخفّه لم يعلّ مثل «ثوره» و «بيع» و «صير» وأشباه ذلك. فلو بنيت من «ردّ» مثل «إبل» صحّته ؛ تقول فيه «ردد».

فإن كان على وزن من أوزان الأفعال فلا يخلو من أن يكون على «فعل» أو «فعل». فإن كان على وزن «فعل» لم تدغم لخفّه البناء نحو «طلل» و «شرر». فإن كان على وزن «فعل» أو فعل أدغمت لشبه الفعل في البناء مع ثقل البناء. فتقول في «فعل» و «فعل» من رددت : «ردّ».

والدليل على أنّ «فعلا» يدغم قولهم «طبّ» و «صبّ». والأصل «طبب» و «صبيب» ، لأنّ الفعل منهما على وزن «فعل». تقول «صبيت» و «طببت» واسم الفاعل من «فعل» ، إذا كان على ثلاثه أحرف ، إنما يكون على وزن «فعل» نحو «حذر» و «أشر».

ص: ٣١٩

١- البيت من البحر البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٦٧ ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٥ / ٣٥٥ ، والمنصف لابن جنى ٢ / ٣٠٩ ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة (فيد ، ركك) ، وبلا نسبه في المقتضب للمبرد ١ / ٢٠٠.

والدليل على أنّ «فعلا» أيضا يدغم أنه لم يجيء مظهرا في موضع من كلامهم ؛ لا يحفظ من كلامهم مثل «ردد». فإما أن تقول إنّ «فعلا» لم يأت في المضعف ، وإما أن تقول إنه موجود في المضعف إلّا أنه لزمه الإدغام. فالأولى أن يدعى أنه يلزمه الإدغام ، لأنّ المعتلّ والمضعف الغالب فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصحيح. وأيضا فإنّ «فعلا» مثل «فعل» في أنه على بناء الفعل الثقيل ، وقد قام الدليل على أنهم يدغمون «فعلا» لقولهم «صبّ» و «طبّ» ، فكذلك «فعل».

وزعم أبو الحسن بن كيسان أنّ ما كان على وزن «فعل» أو «فعل» لا يدغم. واستدلّ على ذلك بأن لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس ، لأنه لا يعلم هو في الأصل متحرّك العين أو ساكنه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إذا أدى القياس إلى ضرب ما من الإعلال استعمل ، ولم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ؛ ألا ترى أنّ العرب قد قالت «مختار» في اسم الفاعل واسم المفعول ، ولم يلتفت إلى اللبس. وأيضا فإنه قد قام الدليل على أنّ «صبّا» و «طبّا» : «فعل» في الأصل ، وقد أدغم. فدلّ ذلك على فساد مذهبه.

فإن كان الاسم على مزيد من ثلاثه أحرف فلا يخلو من أن يكون الذي زاد به على ثلاثه أحرف : تاء التانيث ، أو علامتي التشبيه ، أو جمع السلامه ، أو يائي النسب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو ألفى التانيث ، أو غير ذلك. فإن كان شيئا مما ذكر أجرى مجراه قبل لحاقه إياه. فتقول «شرره» و «شرران» و «طللان» و «مليّ» ، فلا تدغم كما لا تدغم في «شرر» و «طلل» و «ملل». وقالوا «الدّججان» من الدّجيج فلم يدغموا. أنشد القاليّ.

* تدعو بذاك الدّججان الدّارجا (١) *

ولو بنيت «فعالن» من «رددت» لقلت «ردّان» فأدغمت. ولو بنيت «فعلاء» من «ردّ» لقلت «ردداء» فلم تدغم ، الأتراهم قالوا : خششاء فلم يدغموا ، لأنه لا يدغم «فعل» نحو «غرر».

فإن كان الذي زاد به على ثلاثه غير ذلك أدغمت ، كان الاسم على وزن من أوزان الفعل أو لم يكن ، وسواء كان الأول ساكنا أو متحرّكا إلّا أنك تسكن المتحرّك ، لما ذكرنا في الفعل ، بنقل حركته لما قبله إن كان ساكنا غير حرف مدّ ولين ، أو بحذفها إن كان ما قبله متحرّكا ، أو حرف مدّ ولين. نحو «خدبّ» و «مكرّ» و «فارّ» و «ضارّ».

ص: ٣٢٠

١- الشعر من الرجز ، وهو لهميان بن قحافه في سمط اللآلى ص ٩٦٠ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (سمهج) ، وبلا نسبه في لسان العرب لابن منظور ، ماده (دجج).

فأما «خذب» فالأول من المثلين ساكن في الأصل. والأصل في «مكر» و «مستقرّ»: «مكرر» و «مستقرر»، فنقلت الحركة إلى ما قبله لأنه ساكن غير حرف مدّ ولين. والأصل في «فارّ» و «ضارّ»: «فارر»، و «ضارر» فسكّنت ولم تنقل الحركة لأنّ الساكن حرف مدّ ولين. ولو بنيت مثل «فعالن» من «رددت» لقلت «ردّان» فأدغمت ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها، لأنه متحرّك.

هذا ما لم يمنع من الإدغام أن يكون الإدغام مؤدّيا إلى تغيير بناء الملحق عمّا ألحق به، نحو «قردد» فإنه ملحق ب- «جعفر»، ولو أدغمت فقلت «قرّد» لحركت الراء وهى فى مقابله العين من «جعفر»، وسكّنت الدال الأولى وهى فى مقابله الفاء من «جعفر». فكنت تضع متحرّكا فى مقابله ساكن، وساكننا فى مقابله متحرّك.

أو يكون أحد المثلين التاء من اسم جار على «افتعل» فإنه لا يلزم فيه الإدغام، بل يجوز فى الاسم من الأوجه ما تقدّم ذكره.

أو يكون أيضا أحد المثلين من اسم جار على «تفاعل» نحو «تتابع»، فإنه لا يلزم أيضا فيه الإدغام، بل يجوز فيه الفكّ والإدغام كما جاز فى فعله. فتقول «متابع ومتّابع» و «تتابعا وتّابعا» كما يجوز «تتابع وتّابع».

أو يشدّ شيء، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو «محبج» و «تهلل». أو تدعو إلى ذلك ضروره، نحو قوله:

الحمد لله العلىّ، الأجلل (1)

وقوله:

تشكو الوجى، من أظلل، وأظل (2)

فإن التقيا فى كلمتين فلا يخلو من أن يكونا معتلين أو صحيحين. فإن كانا صحيحين فلا يخلو من أن يكون الأول منهما ساكنا أو متحرّكا. فإن كان ساكنا فالإدغام ليس إلّا

ص: ٣٢١

١- الشعر من الرجز، وهو لأبى النجم فى خزانه الأدب ٢ / ٣٩٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ٤٤٩، والمقاصد النحويه للعينى ٤ / ٥٩٥، وبلا- نسبه فى الخصائص لابن جنى ٣ / ٨٧، وشرح الأشموني ٣ / ٨٠٥، والمقتضب للمبرد ١ / ١٤٢، والمنصف لابن جنى ٢ / ٦٤٩، وهمع الهوامع للسيوطى ٢ / ١٥٧.

٢- الشعر من الرجز، وهو للعجاج فى ديوانه ١ / ٢٣٦، والخصائص لابن جنى ٣ / ٨٧، والكتاب لسيبويه ٢ / ٣١٠، وكتاب الصناعتين للعسكرى ص ١٥٠، ولسان العرب لابن منظور، ماده (ظلل، ملل)، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ٥١، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣ / ٢٤٤، والكتاب لسيبويه ٣ / ٥٣٥، والمقتضب للمبرد ١ / ٢٥٢، والمنصف لابن جنى ١ / ٣٣٩، ولسان العرب لابن منظور، ماده (كفح).

نحو «اضرب بكرا»، لأنه لا-فاصل بين المثلين ، فهو أثقل من أن لو فصلت بينهما حركة وأيضاً فإنّ الإدغام لا يؤدّي إلى تغيير شىء.

وإن كان الأوّل متحرّكاً فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً. فإن كان ما قبله متحرّكاً جاز الإدغام والإظهار ، وإذا أدغمت فلا بدّ من حذف الحركة ، لما ذكرناه قبل. وكلاهما حسن ، والبيان لغه أهل الحجاز.

وإنما لم يلتزم الإدغام هنا ، لأنّ الأوّل من المثلين لا يلزم أن يكون ما بعده من جنسه ، ويلزم ذلك في الكلمه الواحده ، فكأنّ اجتماع المثلين فيهما عارض ، فلذلك اعتدّ به مرّه ، ولم يعتدّ به أخرى. وذلك نحو «جعل لك» و «يد داود» و «خاتم موسى». وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسه أحرف بالتحريك فأكثر ، نحو «جعل لك» و «فعل لبيد» ، لثقل توالى الحركات. وكلّما كان توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن.

وإن كان ما قبله ساكناً - أعنى ما قبل الأوّل من المثلين - فلا- يخلو من أن يكون الساكن حرف عله أو لا- يكون. فإن كان الساكن حرف عله حذفت الحركة من المثلين وأدغمته في الثانى ، وإن شئت أظهرت. وذلك نحو «دار راشد» و «ثوب بكر» و «جيب بشير» و «يظلموننى».

وإنما جاز الجمع بين ساكنين لما فى الساكن الأول من اللين ، ولما فى الحرف المشدّد من التشبّث بالحلا-كه ، ولأنّ التقاء الساكنين فيها غير لازم إذ قد يزول بالإظهار. والبيان هنا أحسن من البيان فى مثل «جعل لك» ، لسكون ما قبله ، فلم يتوال فيه من الحركات ما توالى فى «جعل لك». وأيضاً فإنّ الإدغام يؤدّي إلى اجتماع ساكنين.

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجر الإدغام ، نحو «اسم موسى» و «ابن نوح». وإنما لم يجر الإدغام فيه لأنّ الإدغام فى الكلمتين أضعف منه فى الكلمه الواحده ؛ ألا ترى أنه يلزم فى الكلمه الواحده ولا يلزم فى الكلمتين. فلمّا كان أضعف لم يقو على أن يغيّر له الحرف الساكن بالتحريك. إذ لو أدغمت لم يكن بدّ من تحريك سين «اسم» وباء «ابن». ولكنك تخفى إن شئت ، وتحقق إن شئت. والمخفى بزنه المحقق. إلّا أنك تختلس الحركة اختلاسا.

فأما قول بعضهم فى القراءه «نعمياً» فحرّك ، فلم يحرك العين للإدغام ، بل جاء على لغه من يقول «نعم» فيحرّك العين ، وهى لغه هذيل.

فإن كانا معتلين فإنه لا يخلو من أن يكون الأول منهما ساكنا ، أو متحرّكا. فإن كان ساكنا فلا يخلو من أن يكون حرف لين ، أو حرف مدّ ولين. فإن كان حرف لين أدغمت ، إذ لا مانع من الإدغام ، نحو «اخشى ياسرا» و «اخشوا واقدًا». وإن كان حرف مدّ ولين لم تدغم ، نحو «يغزو واقد» و «اضربى ياسرا» لئلا يذهب المدّ بالإدغام ، مع ضعف الإدغام فى الكلمتين - فأما مثل «مغزو» فاحتملوا فيه ذهاب المدّ لقوّه الإدغام - وأيضا فإنه يشبه «قول» ، فى أنّ الأول حرف مدّ ولين ، ولا يلزم المثلان فيهما كما لا يلزم فى قول إذ يزول المثلان فى «قول» إذا أسندته إلى الفاعل ، كما يزول المثلان فى «يغزو واقد» ، إذا لم تأت بعد «يغزو» بكلمه أولها واو ، نحو «يغزو راشد».

وإن كان الأول متحرّكا فلا يخلو من أن يكون ما قبله ساكنا ، أو متحرّكا.

فإن كان ما قبله متحرّكا جاز الإدغام والإظهار ، على حسب ما ذكر فى مثله من الصحيح ، نحو «ولى يزيد» و «لقضو واقد».

وإن كان ما قبله ساكنا فلا يخلو من أن يكون حرف عله ، أو حرفا صحيحا :

فإن كان حرفا صحيحا لم تدغم. كما فعلت فى مثله من الصحيح ، نحو «ظبى ياسر» و «غزو واقد».

وإن كان حرف عله فلا يخلو من أن يكون مدغما ، أو غير مدغم :

فإن كان غير مدغم جاز الإظهار والإدغام ، كما جاز فى نظيره من الصحيح ، نحو «واو واقد» و «آى ياء سين».

وإن كان مدغما لم يجز الإدغام ، لأنّ المدّ الذى كان فيه قد زال بالإدغام ، فصار بمنزله الساكن الصحيح. فكما لا تدغم إذا كان الساكن صحيحا فكذلك لا تدغم إذا كان معتلا. وذلك نحو «ولى يزيد» و «عدوّ واقد».

والدليل على أنّ المدّ قد زال بالإدغام وقوع «لى» و «قوّ» فى القوافى مع «ظبى» و «غزو». ولو كانت غير مدغمه لم يجز ذلك ، كما لا يجوز وقوع «عين» فى قافيه مع «جون». فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيرها بمنزله الحرف الصحيح.

فإن كان الثانى ساكنا فلا يخلو من أن يجتمعا فى كلمتين ، أو فى كلمه واحده. فإن اجتمعا فى كلمتين لم يجز الإدغام أصلا نحو «اضرب ابن زيد» ، لأنّ سكون الحرف الثانى من المثلين إذ ذاك لا- تصل إليه الحركه ، فلا- يتصوّر فيه الإدغام ، بل يكونان مفكوكين.

وقد شدَّ العرب في «علماء بنو فلان» فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمعت اللّامان : لام «على» مع لام التعريف. واستثقل ذلك ، مع أنه قد كثر استعمالهم له في الكلام ، وما كثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذلك ، فحذفت لام «على» تخفيفا ، لمّا تعدّر التخفيف بالإدغام.

وإن اجتمعا في كلمه واحده فلا يخلو الثاني من أن يكون حرف علّه ، أو حرفا صحيحا. فإن كان حرف علّه فقد تقدّم حكمه في باب القلب ، فأغنى ذلك من إعادته.

وإن كان حرفا صحيحا فلا يخلو من أن يكون تصل إليه الحركه في حال ، أو لا تصل :

فإن وصلت إليه الحركه فإنّ أهل الحجاز لا يدغمون ، لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء الساكنين ، لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكّنه ، لئلا تكون الحركه فاصله بين المثلين كما تقدّم ، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان. فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه. وذلك نحو «أن تردد أردد» و «لا تضارر» و «اشدد».

فإن قلت : فهلّا حرّكوا الثاني من الساكنين إذا التقيا ، ثم أدغموا الأول فيه!

فالجواب : أنّ حركه التقاء الساكنين عارضه فلم يعتدّ بها كما لم يعتدّ بها في نحو : (قُم اللَّيْلَ) [المزمل : ٢] ؛ ألا- ترى أنهم لا يردّون الواو المحذوفه من «قم» لالتقاء الساكنين ، وإن كانت الميم قد تحرّكت ، لأنّ الحركه عارضه.

وأما غيرهم من العرب فيدغم ويعتدّ بالعارض ، لأنّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأماكن. وأيضا فإنه حمل ما سكونه جزم على المعرب بالحركه ، لأنه معرب مثله. فكما أنّ المعرب بالحركه تدغمه نحو «يفرّ» فكذلك المعرب بالسكون. وحمل ما سكونه بناء على ما سكونه جزم لأنه يشبهه ؛ ألا ترى أنّ العرب قد تحذف له آخر الفعل في المعتلّ كما تحذفه للجزم ، فتقول «اغز» كما تقول «لم يغز». وأيضا فإنك قد تحرّكت لالتقاء الساكنين فتقول «اردد القوم». فصار بذلك يشبه المعرب بتعاقب الحركه والسكون على آخره ، كما أنّ المعرب كذلك في نحو «يضرب» ولم «يضرب». فلمّا أشبه المعرب في ذلك حمل في الإدغام عليه.

والذين من لغتهم الإدغام يختلفون في تحريك الثاني :

فمنهم من يحركه أبدا بحركه ما قبله إتباعا فيقول «ردّ» و «فرّ» و «عضّ» ، ما لم تتصل

به الهاء والألف التي للمؤنث فإنه يفتح على كل حال نحو «ردّها» و «عضّها» و «فرّها» (1) ، أو الهاء التي هي للمذكّر فإنه يضمّه نحو «ردّه» و «فرّه» و «عضّه». وذلك لأنّ الهاء خفيّة فكأنك قلت «ردّا» أو «ردّوا». فكما أنك تفتح مع الألف وتضمّ مع الواو فكذلك تفعل هنا. لأنّ الهاء خفيّة أو لم تجيء بعد الفعل بكلمه أولها ساكن فإنه يكسر أبدا نحو «رد ابنك» و «ردّ القوم». وذلك لأنك قد كنت تحرك الآخر قبل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين نحو «اردد القوم». فلمّا أدغمت في هذا الموضع حرّكت بالحركة التي كانت له قبل الإدغام ، كما أنهم لمّا حرّكوا «مذ» لالتقاء الساكنين فقالوا «مذ اليوم» ضمّوا لأنّ الأصل فيه منذ ، فلمّا حرّكوا أتوا بالحركة التي كانت له في الأصل.

ومنهم من يفتح على كلّ حال. إلّا إذا كان بعده ساكن. وذلك لأنه أثر التخفيف واعتدّ بالهاء في مثل «ردّه» ولم يلتفت إلى خفائها ، إلّا إذا كان بعده ساكن لأنه أثر حركة الأصل على التخفيف.

ومنهم من يفتح على كلّ حال - كان بعده ساكن أو لم يكن - وذلك لأنه أثر التخفيف في جميع الأحوال.

ومنهم من يكسر ذلك أجمع على كلّ حال. وهؤلاء حرّكوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل.

هذا ما لم يتصل بشيء من ذلك ألف أو واو أو ياء ، فإنّ الحركة إذ ذاك تكون من جنس الحرف المتّصل به ، لا خلاف بينهم في شيء من ذلك. نحو «ردّا» و «ردّي» و «ردّوا».

فأما «هلمّ» فلتركيب الذي دخلها التزمّت العرب فيها التخفيف لذلك ، فحرّكوها بالفتح على كلّ حال ، إلّا مع الألف والواو والياء نحو «هلمّا» وهلمّوا و «هلمّي».

وإن لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإنّ العرب ، الحجازيين وغيرهم ، لا يدغمون ذلك نحو «ررددت» وكذلك «ارردن» ، لأنّ سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ، ولا سكون الأمر والنهي ، وإن كان «ارردن» أمرا لأنها إنما سكّنت من أجل النون كما سكّنت من أجل التاء في «ررددت».

والسبب في أن لم يدغم مثل هذا كما أدغم «ردّ» أن السكون في «ارردن» - وإن كان

ص: ٣٢٥

١- فرّ الدابه : كشف عن أسنانها لينظر ما سنّها. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (فرر).

بناء - أشبه المعرب من الوجهين المتقدمين فحمل عليه فى الإدغام. وليس بين سكون الدال فى «رددت» وأمثاله وبين المعرب شبه ، فلم يكن له ما يحمل عليه.

إلما ناسا من بكر بن وائل فإنهم يدغمون فى مثل هذا ، فيقولون «ردّت» و «ردّن». كأنهم قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء. فلما دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما.

فإن كان الثانى من المثليين ساكنا فالإظهار. ولا يجوز الإدغام لأن ذلك يؤدّى إلى اجتماع الساكنين. وقد شدّ العرب فى شىء من ذلك ، فحذفوا أحد المثليين تخفيفا ، لما تعدّر التخفيف بالإدغام. والذى يحفظ من ذلك : «أحست» و «ظلت» و «مست». وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثليين فيها حذف الأول منها تشبيها بالمعتلّ العين. وذلك أنك قد كنت تدغم قبل الإسناد للضمير فتقول «أحسّ» و «مسّ» و «ظلّ». والإدغام ضرب من الاعتلال ؛ ألا ترى أنك تغيّر العين من أجل الإدغام بالإسكان ، كما تغيّرها إذا كانت حرف عله. فكما تحذف العين إذا كانت حرف عله ، فى نحو «قمت» و «خفت» و «بعث» ، كذلك حذفت فى هذه الألفاظ تشبيها بذلك.

ومما بيّن ذلك أنّ العرب قد راعت هذا القدر من الشبه ، لأنهم يقولون «مست» بكسر الميم ، فينقلون حركة السين المحذوفه إلى ما قبلها كما يفعلون ذلك فى «خفت» ؛ ألا ترى أنّ الأصل «خوفت» ، فنقلوا حركة الواو إلى الخاء ، وحذفوها لالتقاء الساكنين ، على حسب ما أحكم فى بابيه.

وأما «ظلت» و «مست» فى لغه من فتح الميم فحذفوا ، ولم ينقلوا فيهما الحركة ، تشبيها لهما ب- «لست» ، لما كان لا يستعمل لهما مضاره إذا حذف كما لا يستعمل ل- «ليس» مضارع ، ولأنّ المشبه بالشىء لا يقوى قوّه ما يشبه به.

وأما «علماء بنو فلان» فأصله «على الماء» فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمع اللامان - لام «على» مع لام التعريف فاستثقل ذلك ، مع أنّ ذلك قد كثر استعمالهم له فى الكلام. وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذلك ، فحذفت لام «على» تخفيفا لما تعدّر التخفيف بالإدغام.

فهذا وجه هذه الأسماء التى شدّت.

اعلم أنّ التقارب الذى يقع الإدغام بسببه قد يكون فى المخرج خاصّه ، أو فى الصّيفه ، أو فى مجموعهما. فلا- بدّ إذا ، قبل الخوض فى هذا الفصل ، من ذكر مقدّمه فى مخارج الحروف وصفاتها.

فحروف المعجم الأ-صول تسعه وعشرون ، أولها الألف وآخرها الياء ، على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف فى ذلك بين أحد من العلماء ، إلا- أبا العباس المبرّد فإنها عنده ثمانية وعشرون ، أولها الباء وآخرها الياء ، ويخرج الهمزه من حروف المعجم ، ويستدلّ على ذلك بأنها لا- تثبت على صورته واحده. فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفا من حروف المعجم لكان لها شكل واحد ، لا تنتقل عنه ، كسائر حروف المعجم.

وهذا الذى ذهب إليه أبو العباس فاسد. لأنّ الهمزه لو لم تكن حرفا لكانا «أخذ» و «أكل» وأمثالهما على حرفين خاصّه ، لأنّ الهمزه ليست عنده حرفا. وذلك باطل ، لأنه أقلّ أصول الكلمه ثلاثه أحرف : فاء وعين ولام.

فأما عدم استقرار صورتها على حال واحده فسبب ذلك أنها كتبت على حسب تسهيلها. ولو لا ذلك لكانت على صورته واحده وهى الألف. ومما يدلّ على ذلك أنّ الموضع الذى لا تسهّل فيه تكتب فيه ألفا ، بأيّ حركة تحرّكت ، وذلك إذا كانت أولا ، نحو «أحمد» و «أيلم» و «إثم».

ومما يبيّن أيضا أنها حرف أنّ واضع أسماء حروف المعجم وضمها ، على أن يكون فى أول الاسم لفظ الحرف المسمّى بذلك الاسم ، نحو «جيم» و «دال» و «ياء» وأمثال ذلك. ف- «الألف» اسم للهمزه ، لوجود الهمزه فى أوله. فأما الألف التى هى مدّه فلم يتمكّن ذلك فى اسمها ، لأنها ساكنه ولا يبتدأ بساكن ، فسمّيت ألفا باسم أقرب الحروف إليها فى المخرج ، وهو الهمزه.

ومما يبيّن أيضا أنها حرف ، وليست من قبيل الضبط ، أنّ الضبط لا يتصوّر النطق به

إلّا فى حرف ، والهمزة يتصوّر النطق بها وحدها كسائر الحروف. فدلّ ذلك على أنها حرف.

وقد تبلغ الحروف خمسة وثلاثين حرفا بفروع حسنه تلحقها ، يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام. وهى : النون الخفيفه - وهى النون الساكنه إذا كان بعدها حرف من الحروف التى تخفى معه - والهمزة المخففة ، وألف التفخيم ، وألف الإماله ، والشين التى كالجيم نحو «أجدق» فى «أشدر» ، والصاد التى كالزاي فى نحو «مصدر». وسيبين بعد ، إن شاء الله تعالى.

وقد تبلغ ثلاثه وأربعين حرفا بفروع غير مستحسنه ، ولا مأخوذ بها فى القرآن ولا فى الشعر. ولا تكاد توجد إلّا فى لغه ضعيفه مرذوله. وهى :

الكاف التى كالجيم : وقد أخبر أبو بكر بن دريد أنها لغه فى اليمن ، يقولون فى «كامل» : «جمل». وهى كثيره فى عوامّ أهل بغداد.

والجيم التى كالكاف : وهى بمنزله ذلك ، فيقولون فى «رجل» «ركل» ، فيقرّبونها من الكاف.

والجيم التى كالشين : نحو «اشتمعوا» و «أشدر» ، يريدون «اجتمعوا» و «أجدر».

والطاء التى كالتاء : نحو «تال» تريد «طال». وهى تسمع من عجم أهل المشرق كثيرا ، لأنّ الطاء فى أصل لغتهم معدومه. فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها.

والضاد الضعيفه : يقولون فى «أثردله» : «اضردله». يقرّبون التاء من الضاد. وكأنّ ذلك فى لغه قوم ليس فى أصل حروفهم الضاد ، فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها لذلك.

والصاد التى كالسين : نحو «سائر» فى «صائر». قرّبت منها ، لأنّ الصاد والسين من مخرج واحد.

والباء التى كالفاء : وهى كثيره فى لغه الفرس وغيرهم من العجم. وهى على لفظين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء ، والآخر بالعكس نحو «بلح» و «برطيل».

والظاء التى كالتاء : يقولون فى «ظالم» : «ثالم».

وكانّ الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذله خالطوا العجم ، فأخذوا من لغتهم.

وهي ستة عشر مخرجا :

فللحق منها ثلاثة :

فأقصاها مخرجا : الهمزة والألف والهاء هكذا هي هذه الثلاثة عند سيبويه. وزعم أبو الحسن أنّ الهمزة أولا ، وأنّ الهاء والألف بعدها ، وليست واحده عنده أسبق من الأخرى. ويدلّ على فساد مذهبه ، وصحّحه ما ذهب إليه سيبويه ، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها ، فقلبت همزة نحو «رسالة ورسائل». فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء ، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة.

ومن وسط الحلق مخرج : العين والحاء.

وأدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج : الغين والحاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج : القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ، ومما يليه من الحنك الأعلى ، مخرج : الكاف.

ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، مخرج : الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج : الضاد. إلّا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن ، وإن شئت من الأيسر.

ومن أول حافة اللسان ، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، مما فويق الضاحك والنباب والرّباعيه والثّنيه مخرج : اللّام.

ومن طرف اللسان ، بينه وبين ما فويق الثنايا ، مخرج : النون.

ومن مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ، لانحرافه إلى اللّام ، مخرج : الرّاء.

ومن بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج : الطاء والذال والتاء.

ومن بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج : الصاد والزاي والسين.

ومن بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج : الظاء والتاء والذال.

ومن باطن الشفه وأطراف الثنايا العلى مخرج : الفاء.

ومن بين الشفتين مخرج : الباء والميم والواو.

ومن الخياشيم مخرج : النون الخفيفه.

* * *

ص: ٣٣٠

فمن ذلك انقسامها إلى مجهور ومهموس : فالمهموسه عشره أحرف يجمعها «ستشحك خصفه» وباقي الحرف مجهوره.

والمجهور حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ، فمغ النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد. غير أن الميم والنون ، من جمله المجهوره ، قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم ، فتصير فيهما غنة.

والمهموس : حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه ، حتى جرى معه النفس. واعتبار ذلك بأن تكرر الحرف نحو «سسس» ، كككك» فتجد النفس يجرى مع الحرف. ولو رمت في المجهور لما أمكنك.

وتنقسم أيضا إلى شديد ، ورخو ، وبين الشده والرخواه. فالشديد ثمانية أحرف يجمعها «أجدك قطبت». والتي بين الشديده والرخواه أيضا ثمانية أحرف يجمعها «لم يرو عئا». وباقي الحروف رخو.

والشديد : حرف يمتنع الصوت أن يجرى فيه لانحصار الصوت ؛ ألا ترى أنك لو قلت «الحق» و «الشط». ثم رمت مد الصوت في القاف والطاء لكان ممتنعا.

والرخو : هو الذى يجرى فيه الصوت من غير ترديد ، لتجافى اللسان عن موضع الحرف ؛ ألا ترى أنك تقول «المس» و «الرش» و «الشح» ونحو ذلك ، فتجد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء.

والذى بين الشديده والرخواه : هو الذى لا يجرى الصوت في موضعه عند الوقف ، ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت ، باتصاله بغير مواضعها :

فأما العين فإنك قد تصل إلى الترديد فيها كما تصل إلى ذلك فى الرخواه ، لشبهها بالحاء كأن صوتها ينسل عند الوقف إلى الحاء ، فليس لصوتها الانحصار التام ، ولا جرى الرخواه.

وأما اللّام فإنّ الصوت قد يمتدّ فيها لأنّ ناحيتي مستدقّ اللسان تتجايفان ، فيخرج الصوت منهما ، وليس يخرج الصوت من موضع اللّام ، لأنّ طرف اللسان لا يتجافى فليس للصوت جرى تامّ. ويبان ذلك أنك لو شددت جانبي موضع اللّام لانهصر الصوت ، ولم يجر البتّه.

وأما النون والميم فيجرى معهما الصوت فى الأنف لأنّ الغنّه صوت ، ولا- يجرى فى الفم لأنّ اللسان لازم لموضع الحرف من الفم.

وأما الراء فللتكرار الذى فيها قد يتجافى اللسان بعض تجاف ، فيجرى معه الصوت إذ ذاك.

وأما الياء والواو فلائذّ مخرجهما اتّسع لهواء الصوت ، فجرى لذلك الصوت بعض جرى. وأما الألف فلائذّ مخرجها اتّسع لهواء الصوت أشدّ من اتّسع مخرج الياء والواو ، لأنك تضمّ شفتيك فى الواو وترفع فى الياء لسانك قبل الحنك ، وليس فى الألف شىء من ذلك. فهذه الأحرف الثلاثة لها أصوات فى غير موضعها من الفم. فصارت بذلك مشبهه للرخوه ، وهى تشبه الشديده للزومها مواضعها ، وليس للصوت جرى فى مواضعها كالرخوه.

وتنقسم أيضا إلى مطبق ومنفتح. فالمطبقه أربعة أحرف : الطاء والظاء والصاد والضاد. وبقى الحروف منفتح. والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له. ولو لا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا - لأن الفارق بينها إنما هو الإطباق - ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس من موضعها حرف غيرها ، فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق. والانفتاح ضدّ ذلك.

وتنقسم الحروف أيضا إلى مستعل ومنخفض. فالمستعليه سبعة : الأربعة المطبقه ، وثلاثة من غيرها وهى الخاء والغين والقاف. والمنخفض ما عدا ذلك. والاستعلاء أن يتصدّ اللسان إلى الحنك الأعلى ، انطبق اللسان أو لم ينطبق. والانخفاض ضدّ ذلك.

وتنقسم إلى مكزّر وغير مكزّر. فالمكزّر : الراء. وما عداها غير مكزّر. وأعنى بالتكرار : أنك إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان يتعثّر فيها. ولذلك احتسبت فى الإماله بحرفين على ما ذكر فى باب الإماله.

وتنقسم أيضا إلى متقلقل ، ومشرب ، وما ليس فيه قلقله ولا إشراب.

فالمثقله : القاف والجيم والطاء والذال والباء. وذلك أنها تضغط عن مواضعها ، وتحفز في الوقف ، فلا تستطيع الوقف عليها إلّا بصوت. نحو «الحق» و«أخرج» و«أهبط» و«أذهب» و«أمدد».

والمشربه : الزاى والطاء والذال والضاد والراء. والمشرب : حرف يخرج معه عند الوقف عليه نحو النفخ ، إلّا أنه لم يضغط ضغط المقلقل.

ومن المشرب ما لا يخرج بعده شيء من ذلك نحو الهمزة ، والعين ، والغين ، واللام ، والنون ، والميم.

وجميع الحروف التى تسمع معها فى الوقف صوتا ، متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت ، لأنّ أخذك فى صوت آخر وحرف سوى الأوّل عن إتياع الحرف الأوّل صوتا ، نحو «أخذ» و«أخفضه» و«أحفظه».

وتنقسم إلى مهتوت وغير مهتوت. فالمهتوت الهاء ، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء. وما عداها فليس بمهتوت.

وتنقسم أيضا إلى ذلقية وغير ذلقية. فالذلقية سته ، وهى اللام والراء والنون والفاء والباء والميم. وما عداها فهو المصمت. وسميت ذلقية لأنها يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو صدره وطرفه. وفى الحروف الذلقية سرّ طريف ينتفع به فى اللغة. وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذى زوائد فلا بدّ فيه من حرف منها أو حرفين أو ثلاثه ، نحو «جعفر» و«قعضب» (١) و«سلهب» (٢) و«فرزدق» و«سفرجل» و«قرطب» (٣). فمتى وجدت كلمه رباعيه أو خماسيه معزاه من حروف الذلاقه فاقض بأنه دخيل فى كلام العرب وليس منه. ولذلك سمى ما عدا هذه الحروف مصمتا أى : صمت عن أن تبنى منه كلمه رباعيه أو خماسيه. وربما جاء بعض ذوات الأربعة معزى من حروف الذلاقه ، وذلك قليل جدّا ، نحو «العسجد» و«العسطوس» (٤) و«الدّهده» (٥) «الزّهزقه» (٦).

ص : ٣٣٣

- ١- القعضب : الضخم الشديد الجرىء. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (قعضب).
- ٢- السلهب : الفرس الطويل على وجه الأرض. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (سلهب).
- ٣- القرطب : قطعه من خرقة. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (قرطب).
- ٤- العسطوس : شجره لينه الأغصان. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عسط).
- ٥- دهدق اللحم : قطعه وكسر عظامه ، انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (دهدق).
- ٦- الزهزقه : شده الضحك. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (زهزق).

وتنقسم أيضا إلى مستطيل وما ليس كذلك. فالمستطيل الضاد لأنها استطالت في مخرجها على حسب ما ذكر في المخارج. وغير المستطيل ما عداها.

وتنقسم أيضا إلى منحرف وغير منحرف. فالمنحرف اللّام ، وما عداها ليس بمنحرف.

وتنقسم أيضا إلى أغنّ وغير أغنّ. فالأغنّ الميم والنون ، والغنّه : صوت في الخياشيم. وما عدا ذلك فليس بأغنّ.

وإنما ذكرت صفات الحروف لأنّ إدغام المتقاربين يبنى عليها أو على أكثرها ، على ما يبيّن بعد ، إن شاء الله عزّ وجلّ. وإذ قد فرغنا من المقدّمه فينبغي أن نرجع إلى تبيين حكم إدغام المتقاربات في المخارج أو في الصفات.

* * *

ص: ٣٣٤

قد تقدّم أنّ للحلق ثلاثه مخارج : فمن أقصاه الألف والهمزه والهاء ، ومن وسطه العين والحاء ، ومن أدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج الغين والحاء.

أما الألف والهمزه فلا يدغمان في شيء ، ولا يدغم فيهما شيء. والسبب في ذلك أنّ إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثلين. فلما امتنع فيهما إدغام المثلين - كما ذكرنا في فصل إدغام المثلين - امتنع فيهما إدغام المتقاربين.

وأما الهاء فليس لها من مخرجها ما يدغم فيها أو تدغم فيه ، لأنها من مخرج الألف والهمزه ، فلم يبق ما تدغم فيه إلا ما هو من المخرج الذي يلي مخرجها.

فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدّم الحاء أو تتقدّمها الحاء. فإن تقدّمت على الحاء جاز الإدغام والبيان نحو «اجبه حاتما». إن شئت لم تدغم ، وإن شئت قلبت الهاء حاء وأدغمت الحاء في الحاء فقلت «اجبَحَاتما» ، لأنهما متقاربان ليس بينهما شيء ، إلا أنّ الحاء من وسط الحلق ، وهما مهموسان. وإنما قلبت الأوّل إلى جنس الثاني ولم تقلب الثاني إلى جنس الأوّل. لأنّ الذي ينبغي أن يغيّر بالقلب الأوّل كما غيّر بالإسكان ؛ ألا ترى أنّ الذي يسكن لأجل الإدغام إنما هو الأوّل. فإن قلب الثاني إلى جنس الأوّل في موضع ما فعله ، وسيبين ما جاء من ذلك في موضعه. والبيان وترك الإدغام أحسن لاختلاف المخرجين ، ولأنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والتصرّف بابه أن يكون فيما يكثر.

وإن تقدّمتها الحاء نحو «امدح هالالا» فالبيان ، ولا يجوز الإدغام. والعلة في ذلك أنّ المخرجين ، كما تقدّم ، قد اختلفا مع أنّ الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل. وأيضا فإنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأوّل إلى الثاني على أصل الإدغام ، فكنت تقلب الحاء هاء ، وذلك لا يجوز لأنّ الهاء أدخل في الحلق من الحاء ، ولا يقلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق. والسبب في ذلك أنّ حروف الفم أخفّ من حروف الحلق ، ولذلك يقلّ اجتماع الأمثال في حروف الحلق. وما قرب من حروف الحلق إلى الفم كان

أخف من الذى هو أدخل منه فى الحلق. فكرهوا لذلك تحويل الأخرج إلى جنس الأدخل ، لأن فى ذلك ثقيلًا ، فإن أردت الإدغام قلبت الهاء حاء. وأدغمت ، فقلت «امد حلّالا» وجاز قلب الثانى لَمّا تعدّر قلب الأوّل ، وليكون الإدغام فيما هو أقرب إلى حروف الفم التى هى أصل للإدغام. والإدغام فى مثل هذا أقلّ من الإدغام فى مثل «اجبه حاتما» لأنّ الباب - كما تقدّم - أن يحوّل الأوّل إلى الثانى.

فإن اجتمعت مع العين فالبيان - تقدّمت العين أو تأخّرت - ولا يجوز الإدغام إلّا أن تقلب العين والهاء حاء ، ثم تدغم الحاء فى الحاء. وذلك نحو قولك «اجبَحْتبه» و«اقطَحَاذا» و«ذهب مَحَم» تريد «اجبه عتبه» و«اقطع هذا» و«ذهب معهم». وهى كثيره فى كلام بنى تميم. وإنما لم تدغم إلّا بتحويل الحرفين ، لأنك لو قلبت العين إلى الهاء كنت قد قلبت الأخرج إلى جنس الأدخل. وقد تقدّم ذلك. ولو قلبت الهاء إلى العين لا-جتمع لك عينان ، وذلك ثقيل ، لأنّ العين قريبه من الهمزه ، فكما أنّ اجتماع الهمزتين ثقيل فكذلك اجتماع العينين. وأيضًا فإنها بعيده من الهاء ، لأنها ليست من مخرجها ، وتباينها فى الصفه ، لأنّ العين مجهوره والهاء مهموسه ، والعين بين الشدّه والرّخاوه والهاء رخوه. فكرهوا أن يقلبوا واحده منهما إلى الأخرى ، للتباعده الذى بينهما. فلذلك أبدلوا منهما الحاء ، لأنّ الحاء من مخرج العين ، وتقارب الهاء فى الهمس والرّخاوه.

وأما العين إذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدّم أو تتقدّم الحاء. فإن تقدّمت كنت بالخيار : إن شئت أدغمت فقلبت العين حاء ، وإن شئت لم تدغم نحو «اقطع حَبْلا». وحسّن الإدغام هنا كونهما من مخرج واحد.

وإن تقدّمت الحاء بيّنت ولم تدغمها فى العين ، لأنّ العين أدخل فى الحلق. ولا يقلب الأخرج إلى الأدخل لما تقدّم. وأيضًا فإن اجتماع العينين ثقيل كما تقدّم فإن أردت الإدغام قلبت العين حاء ، وأدغمت الحاء فى الحاء ، لأنه قد تقدّم أنّ الثانى قد يقلب إذا تعدّر قلب الأوّل.

وأما الغين مع الخاء فإنه يجوز فيهما البيان والإدغام ، وكلاهما حسن ، لأنهما من مخرج واحد. وإذا أدغمت قلبت الأوّل منهما إلى الثانى ، كائنا ما كان ، نحو «اسلخ غنمك» و«ادمغ خلفًا». وإنما جاز قلب الخاء غينا ، وإن كانت أخرج إلى الفم منها ، لأنّ الغين والحاء لقرب مخرجهما من الفم أجريا مجرى حروف الفم ، وحروف الفم يجوز فيها قلب الأخرج إلى الأدخل.

ومما يبيّن أنهما يجريان مجرى حروف الفم أنّ العرب قد تخفى معهما النون ، كما تفعل بها مع حروف الفم ، على ما يبيّن بعد.
ولهذه العلّة بنفسها لم يجز إدغام واحد من الحاء والعين والهاء فى الغين والحاء ، أعنى لكونهما قد أجريا مجرى حروف الفم.
فكما أنّ حروف الحلق لا تدغم فى حروف الفم ، فكذلك لا تدغم الهاء والحاء ولا العين.

هذا مذهب سيبويه. وحكى المبرّد أن من النحويين من أجاز إدغام العين والحاء فى الغين والحاء. نحو قولك «امد غالبا» و «امد تخلقا» و «اسمغالبا» و «اسمخلفا». تريد : امدح غالبا ، و امدح خلفا ، و اسمع غالبا ، و اسمع خلفا. وزعم أنّ ذلك مستقيم فى اللغة ، معروف ، جائز فى القياس ، لأنّ الحاء والغين أدنى حروف الحلق إلى الفم. فإذا كانت الهاء تدغم فى الحاء والهاء من المخرج الأوّل من الحلق ، والحاء من الثانى ، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أولى أن يدغم فيما كان بعده ، لأنّ ما بعده متصل بحروف الفم ، التى هى أصل للإدغام ؛ ألا ترى أنهم أدغموا الباء فى الفاء ، والباء من الشفه محضه ، والفاء من الشفه السفلى وأطراف الثنايا العلى ، فقالوا «اذهفّى ذلك» و «اضر فرجا» ، لقرب الفاء من حروف الفم. وسيبويه يابى ذلك ، لما ذكر من أنّ العرب كما لا تدغم ...

* * *

فأولها مما يلي حروف الحلق - كما تقدّم - القاف والكاف. وكلّ واحد منهما يدغم في صاحبه فتقول «الحق كَلده» و «انهك قَطنا» ترفع اللسان بهما رفعه واحده. والبيان والإدغام في «الحق كَلده» حسان. والبيان في «انهك قَطنا» أحسن من الإدغام ، لقرب القاف والكاف من حروف الحلق ، وحروف الحلق - كما تقدّم - لا يجوز إدغام الأخرج منها في الأدخل. فلذلك ضعف إدغام الكاف ، التي هي الأخرج ، في القاف التي هي أدخل ، كما سبّه أقرب حروف الحلق إلى اللسان ، وهما الغين والخاء ، بحروف اللسان ، فأخفيت النون الساكنة عندهما كما تقدّم.

ولا يجوز إدغام كلّ واحد من القاف والكاف في غيرهما ، ولا غيرهما فيهما.

ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصّه كقولك «ابعج شَبْثًا». ويجوز البيان ، وكلاهما حسن. وإنما جاز إدغامها فيها لكونهما من حروف وسط اللسان.

لم يجر إدغامها في الياء ، وإن كانت من مخرجها ، لأن الياء حرف علّه ، وحروف العله بائنه من جمع الحروف ، بأنها لا يمدّ صوت إلّا بها ، ولأنّ الحركات بعضها. ولذا كانت منفردة بأحكام لا توجد لغيرها ، ألا ترى أنك تقول «عمرو» و «بكر» و «نصر» وما أشبه ذلك في القوافي ، فيعادل الحروف بعضها بعضا ، ولو وقعت ياء أو واو بحذاء حرف من هذه الحروف نحو «جور» و «خير» لم يجر. وكذلك تكون القافيه مثل «سعيد» و «قعود» ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح وتحذف لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرك فيه غيرها نحو «يغزو القوم» و «يرمى الرجل» و «مثنى القوم». فصارت لذلك قسما برأسه. فلذلك لم تدغم في غيرها ، ولا أدغم غيرها فيها ، ما عدا النون فإنها أدغمت فيها ، لعلّه تذكّر في موضعها.

ولاء يدغم في الجيم من مخرجها شيء : أما الشين فلم تدغم فيها لأنّ فيها تفسّيا فكرهوا إذهابه بالإدغام ، وأيضا فإنّ الشين بتفسّيتها لحقت بمخرج الطاء والذال ، فبعدت عن

الجيم. وأما الياء فلم تدغم لما تقدّم ، من ذكر العله المانعه من إدغام الياء والواو فى حروف الصّحه.

ويدغم فيها من غير مخرجها سته أحرف ، وهى : الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء ، نحو «لم يربط جملا» و «قد جعل» و «وجبت جنوبها» و «احفظ جبراً» وانبذ جعفرًا و «ابعث جامعاً». وإنما جاز إدغام هذه الأحرف فى الجيم ، وإن لم تكن من مخرجها ، لأنها أخت الشين وهى معها من مخرج واحد. فكما أنّ هذه الأحرف تدغم فى الشين فكذلك أدغمت فى أختها ، وهى الجيم ، حملاً عليها. والبيان فى جميع ذلك أحسن للبعد الذى بينها وبينهنّ. وإذا أدغمت الطاء والظاء فى الجيم فالأحسن أن تبقى الإطباق الذى فيهما ، لئلا تخلّ بهما وتضعفهما ، بزوال الإطباق منهما. وقد يجوز أن تذهب الإطباق جملة.

وأما الشين فإنها لا تدغم فى شىء. وسبب ذلك أنها متفشّيه ، كما تقدّم ، والإدغام فى مقاربتها يذهب ، فيكون ذلك إخلالاً بها.

وتدغم فيها الجيم - وقد تقدّم ذكر ذلك - والطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء واللام. أما إدغام الجيم فيها فلكونهما من مخرج واحد. وأما إدغام سائر الحروف فيها فلأنها استطالت بالتفشّى الذى فيها ، حتى اتصلت بمخرجها ، فجرت لذلك مجرى ما هو من مخرج واحد. والبيان عربىّ جيّد ، لبعد ما بينها وبينهنّ.

وأما الياء فلا تدغم فى حرف صحيح أصلاً ، وقد تقدّم سبب ذلك. وتدغم فى الواو ، لأنها شابهتها فى اللين والاعتلال ، إلّا أنّ الواو هى التى تقلب لجنس الياء ، تقدّمت أو تأخّرت ، لأنّ القصد بالإدغام التخفيف ، والياء أخفّ من الواو ، فقلبوا الواو ياء على كلّ حال - وأيضاً فإنّ الواو من الشّفه ، والياء من حروف الفم ، وأصل الإدغام أن يكون فى حروف الفم - نحو «سيّد» و «ميّت». الأصل فيهما «سيّود» و «ميوت» ، و «طىّ» و «لىّ» الأصل فيهما «طوى» و «لوى».

ولا يدغم فيها حرف صحيح أصلاً ، إلّا النون نحو «من يوقن». والسبب فى أن أدغمت النون وحدها ، من بين سائر الحروف الصّاح ، فى الياء ، أنّ النون غنّاء فأشبهت بالغنّه التى فيها الياء ، لأنّ الفنّه فضل صوت فى الحرف ، كما أنّ اللين فضل صوت فى حروف العله. وأيضاً فإنّ النون قريبه فى المخرج من الواو التى هى أخت الياء. ويدغم فيها الواو لتشاركهما فى الاعتلال واللين ، كما تقدّم. وذلك نحو «طويت طياً» و «لويت لياً».

ثم الضاد ، ولا تدغم فى شىء من مقارباتها. وسبب ذلك أنّ فيها استطاله وإطباقا واستعلاء ، وليس فى مقارباتها ما يشركها فى ذلك كله. فلو أدغمت لأدى ذلك إلى الإخلال بها ، لذهب هذا الفضل الذى فيها.

فأما إدغام بعضهم لها فى الطاء بقوله «مطّج» يريد «مضطجعا» فقليل جدّا ، ولا ينبغى أن يقاس. والذى شجّعه على ذلك أشياء ، منها : موافقه الضاد للطاء فى الإطباق الذى فيها والاستعلاء ، وقربها منها فى المخرج ، ووقوعها معها فى الكلمه الواحده أكثر من وقوعها فى الانفصال ، لأنّ الضاد التى تكون آخر كلمه لا- يلزمها أن يكون أول الكلمه التى تليها طاء ، ولا يكتر فيها بخلاف «مضطجع». فلما اجتمعت هذه الأسباب أدغموا ، واغتفروا لها ذهاب الاستطاله التى فى الضاد.

وتدغم فيها الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء واللام. وذلك نحو «هل ضلّ زيد» و «أبعث ضرمه» - قال سيويه : «وسمعنا من يوثق بعربيته قال :

* ثار ، فضجّت ضجّه ركائبه (١)*

فأدغم التاء فى الضاد - و «اضبط ضرمه» و «احفظ ضرمه» و «خذ ضرمه» و «قد ضعف». أما اللام فأدغمت فيها ، لقربها منها فى المخرج. وأما سائر الحروف فإنّ الضاد ، فالاستطاله التى فيها ، لحقت مخرج الطاء والذال والتاء ، لأنها اتصلت بمخرج اللام ، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه ، إلّا أنها لم تقع من التثنيه موقع الطاء لانحرافها ، لأنك تضع لسانك للطاء بين التثنتين. وقربت بسبب ذلك من الطاء والذال والتاء ، لأنهنّ من حروف طرف اللسان والثنايا ، كالطاء وأختيها. والبيان عربى جيد ، لتباعد ما بينها وبينهنّ.

ثم اللام والنون والراء :

أما اللام فإنها تدغم فى ثلاثه عشر حرفا ، وهى : التاء والتاء والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون. وإنما أدغمت فى هذه الحروف لموافقته لها. وذلك أنّ اللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف : أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان ، وحرفان منها - وهما الضاد والسين - يخالطان طرف اللسان.

ص: ٣٤٠

وذلك أنّ الضاد لاستطالتها اتّصلت بمخرج اللّام ، وكذلك الشين بالتفشيّ الذي فيها لحقت أيضا بمخرجها.

فإن كانت اللّام للتعريف التزم الإدغام ، ولم يجز البيان. والسبب في ذلك أنه انضاف إلى ما ذكرناه من الموافقه كثره لام المعرفة في الكلام ؛ ألا- ترى أنّ كلّ نكرة أردت تعريفها أدخلت عليها اللّام التي للتعريف إلّا القليل منها. وكثره دور اللفظ في الكلام تستدعي التخفيف. وأيضا فإنّ لام المعرفة قد تنزلت منزله الجزء مما تدخل عليه ، وعاقبها التنوين. واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمه الواحده أثقل من اجتماعهما فيما ليس كذلك. فلمّا كان فيها ثلاث موجبات للتخفيف - وهي : ثقل اجتماع المتقاربات ، وكثره التكلّم بها ، وأنها مع ما بعدها كالكلمه الواحده - التزم فيها الإدغام.

وإن كانت لغير تعريف أدغمت لأجل المقاربه ، وجاز البيان لأنها لم يكثر استعمالها ككثره لام التعريف ، ولا هي مع ما بعدها بمنزله كلمه واحده كما أنّ لام التعريف كذلك. والإدغام إذا كانت اللّام ساكنه أحسن منه إذا كانت متحرّكه نحو «جعل رّاشد». وإدغامها في بعض هذه الحروف أحسن منها في بعض :

فإدغامها في الراء نحو «هل رّأيت» أحسن من إدغامها في سائرها ، لأنها أقرب الحروف إليها ، وأشبهها بها ، حتى إنّ بعض من يصعب عليه إخراج الراء يجعلها لاما.

وإدغامها في الطاء والتاء والذال والصاد والسين والزاي يلي في الجوده إدغامها في الراء. لأنها أقرب الحروف إليها بعد الراء.

وإدغامها في التاء - نحو : (هل قوّب) وقد قرأ به أبو عمرو - والذال والطاء يلي ذلك ، لأنّ هذه الثلاثه من أطراف الثنايا ، وقد قاربن مخرج ما يجوز إدغام اللام فيه وهو الفاء.

وإدغامها في الضاد والشين يلي ذلك ، لأنهما ليسا من حروف طرف اللسان كاللّام. وإتّما اتصلتا بحروف طرف اللسان ، بالاستطاله التي في الضاد ، والتفشيّ الذي في الشين ، كما قدّمنا. ومن إدغامها في الشين قول طريف بن تميم :

تقول إذا استهلكت مالا للذّه

فكيهه : هشيء بكفّيك لائق (1)؟

ص: ٣٤١

١- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه في لسان العرب لابن منظور ، ماده (لها).

يريد : هل شىء.

وإدغامها فى النون دون ذلك كله ، والبيان أحسن منه. وإنما قبح إدغامها فى النون ، وإن كانت أقرب إلى اللّام من غيرها من الحروف التى تقدّم ذكرها ، لأنه قد امتنع أن يدغم فى النون من الحروف التى أدغمت هى فيها إلّا اللّام. فكأنهم استوحشوا الإدغام فيها وأرادوا أن يجروا اللّام مجرى أخواتها من الحروف التى يجوز إدغام النون فيها. فكما أنه لا يجوز إدغام شىء منها فى النون كذلك ضعف إدغام اللّام فيها.

ولا يدغم فيها إلّا النون على ما بيّن فى فصل النون.

وأما النون فلها خمسة مواضع : موضع تظهر فيه ، وموضع تدغم فيه ، وموضع تخفى فيه ، وموضع تقلب فيه ميمًا ، وموضع تظهر فيه وتخفى :

فالموضع الذى تظهر فيه خاصّه إذا كان بعدها هاء أو همزه أو حاء أو عين ، نحو «منها» و «ينأى» و «منحار» و «منعب».

والموضع الذى تظهر فيه وتخفى إذا وقعت بعدها الغين أو الخاء ، نحو «منغلّ» و «منخل».

والموضع الذى تدغم فيه إذا كان بعدها حرف من حروف «ويرمل».

والموضع الذى تقلب فيه إذا كان بعدها باء.

والموضع الذى تخفى فيه إذا كان بعدها حرف من سائر حروف الفم الخمسة عشر.

فأدغمت فى خمسة الأحرف المتقدّمة الذكر لمقاربتها لها : أما مقاربتها للراء واللّام فى المخرج. وأما مقاربتها للميم فى الغنّه ، ليس حرف من الحروف له غنّه إلّا النون والميم. ولذلك تسمع النون كالميم ، ويقعان فى القوافى المكفأه فلا يكون ذلك عيبًا ، نحو قوله :

ما تنقم الحرب العوان منّى

بازل عامين ، حديث سنّى (1)

لمثل هذا ولدتنى أمّى

وأما مقاربتها للياء والواو فلاّن فى النون غنّه تشبه اللين فى الياء والواو ، لأنّ الغنّه

ص: ٣٤٢

١- الشعر من الرجز ، وهو لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فى ديوانه ص ١٩٢ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (نقم).

فضل صوت فى الحرف كما أنّ اللين كذلك. وهى من حروف الزيادة كما أنّ الياء والواو كذلك ، وتزاد فى موضع زيادتهما تقول «عنسل» و «جحنفل» و «رعشن» كما تقول «كوثر» و «صيقل» و «جدول» و «عشير» و «ترقوه» و «عفريه». وأيضا فإنها قد أدغمت فيما قارب الواو فى المخرج ، وهو الميم ، وفيما هو على طريق الياء وهو الراء ؛ ألا- ترى أنّ الألتغ بالراء يجعلها ياء. فأدغمت النون فى الياء والواو كما أدغمت فى الميم والراء. فلما قاربت النون هذه الحروف الخمسه أدغمت فيها.

ولا- يجوز البيان إن كانت النون ساكنه. فإن كانت متحرّكه جاز ، لفصل الحركه بين المتقاربين ، لأنّ التيه بالحركه أن تكون بعد الحرف ، وذلك نحو «ختن موسى».

وإذا أدغمت فى الراء واللّام والواو والياء كان إدغامها بغنّه ، وبغير غنّه. أما إدغامها بغير غنّه فعلى أصل الإدغام ، لأنك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تدغم فيه. فإذا كان ما بعدها غير أغنّ ذهب الغنّه ، لكونها تصير مثله. ومن أبقى الغنّه فلأنها فصل صوت ، فكره إبطالها. فحافظ عليها بأن أدغم ، وأبقى بعضا من النون وهو الغنّه. وإبقاؤها عندى أجود ، لما فى ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغنّه.

وإذا أدغمت فى الميم قلبت إلى جنسه ، ولم يبق لها أثر ، ولست بمحتاج إلى غنّه النون ، لأنّ الميم فيها غنّه ، فإذا قلبتها ميم محضه لم تبطل الغنّه.

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم ، لا من الخياشيم ، لأنها لو كانت تدغم فى حروف الفم ، وهى من الخياشيم ، لتفاوت ما بينها ، ولا يدغم الأبعد فى الأبعد. ووافق المبرّد فى جميع ذلك ، إلّا الميم لأنها من الشفه ، فلو كانت النون المدغمه فيها من الفم لبعدت من الميم. قال : ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ، لأنّ الميم تخرج من الشفه ، وتصير إلى الخياشيم للغنّه التى فيها ، فأدغمت فيها النون لتلك المجاوره.

ومذهب سيبويه عندى أولى ، لأنّ النون التى فى الفم تصير أيضا إلى الخياشيم ، للغنّه التى فيها ، كما كان ذلك فى الميم.

وقلبت مع الباء ميمًا ، ولم تدغم فيها ، لأنّ الباء لا تقارب النون فى المخرج كما قاربتها الراء واللّام ، ولا فيما يشبه الغنّه وهو اللين ، ولا- فى الغنّه كما قاربتها الميم. فلما تعدّر إدغامها فى الباء قلبت معها ميمًا ، لأنّ الباء من مخرج الميم فعولت معاملتها ، فلما قلبت النون مع الميم ميمًا قلبت ميمًا أيضا مع الباء. وأمن الالتباس ، لأنه ليس فى الكلام ميم ساكنه قبل باء.

وأظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء ، لبعدها ما بينها وبينهنّ ، فلم تغيّر النون بإدغام ، ولا بشبهه الذى هو الإخفاء. وأيضا فإنّ حروف الحلق أشدّ علاجا ، وأصعب إخراجا ، وأحوج إلى تمكين آله الصوت من غيرها. فإخراجها لذلك يحتاج إلى اعتمادات تكون فى اللسان ، والنون الساكنه الخفيّه مخرجها من الخيشوم ، فلا علاج فى إخراجها ولا اعتماد. فإذا كانت قبل حروف الحلق تعدّ النطق بحروف الحلق ، لأنّ النون تستدعى ترك الاعتماد ، وحروف الحلق تطلب الاعتماد. فإذا بينت النون قبلها أمكن إخراجها ، لأنّ النون بينه مخرجها من اللسان ، فهى أيضا تطلب الاعتماد كسائر حروف اللسان.

وأما جواز خفائها وإظهارها مع الخاء والغين فلأنهما من أقرب حروف الحلق إلى الفم. فمن أجزاهما مجرى ما تقدّمتهما من حروف الحلق أظهر النون معهما. ومن أجزاهما مجرى ما يليهما من حروف الفم - وهو القاف والكاف - أخفى النون معهما كما يخفيها مع القاف والكاف.

وأما إخفاؤها مع الخمسة عشر حرفا من حروف الفم الباقية فلأنها اشتركت معها فى كونها من حروف الفم. وأيضا فإنها - وإن كانت من حروف اللسان - فبالغنة التى فيها ، التى خالطت الخياشيم ، اتّصلت بجميع حروف الفم. فلما أشبهتها فيما ذكرنا ، وكانت قد أدغمت فى بعض حروف الفم ، غيروها بالإخفاء معها كما غيروها بالإدغام والقلب مع حروف «ويرمل» من حروف الفم ، لأنّ الإخفاء شبيه بالإدغام ، ولم يغيروها بالإدغام ، لأنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يقاربها من حروف الفم فى المخرج - كاللام والراء - وفى الصفه - كالميم والياء والواو - وبين ما ليس كذلك. فجعلوا التغيير الأكثر للأقرب ، والتغيير الأقلّ للأبعد.

ولم يسمع من كلامهم تسكين النون المتحرّكه ، إذا جاءت قبل الحروف التى تخفى معها ، كما تسكّن مع الحروف التى تدغم معها. فلم يقولوا «ختن سليمان» كما قالوا «ختن موسى». لكن إن جاء ذلك لم يستنكر ، لأنّ الإخفاء نوع من الإدغام.

ولا يدغم فى النون شىء إلا اللام. وقد تقدّم ذلك فى فصل اللام.

وأما الراء فلا تدغم فى شىء ، لأن فيها تكريرا ؛ ألا ترى أنك إذا نطقت بها تكرررت فى النطق. فلو أدغمتها فيما يقرب منها - وهو اللام والنون - لأذهب الإدغام ذلك الفضل الذى فيها من التكرير ، لأنها تصير من جنس ما تدغم فيه ، وما تدغم فيه ليس فيه تكرير. فلما كان الإدغام يفضى إلى انتهاكها بإذهاب ما فيها من التكرار لم يجز. وقد روى إدغامها فى اللام ، وسأذكر وجه ذلك فى إدغام القرآن إن شاء الله تعالى.

ولا يدغم فيها إلّا اللّام والنون ، وقد تقدّم ذكر ذلك في فصليهما.

ثم الطاء والذال والطاء والظاء والذال والطاء. كلّ واحد منهنّ يدغم في الخمسة الباقية ، وتدغم الخمسة الباقية فيه.

وتدغم أيضا هذه الستّة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم. ولا يدغم فيهنّ من غيرهنّ إلّا اللّام. وسواء كان الأوّل منهما متحرّكا أو ساكنا ، إلّا أنّ الإدغام إذا كان الأوّل منهما ساكنا أحسن منه إذا كان الأوّل متحرّكا ، لأنه يلزم فيه تغييران : أحدهما تغيير الإدغام ، والآخر تغيير ياسكان الأوّل.

وإنما جاز إدغامها فيما ذكر لتقاربها في المخرج بعضها من بعض ، ولمقاربتها حروف الصفير في المخرج أيضا كما بيّن في مخارج الحروف.

وأما الضاد والشين فإنهما - وإن لم تقاربهما في المخرج - فإنّ التقارب بينهما وبينها من حيث لحقت الضاد ، باستطالتها ، والشين ، بتفشيها ، مخرجها. والضاد أشبه بها من الشين ، لأن الضاد قد أشبهتها من وجه آخر ، وهو أنها مطبقة كما أنّ الطاء والظاء كذلك.

وأما إدغامها في الجيم فحملا على الشين ، لأنهما من مخرج واحد.

والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان. والسبب في ذلك أنّ أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم ، بدليل أنّ حروف الحلق يدغم منها الأدخل في الأخرج ، لأنه يقرب بذلك من حروف الفم. ولا يدغم الأخرج في الأدخل ، لأنه يبعد بذلك من حروف الفم ، ويتمكّن في الحلق.

وإنما كان الإدغام في حروف الفم وطرف اللسان أولى لكثرتها ، وما كثر استدعى التخفيف. وأكثر حروف الفم من طرف اللسان ، لأنّ حروف الفم تسعة عشر. منها اثنا عشر حرفا من طرف اللسان. فلذلك حسن الإدغام في هذه الحروف.

والبيان في بعضها أحسن منه في بعض ، وذلك مبنّى على القرب بين الحرفين. فما كان أقرب إلى ما بعده كان إدغامه أحسن. وذلك أن الإدغام كان بسبب التقارب ، فإذا قوى التقارب قوى الإدغام. وإذا ضعف ضعف الإدغام :

فتبين هذه الستة الأحرف إذا وقعت قبل الجيم أحسن من بيانها إذا وقعت قبل الشين ، لأنّ إدغامها في الجيم بالحمل على إدغامها في الشين بل لم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم كما تقدّم.

وتبينها إذا وقعت قبل الشين أحسن من تبينها إذا وقعت قبل الضاد ، لأنّ الشين أبعد منها من الضاد ، لأنّ الشين أشبهتها من جهه واحده ، وهو اتصالها بمخرجها بالتفشى الذى فيها - كما تقدّم - والضاد أشبهتها من وجهين ، وهما : اتصالها بها بسبب الاستطاله ، وشبهها بالطاء والظاء بسبب الإطباق كما ذكر.

وتبينها قبل الضاد أحسن من تبينها قبل الصاد والسين والزاي ، لأنّ الضاد أبعد منها لأنها لا تقاربها فى لمخرج ، وحروف الصفير تقاربها فى المخرج.

وتبينها قبل حروف الصفير أحسن من تبين بعضها قبل بعض ، لأنّ بعضها أقرب إلى بعض فى المخرج من حروف الصفير إليها.

وتبين الطاء والذال والثاء ، إذا وقعت قبل الظاء والثاء والذال ، أو وقعت الظاء والثاء والذال قبلها ، أحسن من تبين الطاء والذال والثاء إذا وقع بعضها قبل بعض ، والظاء والثاء والذال إذا وقع بعضها قبل بعض. لأنّ الظاء وأختيها بعضها أقرب إلى بعض منها إلى الطاء وأختيها ، وكذلك الطاء وأختاها بعضها أقرب إلى بعض منها إلى الظاء وأختيها.

وتبين الظاء وأختيها إذا وقع بعض منها قبل بعض أحسن من تبين الطاء وأختيها إذا وقع بعضها منها قبل بعض ، لأنّ فى الظاء وأختيها رخاوه فاللسان يتجافى عنهنّ ؛ ألا- ترى أنّك إذا وقفت عليهنّ رأيت طرف اللسان خارجا عن أطراف الثنايا ، فكأنها خرجت عن حروف الفم إذا قاربت الشفتين. والطاء وأختاها ليست كذلك ؛ ألا- ترى أنّ الأسنان العليا منطبقه على الأسنان السفلى ، واللسان من وراء ذلك فلم يتجاوز الفم. والإدغام - كما تقدّم - أصله أن يكون فى حروف الفم.

وإذا أدغمت التاء والذال والثاء والذال فى شىء ، مما تقدّم أنهنّ يدغمن فيه ، قلبت إلى جنسه. قال :

ثار فضجت ضجّه ركائبه (١)

فقلب التاء ضادا. وقال ابن مقبل :

ص : ٣٤٦

١- الشعر من الرجز ، وهو للقتابى فى شرح أبيات سيويه للسيرافى ٢ / ٤١٧ ، وبلا نسبه فى الكتاب لسيويه ٤ / ٤٦٥.

وكأنما اغتبت صبير غمامه

بعرا ، تصفقه الزياح ، زلالا (١)

فقلب التاء صادًا.

وإذا أدغمت الطاء والظاء فى مطبق ، مثل أن يدغما فى الصاد والضاد ، أو يدغم أحدهما فى الآخر ، قلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه.

وإذا أدغما فى غير مطبق ، مثل أن يدغما فى الدال والتاء ، فالأفصح أَلَّا يقلبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجمله ، بل يبقى الإطباق ، وبعض العرب يذهب الإطباق.

وإذهاب الإطباق منهما ، مع ما كان من غير المطبقات أشبه بهما ، أحسن من إذهابه مع ما لم يكن كذلك. فإذهاب الإطباق من الطاء مع الدال ، لأنهما قد اجتمعا فى الشدّة ، أحسن من إذهابه مع التاء لأنها مهموسة ، وإذهاب الإطباق من الطاء مع الزاى ، لأنهما مجهوران ، أحسن من إذهابه مع التاء لأنها مهموسة. وتمثيل الإدغام فى ذلك بين لا يحتاج إليه.

ولا يدغم فى الحروف المذكوره من غيرها إلَّا اللّام. وقد تبين ذلك فى فصل اللّام.

ثم الصاد والسين والزاى : كلّ واحده منهن تدغم فى الأخرى ، لتقاربهنّ فى المخرج ، واجتماعهنّ فى الصّفير ، فإذا قلبت الأوّل منهما إلى جنس الثانى قلبته إلى مقاربه فى المخرج وصفيرى مثله. فلم يكن فى الإدغام إخلال به. وسواء كان الأوّل متحرّكا أو ساكنا ، إلّا أنّ الإدغام إذا كان الأوّل ساكنا أحسن منه إذا كان الأوّل متحرّكا ، لأنه يلزم فيه تغييران : أحدهما تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه ، والآخر تغييره بالإسكان. وإذا كان الأوّل ساكنا لا يلزم فيه إلّا تغيير واحد ، وهو قلب الأوّل حرفا من جنس ما يدغم فيه. والإدغام أحسن فيهنّ من الإظهار لأنهنّ من حروف طرف اللسان والفم ، والإدغام - كما تقدّم - أصله أن يكون فى حروف الفم وطرف اللسان. وذلك نحو قولك «احبس صّابرا» و «حبس صّابرا» و «احبس زيدا» و «حبس زيدا» و «أوجز صّابرا» و «أوجز صّابرا» و «أوجز سلمه» و «أوجز سلمه» و «افحص زرده» و «افحص زرده» و «افحص سألما» و «فحص سالم».

وإذا أدغمت الصاد فى الزاى أو فى السين قلبتها حرفا من جنس ما أدغمتها فيه ،

ص: ٣٤٧

١- البيت من البحر الكامل ، وهو لتمييم بن مقبل فى ديوانه ص ٢٦٠ ، والكتاب لسيبويه ٤ / ٤٦٣ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (صفق).

فتقلبها مع السين سينا ، ومع الزاي زايا ، إلّا أنك تبقى الإطباق الذى فى الصاد محافظه عليه. وقد يجوز ترك الإطباق ، حملا على الأصل فى الإدغام ، من أن يقلب الحرف إلى جنس ما يدغم فيه البتّه وإذهاب الإطباق منها مع السين أحسن من إذهابه مع الزاي ، لأنّ السين تشاركها فى الهمس ، ولا تخالفها الصاد بأكثر من الإطباق.

وإذا أدغمتها فى الصاد قلبتهما صادين البتّه لأنه ليس فى ذلك إخلال بهما. وكذلك إذا أدغمت السين فى الزاي ، والزاي فى السين ، قلبت كلّ واحد منهما إلى جنس ما يدغم فيه البتّه ، لأنه ليس فى ذلك إخلال.

ولا يدغم شىء من هذه الصفيريات فى شىء مما يقاربها من الحروف ، لأنّ فى ذلك إخلالا بها ، لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تدغم فيه فيذهب الصفير ، وهو فضل صوت فى الحرف.

ويدغم فيها من غيرها اللّام - وقد تقدّم ذلك فى فصل اللّام - والطاء والبدال والتاء والطاء والذال والثاء ، وقد تقدّم ذلك فى فصل الطاء وأخواتها.

ثم الفاء : ولا تدغم فى مقاربها ، لأنّ فيها تفسّيا ، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفسّى. ويدغم فيها مما يقاربها الباء ، فتقول «اذهب فى ذلك» ، لأنه ليس فى ذلك إخلال بالباء ، بل تقويه بقلبها حرفا متفسّيا.

فأما الميم والواو ، وإن كانتا تقاربان الفاء فى المخرج لأنهما من الشّفتين كالفاء ، فلم تدغما فى الفاء ، لأنّ الميم فيها غنّه والواو فيها لين ، والغنّه واللّين فضل صوت فى الحرف ، فلو أدغمتها فيها لقلبتهما فاء ، فتذهب الغنّه واللّين فيكون ذلك إخلالا بهما.

ثم الباء : وهى تدغم فى الفاء والميم ، لقربهما منها فى المخرج. وذلك نحو «اذهب فى ذلك» و «اصحب مطرا». ولا يدغم فيها شىء ، وسبب ذلك أنّ الذى يقاربها فى المخرج إنما هو الفاء والميم والواو : فأما الفاء فلم تدغم فيها للعلّه التى تقدّم ذكرها فى فصل الفاء. وأما الميم والواو فلم تدغما فى الباء. للعلّه التى منعت من إدغامهما فى الفاء. وأيضا فإنّ النون الساكنه تقلب قبل الباء ميما ، فإذا كانوا يفرّون من النون الساكنه إلى الميم قبل الباء فالأحرى أن يقرّها إذا وجدوها.

ثم الميم : ولا تدغم فى شىء مما يقاربها ، لأنها إنما يقاربها فى المخرج الفاء والباء والواو ، وقد تقدّم ذكر السبب المانع من إدغام الميم فى هذه الأحرف الثلاثة. ولا يدغم فيها إلّا النون - وقد تقدّم ذلك فى فصل النون وأخواتها - والياء ، وقد تقدّم ذلك فى فصل الياء وأخواتها.

ثم الواو وهي لا- تدغم إلما في الياء ، لاجتماعها معها في الإعلال واللين. ولا- تدغم في شيء مما يقاربها ، لأنها حرف عله ولمقارب لها حروف صحه - وهي الميم والباء والفاء - وقد تقدم أنّ حروف العله لا تدغم في حروف الصحه. وإعطاء السبب في ذلك. ولا يدغم فيها من غيرها إلّا النون ، وقد تقدم ذلك في فصل النون وأخواتها.

واعلم أنّ الإدغام في المتقاربين إنما يجوز إذا كانا من كلمتين. لأنه لا يلتبس إذ ذاك بإدغام المثلين ، لأن الإدغام فيما هو من كلمتين لا- يلزم ، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيان للأصل. فإن اجتمع المتقاربان في كلمه واحده لم يجز الإدغام ، لما في ذلك من اللبس بإدغام المثلين ، لأنّ الإدغام في الكلمه الواحده لازم. فإذا أدغمت لم يبق ما يستدلّ به على الأصل ؛ ألا ترى أنك لو أدغمت النون من «أنمله» في الميم فقلت «أمّله» لم يدر : هل الأصل «أنمله» أو «أممله»؟

ولأجل اللبس ، الذي في إدغام المتقاربين من كلمه واحده ، بينت العرب النون الساكنه ، إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمه ، نحو «زنم» و «أنمله» و «قنواء» و «كنيه». ولم تخفها كما تفعل بها مع سائر حروف الفم ، لأنّ الإخفاء يقربها من الإدغام ، فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام ، فقلبوا لذلك.

ولذلك أيضا لم يوجد في كلامهم نون ساكنه قبل راء أو لام نحو «عئل» و «قئر» ، في كلمه واحده ، لأنك إن بينت ثقل لقرب النون من الراء واللام ، وإن أدغمت التبس بإدغام المثلين.

إلما أن يجتمع المتقاربان في «افتعل» أو «تفاعل» أو «تفعل» ، نحو «اختصم» و «تطير» و «تطير» ، فإنه يجوز الإدغام فيها. والسبب في ذلك ما ذكرناه في إدغام المثلين ، من أنّ التاء من هذه الأبنيه الثلاثه تنزلت مما بعدها منزله المنفصل ، لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلها. وكذلك أيضا لا- يلزم أن يكون بعدها مقاربها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين. فلما أشبه اجتماع المتقاربين فيها اجتماعهما في الكلمتين لم يلزم الإدغام كما لا- يلزم ذلك في الكلمتين ، فأمن التباس إدغام المتقاربين في هذه الأبنيه بإدغام المثلين ، لأنّ الإظهار يبين الأصل ، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردت الإدغام قلبت أحد المتقاربين إلى جنس الآخر - على حسب ما أحكم في الفصول المتقدمه - ثم أدغمت. فتقول في «تطير» و «تدارأ» إذا أردت الإدغام : «أطير»

و «ادّاراً» ، فتقلب التاء حرفاً من جنس ما بعدها وتسكّنه بسبب الإدغام. ثم تدغم وتجتلب همزه الوصل ، إذ لا يمكن الابتداء بالساكن. وتقول في «اختصم» إذا أردت الإدغام : «خصّم» ، فتقلب التاء صاداً وتسكّنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم تدغم. هذا في لغة من قال «قتل» بفتح القاف والتاء. ومن قال «قتل» بفتح التاء وكسر القاف قال «خصّم» بكسر الخاء وفتح الصاد. ومن قال «قتل» بكسرهما قال «خصّم» بكسر الخاء والصاد. والعلة في ذلك كالعلة في «قتل» وأمثاله.

وحكم اسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع أن يكون مثله من «قتل» وأمثاله ، وقد تقدّم ، إذ ليس بين إدغام التاء من هذه الأمثلة فيما بعدها ، إذا كان مماثلاً لها ، وبين إدغامها فيه إذا كان مقارباً لها فرق أكثر من أنك تقلب التاء إلى جنس ما يقاربها ، ولا تحتاج إلى ذلك إذا أدغمتها في مثلها.

فإن قال قائل : فهلما أجريت التاء من «استفعل» مجرى التاء من «افتعل» فأدغموها فيما يقاربها ، كما فعلوا بناء «افتعل» ، لأنها لا يلزمها أن يكون بعدها ما يماثلها ولا ما يقاربها ، كما لا يلزم ذلك بناء «افتعل»؟.

فالجواب : أنّ الذي منع من ذلك أنهم لو أدغموا لاحتاجوا إلى تحريك السين كما احتاجوا إلى تحريك فاء «افتعل». ففكرهوا أن يحكوا حرفاً لم تدخله الحركة في موضع ، لأنّ السين لا تزداد في الفعل إلّا ساكنه. وأما فاء «افتعل» فإنهما قد كانت متحرّكة قبل لحاق الفعل الزيادة ، فلم تكره الحركة فيها لذلك ؛ ألا ترى أنّ الخاء من «اختصم» متحرّكة في «خصم».

ولأجل تعذر الإدغام شدّ بعضهم ، فحذف التاء من «يستطيع» لما استثقل اجتماع المتقاربين ، فقال : «يستطيع».

وكذلك أيضاً يجوز الإدغام في المتقاربين وإن كانا في كلمة واحدة ، إذا كان بناء الكلمة ميّناً أنّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثليين. وذلك نحو «انفعل» من «المحو» فإنك تقول فيه «أمحى» ، لأنه لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثليين ، لأنه ليس في الكلام «أفعل» ، فعلم أنه «انمحي» في الأصل.

فهذا جميع ما يجوز فيه إدغام المتقاربين ، مما هو في كلمة واحدة ، إلّا ما شدّ من خلاف ذلك ، فيحفظ ولا يقاس عليه. فمن ذلك «ستّ» و «ودّ» و «عدّان».

أما «ستّ» فأصلها «سدس» بدليل قولهم في الجمع «أسداس». فأبدلوا من السين

تاء ، لأنّ السين مضعّفه وليس بينهما حاجز إلّا الدال ، وهى ليست بحاجز قوى لسكونها. وأيضا فإنّ مخرجها من أقرب المخارج إلى مخرج السين ، فكأنه قد اجتمع فيه ثلاث سينات. وكرهوا إدغام الدال فى السين ، لأنهم لو فعلوا ذلك لقالوا «سَس» فيزداد اللفظ سينا. فأبدلوا من السين حرفا يقرب منها ومن الدال ، وهو التاء ، لأنّ التاء تقارب الدال فى المخرج والسين فى الهمس ، فقالوا «سدت». فكرهوا أيضا اجتماع الدال ساكنه مع التاء ، لما بينهما من التقارب حتى كأنهما مثلان ، مع أنّ الكلمه قد كثر استعمالها ، فهى مستدعيه للتخفيف من أجل ذلك. فأدغموا الدال فى التاء ، ليخفّ اللفظ ، فقالوا «ستّ».

وأما «ودّ» و «عدّان» فأصلهما «وتد» و «عتدان» جمع عتود. فاستثقلوا فى «عتدان» اجتماع التاء الساكنه مع الدال ، للتقارب الذى بينهما حتى كأنهما مثلان ، وليس بينهما حاجز كما تقدّم. وكذلك أيضا «وتد» لما سكنت التاء فى لغه بنى تميم - كما يقولون فى «فخذ»: فخذ - اجتمعت التاء ساكنه مع الدال ، فاستثقلوا ذلك كما استثقلوا فى «عتدان» البيان حين أدغموا فقالوا «عدّان». والبيان فيه جائز. ولو كانت متحرّكه لم تدغم ، لأنّ الحركه فى التيه بعد الحرف ، فتجىء فاصله بينهما.

ومما يبيّن استثقالهم التاء ساكنه قبل الدال اجتنابهم «وتدا» و «وطدا» فى مصدر «وتد» و «وطد» ، وعدولهم عن ذلك إلى «تده» و «طده» ، ك- «عده».

فإن كان الثانى من المتقاربين ساكنا بيّنا ولم يجز الإدغام. وقد شدّت العرب فى شىء من ذلك ، فحذفوا أحد المتقاربين ، لما تعذّر التخفيف بالإدغام ، لأنه يؤدّى إلى اجتماع ساكنين ، لأنه لا يدغم الأول فى الثانى حتى يسكن كما تقدّم. فقالوا «بلحارث» و «بلعبر» و «بلهجوم» فى «بنى الحارث» و «بنى العنبر» و «بنى الهجيم». وكذلك يفعلون فى كلّ قبيله ظهر فيها لام المعرفه نحو «بلهجوم» و «بلقين» فى «بنى الهجيم» و «بنى القين» - فإن لم تظهر فيها لام المعرفه لم يحذفوا ، نحو «بنى النّجار» و «بنى النّمر» و «بنى التيم» لئلا يجتمع عليه علّتان : الإدغام والحذف - وذلك أنه لئلا حذف الياء من «بنى» لالتقائها ساكنه مع لام التعريف اجتمعت النون مع اللّام ، وهما متقاربان ، فكره اجتماعهما لما فى ذلك من الثقل ، مع أنه قد كثر استعمالهم لذلك ، وكثره الاستعمال مدعاه للتخفيف ، فخففوا بالحذف ، إذ لا يمكن التخفيف بالإدغام.

هذا باب يذكر فيه ما أدغمته القراء ، مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه فمن ذلك قراءه أبي عمرو الرعب بما يادغام باء «الرعب» في الباء التي بعدها ، مع أن قبل الباء حرفا ساكنا صحيحا ، وقد تقدّم أنه لا يجوز عند البصريين . وحملوا قراءه أبي عمرو على الإخفاء ، وقد تقدّم أن الإخفاء يسمّى إدغاما .

ومن ذلك قراءته : (مَرْيَمَ بُهْتَانًا) [النساء : ١٥٦] ، و (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) [الأنعام : ٥٣] ، و (لَكِنِّي لَا يَعْلمُ بِعِدِّ عِلْمَ شَيْئًا) [النحل : ٧٠] ، وأمثال ذلك يادغام الميم في الباء ، وقد تقدم أن الميم من الحروف التي لا تدغم في مقاربتها ، وينبغي أن تحمل ذلك على الإخفاء ، وعلى ذلك يتأوله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله ، وينبغي أن يكون الإدغام في ذلك محفوظا عن أبي عمرو ، ويحكي عن البصريين أن أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك ، فيرى من يسمعه - ممن لا يضبط سمعه - أنه أسكن الحرف الأول وإن كان لم يسكن .

ومن ذلك إدغام الكسائي وحده الفاء من (نَحْسِفُ بِهِمْ) [سبأ : ٩] في الباء وقد تقدّم أنها من الحروف التي لا تدغم في مقاربتها ، ولا يحفظ ذلك من كلامهم . وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، لما فيه من إذهاب التنفّس الذي في الفاء .

ومن ذلك ما روى عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول الفعل المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة ، منها ما فيه قبلها متحرّك ، ومنها ما فيه قبلها ساكن من حروف المدّ واللين ومن غيرها . فأما ما قبله متحرك فنحو قوله : (فَتَفَرَّقَ بِكُمْ) [الأنعام : ١٥٣] و (هِيَ تَلْقَفُ) [الأعراف : ١١٧] . وأما ما كان قبله ساكن من حروف المدّ واللين فقوله تعالى : (وَلَا يَتَمَّمُوا الْخَبِيثَ) [البقره : ٢٤٧] و (وَلَا تَفَرَّقُوا) [آل عمران : ١٠٣] و (وَلَا تَنَازَعُوا) [الأنفال : ٤٦] . وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المدّ واللين فقوله تعالى : (فَإِنْ تَوَلَّوْا) [آل عمران : ٣٢] ، و (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ) [النور : ٥] .

وقد تقدّم أنّ سيبويه لا يجيز إسكان هذه التاء في «تتكلمون» ونحوه ، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل ، وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع ، فإذا اتصلت بما قبلها جاز ، لأنه لا يحتاج إلى همزه وصل. إلّا أنّ مثل (فإنّ تولّوا) و (إذ تلقّونه) لا يجوز عند البصريين ، على حال ، لما في ذلك من الجمع بين الساكنين وليس الساكن الأول حرف مدّ ولين.

ومن ذلك قراءه أبي عمرو والحرث ذلك [الأنعام : ١٤] بإدغام التاء في الذال وما قبلها ساكن صحيح. ولكن يتخرّج على مثل ما تقدّم من الإخفاء.

ومن ذلك ما روى اليزيديّ عن أبي عمرو من إدغام الجيم في التاء في مثل (ذی المَعَارِجِ تَعْرُجُ) [المعارج : ٣ - ٤] ، وسيبويه لم يذكر إدغامها إلّا في الشين خاصّه. فينبغي أن يحمل ذلك على إخفاء الحركة أيضا.

ومن ذلك إدغام أبي عمرو الحاء في العين من قوله تعالى : (فَمَنْ زُخْرِحَ عَنِ النَّارِ) [آل عمران : ١٨٥] في إحدى الروايتين. وذلك أنّ اليزيديّ روى عنه أنه لم يكن يدغم الحاء في العين إلّا في قوله تعالى : (فَمَنْ زُخْرِحَ عَنِ النَّارِ) ، وروى عنه أنه قال : من العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى : (فَمَنْ زُخْرِحَ عَنِ النَّارِ). قال : وكان أبو عمرو لا يرى ذلك. والصحيح أنّ إدغام الحاء في العين لم يثبت. وإن جاء من ذلك ما يوهّم أنه إدغام فإنما يحمل على الإخفاء.

ومن ذلك قراءه أبي عمرو : ولا تنقضوا الأيمن بعد توكيدها [النحل : ٩١] بإدغام الدال في التاء. فينبغي أن يحمل ذلك أيضا على الإخفاء.

وعلى ذلك أيضا ينبغي أن تحمل قراءته (مَنْ بَعِدَ ضَرَاءَ مَسْتَه) [فصلت : ٥٠] و (مَنْ بَعِدَ ضَعْفٍ) [الروم : ٥٤] و (الْمَهْدِ صَيِّبًا) [مريم : ٢٩] ، على أنه أخفى حركة الدال في جميع ذلك ، ولم يدغم.

ومثل ذلك أيضا قراءته (شَهْرُ رَمَضَانَ) [البقره : ١٥٨] و (وَعَتَيُوا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ) [الأعراف : ٧٧] و (ذِكْرُ رَحْمَتِ) [مريم : ٢] و (الْبَحْرَ رَهْوًا) [الدخان : ٢٤] ، أخفى حركة الراء الأولى في جميع ذلك ، ولم يدغم.

ومن ذلك ما روى عن يعقوب الحضرميّ من إدغام الراء في اللّام. وكذلك أيضا روى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللّام ، متحرّكه كانت الراء أو ساكنه ، نحو (فَاعْفِرُوا لَنَا) [آل عمران : ١٤٧] ، و (اسْتَغْفِرُوا لَهُمْ) [التوبه : ٨٠] و (يَعْفِرُوا لَكُمْ)

[الأحقاف : ٣١]. فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللّام في موضع الرفع والخفض نحو : (حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ) [الإنسان : ١]. ولا يدغم إذا كانت الراء مفتوحة كقوله : (مِنْ مَضِيرٍ لِأَمْرَاتِهِ) [يوسف : ٢١] ، و (الذِّكْرَ لَتُسَيِّئَنَّ) [النمل : ٤٤] وأمثال ذلك وفصله بين الراء المفتوحة وغيرها إذا سكن ما قبلها دليل على أنّ ذلك ليس بإدغام ، وإنما هو روم لا إدغام ، والرّوم لا يتصوّر في المفتوح. وهذا مخالف لما ذكره سيبويه من أنّ الراء لا تدغم في مقاربتها لما فيها من التكرار ، وهو القياس ، ولم يحفظ سيبويه الإدغام في ذلك. وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفراء أنه قال : كان أبو عمرو يروى عن العرب إدغام الراء في اللّام. وقد أجازته الكسائي أيضا ، وله وجيه من القياس ، وهو أنّ الراء إذا أدغمت في اللّام صارت لا ما ، ولفظ اللّام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها ، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل ، لأنّ الراء فيها تكرار فكأنها راءان ، واللّام قريبه من الراء ، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد.

ومن ذلك قراءه أبي عمرو : الشمس سراجا [نوح : ١٦] ، بإدغام السين في السين ، و (لِيُعْضِ شَأْنَهُمْ) [النحل : ٦٢] ، بإدغام الضاد في الشين ، و (وَنَحْنُ لَهُ مُسْتَلِمُونَ) [البقره : ١٣٣] ، بإدغام النون في اللّام ، و (مِنْ خِزْيِ يَوْمٍ إِذٍ) [هود : ٦٦] ، و (فَهِيَ يَوْمَئِذٍ) [الحاقه : ١٦] ، بإدغام الياء في الياء. جميع ذلك ينبغي أن يحمل على الإخفاء ، لما في الإدغام من الجمع بين ساكنين ، وليس الأول حرف مدّ ولين. وأيضا فإنّ الضاد لا تدغم في الشين.

وأما (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم : ٤] ، بإدغام السين في الشين فإنّ الروايه عن أبي عمرو اختلفت في ذلك : فمنهم من روى أنه أدغم ، ومنهم من روى أنه منع. والذي عليه البصريون أنّ إدغام السين في الشين لا يجوز. وأيضا فإنّ الإدغام يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين ، وليس الأول حرف مدّ ولين.

ومن ذلك ما روى عنه من أنه قرأ (إِلَهُهُ هَوَاءٌ) [الفرقان : ٤٣] وأمثاله بإدغام الهاء في الهاء ، وبين الهائين فاصل وهو الواو التي هي صلة الضمير ، فحذف الضيمه وأدغم. وإدغام هذا مخالف للقياس ، لأنّ هذه الواو إنما تحذف في الوقف. وأما في الوصل فتثبت. وأنت إذا أدغمت في حال وصل فينبغي ألا تحذفها. وإذا لم تحذفها لم يمكن الإدغام. لكن وجه ذلك أمران :

أحدهما تشبيه الإدغام بالوقف ، في أنّ الابدغام يوجب التسكين للأول كما أنّ الوقف يوجب له ذلك. فحذف الواو في الإدغام على حدّ حذفها في الوقف ، فساغ الإدغام.

والآخر أن كون حذف الواو في الوصل كما حذفها الشاعر في قوله - أنشده الفراء - :

أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن

قناعه مغطيا فإنني لمجتلي (١)

فلما حذف الواو أدغم. والأول أحسن لأنَّ حذف الواو وصلا في مثل هذا ضروره.

* * *

ص: ٣٥٥

١- البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبه في الأنصاف للأتبارى ٢ / ٥١٨ ، ولسان العرب لابن منظور ، ماده (غطى).

وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح

هذا الباب نبين فيه كيفيه بنائك من الكلمه مثل نظائرها. فإذا قيل لك «ابن من كذا مثل كذا» فإنما معناه : فكَّ صيغه هذه الكلمه ، وصغ من حروفها الأمثله التي قد سئلت أن تبني مثلها ، بأن تضع الأصل في مقابله الأصل ، والزائد في مقابله الزائد إن كان في الكلمه التي تبني مثلها زوائد ، والمتحرّك في مقابله المتحرّك. والساكن في مقابله الساكن ، وتجعل حركات المبني على حسب حركات المبني مثله الذي صيغ عليه من ضمّ أو فتح أو كسر ، على ما يبين بعد ، إن شاء الله تعالى.

وللنحويين في هذا الباب ثلاثه مذاهب : منهم من ذهب إلى أنه لا يجوز شيء من ذلك ، وأنّ ما يصنع من ذلك فإنما القصد به أن يبين أنه ، لو كان من كلام العرب ، كيف كان يكون حكمه. ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلك جائز على كلّ حال. ومنهم من فصل ، فقال : إن كانت العرب قد فعلت مثل ما فعلته من البناء ، وكثر ذلك في كلامها وأطرد ، جاز لك ذلك ، وإلّا لم يجز.

فالذي منع من ذلك جمله حجّته أنّ في ذلك ارتجالاً للغه ؛ ألا ترى أنه ، إذا بنى من «الضرب» مثل «جعفر» ، فقال «ضرب» ، قد أحدث لفظا ليس من كلام العرب.

والذي يجيز ذلك حجّته أنّ العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجميه كثيرا ، ولم تمتنع من شيء من ذلك. وسواء كان بناء اللفظ الأعجمي مثل بناء من أبنيه كلامهم ، أو لم يكن نحو «إبراهيم» و «مرزنجوش» وأشباه ذلك. ففاس على ذلك إدخال الأبنيه المصنوعه في كلامهم ، وإن لم تكن منه.

وذلك باطل : لأنّ العرب إذا أدخلت اللفظ العجمي في كلامها لم يرجع بذلك عربيّا ، بل تكون قد تكلمت بلغه غيرها. وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعه كان تكلمنا بما لا يرجع إلى لغه من اللغات.

والذى فصّل حجّته أنّ العرب إذا فعلت مثل ذلك باطراد كان هذا الذى صنعناه نحن لاحقا به ، ومحكوما له بأنه عربى ، لأنه على قياس كلام العرب. فإن لم تفعل العرب مثله ، أو فعلته بغير اطراد ، لم يجز لأنه ليس له ما يقاس عليه. فإذا بنينا من «الضرب» مثل «جعفر» فقلنا «ضرب» كان «ضرب» عربيا. وجاز لنا التكلّم به فى النظم والنثر ، لأنّ العرب قد ألحقت الثلاثى بالرباعى بالتضعيف كثيرا ، نحو «قردد» (١) ، و «مهدد» (٢) ، و «محب» (٣) و «عندد» (٤) ، و «رمدد» (٥) وأمثال ذلك. إذ لا فرق بين قياس الألفاظ على الألفاظ وبين قياس الأحكام على الأحكام ؛ ألا ترى أنك تقول «طاب الخشكان» (٦) ، فترفعه إذا كان فاعلا ، وإن لم تسمع العرب رفعته ، بل لم نسمع العرب تكلمت به أصلا. لكن لما رفعت نظائره من الفاعلين قسته عليه فرفعته. فكما لا شكّ فى جواز ذلك فكذا لا ينبغى أن يشكّ فى بناء مثل «جعفر» من «الضرب» أو غيره ، مما له فى كلامهم نظير باطراد.

وينبغى أن تعلم أنه لا يجوز إلّا أن تكون الأصول من حروف الكلمه ، التى يبنى منها مثل غيرها ، مساويه لأصول المبنى مثله ، أو أقلّ. وأما أن تكون أكثر فلا. فيجوز أن تبنى من «سفرجل» مثل «عضرفوط» (٧) ، فتقول «سفرجول». لأنّ الأصول منهما متّفقه ؛ ألا ترى أنّ كلّ واحد منهما أصوله خمس ، وتقول فى مثل «جعفر» من «الضرب» : «ضرب» ، لأنّ أصول الضرب أقلّ من أصول «جعفر». ولا- يجوز أن تبنى من «سفرجل» مثل «عنكبوت» ، لأنّ الأصول من «عنكبوت» أربعة ومن «سفرجل» خمس ، فأنت إذا بنيت منه مثل «عنكبوت» احتجت إلى حذف حرف من الأصل ، فلا يصل إلى أن يكون مثله إلّا بحذف حرف ، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس. وأيضا فإنه ، وإن كان محذوفا ، منوّى مراد. وإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولا من الذى يبنى عليه ، فلا يحصل التوافق.

وينبغى أن تعلم أنه لا يجوز أن يدخل البناء إلّا فيما يدخله الاشتقاق والتصريف.

ص: ٣٥٧

- ١- القردد : ما أشرف من الأرض وغلظ. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (قرد).
- ٢- مهدد : اسم امرأه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (مهد).
- ٣- محب : اسم علم. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادى ، ماده (حِب).
- ٤- يقال : مالى عنه عندد ، أى : مالى عنه بدّ. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عندد ، علند).
- ٥- الرمدد : الرماد الكثير الدقيق جدّا. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (رمد).
- ٦- الخشكان : نوع من الطعام. انظر المغرب للمطرزى ، ماده (خشك).
- ٧- العضرفوط : ذكر العطاء. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عضرفط).

فإن بنيت مما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف ، مثل أن تبنى من الهمزة مثلاً مثل «سفرجل» أو غير ذلك ، فإنما ذلك على طريق أن ، لو جاء ، كيف يكون حكمه ، لا لأن تلحقه بكلام العرب ؛ لأن العرب لا تتصرف في مثل الهمزة.

فينبغي أن تجعل مسائل هذا الباب على قسمين :

قسم يبنى مما يجوز التصرف فيه.

وقسم يبنى مما لا يجوز ذلك فيه.

فالذي يبنى مما يجوز التصرف فيه لا يخلو من أن يبنى مما أصوله كلها صحاح ، أو مما هو معتل اللام خاصه ، أو العين خاصه ، أو الفاء خاصه ، أو العين واللام ، أو الفاء واللام ، أو من مهموز ، أو مضعف. فأما ما أصوله كلها معتل فلم يجيء منه إلّا «واو» خاصه. وما اعتلت عينه وفاؤه لم يجيء منه فعل ، بل جاء في أسماء قليلة نحو «ويل» و «يوم» و «أول». فلما لم تتصرف فيها العرب ، لذلك ، لم يحسن لنا أن نبنى منها ، ونتصرف فيها. وأما المعتل الفاء واللام فلم يكثر منه إلّا ما فاؤه واو ولامه ياء ، نحو «وقيت» ، فإذا بنى من مثل هذا شيء جاز ، لتصرف العرب فيه.

ص: ٣٥٨

فإذا قيل لك: ابن من «الضرب» مثل «درهم» قلت: «ضرب». فتجعل الأصل في مقابله الأصل، فإذا فنيت أصول «الضرب» كزرت اللّام. وكذلك إن قيل لك: ابن منه مثل «فلفل» قلت «ضرب». ومثال «فطحل» (١): «ضرب» فتدغم الباء الأولى في الثانيه لسكونها. ولا تدغم في شيء مما تقدم، لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى تسكين الأوّل فيتغير البناء عمّا ألحق به. وهذا مقيس، لأنه قد كثر وجوده في كلامهم.

فإذا قيل لك: ابن من «الضرب» مثل «جعفر» بالياء أو بالواو، قلت: «ضرب» و «ضوب». ولا يجوز إلحاق مثل هذا بكلام العرب، لقله مثل «صيرف» و «كوثر» في كلامهم، وإنما تبنى من ذلك ما تبنيه لترى حكمه كان يكون، لو جاء.

وكذلك لو قيل لك: ابن من «الضرب» مثل «سفرجل» قلت: «ضرب»، على نحو ما ذكرت لك إلا أنّ هذا لا يجوز إلحاقه بكلام العرب، لأنه لم يجيء في كلامهم نظيره، أعني: خماسيا لا ماته الثلاثه من جنس واحد، وإنما بنيته لتبين وجه الصيغ فيه.

وينبغي أن تعلم أنه لا يتعدّر بناء شيء من الصحيح، إلا أن يؤدّي ذلك إلى وقوع نون ساكنه قبل راء أو لام، فإنّ ذلك لا يجوز، نحو بنائك من «الضرب» أو «الجلوس» مثل «عنسل» (٢)، فإنه يجب أن تقول «جنلس» أو «ضرب». وذلك ليس من كلامهم، أعني: وقوع النون ساكنه قبل الراء أو اللّام، في كلمه واحده. والسبب في أن لم يوجد في كلامهم أنه إذا وجد لم يخل من أن يدغم أو لا يدغم. فالإدغام يفضى إلى اللبس، بأن يكون من قبيل إدغام المثلين والفكّ يفضى إلى الاستثقال: لأنّ النون كثيره الشبه بالراء واللّام، فيصعب إظهارها.

أو يؤدّي إلى وقوع النون الثالثه الساكنه الزائده التي بعدها حرفان مدغمه من نون تليها، أو مقرونه بحرف حلق من بعدها. والسبب في ذلك أنّ النون إذا كانت على ما

ص: ٣٥٩

١- الفطحل: الضخم الممتلئ الجسم. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي، ماده (فطحل).

٢- العنسل: الناقه السريعه. انظر الصحاح للجوهري، ماده (عنسل).

وصفنا كانت زائده أبدا. والعلّه في أن كانت زائده أنها وقعت موقع حروف العله الثلاثه الزوائد ، نحو واو «فدوكس» ، ويا «سميدع» وألف «عذافر». وأشبهتها في أنها زائده كما أنّ هذه الحروف كذلك. وفيها غنه كما أنّ هذه الأحرف فيها لين ، والغنه واللين فضل صوت في الحرف ، كما تقدّم. ولذلك تبدل النون ألفا في نحو «رأيت زيدا» في الوقف ، ويا وواوا إذا أدغمت فيهما نحو (مَنْ يُؤْمِنُ) [التوبه : ٩٩] ، (مَنْ وَالٍ) [الرعد : ١١]. فلما كانت من جمله ما أشبهت النون به حروف العله الغنه لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق ، لأنها تبيّن عند حروف الحلق فتصير من الفم وتذهب الغنه ، ولا أن تكون مدغمه في نون بعدها ، لأنها تقلب إذ ذاك إلى جنس النون المتحرّكه التي أدغمت فيها. والنون المتحرّكه من الفم ، فتذهب الغنه ، ولذلك ما جعلت النون من «عجنس» (١) و «هجنع» (٢) كباء «عدبس» (٣) ، ولم تجعل منهما كنون «جحنفل» (٤).

مسائل من المعتل اللام

إذا قيل لك : ابن من «الزّمي» مثل «اغدودن» قلت : «ارمومي» ، فتجعل الأصل في مقابله الأصل : فتكون الراء في مقابله الغين ، والميم التي تليها في مقابله الدال ، والواو زائده في مقابله الواو من «اغدودن» ، ثم تكرر الميم كما كرّرت في «اغدودن» الدال التي هي في مقابلتها ، ثم تأتي بعد ذلك بالياء وتقلبها ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا قيل لك : ابن من «الزّمي» مثل «حمصييه» قلت : «رمويّه». والأصل «رمييه» ، فأدغمت الياء الثانيه في الياء التي بعدها. فصار «رمييه» فاجتمع ثلاث ياءات ما قبل الأولى متحرّك ، فقلبت واوا استثقالا ، كما فعلت ذلك في النسب إلى «رحي» حين قلت «رحوي».

فإذا قيل لك : ابن من «الزّمي» مثل «عنكبوت» قلت : «رميوت». تكرر اللام فتقول «رميوت» ، ثم تقلب الياء الثانيه ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تحذف الألف لالتقاء ساكنه مع الواو ، وتدع الياء الباقيه على فتحها ، فتصير بمنزله «مصطفون».

فإذا قيل لك : ابن من «الزّمي» مثل «بهلول» قلت : «رميّي». والأصل «رميوي» ،

ص: ٣٦٠

١- العجنس : الجمل الشديد الضخم. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عجنس).

٢- الهجنع : الطويل الضخم. انظر الصحاح للجوهري ، ماده (هجنع).

٣- العدبس : الضخم الطويل الشديد الحلق. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (عدبس).

٤- الجحنفل : الغليظ الشفه. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (جحنفل).

فقلبت الواو ياء لوقوع الياء بعدها وهى ساكنه ، وأبدلت الضمه قبلها كسره لتصح الياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء. ولا يستثقل هنا اجتماع ثلاث ياءات كما استثقل فى مثل «حمصيه» من «الزيمى» ، لسكون ما قبل الياء الأولى.

وتقول فى «مفعله» من «الزيمى» : «مروه» إن بنيتها على التأنيث ، وإن بنيتها على التذكير قلت «مريمه». وذلك أن الأصل «مريمه» ، فوقعت الياء بعد ضمّه غير متطرّفه لأجل التاء ، فقلبت واوا استثقالا لها بعد الضمه ، كما قالوا «لقصو» فأبدلوا الياء واوا. هذا إذا اعتدلت بالتاء. فإن لم تعتدّ بها ، وجعلت التاء كأنها لحقت البناء بعد كمال المذكر ، قلبت الضمه كسره - لأنّ الياء إذا وقعت طرفا ، وقبلها ضمّه ، قلبت الضمه كسره - ثم ألحقت بعد ذلك التاء.

وتقول فى مثل «قمحوده» (1) من «الزيمى» : «رميوه» إن بنيت الكلمه على التأنيث. وإن بنيتها على التذكير قلت : «رميئه». وذلك أن الأصل «رمييه» ، فصحت ، فصحت الواو كما صحت فى «قمحوده» لأنها غير متطرّفه ، وأدغمت الياء فى الياء. فإن قدّرت التاء لحقت بعد استعمال اللفظ بغير تاء ، كأنه قبل لحاق التاء «رميو» ، قلبت الواو ياء لتطرّفها ، والضمّه قبلها كسره ، كما فعل ذلك ب- «أدل» ، ثم ألحقت التاء بعد ذلك فصار «رمييه». ولا تحذف هنا إحدى الياءات ، لأنهم إنما يفعلون ذلك إذا كانت الأولى زائده.

وتقول فى مثل «اطمأنت» من «رميت» : «ارميت» و «ارميّا». والأصل «ارميى» فتقلب المتطرّفه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولم تنقل الحركه من الياء المتوسّطه إلى الساكن قبلها ، ثم تدغم إحدى الياءين فى الأخرى ، فتقول «ارميى» ، على قياس «اطمأن» ، لأنّ الياء المتوسطه لما سكن ما قبلها لم تعلّ بنقل حركتها ، كما لم تعلّ فى «ايض».

وتقول فى مثل «اغدودن» من «الغزو» : «اغزويت» و «اغزوى». والأصل «اغزوزوت» فقلبت الواو ياء كما قلبت فى «أغزيت» و «غازيت» ، أعنى : حملا على المضارع فى القلب ، الذى هو «يغزوى» ، كما قلبت فى «أغزيت» و «غازيت» حملا على «يغزى» و «يغازى».

وتقول فى مثل «عنكبوت» من «الغزو» : «غزوت». والأصل «غزوت». فقلبت الواو المتوسّطه ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتم حذف الألف لالتقاء ساكنه مع الواو.

ص: ٣٤١

١- القمحوده : فأس الرأس المشرفه على النقره. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (قمحد).

وكانت المحذوفه الألف ، ولم تكن واو «فعللوت» ، لأنّ الواو زيدت مع التاء ، فلم يجوز أن تحذف إحداهما وتبقى الأخرى ؛ ألا ترى أنّ كلّ زيادتين زيدتا معا فإنهما تحذفان معا ، فى الترخيم ، والتصغير.

وتقول فى مثل «قربوس» من «الغزو» : «غزويّ». والأصل «غزووه» ، فاجتمعت ثلاث واوات فى اطرف مع الضمّه ، فاستثقل ذلك - بل إذا كانوا يستثقلون الواوين فى الطرف فى مثل «عتا عتيا» فالأحرى أن يستثقلوا - فقلبت الواو الأخيره ياء لأنها أولى بالإعلال ، ثم قلبت المتوسطه ياء لسكونها وبعدها الياء وقلبت الضمّه قلبها كسره لتصحّ الياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء.

وتقول فى مثل «بهلول» من «الغزو» : «غزويّ» والأصل «غزووو» ، فاستثقلت الواوات كما استثقلت فى المسأله التى قبلها ، فقلبت المتوسطه منها ياء ، ثم قلبت الواو المتوسطه ياء لسكونها وبعدها الياء ، وقلبت الضمّه قلبها كسره لتصحّ الياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء.

وتقول فى مثل «قمحوده» من «الغزو» : «غزويه». والأصل «غزووه» ، فاجتمع ثلاث واوات ، الوسطى مضمومه ، فقلبت المتوسطه ياء - كما فعلت أيضا فى المسألتين المتقدمتين قبلها - ثم قلبت الضمّه التى فى الواو التى قبلها كسره لتصحّ الياء ، ثم أدغمت الواو الأولى فى الواو الثانيه.

وتقول فى مثل «ترقوه» من «الغزو» : «غزويه» ، سواء بنيت على التذكير أو التأنيث وأصل هذه المسأله «غزووه» ، فاجتمع واوان فى الطرف وضمّه ، فصارت ذلك كثلاث واوات ، فقلبت المتوسطه ياء ، والضمّه قلبها كسره لتصحّ الياء ، فصار «غزويه». وإنما استوى البناء على التذكير والتأنيث ، لوجود الاستثقال فى الحاليتين.

تقول فى مثل «افعول» من «البيع»: «ابيع». والأصل «ابويح»، فقلبت الواو المتوسطة بين الياءين ياء، لسكونها ووقوع الباء بعدها، وأدغمت فى الياء.

وإذا بنيت للمفعول قلت «ابويح» على الأصل. وإنما لم تدغم، لأن الواو مدّه تشبه الألف، لأنها فى فعل متصرّف. فكما لا تدغم الألف فى الياء التى بعدها فى نحو «بايع» فكذلك ما أشبهتها.

وتقول فى مثل «افعول» من «القول»: «اقوول». هذا مذهب سيبويه. وأما أبو الحسن فيقول «اقوئل»، لأنه يستثقل ثلاث واوات. وإلى ذلك ذهب أبو بكر، واحتجّ بأنهم إذا كانوا يستقلون الواوين والضّمه فى مثل «مصوغ»، فلا يكملون البناء إلّا فيما شدّ، فالأحرى فيما اجتمع فيه ثلاث واوات.

وهذا الذى احتجّ به لا يلزم، لأنّ «مصوغا» وأمثاله إنما استثقل فيه الواوان والضّمه، لجريانه على الفعل المعتلّ. وإلّا فإنهم يتمون فى مثل «قوول» فى فصيح الكلام، لأنه غير جار على معتلّ.

فإن قيل: فإنكم تقولون فى «عرقوه» من «الغزو» «غزويه» - كما تقدّم - استثقالا للواوين والضّمه، مع أنه ليس بجار على معتلّ؟.

فالجواب: أنّ الطرف يستثقل فيه ما لا يستثقل فى الوسط، لأنه محلّ التغيير؛ ألا ترى أنهم يقبلون مثل «عصى»، ولا يلزم ذلك فى مثل «صوم».

فإن قيل: فأين وجدتم ثلاث واوات محتمله فى كلام العرب؟.

فالجواب: أنه لا يعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشوا، لا مصحّحا ولا معلا، فيحمل هذا عليه، والتصحيح هو الأصل فالترّم هذا. مع أنّ ما يقرب منه موجود فى كلامهم وهو مثل «قوول»؛ ألا ترى أنّ فيه واوين وضّمه، والضّمه بمنزله الواو، ولم يغيّر شىء من ذلك.

وأما ما ذهب إليه ابن جنّي من أنه لقائل أن يفرق بين «غزوِيّه» و «اقوُول» بأن يقول :

قد يستقلّ فى الاسم فيعلّ ما يصحّ فى الفعل ، واستدلّاه بصحّه «يغزو» وأمثاله واعتلال «أدل» وأمثاله ، ففى نهايه الفساد ؛ لأنّ الفعل أنقل من الاسم ، بلا خلاف ، وأكثر إعلاّلا ، فكيف يصحّ فيه ما يعتلّ فى لاسم الذى هو أخفّ. وأما صحّه «يغزو» وإعلال «أدل» فلأمر عرض ، قد بيّن فى موضعه.

فالصحيح عندى ما ذهب إليه سيويّه.

فإن بنيتّه للمفعول قلت «اقووول» على القولين جميعا ، فلا تدغم ولا تستقلّ اجتماع الواوات ، لأنّ الواو المتوسطه مدّه محكوم لها بالألف. فكأنّه ليس فى الكلمه إلّا واوان بينهما ألف. وقد حكى عن الأخفش أنه قلب الأخيره ياء فقال «اقوويل». والأوّل أشهر عنه ، وهو الصحيح.

وتقول فى مثل «فعللوت» من «البيع» و «القول» : «بيعوت» و «قوللوت». وفى الجمع : «بياعع» و «قوالل». وإن عوّضت قلت : «بياعع» و «قوالل». ولا تدغم شىء من ذلك ، لئلا يبطل الإلحاق ، لأنّ «بيعوت» و «قوللوت» ملحقان بـ «عنكبوت» ، و «بياعع» و «قوالل» ملحقان بـ «عناكب».

* * *

ص : ٣٦٤

تقول فى مثل «فعلول» من «الوعد»: «وعدود»، وإن شئت «أعدود» فتهمز الواو لانضمامها.

وتقول فى مثل «طومار» (١) منه: «أوعاد». ولا يجوز غير ذلك، لاجتماع واوين فى أول الكلمة.

وتقول فى مثل «إخريط» (٢) من «الوعد»: «إيعيد»، والأصل «إوعيد»، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فعل ذلك ب- «ميعاد».

وتقول فى مثل «بهلول» من «اليمن»: «يمنون»، ولا تهمز كما همزت الواو، لأنّ الضّمه فى الواو أثقل منها فى الياء.

وتقول فى مثل «أفعلول» منه: «أفعلول» منه: «أومون». والأصل «أيمون»، فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها.

ص: ٣٦٥

١- الطومار: الصحيفه: انظر لسان العرب لابن منظور، ماده (طمر).

٢- الإخريط: نبات له قرون كقرون اللوبياء، ورقه أصغر من ورق الريحان. انظر لسان العرب لابن منظور، ماده (خرط).

تقول في «فيعول» من «حييت»: «حيوي». والأصل «حيوي»، فقلبت الواو ياء لسكونها وبعدها الياء، ثم قلبت الضمه التي قبلها كسره لتصح الياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فصار كالنصب إلى «حيه»، فكره اجتماع أربع ياءات ففعل به ما فعل ب- «حيه»، ففتحت الياء الأولى الساكنه، وقلبت الياء التي بعدها ألفا، ثم قلبت الألف واوا. ومن احتمال أربع ياءات في النسب إلى «حيه» احتمالها هنا فقال «حيي».

وتقول في «فيعل» من «حييت»: «حييا». والأصل «حيي»، فأدغمت الياء الأولى في الثانيه، وقلبت الياء المتطرّفه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكان ينبغي أن يبنى هذا على «فيعل» بكسر العين، لأنه معتل العين، ولم يجيء «فيعل» من المعتل العين إلّا بالكسر، إلّا لفظه واحده وهي «العين»، فبنيت هذا على قياس «العين».

وتقول في «فيعل» المكسور العين منها «حيي». والأصل «حيي»، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات في الطرف، الأولى زائده، فحذفوا كما قالوا في تصغير «أحوي»: «أحيي». ومن لم يحذف في «أحيي» إلّا في الرفع والخفض وأثبت الياء في النصب فعل ذلك هنا، فقال «هذا حيي» و«مررت بحيي» و«رأيت حيا».

وتقول في «فعلان» من «حييت»: «حيوان». والأصل «حيان»، فتقلب الياء التي هي لام واوا، لانضمام ما قبلها.

فإن قيل: فإنّ الضمه لا توجب قلب الياء المتحرّكه واوا؛ ألا تراهم قالوا «عبيه» فأثبتوا الياء؟.

فالجواب: أنّ الياء التي هي عين إذا كانت متحرّكه مضموما ما قبلها لا تقلب لقوه العين أما اللام إذا كانت ياء على هذه الصوره فإنها تقلب؛ ألا تراهم قالوا «لقضو الرجل»، والأصل «لقضي»، فأبدلوا الياء واوا.

ومن سکن الضمه تخفيفا قال: «حيوان» فأبقى الواو، ولم يردّ الكلمه إلى أصلها من الياء. ولم يدغم، لأنّ التخفيف عارض والأصل الحرکه.

وتقول في «فعلان» من «حييت»: «حييان». ولم تدغم لأنه لا يخلو أن تعتد بالالف والنون ، أو لا تعتد. فإن اعتدت لم تدغم لخروج البناء بهما عن شبه الفعل. وإن لم تعتد لم تدغم أيضا كما كان لا يدغم لو ذهبت الألف والنون.

وزعم ابن جنى أن الإدغام هو الوجه ، قياسا على «فعلان» من «رددت». ولا حجه فيه لأن «ردان» إذا لم يعتد فيه بالالف والنون جاز الإدغام بخلاف «حييان» ، فبنى الإدغام على ترك الاعتداد.

فإن سكنت تخفيفا أدغمت فقلت «حييان» وذلك أن المثلين إذا التقيا ، وكان الأول منهما ساكنا ، لزم إدغام الأول في الثاني ، كانت الكلمه على وزن الفعل أو لم تكن ، وكان المثالان حرفي علّه أو لم يكونا.

وتقول في «فعلان» منه : «حيان». والأصل «حييان» ، فحذفت المتطرفه لاستثقال ثلاث ياءات في الطرف ، لأن الألف والنون لا يعتد بهما ، كما لا يعتد بقاء التأنيث. فكما أنك لو بنيت مثل «فيعله» من «حييت» لقلت «حيه» فتحذف ، فكذلك هذا.

وتقول في «فيعل» من «القوه» : «قييا». والأصل «قيوو» ، فقلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الواو المتطرفه ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وبنيت «فيعل» من المعتل العين على حد «العين» ، وإن كان ذلك قبيحا.

وتقول في «فيعل» منها : «قي». والأصل «قيوو» ، فقلبت الواو الأولى ياء ، لسكون الياء قبلها ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الواو المتطرفه ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات. فحذفت المتطرفه استثقالا. ومن لم يحذف في تصغير «أحوى» إلّا في حال الرفع والخفض خاصه فكذلك هنا.

ونقول في «فعلان» منها «قوان». وإن شئت أسكنت الواو الأولى تخفيفا وأدغمت ، فقلت «قوال» هذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العباس : ينبغي لمن لا يدغم أن يدغم أن يقول «قويان» ، فيقلب الواو الثانيه ياء ، والضّمه التي قبلها كسره ، لئلا تجتمع واوان في إحداهما ضمه والأخرى متحركه. قال : وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم.

وقال أبو الفتح : الوجه عندي إدغامه ، ليسلم من ظهور الواوين مضمومه إحداهما ، لأنه إذا قال «قويان» التبس ب- «فعلان». فمن هنا قوى الإدغام. ثم اعترض نفسه بأن قال :

فإن قيل : إذا أدغم لم يعلم «فعالن» هو أم «فعالن» مكسور العين! قيل : هذا محال ، لأنك لو أردت بناء «فعالن» لقلبت الواو الأخيره ياء ، لانكسار ما قبلها ، فيختلف الحرفان ، فتقول «قويان» فلا تدغم.

والصحيح ما ذهب إليه سيويه. أما ما ذهب إليه ابن جني ، من أن قلب الضمه كسره ، والواو ياء ، يؤدي إلى الإلباس فالإلباس غير محفول به ؛ ألا ترى أن كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لوزنين كثيرا ، ك- «مختار» فإنه متردد بين «مفتعل» ومفتعل ، وك «ديك» على مذهبن فإنه متردد بين «فعل» و «فعل» ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثره. وأيضا فإنه إذا أدغم لم يدر هل البناء «فعالن» في الأصل ، أو «فعالن» بسكون العين.

وأما ما ذهب إليه أبو العباس من أن اجتماع واوين ، الأولى منهما مضمومه والثانيه متحرّكه ، لا يجوز لثقله ، فباطل لأنه قد وجد في كلامهم نظيره ؛ ألا ترى أنك إذا نسبت إلى «صوى» (1) بعد التسميه به قلت «صووي». لا- خلاف في ذلك ، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانيه متحرّكه وقبل الأولى ضمه ، والحركه بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو ، فكذلك «قوان».

فهذا الذي ذهب إليه سيويه هو الصحيح ، لأن مثل «قوان» لم يجيء في كلامهم مصححا ولا معللا. فإذا بنيتة فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ، وأشبه الأشياء به «صووي».

وتقول في «فعالن» منها : قوان. صحّت العين كما صحّت في «جولان» ، وصحّت اللام كما صحّت في «نزوان».

وتقول في «مفعول» منها : «مكان مقووي فيه». والأصل «مقووو» ، فقلبت الواو المتطرّفه ياء ، لاستثقال اجتماع ثلاث واوات وضمه في الطرف ، ثم قلبت الواو التي قبلها ياء لسكونها وبعدها الياء. وقلبت الضمه قبلها كسره لتصح الياء ، ثم أدغمت الياء في الياء. ومن قال «مغزو» ولم يقلب لم يجز هنا إلّا القلب ، لأنه أثقل.

وتقول في «فعلول» من «طويت» : «طووي». والأصل «طويوي» ، فقلبت الواوان ياءين لسكونهما وبعدهما الياء ، وقلبت الضمه التي كانت قبل الواو الأخيره كسره ، لتصح الياء - ولم تقلب الضمه التي قبل الأولى ، لبعدها عن الطرف ؛ ألا ترى أنهم يقولون «عصي» ،

ص: ٣٦٨

١- الصوى : الأعلام من الحجاره انظر الصحاح للجوهري ، ماده (صوى).

فيقلبون ضمّه الصاد كسره ، لأنها عين فهي تلى اللّام ، فقربت بذلك من الطرف ، ويقولون «لّي» في جمع «ألوي» ، فلا يقلبون الضّمّه التي في اللّام كسره ، لأنها في فاء الكلمه فبعدت من الطرف - ثم أدغمت الياء في الياء فصار «طيّي» فاجتمع أربع ياءات ، ففعل به ما فعل ب- «أميّي» حتى قلت «أمويّ» ، من تحريك الياء الساكنه الأولى ، فلمّا حرّكت عادت إلى أصلها وهو الواو ، لأنها إنما كانت قلبت لأجل الإدغام فلمّا زال الإدغام رجعت ، وقلبت الياء التي بعدها ألفا ، ثم قلبت واوا على قياس النسب.

* * *

ص: ٣٦٩

تقول فى مثل «فعلول» من «وقيت»: «وقيّ» و «أقيّ» إن شئت. وذلك أنّ الأصل «وقيوى»، فقلبت الواو ياء لسكونها والياء بعدها ، ثم قلبت الضمّه التى قبلها كسره لتصحّ الياء ثم أدغمت الياء فى الياء فصار «وقيّ». فجاءت الواو المضمومه فى أوّل الكلمه ، فكنت فى همزها بالخيار.

وتقول فى مثل «إخريط» من «وقيت»: «إيقيّ». والأصل «أوقينى»، فأدغمت الياء فى الياء ، وقلبت الواو الأولى ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها.

وتقول فى مثل «طومار» من «وقيت»: «أوقاء». والأصل «ووقاى»، فقلبت الواو الأولى همزه على الزوم ، لاجتماعها مع الواو «فوعال» فى أوّل الكلمه ، وقلبت الياء همزه لوقوعها متطرّفه بعد ألف زائده.

لو بنيت من «اليوم»: أفعال لقلت: «أيم». والأصل «أيوم» قلبت الواو ياء فأدغمت الياء فى الياء. هذا قول النحويين أجمعين إلّا الخليل فإنه يقول «أووم» كـ- «سوير» لأنّ حرف المدّ... وإن كان منقلبا عن أصل مجرى حرف... (١)

* * *

ص: ٣٧١

١- فى هذين الموضوعين خرم من المخطوط لم أهدأ إليه.

لو بنيت من «قرأ» مثل «دحرجت» لقلت: «قرأيت». والأصل «قرأأت»، فلزم الثانيه البدل لئلا تجتمع همزتان في كلمه. وكانت الثانيه أحقّ بالتغيير، لأنها طرف.

وتقول في مثل «قمطر» من «قرأت»: «قرأى». والأصل «قرأأ» فأبدلت الثانيه ياء - فإن قيل: هلما أدغمت فقلت «قرأ»، ورفعت لسانك بالهمزتين رفعه واحده، كما فعلت العرب في «سأل» و «رأس»؟.

فالجواب: أنّ الهمزتين ثقيلتان، فمهما أذى قياس إلى اجتماعهما في كلمه واحده فلا بدّ من إبدال إحداهما؛ إلا أن يمنع من ذلك مانع، إذ قد كانوا يستقلونها وحدها، فلما لم يكن مانع من إبدال إحدى الهمزتين ياء أبدلت. وكذلك كان قياس «سأل» و «رأس»، لو لا ما منع من إبدالها، وهو كون عيني الكلمه لا يختلفان أبدا نحو «ضرب» و «قتل»، واللأمان قد يكونان مختلفين نحو «هدمله» (1) و «سبطر» - وكان إبدال الأخيره أولى، لأنها متطرّفه، كما تقدّم.

وتقول في مثل «اغدودن» من «وأيت»: «ايثوى». والأصل «اوءوى» فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإن خففت الهمزه الثانيه قلت «ايثوى»، ألقيت حركتها على الساكن قبلها وحذفت الهمزه. وإن خففت الأولى وتركت الثانيه قلت «أوى»، ألقيت حركه الهمزه التي في العين مع الفاء، وكانت واوا في الأصل، فرجعت إلى أصلها، وحذفت ألف الوصل لئلا تحرك ما بعدها، فلما رجعت واوا وبعدها الواو الزائده لزم همز الأولى لئلا تجتمع واوان في أول الكلمه. فإن خففتها جميعا قلت «أوى»، لأنه لما صار بتخفيف الأولى «أوى» ألقيت حركه الهمزه الثانيه على الواو قبلها وحذفتها.

وقد أجاز أبو عليّ، إذا سهّلت الهمزه الأولى وأبقيت الثانيه، أن تقول «ووى»، وإذا سهّلتها معا أن تقول «ووى». ولا تقلب الواو همزه لأنّ يّيه الهمز فاصله بين الواوين.

ص: ٣٧٢

١- الهدمله: الرمله المستويه. انظر تاج العروس للزبيدي، ماده (هدمل).

فجعل ترك الهمز هنا نظير تصحيح الواو في «رويا» وأمثالها ، فلم تقلب وإن كانت ساكنه وبعدها الياء .

وتقول فيها من «أويت» : «ايووي». والأصل «أوووي» فقلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، وأدغمت الواو الساكنه في الواو المتحرّكه ، وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولم تدغم الياء في الواو ، لأنّ همزه الوصل إذا زالت رجعت الياء إلى أصلها من الهمز نحو «قام فأووي» ، فصارت يه الهمزة مانعه من القلب. ومن رأى التغيير في «اقوول» رآه هنا فقال «ايويًا».

وتقول في مثل «إوزّه» من «وأيت» : «إيشاه». لأنّ «إوزّه» : «أفعله» بدليل قولهم «وزّ». والأصل «إوءيه» ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وتقول في مثل «إجرد» (1) من «وأيت» : «إي». والأصل «إوئي» ، ثم أبدلت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها.

* * *

ص: ٣٧٣

١- الإجرد : بقل له حبّ. انظر لسان العرب لابن منظور ، ماده (جرد).

تقول فى مثل «اغدون» من رددت : «اردودّ». والأصل «اردودد» ، فنقلت حركه الدال الأولى إلى الساكن قبلها وأدغمت. ولم يمتنع الإدغام لأنه ليس بملحق ؛ ليس فى كلامهم مثل «احروجم» ، فىكون هذا ملحقا به.

وتقول فىه من «وددت» : «ايدودّ». والأصل «اوددد» ، فقلبت الواو الأولى ياء بسكونها وانكسار ما قبلها. ثم فعلت به ما فعلت ب- «اردودّ».

وتقول فى مضارع «ايدودّ» : «يودودّ». فتردّ الواو ، لزوال الكسره قبلها.

وتقول فى المصدر : «ايد يادا». فتقلب الواو الأولى ياء ، لانكسار الهمزه قبلها ، وتقلب واو «افعوعل» ياء ، لانكسار الدال قبلها.

* * *

تقول فى مثل «أترجه» (١)، إذا بنيت من الهمزة: «أءوءه». والأصل «أوأؤه»، فاجتمعت خمس همزات، فقلبت الثانيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الأولى والثالثه، وقلبت الرابعه أيضا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الثالثه والخامسه. فإن خففت الهمزه الثالثه قلت «أوءه»، ألقىت حركتها على الساكن قبلها وحذفتها.

فإن قيل: فهلا أبدلت الهمزتين واوين، وأدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول فى «مقروءه»: «مقروءه»، فكنت تقول فيها «أؤؤه»؟.

فالجواب: أن الواو فى «مقروءه» إنما زيدت للمد، وليست منقلبه عن حرف أصلى ولا غير أصلى، فلا يمكن تحريكها لثلا تخرج من المد الذى جىء بها من أجله، والواوان فى «أوءه» لم تزاذا للمد، بل هما بدل من حرفين أصليين وهما الهمزتان، فاحتملتا الحركه لذلك، ولم تجريا مجرى ما زيد للمد، كما تحركت الواو فى «هذا أوم منك»، ولم تقل «هذا آم منك» فتجرى مجرى ألف «فاعل»، بل حملت الحركه لأنها بدل من حرف أصلى.

وتقول فى مثل «محمّر» من الواو: «مؤ». وأصله «مووو»، فأدغمت الواو الأولى فى الثانيه، وقلبت الرابعه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار «مؤيا».

فإن قال قائل: فهلا قلبت الواو الثالثه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؟.

فالجواب: أن الذى منع من ذلك ما تقدم ذكره فى التصريف، من أن حرف العله إذا كان لاما ثم ضعف فإن اللام الأولى تجرى مجرى العين، والثانيه مجرى اللام، فكما أن العين إذا كانت معتله، واللام كذلك، جرت العين مجرى الحرف الصحيح فلم تعتل فكذلك اللام الأولى. ومن كره اجتماع ثلاث واوات أبدل الواو الثالثه ياء، لأنها أقرب

إلى الطرف ، فسهل تغييرها لذلك أكثر من تغيير غيرها ، فيقول «مؤى». ولا- تقلب الياء أيضا ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، للعله التي تقدّم ذكرها في الواو.

وتقول في مثل «جالينوس» من «أيوب» : «آويوب». فأظهرت العين لأنها في القياس واو ، لأنّ «أيوب» إذا حمل على كلام العرب أشبه ال «عتوق» فمثاله على هذا «فيعول» ، وهمزته أصل من «آب يؤوب». فلذلك لما بنيت منه مثل «جالينوس» أظهرت الواو ، لزوال موجب قلبها ياء ، وهو إدغام ياء «فيعول» الساكنه فيها.

قال أبو عليّ : ويجوز أن تكون العين ياء ساكنه كأنه من «أيب» ، وإن لم تكن في كلام العرب كلمه من همزه وياء وباء ، لأنه لا ينكر أن تأتي في كلام العجم لفظه ، ليس مثلها في اللغة العربية. فإذا بنيت مثل «جالينوس» ، على هذا ، قلت : «آييوب».

فهذه جمله من المسائل يتدرّب بها المتعلّم ، وله فيها غنيه وكفايه.

كامل كتاب التصريف ، والحمد لله حقّ حمده ، وصلى الله على محمّد نبيّه وعبدّه ، وعلى عباده الذين اصطفى.

ص: ٣٧٦

فهرس المحتويات

مقدمه المحقق..... ٥

ترجمه ابن عصفور..... ٩

المقدمه..... ١٣

[تقسيم التصريف]..... ١٥

باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله..... ١٦

ذكر القسم الأول من التصريف

باب تبين الحروف الزوائد والأدله التي يتوصل بها إلى معرفه زيادتها من أصلتها..... ١٩

باب أبنيه الأسماء..... ٣٠

[الثلاثي المجرد]..... ٣٠

[الرباعي المجرد]..... ٣٢

[الخماسي المجرد]..... ٣٥

[الثلاثي المزيد]..... ٣٦

[المزيد فيه حرف واحد]..... ٣٦

[المزيد فيه حرفان]..... ٤٩

[المزيد فيه ثلاثه أحرف]..... ٦٩

[المزيد فيه أربعة أحرف]..... ٨٠

[الرباعي المزيد]..... ٨١

[المزيد فيه حرف واحد]..... ٨١

المزيد فيه حرفان..... ٨٦

٩٠[المزید فیہ ثلاثہ أحرف]

٩١[الخماسی المزید]

٩٤باب أبنیه الأفعال

٩٤[الماضی الثلاثی]

ص: ٣٧٧

المضارع الثلاثي ٩٨

[الرباعي] ١٠٠

ذكر معاني أبنية الأفعال ١٠١

حروف الزيادة

حروف الزيادة ١١٣

ذكر الأماكن التي تزداد فيها هذه الحروف ١١٨

باب اللام ١١٨

باب الهاء ١٢٠

باب السين ١٢٣

باب الهمزة ١٢٦

باب الميم ١٣٢

باب النون ١٤١

باب التاء ١٤٩

باب الألف ١٥٣

باب الياء ١٥٧

باب الواو ١٦٠

باب ما يزداد من الحروف في التضعيف ١٦٢

باب التمثيل ١٦٩

ذكر القسم الثاني

من التصريف الإبدال

١٧٥[حروف الإبدال]

١٧٥[إبدال الهمزة]

١٧٦[باب إبدال الهمزة من الألف]

١٨٢باب إبدال الهمزة من الواو

١٨٧باب إبدال الهمزة من الياء

١٩٠باب إبدال الهمزة من الهاء

١٩٣باب إبدال الهمزة من العين

١٩٤باب الجيم

١٩٤باب الدال

ص: ٣٧٨

باب الطاء.....	١٩٨
باب الواو.....	١٩٩
باب الياء.....	٢٠٢
باب التاء.....	٢١٠
باب الميم.....	٢١٤
باب النون.....	٢١٦
باب الهاء.....	٢١٧
باب اللّام.....	٢٢٠
باب الألف.....	٢٢١
[ما لم يذكره سيويه من حروف الإبدال].....	٢٢٤
باب القلب والحذف والنقل.....	٢٢٧
[المعتل الفاء].....	٢٢٧
[المعتل العين].....	٢٣٣
[المعتل اللام].....	٢٤٧
[ما اعتل منه أكثر من أصل واحد].....	٢٨٤
[ما اعتلت جميع أصوله].....	٢٨٤
[المعتل الفاء واللام].....	٢٨٥
[المعتل الفاء والعين].....	٢٨٥
المعتل العين واللام.....	٢٨٨
الرباعي المعتل.....	٢٩٦

باب أحكام حروف العله الزوائد ٣٠٠

باب الياء ٣٠٠

باب الواو ٣٠٣

باب الألف ٣٠٥

باب القلب والحذف على غير قياس ٣٠٧

[القلب على غير قياس] ٣٠٧

[الحذف على غير قياس] ٣٠٩

حذف الهمزة ٣٠٩

حذف الألف ٣١٠

حذف الواو ٣١١

حذف الياء ٣١١

ص: ٣٧٩

حذف الهاء.....	٣١٢
حذف النون.....	٣١٢
حذف الباء.....	٣١٢
حذف الحاء.....	٣١٢
حذف الخاء.....	٣١٣
حذف الفاء.....	٣١٣
حذف الغاء.....	٣١٣
باب الإدغام.....	٣١٤
ذكر إدغام المثلين.....	٣١٥
ذكر إدغام المتقاربين.....	٣٢٧
تبيين مخارج حروف العرييه الأصول.....	٣٢٩
ذكر تقسيمها بالنظر إلى صفاتها.....	٣٣١
ذكر أحكام حروف الحلق في الإدغام.....	٣٣٥
ذكر حكم حروف الفم في الإدغام.....	٣٣٨
باب [ما أدغمه الفراء على غير قياس].....	٣٥٢
باب ما قيس من الصحيح على صحيح معتل وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح	٣٥٦
مسائل من الصحيح.....	٣٥٩
مسائل من المعتلّ اللام.....	٣٦٠
مسائل من المعتلّ العين.....	٣٦٣
مسائل من المعتلّ الفاء.....	٣٦٥

مسائل من المعتلّ العين مع اللام..... ٣٦٦

مسائل من المعتلّ الفاء بالواو واللام بالياء..... ٣٧٠

مسائل من المعتلّ الفاء بالياء والعين بالواو..... ٣٧١

مسائل من المهموز..... ٣٧٢

مسائل من المضعف..... ٣٧٤

ذكر المسائل المبنيه مما لا يجوز التصرف فيه..... ٣٧٥

فهرس المحتويات ٣٧٧

ص: ٣٨٠

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع :: www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

